

المشروع الأورآسيوي

من الإقليمية إلى الدولية

العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب



ماهر بن إبراهيم القصير

المشروع الأوراسيوي من الإقليمية إلى الدولية

العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب

تأليف

ماهر بن إبراهيم القصير
باحث بالقضايا الدولية

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة
ت: ٢٢٧٥٢٧٩٤- فاكس: ٢٢٧٥٢٧٣٥
٦ أ شارع جواد حسني - ت: ٢٣٩٣٠١٦٧
www.darelfikrelarabi.com
info@darelfikrelarabi.com

٣٢٧،١١ ماهر بن إبراهيم القصير.

م ا م ش المشروع الأورآسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب/ تأليف ماهر بن إبراهيم القصير.- القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

٢٧٢ ص؛ ٢٤ سم.

تدمك: ٠-٩٠٩-٢٩٠٩- ١٠ - ٩٧٧ - ٩٧٨.

١- العلاقات الدولية. ٢- اللاقطبية كمقدمة للتعددية القطبية. ٣-أعمدة التعددية القطبية: روسيا - الصين - الهند. ٤- العصر الأورآسيوي. أ- العنوان.

جمع الكترونى وطباعة



Elbardy-print@live.com

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـداء

إهداء إلى روح والدي ومعلمي الأول الذي علمني على مدار السنين (أن مسببات أي حدث تراه ليس السبب المباشر المعلن بل هو تقاطع وتعارض عدة معطيات ومسببات أدت لنشوء هذا الحدث، ولا يجوز الحكم على الشيء دون تحليل مسبباته، وعدم رؤيتنا للحقيقة لا يلغي وجودها، والصوت العالي ليس بديل عن الحجة).

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

المقدمة

ينتظر العالم ولادة حالة جديدة لتوزيع مركز النفوذ والقوى الدولية خصوصا بعد التحولات والاشتباك في الشرق الأوسط مما يستتبع رسم خارطة جيوسياسية جديدة وانتقال ساحات الصراع والتشابك الدولي بين الأقطاب الدولية الصاعدة وسقوط القطبية الأحادية التي كانت تهيمن في فترة التسعينيات حتى ٢٠٠١م مما أدى لنشوء تكتلات وتحالفات دولية يتمركز بها أطراف الصراع لقيادة عملية حماية مصالحهم ضمن منظمات جديدة تقوم على أفكار تختلف عن حقبة القرن العشرين التي كانت تقوم على الأيديولوجيات وسباق التسلح أما التحالفات الجديدة تقوم على الاقتصاد والسيطرة على مصادر الطاقة وطرق إمدادها وتوسيع مناطق النفوذ لدول صعدت على الساحة الدولية وانكفاء كتل وقوى دولية وفقدان قدرتها على السيطرة لساحاتها الخلفية ، وكل هذا يستتبع إلقاء الضوء على القوى العظمى الصاعدة ومشروعها الأوراسيوي وتمددها عالميا اقتصادياً وجيوسياسياً وعسكرياً وبالمقابل الانكفاء الأمريكي على الساحة الدولية ودخول أمريكا بالعصر الباسيفكي وانفصال المشروع الأمريكي عن المشروع الأوروبي وسنرى أيضاً المنظمات الدولية التي ستقود مصير البشرية في العصر القادم وتأثيرها على العلاقات الدولية والتي تنضوي تحتها تكتلات وأحلاف إقليمية ودولية .

ويقدم هذا البحث استعراضاً للأسباب والمقدمات التاريخية التي دفعت لنشوء هذه المنظمات والتكتلات وأبعادها ومجالها الإستراتيجي الجيوسياسي والجيواقتصادي على المستوى العالمي وحتمية التصادم بين الأقطاب الجديدة والغرب والتسوية بينهم على أسس جديدة حيث كلٌ له مشروع يسوق له ويستقطب الحلفاء لأجله وسنرى تداخل المصالح واختلاف مستوى التعاون حسب الضغوط التي تمارس على أي طرف.

حسب الأستاذ مالك عوني مدير تحرير مجلة "السياسة الدولية" القاهرية في بحثه- نحو إطار لفهم موقع التاريخ من التغيرات العالمية الراهنة: من المستقر في التقاليد العلمية استحالة تفسير الواقع بدون العودة إلى التاريخ لفهم العوامل التي حكمت حركة التطور في مراحلها التي اكتملت بالفعل. لكن مدى حضور التاريخ كنموذج يمكن تكراره في المستقبل هو موضوع جدل كبير في العلوم المختلفة، طبيعية كانت أو اجتماعية. لكنه

بالرغم من ذلك، يبدو حاضرا بكثافة في خطاب القوى الفاعلة في كلتا العمليتين التطوريتين المشار إليهما، وكذلك في الاجتهادات التي تعني باستشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة.

وفي الواقع، فإنه يغلب على محاولات الاستدعاء تلك غائية سياسية، وليس الموضوعية العلمية، حيث يمثل استدعاء كل منها محاولة لبناء وعي زائف بالواقع الجديد، الآخذ في التشكل دوليا وعربيا، في محاولة للتأثير في مسار تطور هذا الواقع، على كلا المستويين، وتوجيهه وجهة تخدم مصالح أطراف بعينها، أو تحقق غاياتها، وجهة قد لا تعززها بالضرورة معطيات الواقع والتوازنات المحددة لحركته. استنادا إلى هذا الفهم، فإننا نرى أن الاعتماد على توصيفات أو أطر تفسير تاريخية ذات طبيعة سكونية (Static)، لا يمكنها أن تقدم فهما سليما لما يجري في عالم اليوم عامة، وفي عالمنا العربي خاصة، بل يتعين الاعتماد على اقتراب يراعي الطبيعة التطورية الهيكلية وغير المكتملة للواقع الراهن.

ويكشف استقراء تطور علم العلاقات الدولية عن هيمنة ثلاثة اقترابات منهجية رئيسة (أو مدارس) هيمنت على الجهد التنظيري في إطاره، هي الاقتراب السلوكي (Behavioral Approach)، والاقتراب الهيكلي (Structural Approach)، والاقتراب التطوري (Evolutionary Approach). ورغم الانتقادات التي وجهت لكل من تلك الاقترابات، فإن غاية ما أنتجه العلم حتى الآن هو محاولات لتجاوز تلك النواقص في إطار المقولات الرئيسية لكل من هذه الاقترابات، في إطار ما بات يعرف بالحركة الـ (ما بعدية)، دون أن يتم تجاوز مقولات هذه الاقترابات بشكل كامل. يعكس التباين بين تلك الاقترابات المعضلة بين السكوني والتطوري، والتي تواجهها أي محاولة علمية لفهم ما يجري في عالم اليوم، مثلما تمت الإشارة آنفا. ويركز الاقتراب السلوكي على رصد وفحص السلوك والظواهر القابلة للملاحظة المادية والقياس. في المقابل، يركز الاقتراب الهيكلي على رصد هياكل للقوة والتفاعلات غير قابلة للملاحظة والقياس بالضرورة، باعتبارها، أي تلك الهياكل، هي المحددات الفعلية لأي سلوك. وتعد المشكلة الرئيسية في هذين الاقترابين هي طابعهما السكوني، حيث يركزان على ما يتصوران أنه واقع قائم وثابت ومستقر نسبيا، يلزم وصفه وتفسيره.

وحاول الاقتراب التطوري تجاوز هذه المشكلة التي تعوق دراسة مراحل التحول والانتقال والعمليات التطورية عامة، حيث يحاول هذا الاقتراب بداية الجمع بين كلا الاقترابين السابقين، من خلال افتراض وجود تفاعل بين السلوك القابل للملاحظة، والهيكل غير القابل للملاحظة، بحيث إن تفسير أي ظاهرة يعتمد على فهم نتاج هذا التفاعل. لكن هذا الاقتراب يتميز كذلك بمحاولة فهم التغير في السلوك والهياكل عبر الزمن، أي أن هذا الاقتراب يجعل من الزمن وعملية التفاعل عبره متغيرين رئيسين يؤثران في الظاهرة الاجتماعية عامة وفي مآلاتها. بل ويلاحظ مناصروه أن هذا التفاعل عبر الزمن يمكن أن يحول السلوك، إذا تواتر، إلى هياكل جديدة للقوة أو العلاقات، أو في المقابل ينفي هياكل قائمة، إذا جرت حركة التفاعل في اتجاه معاكس لها[1].

ويمثل انهيار الاتحاد السوفيتي نقطة فاصلة في حركة التطور السياسي العالمي خلال القرن العشرين، بحيث أدى ذلك بالضرورة إلى أحداث تحولات جذرية في كافة التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقائمة على المستوى العالمي وقد بدت هذه المتغيرات ذاتها تحولات مماثلة في ظاهرة الصراع الدولي، ذلك أن الظاهرة المذكورة كانت تتحدد دائما في ضوء هيكلية النظام الدولي وعلاقات القوة السائدة فيه وينبع ذلك من أن انهيار نظام القطبية استثنائي أدى إلى توليد مصادر جديدة للصراع الدولي على مستويات عديدة، إذ تسبب هذا الانهيار في إنهاء الحاجة إلى المناهج العالمية الشاملة للأمن، والتي كانت تمثل مطلبا حيويا في ظل التصاريح والتنافس بين خصوم إستراتيجيين قادرين على التحرك الفاعل على امتداد الساحة العالمية وبالتالي، أدت هذه الوضعية إلى فقدان وانهيار ميكانيزمات الاستقرار وضبط الصراع التي طورتها القوتان العظميان في ظل الحرب الباردة في إطار قيامهما بإعادة تكييف كافة الصراعات الإقليمية في العالم وفقا لصراعهما المركزي، الأمر الذي كان قد أتاح السيطرة على تناقضات المصالح الاقتصادية داخل المنظومة الرأسمالية العالمية بغرض التركيز على التمديد العسكري السوفيتي، علاوة على قيام السوفيت بكبح الانقسامات العرقية المريرة داخل البلاد وفي أوروبا الشرقية، فضلا عن احتواء العديد من صراعات العالم الثالث والحد من احتمالات التصعيد فيها حينما بدا أن ذلك يمكن أن يجر القوتين العظميين ذاتهما إلى مواجهة شاملة.يعتبر الصراع أحد جانبي التفاعلات الدولية ويمتد بحكم هذه الصفة إلى كافة مجالات الحياة الإنسانية

وبالتالي، تتعدد مصادر الصراع لا المجتمع الدولي، بحيث تشتمل على مصادر نفسية وتاريخية وجغرافية وسكانية واقتصادية وأيديولوجية ونظامية ويمثل ذلك عموما الشكل الإجمالي لمصادر الصراع الدولي، إلا أن الأوزان النسبية لهذه المصادر تختلف باختلاف النظام الدولي وتوزيع القوة وعلاقات القوة بين أطرافه وفي ظل هذه الوضعية، كان المصدر الرئيس للصراع الدولي خلال الفترة ما بين ١٩٤٥- ١٩٩٠ متمثلا في المصدر الأيديولوجي، حيث انقسم العالم إلى معسكرين اشتراكي ورأسمالي تقود كل منهما دولة عظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)،وكان كل منهما يتسلح بأيديولوجية عالمية شاملة تمتلك محتوى أخلاقيا، ولها القدرة على تفسير التاريخ الإنساني وتحديد الأهداف البشرية طرق الوصول إلى تحقيقها وقد ولد الصراع الأيديولوجي تلك الحقبة بدوره طائفة متنوعة من مصادر الصراع الأخرى على كافة المستويات[٢].

القسم الأول

الفصل الأول :

اللاقطبية كمقدمة للتعددية القطبية

الفصل الثاني:

خلفيات الصراع الدولي ومقدمات الأحادية القطبية

الفصل الثالث :

الأحادية القطبية

الفصل الرابع :

المقدمات التي هيأت أجواء اللاقطبية الإستراتيجية الأمريكية للقرن الواحد والعشرين (سياسة الاحتواء الأمريكية لروسيا والصين وخلفياتها)

الفصل الأول

اللاقطبية كمقدمة للتعددية القطبية

يمر العالم بحالة من "اللاقطبية" يتقلص فيها نفوذ بعض الدول الكبرى ويزداد لحساب دول أخرى وبروز لاعبين أقوياء جدد على الساحة الدولية ويعرفها ريتشارد هاس مسؤول التخطيط السياسي السابق بالخارجية الأمريكية والرئيس الحالي لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية الذي يصدر مجلة (الشؤون الخارجية) : اللاقطبية هي (عالم لا تهيمن عليه دولة أو اثنتان أو عدة دول حتى، بل عشرات الفاعلين الذين يمتلكون أنواعاً مختلفة من القوة ويمارسونها. ويمثّل ذلك تحوّلاً بالغ التأثير بالنسبة إلى الماضي) [٣] .

واللاقطبية ليست حالة جديدة في العالم تاريخيا بل هي الفترة التي تسبق تقاسم النفوذ والمصالح بين الدول التي تثبت قوتها وسيطرتها على المسرح العالمي مع أفول قوى عظمى أخرى وفي فترة اللاقطبية يمر العالم بفترة انتقالية يترافق معها أزمة اقتصادية عالمية وأخطاء أو ترهل القوى العظمى وصراع على المسرح الجيوسياسي والجيواقتصادي بينها وبين قوى إقليمية كبرى تحولت بفضل القوة الاقتصادية وضغط الإنتاج إلى قوة دولية تسعى للسيطرة على طرق التجارة والطاقة ، عندها تخرج من حالة التركيز على المصالح الإقليمية إلى المصالح الدولية وتبدأ الاصطفافات والتحالفات الدولية وتقاطع مشاريع وتعارضها وبعد صراع التمدد والانزياح وممكن قيام حروب تتحدد القوة الحقيقية لكل تحالف فيبدأ التقاسم الدولي للعالم فهنا تبدأ القطبية سواء ثنائية أو تعددية فمثلا في القرن التاسع عشر شهد تعددية قطبية (القوى الأوروبية، بالإضافة إلى اليابان والدولة العثمانية) وبعد ترهل هذه القوى وصعود قوى أوروبية أخرى اقتصاديا أوروبية (ألمانيا) وقوى قارية (الولايات المتحدة الأمريكية) ، في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين بدأت لاقطبية تسود العالم وكان نتيجتها الحرب العالمية الأولى في بدية القرن العشرين حيث إن الحرب العالمية الأولى كانت حربًا أوروبية غالبًا ولم تكن حربًا عالمية. ولكن طابعها التدميري الذاتي سجل بداية النهاية للتفوق السياسي والاقتصادي والثقافي الأوروبي على سائر العالم. ولم تكن أي دولة أوروبية قادرة بمفردها على تحقيق النصر، وبالتالي فإن نتيجة الحرب تأثرت إلى حد كبير بدخول دولة صاعدة غير أوروبية هي أمريكا إلى النزاع. وفيما

ما بعد فإن أوروبا ستصبح بدرجة متزايدة، الطرف المستهدف في سياسة القوة العالمية بعد أن كانت الطرف الفاعل في هذه السياسة (٤)، فنرى هنا نهاية عهد وبداية عهد جديد ولكن لم يترسخ بشكل حقيقي بعد ولم تنته هذه اللاقطبية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بعد مؤتمر (يالطا) فتحددت الدول التي تملك القوة والنفوذ الجيوسياسي وأفول القوى العظمى السابقة (بريطانيا وفرنسا) فبدأت القطبية الثنائية فأصبح العالم كتلة شرقية يقودها الاتحاد السوفيتي ويربطها حلف وارسو وكتلة غربية تقودها أمريكا ويربطها حلف الناتو .

ومع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي دخل النظام العالمي مرحلة الأحادية القطبية (الأمريكية) التي تميز بها عقد التسعينيات حتى بداية القرن الواحد والعشرين حيث يرى منظرو استمرار "الأحادية القطبية" أن صعود الصين وروسيا واليابان والهند، لن يؤثر على المكانة القيادية الأمريكية، وستظل الولايات المتحدة قادرة على إخضاع الآخرين لسيطرتها. ولمواجهة صعود هذه القوى فإن كل ما تحتاجه الولايات المتحدة للبقاء في موقع القيادة العالمية والسيطرة هو تغيير سياساتها الخارجية أساساً ثم الداخلية. والتغيير المطلوب الذي ينادي به هؤلاء المنظرون،يتخذ شكلين متناقضين بحسب موقع هذا المنظر أو ذاك. فمثلاً يدعو الكاتب الأمريكي فريد زكريا رئيس تحرير أسبوعية "نيوزويك"، إلى سياسة أمريكية غير إمبريالية وتعاونية مع الدول الأخرى، لأن ذلك سيعزز موقع أمريكا ويضمن لها مواصلة قيادتها للعالم ، حيث يرى زكريا أن الاقتصاد الأمريكي ما زال الأقوى في العالم، والأكثر إبداعاً في أهم المجالات: الكمبيوتر، التكنولوجيا الحيوية، التعليم الجامعي، وكذلك الأكثر شباباً وديموغرافية على عكس المنافسين الآخرين (الصين، روسيا، وأوروبا - ما عدا الهند في هذه النقطة). وأن القوة العسكرية الأمريكية ما تزال الأقوى بشكل لا يمكن مقارنتها فيه مع كل القوى الصاعدة الأخرى. فحجم إنفاق أمريكا العسكري يتجاوز حجم الإنفاق العسكري للدول الأربع عشرة التي تأتي بعدها من حيث القوة، كما أن حجم إنفاقها على بحوث العلوم العسكرية يتجاوز ما ينفقه بقية العالم بأسره. لكن نقطة ضعف الولايات المتحدة تكمن في سياستها، وهي السياسة التي تضعف كل جوانب تلك القوة، وتؤلب الدول الأخرى ضدها، وتفقدها نفوذها. وهكذا فإن الفرصة ما زالت مُتاحة للولايات المتحدة كي تُنقذ موقعها القيادي والمهيمن على العالم عبر تغيير السياسة. في المقابل هناك من يرى أن شكل "التغيير" المطلوب في السياسة الأمريكية يجب أن يكون في الاتجاه المعاكس تماماً: أي أن يكون أكثر

إمبريالية وأكثر إصراراً على تحقيق "أهداف الإمبراطورية الأمريكية". ومن أهم المفكرين أصحاب هذا الطرح المؤرخ نيل فيرغسون في كتابه الشهير "الهيكل: صعود وأفول الإمبرطورية الأمريكية". ففيرغسون يجادل في كتابه بأن الولايات المتحدة ربما تكون أضخم إمبراطورية عرفتها البشرية من كل النواحي، ومع ذلك فإنها لم تتصرف "كما يجب" أن تتصرف الإمبراطوريات لجهة تحمل المسؤوليات التي تترتب على "الإمبراطورية". فسياستها الخارجية، كما هي الداخلية إلى حد ما، لم ترتق إلى مستوى "رعاية" مصالح من تسيطر عليهم. والمسؤوليات التي يراها فيرغسون ملازمة شرطاً للإمبراطورية الأميركية، ولكنها فشلت في تحقيقها، تكمن في تبني سياسة هجومية أشد في العالم لجهة فرض ما تريد، وعلى مدى طويل. فهو يرى أن تردد الولايات المتحدة في تبني سياسة إمبريالية قوية وذات نفس طويل هو الذي أضر بها. فالولايات المتحدة، ونخبتها السياسية وأكثر من ذلك شعبها، يحبذون تدخلات سريعة، قصيرة النفس، قليلة الأكلاف، لكن هذه التدخلات مخالفة لمنطق الإمبراطورية التي لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا عبر تدخلات طويلة الأمد، تفرض من خلالها التغيير الذي تريده في العالم (مثلاً خلق نظم ديموقراطية) حتى لو كانت مكلفة في بداية الأمر. فيرغسون هنا ينطلق من رؤيته المؤيدة والداعمة لفكرة إمكانية وجود "إمبراطورية إمبريالية ليبرالية" تخدم مصالح بقية العالم كما تخدم مصالحها، ويرى في الولايات المتحدة إمكانية أن تكون تلك الإمبراطورية. فهو لا يؤمن بعلمانية "المجتمع الدولي" ولا القانون الدولي في مواجهة التحديات والأخطار الحقيقية التي تواجه أمريكا والغرب عموماً. وهو من أكثر المؤرخين المعاصرين صراحة في الدفاع عن فكرة "الإمبراطورية الإمبريالية".

بطبيعة الحال هناك وجهات نظر لا تحصى تقريباً في تحليل "الإمبراطورية الأمريكية" تحمل رأياً مغايراً مفاده أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية قامت منذ منتصف القرن التاسع عشر على الإمبريالية التوحشية والتوسع، بدءاً بالجوار الأمريكي اللاتيني، ثم في بقية أطراف العالم تقريبا من دون استثناء، بهذا الأسلوب أو ذاك، وقد تنبأت النظرية الواقعية التقليدية بنهاية الأحادية القطبية وبزوغ فجر عالم متعدد الأقطاب. ووفقاً لاتجاه التفكير هذا، فإنّ القوى العظمى عندما تتصرف كقوى عظمى أو تعتاد التصرف بهذا الشكل، تثير منافسة من آخرين يخشونها أو يكرهونها. وقد كتب كراوتمر الذي يؤيد هذه النظرية بالتحديد «لا شكّ في أن التعددية القطبية ستأتي في النهاية. ربما بعد جيل أو

أكثر، سوف تنشأ قوى عظمى توازي الولايات المتحدة، ويكون العالم، بنيوياً، شبيهاً بما كان عليه في الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الأولى». إن جزءًا كبيرًا جدًّا من الموازنة الأمريكية تذهب للإنفاق العسكري وإدامة حالة القطبية الأحادية العسكرية على العالم، وهذا الأمر يتطلب إنفاقًا إضافيًا، مما يسبب زيادة العجز في الخزانة الأمريكية ولجوء الولايات المتحدة للاحتياطي الفيدرالي لتسوية هذا الخلل والشرخ الذي حدث في الاقتصاد العالمي، لذلك تقوم بإجراءات لكي تساير الإيقاع العالمي السريع فيما يخص النمو المتسارع لباقي الاقتصاديات العالمية، حيث انشغلت الولايات المتحدة في فترة ما بعد أحداث ١١ أيلول بالحرب على الإرهاب وتأمين أمنها القومي العالمي، هذا الأمر جعل من باقي الاقتصاديات كالصين والاتحاد الأوروبي إلى الانتعاش الكبير؛ وذلك لانشغال الولايات المتحدة الأمريكية في حروبها العالمية، بحيث إن الولايات المتحدة استنزفت نفسها كثيرًا خصوصًا بعد أحداث ١١ أيلول حتى الآن، الأمر الذي أدى إلى ما وصلت عليه من عجز هائل وكبير في الاقتصاد، وكل ذلك سببه الإنفاق الكبير على الترسانة العسكرية والحروب الكونية.

إن الولايات المتحدة حاليًا تعاني من تراجع حاد وكبير في قواها الاقتصادية؛ وذلك لسبب واضح وهو الإنفاق الهائل على الحروب والنزاعات وديمومة الهيمنة العسكرية العالمية، بالتالي فإن هذا الإنفاق يتناسب طرديًا مع التراجع الاقتصادي في ظل أزمة دولية جديدة تعصف بالعالم، فكلما زادت المتطلبات العسكرية زاد العجز في الاقتصاد الأمريكي، حيث أصبيت الولايات المتحدة الأمريكية حاليًا بنصف شلل في القدرات وأمامها أحد خيارين: الدخول في حروب جديدة تبقى الهيمنة الأمريكية لوقت قصير قادم ولكن تسارع في انهيارها اقتصاديًا وبالتالي انهيارها كليًّا، أو إيقاف هذه الحروب وإشراك الآخرين معها لكي ترفع عبئًا كبيرًا من النفقات العسكرية الهائلة، وبذلك تؤجل هذا الانهيار إلى إشعار آخر فقط .

وتبرز ثلاثة تفسيرات لزوال القطبية الأحادية حسب ريتشارد هاس:

التفسير الأول تاريخي: فالدول تتقدم إنها تتحسن في توليد وتجميع الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية التي تؤدي إلى الإنتاجية والازدهار. وينطبق الكلام ذاته على

الشركات والمؤسسات الأخرى. ولا يمكن إيقاف نشوء هذه القوى الجديدة، فينتج من ذلك عدد متزايد أبداً من الفاعلين القادرين على التأثير إقليمياً أو عالمياً.

التفسير الثاني: هو سياسة الولايات المتحدة بما قد فعلته وما فشلت في فعله، سرّعت ظهور مراكز قوة بديلة في العالم وأضعفت موقعها الخاص بالنسبة إليها. ومثّلت سياسة الطاقة الأمريكية (أو غيابها) قوة دافعة كانت وراء نهاية الأحادية القطبية. فمنذ أزمات النفط الأولى في السبعينيات، ازداد استهلاك الولايات المتحدة من النفط بنسبة ٢٠ في المئة تقريباً .

التفسير الثالث : أن حجم الواردات الأمريكية من المنتجات النفطية ارتفع بنسبة جاوزت الضعف، ويكاد معدل استهلاكها يتضاعف وقد ساعدت زيادة الطلب على النفط الأجنبي هذه على ارتفاع السعر العالمي للنفط من ٢٠ دولاراً فقط للبرميل إلى ما يفوق ١٠٠ دولار للبرميل في أقل من عقد من الزمن. وكانت النتيجة تحوّلاً هائلاً للثروات والفعالية إلى تلك الدول التي تمتلك احتياطات الطاقة. باختصار، ساعدت سياسة الطاقة الأمريكية على بروز منتجي النفط والغاز كمراكز قوى أساسية.

أما المرحلة اللاقطبية بدأت مع الدخول الأمريكي لأفغانستان والعراق ٢٠٠١، فأدى هذا الخطأ لاستنزاف الغرب وصعود قوى عالميا أخرى (الصين والهند وروسيا واليابان والبرازيل وجنوب إفريقيا وفنزويلا) ونرى أن حتى المشروع الأوروبي دخل في مرحلة التلاشي الذي هو ليس إلا "الشطر الأوروبي من المشروع الأمريكي". وعلى سبيل المثال، الدستور الأوروبي هو مشروع أوروبا التي تستقر على اختيارها المزدوج الليبرالي الجديد والأطلسي، بالإضافة إلى بلدان الجنوب (مجموعة الـ ٥٧ ودول عدم الانحياز)، التي كانت تطمح أثناء فترة باندونغ (١٩٥٥-١٩٧٥) لأن تواجه الغرب في جبهة مشتركة، تخلّت عن مشروعها.

إذا فالنفوذ العالمي موزّع ومشتّت، ويورد هاس هنا قائمة ببعض الدول الإقليمية المهمة مثل البرازيل والأرجنتين وتشيلي والمكسيك وفنزويلا في أمريكا اللاتينية ونيجيريا وجنوب إفريقيا في إفريقيا ومصر وإيران وإسرائيل والسعودية في الشرق الأوسط وباكستان في جنوب آسيا وأستراليا وأندونيسيا وجنوب كوريا في شرق آسيا. وتعد

مجموعة الـ "٢٠" أبرز الأمثلة على ذلك[٥]، الأمر الذي يؤكد أن العالم يمر بحالة اللاقطبية وهي مرحلة خطرة ودقيقية لرسم حدود وتوزيع النفوذ العالمي بين الأقطاب الصاعدة والمنكفئة ونرى هذه الحالة بالأزمة السورية حيث يسير العالم على شفا هاوية لتحدد بعدها القوى الدولية المنتصرة الخريطة الجيوسياسية والجيواقتصادية الجديدة عالمياً وتنهي حالة اللاقطبية .

وحسب رأي الدكتور عماد الشعيبي :على اعتبار أن الحرب صعبة بين الكبار أو شبه مستحيلة بسبب التسلح النووي، فإن التوتير أو الحروب بالوكالة سرعان ما تصبح الطرق البديلة عن صراع تحصين (الذات) الدولية حيث إن استمرار هذه الوضعية التي تنافس الحرب الباردة شراسة وتغايرها أدواتٍ لفترة طويلة إلى أن تستعد دول الصعود (الشنغهايية) لتأخذ مكاناً لها. وهذا يعني أن مناطق الصراع ستكون مهيأة لاستنزاف بعيد المدى (كوريا – إيران – سورية). وهنالك خيارات إعادة توزيع مناطق النفوذ بالتراضي على طريقة يالطا جديدة. وهذا مستبعد حالياً وإن كان غير نهائي لأن(الخيار صفر) ليس من العمل السياسي بشيء، وعادة ما يكون ثمة قاعدة تقول بأن هزيمة دولة عظمى ممكنة ولكن انكسارها غير مستحسن وأن حفظ ماء وجهها هو الطريق الأمثل نحو(مساكنة) بالتراضي بين دول الماضي العظمى ودول الحاضر، وهذا ما حدث مع فرنسا وبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية [٦].

هناك من يرى أن العالم متجه نحو صيغة من "التعددية القطبية" تنخفض بحسبها ويسببها، من جهة، مكانة وقوة الولايات المتحدة، وترتفع، من جهة أخرى، مكانة وقوة القوى الأخرى (كالاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والهند واليابان تحديداً). وبهذا تتقارب تأثيرات ونفوذ هذه القوى، لكن تفقد أية قوة واحدة منها ميزة الانفراد والقيادة علي الأخريات. وربما يمكن القول هنا أن هذه هي النظرية الأكثر رواجاً في الوقت الحاضر في فهم وتصوير ما تؤول إليه العلاقات الدولية في المستقبل القصير الأمد مع اختلاف رأينا حول قوة الدور الأوروبي وفق هذه النظرية حيث إن تخلي أمريكا عن مشروعها الأوروبي الأطلسي والانتقال للعصر الأمريكي الباسيفيكي سيدخل روسيا والصين للتحكم بالقرار الأوروبي وليس مشاركتها، حيث إن (ناعوم تشومسكي) المفكّر الأمريكي المعروف، أحد أبرز المتنبّئين بهذا التطوّر، وقد ألمح مراراً إلى أن النظام

العالمي الجديد سينمو على ضفاف المحيط الهادي وسيقذف بأوروبا، التي قادت الحضارة الغربية على مدى القرون الخمسة الماضية إلى أعماق المحيط الأطلسي.

والتركيز الأشد هنا يكون على صعود الصين تحديداً ثم روسيا والهند واليابان، فالصعود المتواصل لهذه القوى إنما يحدث على حساب قوة وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة (التمدد والانزياح). وهناك على العموم تنويعات متفاوتة لرؤية التعددية القطبية بعضها يرى هذه القطبية في وارد الحدوث لكن مع الإبقاء على تميز خاص للولايات المتحدة ودورها وقوتها (كما يرى مثلاً المنظر الأمريكي المعروف جوزيف س. ناي في كتابه "مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تتحكم به وحدها؟"). وهناك من يرى تحقق تعددية قطبية تفقد فيها الولايات المتحدة أي تميز قيادي خاص بها. وأكثر وجهات النظر شيوعاً وتنظيراً لهذه الفكرة هي تلك التي تقول أن العالم قد دخل قرن "العصر الآسيوي" حيث السيطرة القيادية ستكون للقوى الآسيوية: الصين واليابان والهند، على حساب القوى الغربية التي دخلت سيطرتها مرحلة الأفول.

وهنالك مقولة ((القطبية الإقليمية الجديدة)) التي تعني أن العالم سوف ينقسم إلى عدة أقاليم، وهذه الأقاليم سوف تكون متعددة الأقطاب تدار من قبل مجموعة أطراف تشترك في تكوين معالم الأقاليم، وأن بروز عدد متزايد من اللاعبين المؤثّرين - إقليميًّا ودوليًا - مثل الصّين، والهند، واليابان، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، ووراءهم مباشرة قوى إقليمية من الدرجة الثانية، كتركيا، وإيران، وباكستان، وإسرائيل، والأرجنتين (٧) .

ولكن هذه النظرية ضعيفة حيث إنه دائما في النهاية تتركز قوة المحاور التي يجب على دول الدرجة الثانية أن تنضوي تحتها بقيادة قطبية من اللاعبين الدوليين الكبار فلا تصبح إقليمية حيث مصالح الأقطاب الكبار ممكن تكون في مجال إقليمي آخر بالإضافة إلى أن دولة مثل الصين لها مصالح في إفريقيا وأمريكا اللاتينية مضطرة للخروج من الحالة الإقليمية.

الفصل الثاني
خلفيات الصراع الدولي ومقدمات الأحادية القطبية

الحرب الباردة وهو مصطلح أمريكي لحالة اللاحرب واللاسلم بين القوتين السوفيتية والأمريكية، وأول من استخدم هذا المصطلح هو (Bernard Baruch) المستشار المالي للرئيس الأمريكي في إحدى مناقشات الكونغرس عام ١٩٤٧، أما الاستخدام الرسمي لهذا المصطلح فقد جاء في وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي عام ١٩٥٠ والتي تنص على أن الحرب الباردة هي في الواقع حرب حقيقية حيث إن بقاء العالم الحر يتعرض للخطر أمام تهديد الاتحاد السوفيتي، فهي صراع سياسي أيديولوجي واقتصادي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي[٨] ، الحرب الباردة كانت تستقطب العالم حول محورين (الكتلة الشيوعية - الكتلة الرأسمالية) امتد الصراع من الشرق إلى الغرب وتشكل حلف الناتو ومقابله حلف وارسو ، حيث إن الجمع بين المجال الجيوبوليتي العالمي والطابع العالمي المزعوم للعقائد المتنافسة أعطى الصراع شدة غير مسبوقة. جعل هذا الصراع فريدًا من نوعه فعلاً. فقد عنى ظهور الأسلحة النووية أن أي حرب قادمة، حتى ولو كانت من النوع الكلاسيكي، بين المتصارعين الرئيسين لن تؤدي إلى تدمير متبادل فحسب ولكن يمكن أن تؤدي إلى نتائج مميتة لجزء مهم من البشرية كلها، وهكذا أخضعت شدة النزاع في الوقت ذاته إلى قيود ذاتية استثنائية فرضها كلا الطرفين المتزاحمين[٩] .

وكان للحرب الباردة العديد من الأبعاد الاقتصادية والعسكرية :

الأبعاد الاقتصادية :

١- مبدأ ترومان: وقد أطلق هذا المبدأ سنة ١٩٤٧ لمواجهة الضغوط الشيوعية في اليونان وتركيا . فبالنسبة لليونان فبعد طرد القوات الفاشية منها دخلت اليونان في حرب أهلية بين الشيوعيين وأنصار الملكية تدخل فيها الاتحاد السوفيتي بمساعدة الشيوعيين وكانت إنجلترا قد أخذت على عاتقها مد العناصر الملكية بالمال والسلاح لمقاومة الشيوعيين ولكن في أذار ١٩٤٧ قررت بريطانيا أنه لم يعد في استطاعتها الاستمرار في هذا السبيل بسبب سوء حالتها الاقتصادية عندئذ طلب الرئيس ترومان

من الكونجرس الموافقة على تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لمواجهة الضغط الشيوعي في اليونان وقد قررت الإدارة الأمريكية شمول تركيا أيضا بمبدأ ترومان لمواجهة التهديد الشيوعي الذي تمثل في إعلان موسكو عن عدم اعترافها باتفاقية مونترو . وقد وقعت هذه الاتفاقية عام ١٩٣٦ برعاية عصبة الأمم وقد حققت تركيا فيها مكسبا كبيرا تمثل باعتراف الحلفاء بأن تكون إدارة المضايق التركية البسفور والدردنيل تحت الإشراف التركي فقط (سابقا كانت إدارة المضايق تحت الإشراف الدولي) وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أعلن ستالين أن اتفاقية مونترو قد ماتت مع موت عصبة الأمم وطالب بأن يكون لموسكو الحق في الإشراف على المضايق التركية والسماح لها ببناء منشآت وقواعد عسكرية في البحر المتوسط .

٢- مشروع مارشال: انطلق هذا المشروع بعد بضعة أشهر من انطلاق مبدأ ترومان ويتلخص مشروع مارشال بضرورة تقديم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات اقتصادية عاجلة لدول أوروبا الغربية لإنعاش اقتصادها الذي دمرته الحرب خوفا من سقوطها في فلك الشيوعية وقد جاء هذا المشروع في وقت كانت فيه أوروبا الغربية على استعداد تام للانحناء وقبول الشيوعية بسبب تدهور أوضاعها الاقتصادية وبدأت الأحزاب الشيوعية في كل من فرنسا وإيطاليا كأنها قريبة من النجاح في الانتخابات بعد أن وعدت بإصلاح الأوضاع الاقتصادية الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إطلاق برنامج كبير للمساعدة الاقتصادية من أجل السماح بإعادة إقامة الصناعات المبعثرة والمزارع وإعمار مدن أوروبا واليابان،ولأن ذلك لا يقتصر تأثيره على جعل الأخيرة أقل ميلا إلى الانجذاب للمبادئ الشيوعية بل وسوف يساعد على إعادة تعديل موازين القوى لصالح أمريكا فهناك من وجهة النظر الأمريكية خمس مراكز للقوى الصناعية والعسكرية في العالم وهي الولايات المتحدة نفسها ومنافسها الاتحاد السوفيتي واليابان ووسط أوروبا وألمانيا وعليه فإن الإبقاء على المناطق الثلاث الأخيرة داخل المعسكر الغربي وبناء قوتها سيتمخض عن نتيجة (تعاضد القوى) وستؤكد أن الاتحاد السوفيتي كان في المنزلة الثانية دوما، من هنا جاء مشروع مارشال للمساعدة الاقتصادية السخية لإيقاف أوروبا على أقدامها اقتصاديا.

٣- الكومنفورم: أنشأه ستالين ١٩٤٧ وهو عبارة عن تكتل يضم جميع الأحزاب الشيوعية بهدف التصدي لمشروع مارشال كما كان هدفه التعاون الاقتصادي بين دولة والعمل على تنسيق النشاطات السياسية للحركات الشيوعية في الدول المختلفة وقد جعل مركزها الرئيس في بلغراد وقد ألغيت عام ١٩٥٥ .

الأبعاد العسكرية:

١- حلف شمال الأطلسي (الناتو): لم تكن المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للدول الأوروبية كافية من وجهة نظر الإدارة الأمريكية لمواجهة المد الشيوعي وحصر نفوذه خارج أوروبا الغربية لذلك ارتأت الإدارة الأمريكية جمع الدول الأوروبية في حلف عسكري لصد أي عدوان شيوعي محتمل من هنا جاء التوقيع على حلف شمال الأطلسي أو الناتو سنة ١٩٤٩، أما الدول الأعضاء في هذا فهي الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، هولندا، لوكسمبورج، كندا، النروج، أيسلندا، الدانمارك، إيطاليا، بلجيكا، البرتغال. وعددها ١٢ وهي الدول المؤسسة للحلف ثم اتسع العدد إلى ١٦ دولة بعد بعد انضمام اليونان وتركيا عام ١٩٥٢ وانضمت ألمانيا الغربية أو الاتحادية سنة ١٩٥٥ وفي عام ١٩٨٢ انضمت إسبانيل للحلف وقد استمر الحلف حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وما زال إلى يومنا هذا وأصبح عدد الدول المنظمة إليه ٢٨ دولة .

٢- حلف وارسو: تأسس الحلف سنة ١٩٥٥ أي بعد ست سنوات من تأسيس حلف الناتو فهو - والحالة هذه - ليس كما قد يتوهم بأنه ردة فعل سوفيتية مباشرة لحلف الناتو لكنه بدون أدنى شك كرد فعل على ضم ألمانيا الغربية إلى حلف الناتو ومؤتمر باريس الذي قررت فيه الدول الغربية إعادة تسليح ألمانيا وقد انهار الحلف بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ أما الدول الأعضاء في الحلف فهي الاتحاد السوفيتي، المجر، جيكوسلوفاكيا، بولونيا، ألمانيا الشرقية، رومانيا، بلغاريا، ألبانيا .

٣- حلف بغداد: تأسس سنة ١٩٥٥ وضم كلا من العراق وتركيا وبريطانيا والباكستان وإيران ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحلف كمراقب وقد انسحبت العراق من الحلف سنة ١٩٥٩ فعرف بعد ذلك باسم السنتو.

٤ - حلف السنتو أو معاهدة جنوب شرق آسيا: ووقعت عام ١٩٥٤ ضمت كلا من الولايات المتحدة ونيوزيلندا وبريطانيا وفرنسا وباكستان وتايلاند والفلبين. وهدفه الوقوف ضد المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا وجنوب غرب الباسفيكي.

بالإضافة إلى الوسائل الاقتصادية والأحلاف العسكرية كانت للحرب الباردة وسائل أخرى عديدة منها الحرب بالنيابة والحرب الدعائية ودعم أنظمة الحكم الموالية والعمل على إسقاط نظم الحكم المعادية عن طرق إثارة القلاقل والثورات وتدبير الانقلابات والاغتيالات مع مراعاة الحذر والحيلولة دون تصعيد الصراع إلى مستويات الصدام المباشر بين القطبين.

وقد برز كنتيجة للصراع الثنائي في الخمسينيات والستينيات في آسيا (الحرب الكورية - فيتنام) ثم تحول في السبعينيات والثمانينيات للشرق الوسط (حرب أكتوبر) إلى الحرب الأهلية اللبنانية وحرب الخليج الأولى ودخول الاتحاد السوفيتي لأفغانستان حيث في كل منطقة في العالم يسجل أحد القطبين نقاط تقدم على الآخر، وقد زادت حدة التوتر بين الشرق والغرب بعد الثورة المجرية عام ١٩٥٦م، وكذلك أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢م، وفي أعقاب الغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨م. كما أن تدخل الولايات المتحدة في فيتنام في ستينيات القرن العشرين كاد يحوّل الحرب الباردة إلى حرب عامة ساخنة.

على أن الشرق والغرب عقدا عدة اتفاقيات بينهما. ففي عام ١٩٦٣م اتفقت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا على توقيع معاهدة تمنع اختبار الأسلحة النووية في الجو أو في الفضاء وكذلك تحت الماء. وأسس الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خطًا هاتفيًا ساخنًا مباشرًا بينهما لتقليص احتمال نشوب حرب نووية بطريق الخطأ. وبحلول عام ١٩٧٠م، أدركت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أنه لا يمكن أن يكون هناك منتصر في حرب نووية شاملة. وحدثت انشقاقات كثيرة بين أعضاء التحالف الواحد. فالصين تخاصمت مع الاتحاد السوفيتي. وفي شرق أوروبا سعت بعض الدول إلى الحصول على استقلال أكبر من السيطرة الروسية. كما أن فرنسا سحبت قواتها من القيادة الموحدة لحلف الناتو. وزادت المجموعة الأوروبية من تجارتها مع الكتلة

الشرقية، وشرعت اليابان في الاستقلال النسبي عن السياسة الأمريكية. وكان سباق التسلح في أوجه بين الكتلتين مما أدى لاستنزاف موارد الطرفين ولكن تفوق الطرف الغربي باعتماده سياسة نقدية تربط نقد جميع حلفائه بالدولار وأخذ بسياسة طبع العملة حيث إن أمريكا تطبع ٨٠ مليار دولار شهريا دون غطاء إلا من قوة التعاملات الاقتصادية من حلفائها مع الدولار وهذا ما لم يملكه الاتحاد السوفيتي حيث إنه نفسه كان يعتمد على الدولار في التعاملات الخارجية ، بالإضافة للأخطاء في الإدارات المحلية وإهمال الاقتصاد الداخلي وتبعاته السلبية على حساب الملفات الخارجية ، في هذه الأثناء بدأت الولايات المتحدة بالاقتراب من مصادر الطاقة والسيطرة عليها بالإضافة بالاقتراب من المجال الحيوي السوفيتي في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا ، حتى جاءت حرب الخليج الثانية ودخول الأطلسي الخليج لحماية مصادر الطاقة وتزامن ذلك مع إنهاك الاتحاد السوفيتي في حرب أفغانستان ،حيث إنه بين عامي ١٩٨٨م و١٩٨٩م سحب الاتحاد السوفيتي قواته من أفغانستان، وبنهاية الثمانينيات أيضًا بدأ الاتحاد السوفيتي تخفيض قواته التقليدية في شرقي أوروبا. وفي داخل الاتحاد السوفيتي سمح جورباتشوف بمزيد من الديمقراطية وحرّية التعبير. وشَجّع مثل ذلك في أوروبا الشرقية. وفي عام ١٩٨٩م انتهى الحكم الشيوعي في عدد من بلدان أوروبا الشرقية. ومن ضمنها بولندا والمجر وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وتم تحقيق الوحدة بين شطري ألمانيا الشرقية والغربية في عام ١٩٩٠م. وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى عدد من الدول المستقلة غير الشيوعية عام ١٩٩١م. وفي عام ١٩٩٢م أعلن الرئيسان الأمريكي جورج بوش الأب والروسي بوريس يلتسن رسمياً أن بلديهما وضعا حداً للعداوة الطويلة بينهما. ويعتقد كثير من الناس أن هذه الأحداث وضعت نهاية للحرب الباردة.

الفصل الثالث
الأحادية القطبية

سقط الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية وكان لهذا السقوط تداعيات هي إعادة خارطة أوروبا وآسيا الوسطى فجاءت حرب البلقان وتداعياته لتثبيت أقدام الناتو على كامل القارة الأوروبية ، فوجدت روسيا نفسها بلا قوات تقليدية ثقيلة في وسط أوروبا، ولا دول في شرق أوروبا تسير في فلك الاتحاد الروسي الجديد، حيث انفصلت ١٤ جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، ولتشكل جمهوريات مستقلة لكل منها أهدافها ومصالحها القومية التي قد تتقاطع فيما بينها حتى تصل إلى مرحلة الحروب، ولم يعد يجمع بينها إلا منظمة فضفاضة ذات نهايات سائبة، تفتقر إلى وحدة النظرة والإرادة والفعل، وهي كومنولث الدول المستقلة.

منحت إفرازات الوضع الإستراتيجي الجديد لما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للإعلان عن مشروعها الإمبراطوري لقيادة العالم بأجندة من ثلاث نقاط: الأولى، إعادة النظر في خريطة المصالح الحيوية الأمريكية على مستوى العالم، الثانية؛ الاضطلاع بمسؤولية القيادة العالمية والثالثة؛ إطالة أمد الهيمنة الشاملة أطول فترة ممكنة. وذلك في إطار ممارسة عملية الضبط الإستراتيجي للبيئة العالمية الجيوسياسية والجيوإستراتيجية .

وتستند الإستراتيجية الأمريكية في هذه الفترة على الركائز الأربع التالية:

١ – من الناحية الجيواستراتيجية، فإن الاهتمام الأمريكي متركز على منع ظهور أقطاب أو تحالفات لقوى تكون منافسة للولايات المتحدة الأمريكية. في هذا السياق يبدو التفكير الإستراتيجي الأمريكي أنه يعيد إنتاج أجواء الحرب الباردة لاحتواء القوى المنافسة، أو إعادة بعث لنظرية الاحتواء إلى مجال أرحب يرتبط بالاحتواء الشامل للقوى الصاعدة في العالم.

٢– من الناحية الجيوسياسية، فإن قارة آسيا بحكم ديناميكية التطور السريع والثقل الاقتصادي والسكاني والعسكري الذي تتبوأه على الساحة العالمية، فضلا عن اشتمالها على قوى إقليمية متحفزة إستراتيجيا وانطوائها على محاور جيوبوليتيكية

مهمة، ستشكل قيدا على الحراك السياسي للولايات المتحدة .وعليه فإن هذه الأخيرة، ستسعى إلى بناء ترتيبات إستراتيجية جديدة تَحُدُّ من ديناميات التفاعل الداخلي في آسيا وتمنعها من تهديد المصالح الأمريكية، في صورة تحالفات أوراسية تفضي إلى تعددية قطبية غير متوازنة.

٣- من زاوية إعادة تعريف المصلحة الوطنية، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى تعميم "مبدأ مونرو" الذي بموجبه تأخذ خريطة المصالح الأمريكية وضعا شبكيا ذا امتدادات عالمية يشار لها بالمناطق الحيوية للمصالح الإستراتيجية الأمريكية في العالم.

٤- من زاوية التفاعل الارتباطي بين الجيوسياسي والجيواقتصادي، تسعى الولايات المتحدة إلى استكمال أدوات السيطرة العسكرية على مراكز إنتاج الطاقة في العالم والتحكم في المفاصل الجغرافية لنقل الطاقة، بدءا من الشرق الأوسط وصولا إلى نفط آسيا الوسطى وغازها، وبهذا تستطيع التحكم في السياسة العالمية عبر الهيمنة الاقتصادية [١٠].

فقد وصل الحرص الأمريكي على فرض وتأمين بقاء الهيمنة الأمريكية على العالم لدرجة وضع أوروبا واليابان والقوى العالمية والإقليمية الصاعدة خاصة الصين والهند ضمن الدائرة ذاتها، أي منعها من أن تتحول إلى قوة قادرة على منافسة الزعامة الأمريكية للعالم، لكن ما حظيت به روسيا من اهتمامات وما تعرضت له من سياسات أمريكية فاق غيرها من القوى العالمية والإقليمية الأخرى [١١].

فوجدت روسيا أن الولايات المتحدة الأمريكية حسمت أمر السيطرة والهيمنة على العالم خدمة لمصالحها الحيوية والقومية، فانطلقت على المسرح الدولي كقطب واحد لا يقف في وجهه أي قطب مقابل، وتصرّفت وكأنها لا تواجه أي تحدّ واحد على الأقل. تمكنت الولايات المتحدة عبر الضغوط الاقتصادية والشروط السياسية من إجبار روسيا على انتهاج سياسات وبرامج اقتصادية تجعلها قابلة للخضوع الدائم للمطالب الأمريكية والغربية، بدأ الاتجاه السريع إلى دمج حلفاء روسيا السابقين في شرق ووسط أوروبا في المؤسسات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الغربية، خاصة الاتحاد الأوروبي والحلف

الأطلسي وبدأ الاتجاه نحو اختراق الجمهوريات السوفيتية السابقة وتشجيعها على التمرد على العلاقة مع روسيا وإغراء بعضها بالانضمام لحلف الناتو خاصة جورجيا وأوكرانيا، تمهيداً لعزل روسيا وفرض طوق حولها، ثم جاء التوجه الأمريكي لبناء وإقامة دروع صاروخية على مسافات قريبة من الأراضي الروسية وخاصة في بولندا وتشيكيا، تحت زعم التحسب لخطر الصواريخ البالستية المحتملة من أول محور الشر "إيران وكوريا الشمالية" لاستكمال محاصرة روسيا وتحييد قوتها النووية وحرمانها من أهم مصادر قوتها التنافسية للولايات المتحدة.

فبعد أن اعترفت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي باستقلال كوسوفا عن صربيا، وما يعنيه ذلك من إخراج كوسوفا من العالم السلافي الحليف لروسيا، ومن دون أي اعتبار للرفض الروسي لهذه الخطوة أقدمت الولايات المتحدة على ممارسة المزيد من السياسات الاستفزازية لروسيا، وجاء توقيع وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندليزا رايس رسمياً على اتفاق إقامة الدروع الصاروخية الأمريكية في بولندا مع نظيرها اليولندي رادوسلاف سيكورسكي، رغم كل الرفض والتحذيرات الروسية التي وصلت إلى درجة التهديد باستخدام الأسلحة النووية في مواجهة هذه الدروع الصاروخية ليعلن أن الولايات المتحدة وصلت إلى الحد الأقصى في الضغط على روسيا التي لم يعد أمامها غير خيارين: إما أن تقبل بالأمر الواقع وترضى بعزلها نهائياً خصوصاً أن التوقيع الأمريكي مع بولندا على اتفاقية الدروع الصاروخية على أراضيها تزامن مع إشارات أمريكية وألمانية يضم كلاً من جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الناتو، وإما أن ترفض وتعلن التحدي للإرادة الأمريكية وتكون قادرة على تحمل تبعاته (١٢).

و مرحلة التحول التي مرت بها روسيا الاتحادية في عقد التسعينيات، ولدت تحولات متوالية في الموقف السياسي في البلد، بدءا من العام الأول الذي نشأت فيه روسيا الاتحادية بعد التفكك عام ١٩٩٢، وصولا إلى بداية القرن الحادي والعشرين حيث كانت تتميز هذه المرحلة للسياسة الروسية محاولة إعادة تنظيم البيت الداخلي في محاولة لإعادة النهوض حيث تم التخلي على المنطق العسكري الهجومي وقد ظهر ذلك من خلال: ١- الإعلان عن سحب قواتها على مسافة ١٥٠٠ كلم نحو الشرق وبالتالي التخلي عن منطقة

وسط أوروبا. ٢- التخلي عن فكرة توازن القوي. ٣- التخلي عن الفكرة التي نص عليها الدستور السوفيتي ١٩٧٨ والمتمثلة في "مبدأ الاستفادة من التناقضات الإمبريالية" [١٣].

وقد تبنّى يلتسين ورئيس وزرائه إيغور غيرار ابتداء من مطلع العام ١٩٩٢ وبناء على نصائح صندوق النقد الدولي، برنامج "العلاج بالصدمة" الذي يتضمّن إبعاد الدولة كلياً عن الساحة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص عبر مجموعة إجراءات، منها التحرير الكامل والسريع للأسعار والخصخصة على نطاق واسع وتحرير التجارة الخارجية وإغراء الرساميل والاستثمارات الأجنبية . لكنّ ردّ الاقتصاد السريع على هذه الإجراءات كان سلبياً: تراجع متسارع لسعر الروبل؛ تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة ٢٠ في المئة عام ١٩٩٢ ثم ٢٢ في المئة عام ١٩٩٣ و١٥ في المئة عام ١٩٩٤ ثم ٤ في المئة عام ١٩٩٥؛ تراجع الناتج الصناعي في هذه السنوات على التوالي بالنسب التالية: ١٨ في المئة، ٤ في المئة، ٢١ في المئة، وتراجع الاستثمارات ٤٠ في المئة، ثم ١٢ في المئة عام ١٩٩٥. أما في عام ١٩٩٦ فقد بلغ تراجع الناتج المحلّي ستة في المئة. وبالتالي زاد تراجع الناتج المحلي والإنتاج الصناعي عن ٤٠ في المئة أي بنسبة عشرة في المئة سنوياً ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٥، في مقابل نموّ سنوي بلغ اثنين في المئة بين ١٩٨٠ و١٩٩٠[١٤].

وفي محاولة لمنع الانهيار، قررت الحكومة الالتفات إلى قطاع الطاقة (إنتاج النفط تراجع إلى النصف في أقل من عشر سنوات) الذي يحتلّ حيّزاً واسعاً وفاعلاً في الاقتصاد الروسي البترول وحده يشكّل ١٥ في المئة من صادرات البلد عبر توجيهه إلى التصدير الخارجي البعيد، بعد اقتصاره على الاستهلاك المحلي والتصدير إلى المحيط القريب والدول الفقيرة.

لكن إصلاح هذا القطاع كان لا بدّ أن يتمّ على حساب القطاعات الأخرى مثل البناء والتجهيزات والمجمّع العسكري - الصناعي. وزاد الأمور سوءاً انخفاض سعر النفط العالمي، فصارت معظم الشركات عاجزة عن دفع رواتب موظفيها، وتراكمت الديون الداخلية بين الشركات ولم تعد الدولة قادرة لا على دفع رواتب الموظفين والعسكريين ولا على جباية الضرائب[١٥].

يمكن القول إن الإصلاحات الروسيّة لم تملك برنامج عصرنة واضح بل قامت بتنظيم انتقال سريع وعشوائي لأملاك الدولة إلى القطاع الخاص، وذلك على أساس

المحسوبيات وعلاقات النفوذ، في غياب أي نظام تشريعي وقضائي مناسب. ومن النتائج الكارثية لذلك فقدان الثقة بالدولة وعجزها الواضح عن السيطرة على الوضع. وهكذا فإن "العلاج بالصدمة" كان أشبه بحرب شاملة على اقتصاد الدولة الذي صارت تسيطر عليه المافيات وما يسميه الروس بـ "الأوليغارشيين" أي الأثرياء الجدد أصحاب النفوذ والاحتكارات.

وقد عاشت القيادة السياسية التي تدير عملية التحوّل من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق الليبرالي، حالة تخبّط من أولى تعبيراتها الصريحة كان الصراع المكشوف بين الرئيس والبرلمان، عام ١٩٩٣، الذي كشف عن عجز الطبقة الحاكمة عن التخلّص من رواسب الماضي، فطريقة ممارسة اللعبة السياسية لم تدلّ على قطيعة نهائيّة مع ممارسات الماضي. التي يجرى انتقادها. ذلك أن "قيصر روسيا المريض" يلتسين ما انفكّ يعيّن ويقيل رؤساء الوزراء[١٦] على إيقاع حالته المَرَضيّة النفسيّة والصحيّة التي استلزمت انقطاعاً عن الحكم مرّات عديدة بسبب ملازمة الفراش أو الدخول إلى المستشفى[١٧].

أما الاستثمارات الأجنبية التي كان يعول عليها كثيراً في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، فلم تتخط نسبة الأربعة في المئة من مجموع الاستثمارات. والعشرة مليارات دولار أو الإثنا عشر مليار دولار التي دخلت إلى روسيا عام ١٩٩٨ توجّهت كلها تقريباً صوب سندات الخزينة ذات المردود العالي[١٨]. وكان لهذه المضاربات أسوأ الأثر على الاقتصاد الروسي الذي كان يُهرَّب منه حوالي مليار دولار شهرياً إلى الخارج (تهريبات، تحويلات شركات، مضاربات). وقد جُنَّت الأسواق المالية نتيجة عدم القدرة على تسديد جزء من سندات الخزينة البالغة ٤٠ مليار دولار مما أدى إلى تعطيل النظام المصرفي وشلله. وقد استُنفد احتياطي المصرف المركزي من الذهب والنقد في عمليات تدخّل غير مجدية من أجل دعم العملة الوطنية. فبعد أن كان هذا الاحتياطي يبلغ عشرين مليار دولار في أوائل ١٩٩٧، هبط إلى ١١،٦ مليار دولار[١٩].

كانت موسكو لم تستكمل ترتيب العلاقة مع "الخارج القريب" داخل الفضاء السوفيتي السابق الذي "يحتوي مصالح حيوية بالنسبة لروسيا" اقتصادية وسياسية وأمنية، كما أعلن يلتسين في ١٤ أيلول ١٩٩٥، فإن العلاقة مع "الخارج البعيد" لم تأخذ مساراً ثابتاً حتى نهاية عهده. فعدا الخلافات القديمة مع اليابان والصين وتوثيق العلاقات

مع إيران والهند والدول الحليفة للسوفيت سابقاً، مثل سوريا وغيرها، فإنّ العلاقة مع الغرب كشفت عن ضعف مريب، من مظاهره اضطرار موسكو للإذعان لرغبة واشنطن بتوسيع حلف الأطلسي شرقاً، الأمر الذي كانت موسكو تعتبره تهديداً غير مقبول لأمنها[٢٠]. وفي محاولة لإرضائها، أفرجت الولايات المتحدة عن مساعدات مالية وعينية لموسكو، ووافقت على إدخالها بصفة مراقب في مجلس حلف الأطلسي دون حق استخدام النقض – الفيتو (ما يسمى بمجلس ١٦ x1) بعد قمّة يلتسين – كلينتون عام ١٩٩٧. وفي الذكرى السنوية الخمسين لتوقيع معاهدة واشنطن التي أنشأت حلف الأطلسي (آذار ١٩٩٩)، دخلت تشيكيا وبولونيا وهنغاريا رسمياً في هذا الحلف الذي بات يضمّ ١٩ دولة، بعد تعهّد واشنطن بعدم نشر أسلحة نووية في هذه البلدان التي كانت جزءاً من المعسكر الشرقي السابق وحلف وارسو.

ووسط هذا التردي بالحالة السياسية والحالة الاقتصادية لروسيا الجديدة بدأت الولايات المتحدة في الاقتراب من أطراف الساحة الجيوسياسية لروسيا؛ حيث استطاعت أن تتدخل في البلقان وفي ٢٤ آذار ١٩٩٩، بدأت عملية حلف الأطلسي، ضد حليفة روسيا صربيا الأرثوذكسية بعد تفكيك يوغوسلافيا في تسعينيات القرن الماضي، واستمر القصف الجوي المركّز للأراضي الصربية أسابيع عديدة دون أن تقدر موسكو على مدّ يد العون لحليفها الرئيس ميلويفيتش[٢١]. وعندما صدرت تصريحات متشدّدة من صفوف القيادة العسكرية الروسية وتحرّكت بعض قطع الأسطول الروسي صوب منطقة النزاع، خشي مراقبون كثيرون من اندلاع حرب نووية بسبب تفوّق حلف الأطلسي على روسيا في السلاح التقليدي مما قد يدفعها إلى استخدام، ولو محدود، للأسلحة النووية.

ولكن لم يحصل شيء من هذا، بل أن رئيس الوزراء بريماكوف بدا مرتاحاً لزيارة مدير صندوق النقد الدولي، إلى موسكو، في نيسان ١٩٩٩ والتي أفرج فيها هذا الأخير عن مساعدة قدرها خمسة مليارات دولار لروسيا. وقد كشف "البروفيل المنخفض" الذي اتبعته موسكو خلال الحرب الأطلسيّة على يوغوسلافيا، عن عجزها العسكري وإن عملت واشنطن على "تعويضها" بالمساعدات والموافقة على وساطة فكتور تشيرنوميردين الدبلوماسية، التي ساهمت في حلّ النزاع والقبول بمشاركة قوات روسية في قوة حفظ السلام الدولية في كوسوفو.

وفي شرق أوروبا انفرط عقد النفوذ الروسي وبدأت دول المنطقة تسعى إلى دخول الاتحاد الأوروبي، مثل بولندا والمجر ورومانيا وبلغاريا والتشيك، بالإضافة إلى دول البلطيق إستونيا ولا تفيا وليتوانيا[٢٢].

مما سبب خللاً في الأمن القومي الروسي الإستراتيجي وتلاحقت خطوات القضم إلى إفريقيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط واقترب الناتو من الخطوط الروسية وأهم منطقة هي شمال القوقاز التي ألجمت الروس عن وقف التقدم الأطلسي في أوروبا حتى ينهي الصراعات والحركات الانفصالية الداخلية وقامت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٧م بتشكيل منظمة الدول المناهضة لروسيا الاتحادية GUMA حسب الأحرف الأولى لأسماء هذه البلدان وهي جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدافيا،علاوة على ما قامت به في العام٢٠٠٢م عملت على نشر مستشاريها العسكريين في جورجيا التي أصبحت حلقة وصل لنقل النفط ومشتقاته من بحر قزوين إلى الغرب فأصبح للناتو نفوذ في جورجيا وأوكرانيا ودول البلطيق بعدة ثورات على أنظمة موالية لروسيا فيما عرف بالثورات الناعمة، البرتقالية والمخملية والوردية والتيوليب، واستطاعت الولايات المتحدة في النهاية أن تحيط بموسكو من كافة أقطارها، فأصبحت روسيا تواجه هيدرا على أكثر من جبهة سواء عسكرية أو اقتصادية أو جيوسسياسية ، مما أدى هذا الوضع إلى نشوء القطبية الأحادية في العالم لصالح الولايات المتحدة الأمريكية واستمر هذا الواقع العالمي حتى عام ٢٠٠٠م[٢٣].

ثم ظلت الولايات المتحدة تتقدم في ميراث الاتحاد السوفيتي السابق واستطاعت أن تنشئ لها عدة قواعد عسكرية في دوله، وأعقب ذلك بدأت أمريكا بعد ذلك في تضييق الخناق على الدب الروسي الذي حاصرته المشكلات السياسية والعسكرية والاقتصادية، لتضع الولايات المتحدة مواطئ قدم لها على معظم حدوده، في بولندا وألمانيا وأوكرانيا وجورجيا وتركيا وأوزبكستان وقيرغستان وأفغانستان، حتى جاء الخطأ الأمريكي الإستراتيجي الذي استفادت منه روسيا بشدة، ألا وهو حربا العراق وأفغانستان.

الفصل الرابع

المقدمات التي هيأت أجواء اللاقطبية

الإستراتيجية الأمريكية للقرن الواحد والعشرين

(سياسة الاحتواء الأمريكية لروسيا والصين وخلفياتها)

تصريحات (روبرت غايتس) وزير الدفاع الأمريكي في ٧/ ٢/ ٢٠٠٧ أمام الكونجرس وهو يعرض ميزانية البنتاجون العسكرية لعام ٢٠٠٨، تؤكد استمرار الولايات المتحدة في اعتبار الصين وروسيا كعدوين محتملين، فضلاً عن إيران. لقد أعلن غايتس أن روسيا والصين تمثلان تهديداً للولايات المتحدة علاوة على الحرب الشاملة على الإرهاب، علينا أيضاً مواجهة ما تقوم به الصين وروسيا اللتان تنفذان برامج بالغة التطور للتحديث العسكري.

ويزداد تعبير الروس عن قلقهم بقدر إدراكهم أنهم مطوقون. ولن يطول الأمر حتى تصبح روسيا والصين وحلفاؤهما مطوقين شيئاً فشيئاً. فالصين اليوم في مواجهة حدود شرقية معسكرة في آسيا، بينما إيران مطوقة عملياً، والحدود الغربية لروسيا تغلغل فيها حلف الأطلسي.

إن توسع حلف الأطلسي مستمر على الرغم من نهاية الحرب الباردة، وعلى الرغم من الوعود بعدم توسعه. فالقواعد العسكرية ومنصات الصواريخ تطوق الصين وإيران والاتحاد الروسي.

فقد أعلن الرئيس بوتين في مؤتمر ميونيخ حول الأمن في ٢٧ شباط ٢٠٠٧ أن حلف الأطلسي يستهدف الاتحاد الروسي، وذكّر هذا الحلف بأنه كان تعهد بعدم التوسع نحو الشرق. وكان سبق لبوريس يلتسين أن عبر عن نفس القلق من توسع حلف الأطلسي مع انضمام دول البلطيق إلى هذه المحالفة. ولكن خطاب بوتين يشكل التصريح الروسي الأكثر أهمية حتى الآن، ويبين أن روسيا بدأت استشعار الخطر على حدودها، من أقصى الشرق الروسي حتى الحدود مع جورجيا وأوروبا الغربية [٢٤].

بحضور كبار قادة المؤسسة العسكرية الأمريكية، على رأسهم وزير الدفاع ليون بانيتا، ورئيس هيئة أركان القوات المشتركة وقادة صنوف الأسلحة المختلفة، ومن على

منصة مؤتمر صحفي عقده في مقر وزارة الدفاع، كشف الرئيس الأمريكي عن أهم ملامح المراجعة الإستراتيجية، أو ما اصطُلح على تسميته بالإستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة. الوثيقة الرسمية وردت في ٨ صفحات، وحملت عنوانا فيه كثير من الرمزية والإيحاء: "تعزيز – استدامة- قيادة الولايات المتحدة للعالم: أولويات دفاع القرن الواحد والعشرين، Sustaining U.S. Global Leadership: Priorities for 21st Century Defense "، في إشارة واضحة للمعنيين بأمر منافستها أو الطامحين لإرساء نظام عالمي يقطع مع هيمنة القطب الواحد. رصدها التنين الصيني بشكل عميق،الموقف الرسمي الصيني عبّرت عنه صحيفة "غلوبل تايمز، Global Times"، التي يشرف عليها الحزب الشيوعي الصيني، بتعليقها: "إن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تمثّل تغيّرا كبيرا يبدو القصد منه استهداف الصين، في إشارة إلى أن الولايات المتحدة "لا تفهم العقيدة العسكرية الصينية" (٢٥).

هذه الإستراتيجية تعتبر نقطة مفصلية في تاريخ العسكرية الأمريكية، لأنها تتكيّف مع واقع جيواستراتيجي متقلّب، وتستجيب للتحوّلات الجوهرية في طبيعة الحروب ومسرحها وأدواتها، وتستشعر بمجموعة تهديدات تتوالد داخل مناخ أمني وفضاء سيبيري محفوفين بالخطر، وتدرك أن عصر الحروب التقليدية الثقيلة انتهى وما كان يُعرف ببناء الأمم، ومكافحة التمرّد، لتؤسّس لنوع جديد من الحروب يسمّيه وزير الدفاع ليون بانيتا بالـ"تحوّل التاريخي إلى المستقبل"، الحروب"الذكية، Smart Wars". هذا عن طبيعة الحرب، أما عن أساليبها فجمع بين القصف المنظّم ودقيق التصويب، والقوة الجوية والبحرية الضاربة، والتفوّق الإلكتروني والمعلوماتي، في استحضار لنموذج التدخّل بليبيا. في اختصار هو تحوّل جوهري من عقيدة الحرب على جبهتين أو بمسرحي عمليات إلى عقيدة القيادة من الخلف، Leading From Behind، أو الحرب الخاطفة ذات العمليات الجوية والبحرية المحدودة، بفرق خاصة خفيفة، وتوظيف لمنظومة مُعقّدة ومتكاملة لأحدث تقنيات التشويش والتجسس والاختراق والتصنّت، وتكنولوجيا المعلوماتية والحرب السيبيرية واستخدام الطائرات دون طيار.

تستند الإستراتيجية العسكرية الجديدة، أو المراجعة التي فرضها قانون الرقابة على الميزانية الذي أقرّه الكونجرس عام ٢٠١٢، والتي أشرف عليها ليون بانيتا المتخصّص

بشؤون الموازنة، على أربعة محاور رئيسة، يمكن إيجازها كالتالي: نهج سياسة تقشّف في إنفاق وزارة الدفاع، الحفاظ على التفوق النوعي في الوسائل والقدرات، لا سيما في مجال الحرب الإلكترونية والسيبيرية، بما في ذلك أنظمة القتال المتطورة كالطائرات بدون طيار، خفض عدد القوات الأمريكية المتمركزة بأوروبا، والتوجّه نحو تعزيز الوجود الأمريكي في آسيا والمحيط الهادي.

المراجعة التي استغرقت حوالي ٩ أشهر، قضت بضرورة أن يتولّى البنتاجون خفض الإنفاق بنسبة ٤٥٠ مليار دولار خلال العشر سنوات المقبلة، خصوصا أن الولايات المتحدة الأمريكية تنوء تحت عبء الدين العام البالغ: ١٥.٠٣٣ تريليون دولار، حسب تقديرات وزارة الخزانة الأمريكية. وعليه فإن الموازنة الأمريكية وإن خُفّضت، بمعدّل يتراوح بين ١٠ و١٥ بالمائة، أي حوالي ٥٠٠ مليار دولار،خلال السنوات القادمة، ستظلّ أعلى من مجموع موازنات العشر بلدان التي تليها. مجموع لا يتجاوز ٥١٩.٨ مليار دولار؛ حيث تُقدّر موازنة دفاعها بـرقم فلكي مرعب بلغ ٦٨٩ مليار دولار. للتذكير فحسب فإن الصين، منافسها المباشر على عرش القيادة العالمية لا تخصّص للدفاع سوى ١١٩ مليار دولار، لتأتي بريطانيا بعدهما برقم خجول هو ٥٩.٦، ففرنسا ٥٩.٣، فالعربية السعودية التي ترد بالمرتبة السابعة بعد اليابان مباشرة بمبلغ ٤٥.٢ مليار دولار. وعليه وجب الحذر من استخلاص الاستنتاجات المتسرّعة، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار كيف زادت ميزانية الدفاع الأمريكية بنسبة ٨١ بالمائة، قافزة من ٢٨١ مليار دولار فقط سنة ٢٠٠٠ إلى ٥٧١ مليار دولار سنة ٢٠١٠.

ما يجدر بالاهتمام هو تحوّل الإستراتيجية الدفاعية الجوهري من اعتماد أسلوب الحرب الثقيلة والنزول بالقوات البرية في عمليات مكلفة وطويلة الأمد، كما كان الشأن بأفغانستان والعراق إلى أسلوب حرب تزاوج بين العمليات البحرية والجوية في رصد واختيار لما يسمّيه الإستراتيجيون محور الصراع، أو "النقطة المركزية للصراع"،وتكيّف مع المسارح الجديدة كالباسيفيكي والمحيط الهندي، مع اعتماد مبدأ "القيادة من الخلف"وتوظيف الشراكة الإستراتيجية، كلّما اقتضت الضرورة. وللتعويض عن عدد القوات المخفّض، خصوصا البرية منها، توصي الوثيقة بضرورة دعم المجال الاستخباراتي والتصنّت والمراقبة وفرض الهيمنة الأمريكية على الفضاء السيبيري

والتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة ما تسمّيه الولايات المتحدة "إرهابا". كما تحثّ العسكريين على تطوير التكنولوجيات الحديثة وأنظمة الدفاع المعقّدة لزيادة قدرات القوات البحرية والجوية "استعراضا للقوة" و"ردعا" للقوى الصاعدة أو المنافسين المحتملين، خصوصا في منطقة آسيا والمحيط الهادي، كما يصرّح بانيتا. الإستراتيجية الجديدة ألمحت أيضا إلى "إمكانية" تقليص الترسانة النووية الأمريكية، وذلك "دون تعريض الأمن القومي الأمريكي للخطر"، قارعة في ذات الوقت جرس إنذار بخصوص تنامي القوة العسكرية الصينية، البحرية منها بالخصوص، ونشرها أجيالا جديدة من الأسلحة فائقة التطوّر، ممّا استدعى حث الجيش الأمريكي على "إعادة التوازن" العسكري داخل منطقة آسيا والمحيط الهادي. ذلك ما يفسّر تأكيد واضعي الإستراتيجية الجديدة على عصر أمريكا الباسيفيكي (America's Pacific Century)، على ضرورة الاحتفاظ بقواعد عسكرية كبيرة في اليابان وكوريا الجنوبية، ونشر قوات من مشاة البحرية، وقطع من السفن الحربية وسرب من الطائرات بشمال أستراليا، إضافة إلى سفن حربية في سنغافورة، وربما بالفلبين. هذا ما يعزّزه تصريح رئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش الأمريكي، الجنرال مارتين ديمبسي، القائل: "إن الاتجاهات الديموغرافية والجيو- سياسية والاقتصادية والعسكرية تتحوّل نحو المحيط الهادئ... نحن قوة عالمية وعلينا أن نكون قادرين على إجراء أنشطة وعمليات عسكرية على نطاق كامل" (٢٦).

القسم الثاني

الفصل الخامس :

الأسباب التي تشكلت بها اللاقطبية - بداية النهوض لروسيا الاتحادية (الحلم الإمبراطوري)

الفصل السادس :

نشأة الشراكة الإستراتيجية الصينية الروسية ومشروعهما العالمي

الفصل السابع :

عملية تطويق الصين من قبل الولايات المتحدة

الفصل الثامن :

المخاوف المشتركة والجبهة الروسية الصينية

الفصل الخامس

الأسباب التي تشكلت بها اللاقطبية

بداية النهوض لروسيا الاتحادية (الحلم الإمبراطوري)

تمتلك روسيا مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهلها للقيام بهذا الدور حاليا وفي المستقبل فمن زاوية عناصر قوة الدولة تمتلك روسيا موارد هائلة لم تستغل بعد، وستشكل إذا ما استغلت دافعا رئيسا لجعلها واحدة من أغنى دول العالم حيث تملك من الثروات المعدنية والاحتياطات الضخمة من النفط والغاز وتحتل المركز الأول على المستوى العالمي من إنتاج النفط حيث تستأثر بنحو ٤٠٪ من إجمالي الصادرات العالمية من النفط وتنتج ١٠،١ مليون برميل يوميا كما تمتلك روسيا سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدر احتياطيها من الزيت الخام بنحو ٦٠ مليار برميل (٤،٦٪ من الاحتياطي العالمي) ، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي وتستحوذ روسيا على ١٠٧ كوادريليون قدم مكعبة ٢٧،٥٪ من احتياطي الغاز في العالم، وبالتالي فهي تعتبر أول منتج للغاز في العالم بنسبة ٢٢،١٪ من الإنتاج العالمي ، وتجدر الإشارة أن النفط يسهم بنحو ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي الروسي، أي أن انخفاضا بمقدار دولار واحد في سعر برميل النفط يصيب الخزانة الروسية بخسارة تتراوح بين ١ و١،٤ مليار دولار سنويا. وتشكل الصادرات السلعية الروسية، خاصة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن، نحو ٨٠٪ من إجمالي الصادرات الروسية،وتمتلك روسيا أيضاً قدرات تصنيعية بارزة في مجالات صناعات الفضاء، والهندسة النووية، والعلوم ، روسيا دولة متطورة في مجال امتلاك تكنولوجيات الطاقة الذرية، وقد أنشأت محطات ذرية في مختلف دول العالم ومنها على سبيل المثال الصين والهند وإيران وتركيا وفي أمريكا اللاتينية ودول عدة ، وتتمتع بطلب متزايد في السوق العالمية في هذا المجال ، فقد عهد الرئيس بوتين للنائب الأول لرئيس الوزراء سيرغي إيفانوف بالإشراف على مجال تطوير التكنولوجيا وفي تصريح لإيفانوف عقب إجتماع عقده بتاريخ ٢٠-٤-٢٠٠٧ قال إن لروسيا طموحات كبيرة في قطاع الطاقة الذرية وروسيا تخطط لزيادة بناء المحطات الكهروذرية في البلاد وفي الخارج وأشار أن روسيا ستواصل الاحتفاظ بحصتها التي تبلغ ٤٠٪ من

السوق العالمية لتصنيع أجهزة الطرد المركزي اللازمة لتخصيب اليورانيوم وأشار أن الدولة ستولي اهتماماً خاصاً بتطوير المحطات الكهروذرية العائمة وتصنيع كاسحات الجليد الذرية والتقنيات العسكرية النووية (٢٧).

أما من الناحية الجيوسياسية، فروسيا الاتحادية في حقيقة أمرها هي قلب أوراسيا وجناحيها، وتصدق عليها النظرية الأوراسية وصاحبها بريجنسكي التي تعتبر واحدة من النظريات الجيوسياسية ذات المصداقية العالية، إذ هي تشكل القلب وتقترب جدا من قوس النفط وقوس الأزمات في آن واحد ، بالإضافة إلى أن روسيا تشرف على معظم دول العالم وتعد الأقرب حدودياً من جميع دول وعواصم العالم وتستطيع تهديد أي دولة عسكرياً من الناحية الجغرافية حيث إن المسافة من روسيا إلى واشنطن أقرب من طوكيو أو لندن لواشنطن وكذلك بالنسبة لطوكيو وجميع العواصم الأوروبية والآسيوية وهذا مركز لم تتمتع به أية دولة في العالم تاريخياً مما يعطيها مركزاً متميزاً تستطيع تفعيله لو رغبت على مستوى الإستراتيجية العسكرية.

وبإضافة الإرث السياسي والإستراتيجي المتحقق لروسيا الاتحادية نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، فإن ذلك سيجعل من روسيا الاتحادية إحدى الأطراف الرئيسة على المسرح الدولي.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت رقعة الشطرنج الغربية تتوسع للسيطرة على مصادر الطاقة وطرقها المتركزة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وبحر قزوين فتنبهت روسيا لذلك مع صعود الرئيس بوتين للحكم في روسيا الذي كان يتبنى مشروع (الحضارة الروسية المتميزة) وكان شعاره "الديمقراطية هي دكتاتورية القانون" وأنه كلّما ازدادت الدولة قوة شعر المواطن بأنه حرّ"، مضيفاً: "فقط دولة قوية وفعالة تستطيع ضمان حرية المبادرة وحرية الفرد والمجتمع"، واصفاً روسيا بأنها "بلد غني بالناس الفقراء وبدون نظام" ومن أجل بناء الدولة المركزية القوية، أحاط نفسه بالعديد من زملائه السابقين في الكي. جي. بي ثم في جهاز الأمن الفيدرالي (ومعظمهم من جيله) معلناً تشكيل فريقه الذي يثق به ويشاركه الرؤية المستقبلية لروسيا.

وفور استلامه لمهامه بموجب الدستور في السابع من أيار ٢٠٠٠، عيّن حكومة تضم شيوعيين وإصلاحيين ومعارضين، مبقياً وزير الخارجية والدفاع في منصبه (مكافأة له على

حرب الشيشان على الأرجح). كما عيّن على رأس الحكومة ميخائيل كاسيانوف نائب رئيس الوزراء المكلّف بالشؤون الاقتصادية والذي بنى علاقات وثيقة مع الغرب والمؤسسات الدولية وانتزع في شباط ٢٠٠٠ اتفاقاً مع نادي لندن يخفّف الدين الخارجي لروسيا بمقدار ١٠,٥ مليار دولار[٢٨].

وعليه توجب على صانعي القرار الجدد في روسيا الاتحادية أن يفكروا بعقلانية وحصافة في معرض سعيهم إلى إعادة ترتيب أولوياتهم، وتقليل الضرر الذي أحاق بهم إلى أدنى مستوى ممكن، وإعادة صوغ الأهداف القومية لروسيا الاتحادية عن طريق تحليل معمق لعناصر القدرة والفعل والكبح المؤثرة في الحياة الروسية.

وضع بوتين ثلاثة مبادئ:

أولها: أن النظام الأمني هو قلب الدولة. وثانيها: أن موسكو هي قلب روسيا. أما الثالث: أن روسيا هي قلب الاتحاد السوفيتي السابق. لم تكن هذه المبادئ وليدة وقتها. فقوة هيئة الأمن القومي، الذي سمي فيما بعد "وكالة الاستخبارات الروسية" (FSB) ووكالة الاستخبارات الروسية الخارجية" (SVR)، انتقلت ببطء من نظام ذي سيطرة غير رسمية من خلال (حكومة السرقات) إلى سيطرة أكثر تنظيماً على أجهزة الدولة عبر المؤسسات الأمنية، لتعيد تأسيس النموذج القديم. وقد سيطر بوتين على الحكومات الإقليمية من خلال تعيين حكامها، والسيطرة على الصناعة خارج موسكو. والأهم من ذلك، أعاد روسيا، باحتراس، إلى المرتبة الأولى بين نظيراتها في الاتحاد السوفيتي السابق[٢٩].

وتمكنت الدولة، متمثلة بالحكومة وبشخص الرئيس السابق فلاديمير بوتين ومن ثم خليفته ديمتري ميدفيديف، من إنهاء عملية التحول والوصول إلى مرحلة الاستقرار على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ببعديه الداخلي والخارجي، وهذه عملية ديناميكية مستمرة تتحدد ملامحها في المعادلات الفاعلة في كل من النشاطات التي سبقت الإشارة إليها.

ويشير واقع الحال في روسيا الاتحادية اليوم إلى أن هذه الدولة استطاعت أن ترسم لها خطا إستراتيجيا بعد مرحلة التحول إثر تفكك الاتحاد السوفيتي، واستطاعت إقرار نظام اقتصادي يعمل وفق آليات السوق، مدعما بنظام يعمل وفق التعددية السياسية والإثنية والدينية التي يتصف بها.

حيث كانت المهمة الرئيسة لبوتين استعادة مكانة روسيا كدولة كبرى،من خلال الثبات على مواقف مستقلة،دون رفض الماضي السوفيتي أو التكفير عنه، لأنه جزء من الذاكرة الروسية الوطنية وعامل مؤثرفي تكوين المجتمع الروسي الحديث، ولهذا السبب عادت بعض الرموز القديمة للدولة السوفيتية بالظهور،ومنها العلم الأحمر كرمز للجيش الروسي والنجمة السوفيتية المذهبة والنشيد الوطني القديم بعد تعديل بعض كلماته مع الاحتفاظ باللحن القديم نفسه الذي كان يرمز دوماً إلى عظمة روسيا وقدرتها على الصمود والمواجهة ، وقد لاقت عودة هذه الرموز الترحيب من الغالبية العظمى في روسيا التي شعرت مجدداً بعزتها القومية. تزامن مع ذلك وقف التدهور الاقتصادي، مع زيادة معدلات، النمو بعد القضاء على التضخم والبطالة الواسعة، ومحاربة الجريمة المنظمة واستعادة هيبة الدولة (٣٠).

بدأ يقود حربه الداخلية على الحركات الانفصالية فأقنع الأولغارشية التي أوصلته للحكم بأهمية حسم المشاكل الداخلية وأهمها ملف الشيشان والإرهاب فدعم في حسمها وتم ذلك بدهاء استخباراتي وعسكري انتقائي دون زج القوات الروسية بشكل تقليدي وضخم وإنشاء مليشيات محلية تابعة لموسكو وفي عام ٢٠٠٨ تطورت الإستراتيجية الروسية لتنفيذ مهام عمليات في شمال القوقاز، حيث أخذت الإستراتيجية الروسية منحى جديداً بين عامي ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ لتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب بشكل مشترك بين جمهوريات شمال القوقاز بمشاركة القوات الروسية في وقت واحد لتكون عملية مشتركة لحصار المقاتلين المسلحين في مناطق محدودة، ثم القضاء عليهم بالقوات والنيران البرية والجوية، خاصة بالمناطق الحدودية المشتركة مع أنجوشيا وداغستان، وعمليات أخرى جنوب الشيشان،ثم استدار بوتين للداخل فعزز لنفسه شعبية كبيرة لدى الشعب الروسي بعد القضاء على تمرد الشيشان والإرهاب الذي سببه في الداخل الروسي كما يرى الروس حيث بلغت كلفة الحرب رسمياً بمئتي مليون دولار، ثم بدأ بالإدارات المحلية وإصلاح الدوائر الحكومية والعسكرية والأمنية وإعادة هيكلتها مما مكنه من تضييق الخناق على الرأسمالية الروسية المرتبطة مع الغرب (الأوليغارشية) وبدأ بتشكيل ما يسمى الرأسمالية الروسية الوطنية المدعومة من السلطة وسيطر على الكثير من وسائل الإعلام ، ثم قام بالتحرك لتقويض نفوذ (الأولغارشية) فقام بحملة السيطرة على شركات الطاقة

(يوكوس) مدعوم من الأحزاب اليسارية والقومية الروسية على المستوى الشعبي وألقى بمدرائها بالسجن مثل (خودوركوفسكي) وملاحقة البقية والقضاء عليهم لو اضطر لذلك فأصبح البطل المخلص ضمن العقلية الروسية التي تحب القائد القوى الحاسم ولو على حساب شعارات الديموقراطية وحقوق الإنسان التي ينادي بها الغرب وخصوصا بعد الفوضى التي كانت ستأخذ روسيا إلى الانهيار والتقسيم وكانت هذه هي الخطة الغربية كما تشير تحركات الناتو ، وبعد سيطرته على الاقتصاد بدأت الميزانية الروسية تتعافى بدأ بتحسين الظروف المعيشية للمواطنين حيث إنه عالج مشكلات كثيرة، كانت تعترض طريق روسيا . مثل الدين العام وإعادة إطلاق مشاريع التنمية وبناء القدارت الروسية العسكرية المتجددة، ومحاربة وتصفية عصابات المافيا الروسية التي سرقت الكثير من المال العام،كما أنه أعاد الاستقرار النفسي للمجتمع الروسي الذي عصفت به مشكلات متعددة، هذا غير إعادته الثروات الوطنية تحت سيطرة الدولة وإشرافها، وفي عام ٢٠٠٥م أطلق أربعة ((مشاريع وطنية)) كما وصفت في حينه وهي التعليم والرعاية الصحية والإسكان والزراعة وكانت هذه القطاعات تعاني نقص المخصصات الحكومية الخاصة بها وذلك ضمن الإصلاحات الاجتماعية وأيضا بمكافحة الفساد الإداري، وركز بوتين جل اهتمامه بالاستثمارات الخارجية وسعى إلى تطمين رجال الأعمال الأجانب إلى حول تمسك روسيا باقتصاد السوق الليبرالي والانفتاح على العام والقيام بإصلاحات تشريعية. وفي هذا الإطار، انكبّت وزارتا الشؤون الاقتصادية والمالية على وضع "برنامج اقتصادي" على مدى عشر سنين يهتم بالاستثمارات الأجنبية وشدّد على "ضرورة تطوير القطاع الخاص وحرية الاستثمار بأقصى سرعة". ولكن، نظراً للعقبات العديدة التي تعترض تطبيق مثل هذا البرنامج، كما حدث في عهد يلتسين، فإن بوتين يشدّد على دور الدولة المركزية لفرض تطبيق القانون.

كما أعاد الهيبة إلى القوات العسكرية التي كانت قد وصلت إلى أدنى المستويات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بحيث عجزت الدولة عن دفع رواتب جنودها تزامناً مع ذلك، أنه رتب المسرح السياسي لخليفته استمراراً للنهج الذي اختطه، دون خرق للدستور الروسي، مثلما كانت تتخوف الأوساط الغربية،مما أعطى الانطباع عن تمسك الجميع بالثوابت الوطنية التي يمثل الدستور قمتها القانونية، وهذا ما أسكت الأبواق المعادية

لروسيا، التي وصفت بوتين بـ(القيصر أو الدكتاتور الجديد)، وهو ما أشاع جواً من الارتياح والطمأنينة في المجتمع الروسي الذي سأم المتغيرات العنيفة والسريعة منذ تفكك الإمبراطورية السوفيتية عام ١٩٩٠م، وقام بتطوير المشاريع العسكرية الصاروخية التي رأى أنها من أهم وسائل الدفاع للأمن القومي الروسي وأتبعه بإعادة وإنعاش الصناعة العسكرية وأهمها سلاح الطيران وقام بتسيير رحلات للمقاتلات الإستراتيجية في المحيط الهادئ والشرق الروسي بالإضافة لإطلاق الجيش لصاروخين بالستيين إلى مسافة ٨ آلاف كلم بمناسبة انتخاب بوتين، وهذا يعني أن على الغرب أن لا ينسى أن روسيا ما تزال قوة عظمى، وقد قضى رئيسها الجديد ليلة رأس السنة في غواصة نووية. ثم إن ستة من المراسيم التي وقّعها في بداية العام ٢٠٠٠، تكشف عن عودة واضحة إلى تعزيز القوات العسكرية الروسية، فقد أمر بزيادة ميزانية الدفاع أكثر من خمسين في المئة فوراً، وألغى تعهّد روسيا بعدم القيام بالضربة النووية الأولى، أي بعدم الضغط على الزر النووي قبل أن يفعل الخصم ذلك. كذلك من أولى قراراته كرئيس بالوكالة، مرسوم يفرض ساعتين أو ثلاث ساعات في الأسبوع للتربية العسكرية في المدارس الحكومية. وقد نشر الشرطة العسكرية بين صفوف الجيش وأوكل إلى الـ (F.S.B) المهام التي كانت تقوم بها الـ(K.G.B) ويقال إنه يسعى إلى جمع كلّ أجهزة الاستخبارات في جهاز واحد مركزي قوي يتلقى أوامره من الكرملين. أعلنت روسيا عن برنامج تسليحي حكومي طموح للفترة ما بين ٢٠١١ – ٢٠٢٠. وهو برنامج فريد في التاريخ الروسي المعاصر من حيث حجم التمويل. وبحسب البرنامج تبلغ الاعتمادات الإجمالية لاقتناء الأسلحة والمعدات الحربية للقوات المسلحة الروسية في السنوات العشر القادمة قرابة ٧٠٠ مليار دولار، ٨٠٪ منها لإنتاج وشراء الأسلحة الجديدة. فحتى عام ٢٠٢٠ من المقرر بناء ١٠٠ سفينة حربية،بينها ٢٠ غواصة، وكذلك ٦٠٠ طائرة مقاتلة وألف مروحية. الأولوية الرئيسة، في البرنامج الحكومي المذكور، لتطوير القوات النووية الإستراتيجية. فمن المقرر في السنوات العشر القادمة بناء ٨ غواصات ذرية إستراتيجية مسلحة بصواريخ "بولافا" الباليستية العابرة للقارات . ومن المقرر أيضا تجهيز ١٠ كتائب لأحدث المنظومات الصاروخية من طراز "إس- خمسمائة " (S – 500) التي ستغدو بمرور الزمن أساساً لقوات الدفاع الجوي الروسي. فمن كل ما سبق كانت أول إشارة بصحوة الدب الروسي من سبات تفكك الاتحاد السوفيتي .

أهم معالم توجهات روسيا الاتحادية الإستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة :

١ - الواقعية: تتجسد هذه السمة في سعي القيادة السياسية الروسية إلى بناء سياسة براجماتية، عن طريق الابتعاد عن الحجج الأيديولوجية، التي كانت تميز التحرك الدبلوماسي والسياسي السوفيتي في الماضي القريب، وإحلال محلها مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وتعبيرا عن تطلعات روسيا المستقبلية.

٢- براجماتية القيادة: وتتمثل في لجوء القيادة الروسية إلى قيم جديدة بدأت تعمل بها، حيث عمد رؤساء روسيا إلى إظهار وتأكيد قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي، والتخلي عن كافة ركائز الحرب الباردة، بما فيها الأيديولوجيات الماركسية اللينينية.

٣- الديناميكية: وتظهر ديناميكية أو فاعلية الإستراتيجية الروسية من خلال ما يضمن بصورة جدية عدم العودة إلى الوراء منذ تواري عصر الأيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية أو غياب الأيديولوجيات الشيوعية، حيث ظهر فلاديمير بوتين في نظر الغرب كحام للخط الإستراتيجي الجديد الذي انتهجته روسيا في عصر العولمة وحرية الأسواق، مع الإصرار على وحدة تراب الاتحاد الروسي وعدم التفريط بها، واتباع مختلف الوسائل، بما فيها القوة العسكرية، لتأكيد هذه الوحدة، كما في الموقف من تمرد الشيشان.

أهم هدف تسعى إليه روسيا الاتحادية هو إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها، وهو أمر يدفعها إلى تعزيز وضعها العسكري في المناطق الحدودية.

٤ - المنافسة الحرة: وهي هدف جديد على السياسة الروسية، ولأجله أجاز الدستور الروسي الجديد هدف المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الأيديولوجية. لكن تحقيق هذا الهدف لا يخلو من الصعوبات، التي سرعان ما انعكست على الإستراتيجية الروسية، من خلال إعادة ترتيب الأولويات، الذي انعكس في خطط الإصلاحات البنيوية الجديدة، وحركة الانفتاح المالي والاقتصادي على الخارج.

وهذا يظهر الفارق بين الإستراتيجية الروسية الحالية وما كان متبعا في الحقبة السوفيتية، إذ خلافا للاتحاد السوفيتي، تفضل روسيا الاتحادية، ولأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، إرسال المزيد من الأسلحة إلى الدول التي تستطيع دفع ثمنها. بلوغ هذه الغاية يتطلب المزيد من الاستثمارات من جهة، والإصلاح البنيوي للقاعدة الصناعية الروسية لرفع مستواها التنافسي من جهة أخرى.

٥- حرية الحركة: وتتجسد في أن تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور نظام دولي جديد لم يصاحبهما فرض شروط على روسيا أو على مصالحها أو على حرية حركتها أو عناصر قوتها، فوضعها الجديد لم يجعلها، على الأقل، مجبرة على الانصياع لموقف الدول الكبرى، سواء داخل مجلس الأمن ضمن منظمة الأمم المتحدة، أو خارجه ضمن توجهات النظام الدولي الجديد، الأمر الذي مكنها من القدرة على التحرك والتحدي والمعارضة لأي نمط جديد في العلاقات الدولية، وبما يتفق مع مصالحها.

٦- المرونة: وتظهر من ملاحظة الاختلاف في المفاهيم بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية بخصوص مسألة الأمن العالمي وموقع المصالح الروسية منها. ففي حين ترى الولايات المتحدة مناطق العالم الحساسة على أنها جزء من النفوذ الغربي، وعلى الغرب تأمين الحماية اللازمة للمحافظة على الوضع السياسي القائم فيها، تؤيد روسيا الجهود الجماعية، والاقتراح الداعي إلى إشراك جميع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية لحل أي أزمة تنشب في العالم.

وأهم هدف تسعى إليه روسيا الاتحادية هو إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها، وهو أمر يدفعها إلى تعزيز وضعها العسكري في المناطق الحدودية.

لذلك تعتبر روسيا أن قضية انضمام جورجيا وأوكرانيا، وحتى أذربيجان، إلى حلف شمال الأطلسي، تشكل خطرا كبيرا على أمنها القومي واستقرارها وإمكانية حركتها وتوجهاتها، سواء على المحيط القريب منها، دول الاتحاد السوفيتي السابق، أو على المحيط الأبعد، مثل الصين أو إيران أو غيرهما من الدول.

ويضاف إليها مسألة نشر الدروع الصاروخية الأمريكية في بعض دول الاتحاد السوفيتي (سابقا)، وتجاهل كل الدعوات الروسية لحل هذه المسألة بطريقة تزيل الشكوك الروسية من أنها هي المستهدفة من هذا المشروع.

إن الدخول الروسي منطقة الشرق الأوسط، التي ما زال وجود الغرب فيها يتمتع بالتأثير الكبير، فضلاً عن ضرورة أن يكون التحرك الروسي والعلاقات القائمة مع دول هذه المنطقة مرسومين وفقاً للأهداف والمصالح الروسية، وانطلاقاً من المميزات التي تتمتع بها هذه الدول.

النقاط التي تستند إليها الإستراتيجية الروسية حيال المنطقة العربية هي :

١) السعي الروسي إلى تحقيق الأمن للحدود الجنوبية في وجه التهديدات التي تقع نتيجة فشل روسيا والدول المستقلة في إيجاد مؤسسات ذات كفاءة ورقابة على استخدام القوة، وذلك من خلال العمل على وضع حد للنزاعات والصراعات المنتشرة على مقربة من حدودها، ولا سيما النزاعات ذات المشاعر الإسلامية، حيث يشعر القادة الروس بأن جيرانهم المسلمين ما زالوا غير قادرين على خلق دولة قابلة للحياة، وأنه ينبغي لروسيا أن تأخذ الدور على عاتقها من أجل ترتيب الأوضاع السياسية في المناطق المحاذية لها بشكل لا يهدد أمنها.

٢) إن دخول روسيا المنطقة من جديد هو سياسة وقائية لمنع الاندفاع الإسلامي، أو مواجهة ما يوصف بالتهديد الإسلامي الشامل الذي تتحدث بشأنه نظرية الدومينو، حيث تسعى إلى وجود نظام إقليمي مستقر قرب حدودها. وترى روسيا أن إعادة تأكيد مصلحتها الوطنية في إيجاد النظام المستقر أصبحت أكثر إلحاحا من أجل الوقوف في وجه التحديات الخارجية.

٣) السعي الروسي إلى إيجاد حزام أو كتلة من الدول تقف في وجه القطبية الأحادية، وتساهم في ممارسة الضغط على الولايات المتحدة كي تتاح لروسيا فرصة الدخول في عملية السلام، وإثبات أن لديها قدرة ومكانة على الساحة الدولية، وهو ما يفسر السعي إلى إقامة العلاقات مع الدول المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، مثل إيران وسورية، وقبلها العراق، من أجل الفوز بالتوازن الذي تستطيع من خلاله مواجهة الهيمنة الأمريكية.

٤) إعادة تأكيد الوجود النسبي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، إذ ترى روسيا أنه إذا ما أرادت أن تحفظ هيمنتها على آسيا الوسطى، فيجب أن تعمل على تطوير العلاقات مع إيران. وعليه أضحت قضية نقل التكنولوجيا النووية وإمداد إيران بالسلاح مصلحة حيوية مزدوجة، فمن جهة تزيد من اعتماد إيران على روسيا، ولا سيما في هذا المجال، مما يحول دون قيام إيران بأي توجهات في المنطقة، وخصوصا في آسيا الوسطى، تضر بمصلحة روسيا، ومن جهة أخرى يفتح هذا التعاون الباب لتوظيف الأيدي العاملة الروسية، فضلا عن الحصول على العملات الصعبة.

٥) حاجة روسيا إلى إيجاد شركاء اقتصاديين وأسواق تجارية وسوق للسلاح، إذ تسعى روسيا إلى الحصول على مكاسب اقتصادية، ولا سيما على فرص للاستثمار والحصول على العملات الصعبة جراء بيعها أسلحة.

وقد اتسمت هذه الإستراتيجية بالحيوية والمبادرات الإيجابية في الفترة التي تولى فيها فلاديمير بوتين الحكم، وذلك من خلال محاولات روسيا في عهده استمالة البلدان العربية في قضايا ذات اهتمام مشترك، وإبداء الرغبة في التوسط لحل الأزمات في المنطقة. حيث أصبحت موسكو عضواً مراقباً في منظمة المؤتمر الإسلامي، يولية ٢٠٠٥، واستند طلبها إلى أن ١٥٪ من سكانها مسلمون، وكون ثماني جمهوريات من إجمالي ٢١ جمهورية متمتعة بالحكم الذاتي، منها جمهورية الشيشان، ذات الأغلبية المسلمة، وهم أساساً سكان أصليون وليسوا مهاجرين مثل أوروبا أو أمريكا، وأن حضور الإسلام في الأراضي الروسية قد سبق حضور المسيحية. وابتعد الإعلام في موسكو وجروزني عن ربط الإسلام بالإرهاب، وكان هذا مدخل التقارب مع الدول العربية أساساً والإسلامية عامة ، وسعت موسكو خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إلى تحسين علاقاتها بالعالم العربي والإسلامي، وكانت إحدى الأوراق الروسية هي ورقة الشيشان الإسلامية السنية، واعتبارها جسراً لدعم العلاقات بالدول العربية والإسلامية، وتحركت جمهورية الشيشان من خلال رئيسها وممثليها مع العالم العربي والإسلامي لخلق مصالح مشتركة في مجال مكافحة الإرهاب [٣١].

الفصل السادس
نشأة الشراكة الإستراتيجية
الصينية الروسية ومشروعهما العالمي

أسباب الشراكة:

أولاً: روسيا وقضم الغرب لأحجارها الإستراتيجية وتطويقها:

فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي تم تحديد الأولويات الإستراتيجية الأمريكية في وثيقة للبنتاغون في عام ١٩٩٢م والتي تهدف إلى منع عودة ظهور منافس جديد على تراب الاتحاد السوفييتي السابق أو في مكان آخر من العالم، كما أن الأسلحة النووية الأمريكية يجب أن تواصل استهداف الجوانب الحيوية للمؤسسة العسكرية السوفيتية السابقة، فسياسة واشنطن ترمي إلى إضعاف موسكو بكل السبل ، تعارض روسيا توسع الناتو شرقًا وتعتبر اقتراب الآلة العسكرية للحلف من حدودها تهديدًا مباشرًا لأمنها الوطني، ويؤكد المسؤولون الروس أن هذا التوسع لا يعزز الشفافية والثقة في التعاون بين روسيا الحلف، ولا يساعد على التحول إلى نوعيةٍ جديدة في العلاقات، كما أن موسكو أعلنت مرارًا أنها غير مقتنعة بالمبررات التي يقدمها حلف الناتو لتوسعه، كما ترفض روسيا الأفكار التي تدعو لمنح حلف شمال الأطلسي إمكانية استخدام القوة بدون تخويل من مجلس الأمن الدولي ، والتواجد العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز يشكل تهديدا لمصالح روسيا القومية، حيث تتمتع منطقة آسيا الوسطى والقوقاز بأهمية جيواستراتيجية خاصة، بالنظر لكونها تشكل حلقة الوصل بين قارتي أوروبا وآسيا، كما تعد هذه المنطقة بمثابة الجسر الذي يربط الشمال بالجنوب، والشرق بالغرب، حيث كانت - ولا تزال تمثل أهم طرق الترانزيت في العالم وتمثل مجموعة دول آسيا الوسطى الخمس طاجيكستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، تركمنستان، كازاخستان كتلة إقليمية متجاورة أما أذربيجان، فإنها تدخل في إطار مجموعة بحر قزوين الثلاث مع جورجيا وأرمينيا وتتمتع دول هذه المنطقة بثروات نفطية ضخمة تجذب إليها أنظار القوى الإقليمية والدولية الكبرى، بعد الكشف عن ثروات النفط والغاز الطبيعي في بحر قزوين، وما استتبع ذلك من إنشاء خط أنابيب نفط وغاز (باكو - تبليسي - جيهان) الذي ينقل النفط

والغاز من حقوله في أذربيجان إلى الميناء التركي (جيهان) بامتداد أراضي جورجيا وقد ضاعف من الأهمية الإستراتيجية لهذه الدول قربها من مواقع مؤثرة ساخنة في آسيا، تتصارع فيها القوى الدولية والإقليمية العظمى، أبرزها أفغانستان وإيران، إلى جانب اقترابها من منطقة الخليج،بالإضافة للتنافس التقليدي القديم بين كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين على بسط هيمنة كل منها على منطقة آسيا الوسطى وقد ساعد على دخول هذه المنطقة في دائرة الاستقطاب الدولي ما تعانيه من تهديدات وتحديات أمنية، تتمثل في ضعف قدراتها الدفاعية والاقتصادية بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي السابق، ومشاكل ترسيم الحدود فيما بينها من جهة، وبينها وبين جيرانها من جهة أخرى، بالإضافة إلى مشاكل اللاجئين، وتجارة المخدرات، والمعارضة الإسلامية المقرونة بالإرهاب، ومشكلات البيئة القواعد العسكرية الروسية في آسيا الوسطى: تعتبر روسيا أن مجموعة دول آسيا الوسطى تشكل عمقا إستراتيجيا لها، إلى جانب ما تمثله من نطاق أمني جنوبي لها لذلك، وفي إطار اتفاقية الأمن الجماعي، والاتفاقيات الثنائية التي وقعتها روسيا مع دول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، تحتفظ روسيا بثلاثين قاعدة عسكرية لها داخل هذه الدول، زادت أهميتها مع اقتراب حلف الناتو من الحدود الروسية في شرق أوروبا ودول البلطيق وفي أفغانستان ومع ضعف اتفاقية الأمن الجماعي - شأنها شأن الضعف الذي أصاب كومنولث الدول المستقلة - انسحبت أوزبكستان عام ١٩٩٩ منها، وأخذت الترتيبات الأمنية الثنائية تحل محل ترتيبات الأمن الجماعي وبموجب هذه الترتيبات، أصبح لروسيا نحو ١٠ آلاف جندي من الفرقة ٢٠١ المدرعة في طاجيكستان، إلى جانب ١٥ ألف جندي آخرين يعملون في تأمين الحدود الطاجيكية - الأفغانية إلا أن هذه الترتيبات الأمنية لم تكن لترقى لمواجهة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة، ذلك أن قوات الانتشار السريع - التي تم تشكيلها في مايو ٢٠٠١ لتصبح آلية الكومنولث في الحرب ضد الإرهاب - لا تزيد على ١٥٠٠ جندي تشكلهم أربع دول هي روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان[٣٢].

إن التوسع الأمريكي كان من أهم الأسباب التي أدت بروسيا إلى تعليق مشاركتها في معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في القارة الأوروبية، والتي تم التوصل إليها بين الاتحاد السوفيتي السابق وخلف الناتو كون الموقف الروسي من وجهة نظر الإدارة

الأمريكية يهدد عملية الحد من التسلح حيث تنتشر القواعد العسكرية الأمريكية الأساسية في وسط آسيا، في كل من باجرام، قندهار، خوست، لورا، مزار شريف، وبولي (أفغانستان)، والوجود الأمريكي بوسط آسيا يتركز أساساً في قاعدة "ماناس" الجوية في قيرغيزستان وتقع تلك القاعدة شمال العاصمة بشكيك، حيث تضم أكثر من ألف جندي أمريكي، وفضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة ترتبط بالعديد من الاتفاقيات مع بلدان وسط آسيا، تتيح لها استخدام مجالها الجوي والهبوط الاضطراري للتزود بالوقود، كما قامت الولايات المتحدة أيضاً بعدة ترتيبات مع طاجيكستان من أجل السماح للطائرات العسكرية الأمريكية بالتحليق فوق أراضيها، في إطار مهمتها في أفغانستان، والهبوط أيضاً للتزود بالوقود [٣٣].

تسعى الولايات المتحدة إلى إقامة قواعد عسكرية وتعزيز وجودها العسكري في هذه المنطقة باعتبارها موقع تلاقي ثلاث مناطق كبيرة، هي: الشرق الأوسط، ووسط آسيا، وجنوب آسيا، وحيث تبرز أربع قوى إقليمية كبرى، هي: الصين وروسيا والهند وإيران، وحيث يمكن استخدام القواعد الأمريكية في أفغانستان وآسيا الوسطى كنقط انطلاق نحو هذه القوى الإقليمية العظمى المنافسة للولايات المتحدة، كما أن دخول الولايات المتحدة عسكريا وسياسيا إلى آسيا الوسطى يربط مساحة واسعة من الأرض الآسيوية ذات أهمية في الإستراتيجية الأمريكية لتأمين السيطرة على جنوب آسيا وفتح محور نحو المحيط الهندي فإذا ما تمكنت الولايات المتحدة من ربط آسيا الوسطى بأفغانستان وباكستان والهند، فعندئذ يمكن لها أن تفتح ممرات جوية وبرية للقوات الأمريكية نحو المحيط الهندي وبإدخال شبكة الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ ـ سواء المخصصة لمسرح العمليات THAAD أو مشروع NMD – في القواعد العسكرية الأمريكية بآسيا الوسطى، فإنه يمكن للولايات المتحدة أن تحيد بدرجة كبيرة الهجمات الصاروخية القادمة ضدها من روسيا والصين وإيران، خاصة بعد أن انتهت الصين من نشر ٧٢٥ صاروخا باليستيا قبالة سواحل تايوان، وإنتاج الصين الجيل الجديد من الغواصات المزودة بالرءوس النووية، مما يجعلها تملك قوة الهجوم المعاكس في الحرب النووية، ناهيك عن امتلاك إيران قواعد ثابتة ومتحركة لنحو ١٥٠ صاروخ شهاب – ٣ تهدد بها القواعد الأمريكية في الخليج والعراق وأفغانستان ولقد أعدت البنتاجون تقريرا تم فيه تحديد دائرة

يبلغ نصف قطرها ١٨ ألف كم لعمليات عسكرية تنفذها القوات الأمريكية في آسيا الوسطى وأفغانستان والخليج وأوروبا الشرقية [٣٤]، بالإضافة لقواعدها الجوية في اليابان (كادينا بأوكيناوا وميساوا ويوكوتا)، وقواعد في كوريا الجنوبية وفي الفلبين ،وقاعدة أنجرليك الجوية في تركيا، وفي أوروبا الشرقية هناك قواعد بويدز وكرزيسني الجوية في بولندا، وقاعدتي بيزمير وجراف إجناتيف الجويتين في بلغاريا بالإضافة إلى قاعدتين أرضيتين وهما مركز آيتوس اللوجستي ونوفو سيلو، ومرفأ البحر الأسود كونستانزا في رومانيا، ويمكن وضع قوات في ليتوانيا، وفي ألمانيا قاعدة رامشتين الجوية التي تعد مدينة مستقلة هناك [٣٥].

حيث النظر المتأمل نرى أن تشكيلة هذه القواعد بها قوات خفيفة وسهلة الحركة وسريعة الاستجابة في أقطار الأرض الأربعة من أجل احتواء النفوذ الروسي واستمرار الهيمنة الأمريكية، لذا فإن البحار الشمالية مثل بحر قزوين والبحر الأسود وبحر الشمال وبحر البلطيق كلها تخضع للاهتمام الأمريكي لاحتواء روسيا،وكذلك البحار الأساسية مثل البحر المتوسط والبحر العربي والمحيطات الكبرى في العالم، وذلك بتنصيب قواعد في تركيا ويأتي نصب صواريخ الباتريوت في هذا السياق، لضمان السيطرة على مسارات التجارة وخطوط الأنابيب وضمان نقل النفط والغاز والبضائع الأخرى الهامة للعالم الصناعي الغربي.

وتعرب موسكو دائما عن عدم ارتياحها من الطريقة التي يتعامل بها الغرب بقيادة الولايات المتحدة معها في العديد من القضايا التي تتعلق بنفوذها في الجمهوريات السوفيتية السابقة ومصالحها وروابطها التاريخية فيما يتعلق بالاعتراف باستقلال كوسوفو وكان الموقف الروسي الرافض لاستقلال كوسوفو انطلاقا من ضرورة احترام قواعد القانون الدولي الذي يقتضي باحترام الحدود القائمة بين الدول وأهمية السلامة الإقليمية لكل دولة، حيث تعتبر روسيا أن منح إقليم كوسوفو الاستقلال باعتراف ومباركة أمريكية غربية يشكل سابقة خطيرة من شأنها أن تدعم نزعات الانفصال في مناطق أخرى من العالم، كون الإقليم يتمتع بحكم ذاتي يمكن له أن يعلن الاستقلال بالتوافق مع السلطة المركزية التي تحكمها وتشرف عليها، أو من خلال موافقة مجلس الأمن على هذا الاستقلال، ومن دون ذلك يعتبر بمثابة تمرد وعصيان وليس لأحد من الخارج أن يتدخل

في هذا الشأن الداخلي إلا بمقدار ما تسمح به القوانين والأنظمة الدولية ، وقد حذرت روسيا الغرب لأي توسع لحلف شمال الأطلسي يضم أوكرانيا وجورجيا، كونهم استغلوا الضعف الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من أجل رسم خريطة جيوسياسية جديدة لتلك المنطقة بحيث تكون خارج النفوذ الروسي،إلا أن الأعمال الاستفزازية التي قامت بها الولايات المتحدة عن طريق مشروع الدرع الصاروخي والضغط من أجل تسريع انضمام جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي ساهم في توتر العلاقات بين البلدين حيث قررت الولايات المتحدة نصب قواعد للصواريخ على حدود روسيا في جمهوريتي التشيك وبولونيا حليفتي موسكو السابقتين، والذي قوبل بانتقادات روسية شديدة وتهديد بتطوير أنظمة مضادة للصواريخ للتغلب على هذه الصواريخ تعبيرا عن رفض روسيا لها لما تمثله من تهديد مباشر للمصالح الروسية، عندها تحركت روسيا إزاء هذه التطورات التي تهدد أمنها الإستراتيجي حيث ازداد الموقف تعقيداً خصوصاً أن شعوب أوروبا الشرقية لا يروق لها العودة إلى الحظيرة الروسية وازداد التوتر بين البلدين بعد موافقة بولندا على نصب الدرع الصاروخي لديها بحلول عامي ٢٠١١-٢٠١٢ وهذا العمل جزء من الإستراتيجية الأمريكية الاستفزازية في المناطق السوفيتية السابقة، فقد اتجهت في بعض الأحيان إلى اتباع سياسة تفضيلية من خلال التقارب مع بعض الدول الاشتراكية التي كانت تقع ضمن دولة الاتحاد السوفيتي وتحسين علاقاتها معها وتشجيعها على القيام بإصلاحات جديدة في نظام الحكم وفق المنظور الغربي الأمريكي على اعتبار أنه النموذج الوحيد في العالم الذي خرج منتصرا في الحرب الباردة، حيث عارضت روسيا إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية للدرع الصاروخي ومحطة الرادار في بولندا وجمهورية التشيك كونها ترى فيه خطرا على أمنها القومي معتبرة أنها موجهة ضد روسيا وليس إيران كما تدعي واشنطن بأن إقامة نظام دفاعي مضاد للصواريخ سيحميها من صواريخ بالستية إيرانية مزودة برؤوس نووية وخصوصا أنها تقع في القسم الآخر من العالم، وتحدت روسيا هذا المشروع وأكدت أنها على جاهزية لأن تقف وجهاً لوجه مع الموقف الأميركي وأنها مستعدة لاحتمالات المواجهة العسكرية ردا على منظومة الدرع الصاروخية الأمريكية في أوروبا [٣٦]، تقدمت موسكو بطرح يدعو لإقامة درع مشترك، ينهض على رؤية مشتركة للتهديدات، ويدار سوية من قبل روسيا والأطلسي ، هذا المقترح تم رفضه من الناتو، لأسباب تقنية وسياسية.

ومنظومة الدرع المقرر إقامتها، فسوف يجري تشييدها على أربع مراحل، على النحو التالي:

في المرحلة الأولى، سوف يجري نصب المنظومات الحالية للدفاع المضاد للصواريخ، بما فيها منظومة (AEGIS)، والصواريخ الاعتراضية من طراز (SM-3 block1A)، بالإضافة إلى محطة رادارية متحركة.

وتقضي المرحلة الثانية من المنظومة المتكاملة، أي حتى العام ٢٠١٥، بنشر النموذج المطوّر للصاروخ السابق وهو (SM-3 block1B)، براً وبحراً، بالإضافة إلى تفعيل العدادات الأكثر تطوراً، وذلك بهدف توسيع المنطقة المحمية من الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى.

وتقضي المرحلة الثالثة من المنظومة المتكاملة، أي حتى العام ٢٠١٨، بنشر صواريخ، (SM-3 block2A)، التي يجرى حالياً العمل على تصميمها، والتي ستنشر على سفن القوات البحرية الأمريكية، في ثلاث مناطق على أقل تقدير.

أما المرحلة الرابعة، أي حتى العام ٢٠٢٠، فتقضي بنشر الصواريخ الاعتراضية من فئة(SM-3 block2B) لتواجه خطر الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى، إلى جانب الصواريخ الباليستية العابرة للقارات.ويمكن إطلاق هذه الصواريخ أيضاً من منصات أرضية متنقلة، أي أن ضرب مواقع إطلاقها يُعد أمراً صعباً.

في الخامس عشر من نيسان أبريل من العام ٢٠١١، قال الجيش الأميركي أنه أسقط صاروخاً متوسط المدى فوق المحيط الهادي، في اختبار هو الأصعب، في عمله بشأن الدرع المضاد للصواريخ، المزمع إقامته في شرق أوروبا.

وتلك هي التجربة الناجحة الحادية والعشرين، بين ٢٥ تجربة اعتراض تقوم بها أنظمة (AEGIS)، وذلك منذ بدء الاختبارات في العام ٢٠٠٢.

وقالت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أن هذه التجربة الناجحة للعتاد، الذي تنتجه شركتي لوكهيد مارتن ورايثيون، أظهر أنها ماضية في مسارها لإنجاز المرحلة الأولى من برنامج الدرع المضاد للصواريخ، في شرق أوروبا هذا العام، كما هو مقرر في الأصل.

ووفقاً لوكالة الدفاع الصاروخي، التابعة للبنتاجون، فإن التجربة، التي أجريت غربي هاواي، كانت الأولى التي يستخدم فيها نظام (AEGIS) المحمول على السفن، في اعتراض هدف يزيد مداه على ثلاثة آلاف كيلومتر. وكانت تجارب الاعتراض السابقة، التي أدخل فيها نظام (AEGIS) تتضمن صواريخ أقصر مدى.

في الوقت ذاته، يُعد هذا أيضاً أول اختبار لأنظمة (AEGIS)، اعتماداً على بيانات لتعقب الصواريخ، يتم جمعها من خلال محطة رادار برية [٣٧].

وقد كان من نتاج تعثر بناء رؤية مشتركة، أن هدد الروس بالانسحاب من معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجية الهجومية (ستارت – ٢)، كما هددوا بإعادة توجيه صواريخهم النووية نحو أوروبا ، وفي ١٢/٨/ ٢٠١١، أعلن سيرغي ريابكوف، نائب وزير الخارجية الروسي، أن الجولة الجديدة من المفاوضات الروسية الأمريكية، بشأن قضية الدرع الصاروخية في أوروبا، كانت مفيدة.

وقد جاءت هذه الإفادة في تصريحات أدلى بها ريابكوف في مدينة بطرسبورغ الروسية، بعد لقائه بألين توشير مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الأمن الدولي والرقابة على الأسلحة. وكانت قد سبقت هذا الاجتماع جولة مفاوضات في واشنطن في يوليو ٢٠١٠، طالب خلالها الوفد الروسي بالحصول على ضمانات مكتوبة، تفيد بأن الدرع الصاروخي غير موجه ضد قدرات روسيا النووية الإستراتيجية، أو بالأصح لا يستهدف تحييد هذه القدرات. وفي قرار مصادقته على معاهدة (ستارت– ٢)، في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠، أوضح مجلس الشيوخ الأميركي أن هذه المعاهدة لا تمنع الولايات المتحدة، بحال من الأحوال، من تصميم وتطوير منظومة الدرع الصاروخية المضادة للصواريخ، أن داخل الولايات المتحدة أو خارجها. وجاء في نص القرار: أن "معاهدة ستارت الجديدة والبيان الروسي الأحادي الجانب، المؤرخ في السابع من أبريل ٢٠١٠ بشأن الدفاع المضاد للصواريخ لا يفرضان قيوداً ولا يجوز تفسيرهما بأنهما يحدان من النشاط الذي تنوي الحكومة الأمريكية القيام به، أو قد تحتاج إليه".

وكان البيان الروسي الأحادي الجانب، الصادر بالتزامن مع التوقيع على معاهدة "ستارت – ٢"، قد أشار إلى أن مفعول المعاهدة يبقى سارياً طالما أن زيادة قدرة الولايات

المتحدة في مجال الدفاع المضاد للصواريخ لا تمثل تهديداً لقدرات روسيا على صعيد الصواريخ النووية الإستراتيجية.

من ناحيته وجه حلف شمال الأطلسي (الناتو) دعوة رسمية إلى روسيا للمشاركة في مشروع إنشاء المنظومة الإقليمية للدفاع المضاد للصواريخ، الخاصة بالمنطقة الأوروأطلسية. وقال البيان الختامي الصادر عن قمة الحلف، المنعقدة في العاصمة البرتغالية لشبونة، في ١٩ - ٢٠ تشرين الثاني نوفمبر ٢٠١٠: "نحن قررنا تطوير إمكانية الدرع الصاروخية، بهدف حماية سكان وأراضي وجيوش الدول الأوروبية، المنضوية تحت راية الناتو. وكذلك دعوة روسيا للتعاون معنا بهذا الشأن".

وأعرب الناتو عن نيته التعاون مع روسيا في ضمان الأمن في المنطقة الأوروأطلسية، على قاعدة التحديد المشترك والمتكافئ للتهديدات. وقال البيان: "نريد أن نرى علاقات شراكة حقيقية بين الناتو روسيا. وسنسعى للتحرك بما يتماشى مع هذه الغاية، آملين أن تبادلنا روسيا بالمثل".

وقد رفضت روسيا العرض الأطلسي هذا. وذهب الرئيس الروسي، دميتري ميدفيديف، إلى حد التصريح بأن ظهور الدرع الصاروخية من جانب واحد (أي من دون مشاركة روسيا) من شأنه أن "يقضي على تكافؤ القوى النووية، والتوازن القائم".

كذلك، طرح الروس اقتراحاً آخر، يدعو إلى إنشاء شبكتين مستقلتين ضد الصواريخ الباليستية، مع التعهد في الوقت نفسه بعدم وضع صواريخ اعتراضية، ورادارات مضادة عند حدود روسيا مع دول الناتو، وعدم تصويب الصواريخ نحو الطرف الآخر.

وكما سبقت الإشارة، تُمثل مسألة الدرع الصاروخي في شرق أوروبا إحدى القضايا الأكثر إشكالية في المناخ الراهن للعلاقات الأمريكية الروسية وخلال ذلك كله يستمر التجاذب الروسي الأطلسي ويبدو مناخ العلاقات السائدة بين روسيا والغرب أشبه بحرب باردة مخففة.

والذي أجج التباعد بين البلدين في عام ٢٠٠٨م عندما قامت جورجيا باستفزاز روسيا عسكريا وكان رد الفعل عسكري الروسي قاسياً، والذي قوبل بشن القوات الروسية حربا على جورجيا حين اتهمت روسيا جورجيا باستخدام القوة بشكل مفرط في

إقليم أوسيتيا الجنوبية وحذرتها من تصعيد الأزمة هناك مما دعا إلى التحرك العسكري في المنطقة وشن الحرب لإعلان انفصال إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا والاعتراف بهما دولتين مستقلتين، ولم تكتف بذلك بل استعرضت قوتها بتجاوز الحدود إلى أقاليم أخرى من جورجيا رغم جولات المدمرات الأمريكية في البحر الأسود ، حيث أثار هذا الإجراء الانفرادي من الجانب الروسي حفيظة الإدارة الأمريكية التي وجدت في الخطوة الروسية تصعيد ليس له مبرر خاصة وأن جورجيا دولة حليفة لها وموطئ قدمها في المنطقة، مما أدى إلى تبادل الاتهامات بين موسكو وواشنطن، فالروس ينظرون إلى الحرب بأنها عمل مشروع لحماية مواطنيها وأن ممارستهم لهذا الحق أمر طبيعي حتى لو أدى ذلك إلى قيام حرب باردة مع الغرب، وأن تحجيم النفوذ الأمريكي في المنطقة سيكون بداية لانحصار وانكسار نفوذها انطلاقا من إدراك موسكو بأن جورجيا وليدة لمشروع الولايات المتحدة في المنطقة (٣٨).وكرد على إعلان استقلال كوسوفو.

مما أدى بروسيا لاتخاذ مواقف أكثر حدة وأقرب للمواجهة العسكرية والذي يعزى لارتفاع عائدات أسعار النفط والغاز والتي ساهمت في نمو الاقتصاد الروسي، مما تسبب في تراجع واضح في قدرة الغرب على التأثير في سلوك روسيا، ولم تعد بحاجة إلى المساعدات والقروض كما كان الحال في التسعينيات، وكذلك زيادة حضورها في أسواق الطاقة مما عزز من قدراتها الإستراتيجية على الساحة الدولية وهيأ لها إمكانية تحقيق مكاسب إستراتيجية في علاقاتها الدولية.

الخطوة التالية لبوتين هي بالتحرك داخل مجال رابطة الدول المستقلة لإعادة ربطها بالفلك الروسي كان هذا لب الإستراتيجية الروسية، بعد بعث حالة القوة في روسيا، هو إيجاد نظام من العلاقات ما بين دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، يمنح روسيا نسقاً اقتصادياً وعمقاً إستراتيجياً، دون أن يكون التزاماً وعبئاً عليها في ضمان ودعم السياسات المحلية للدول الأخرى. تعتبر إعادة تشكيل الاتحاد، بالنسبة لروسيا، حتمية إستراتيجية. فقد كان سقوط الاتحاد السوفيتي، كما وصفه بوتين، كارثة جغرافية سياسية. وتحتاج روسيا إلى التكامل الاقتصادي، خاصة أن الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة لروسيا – بعد الاتحاد السوفيتي – هي تصدير مواد الخام، وخاصة الطاقة. فاندماج موسكو مع دولتين مثل كازاخستان التي تمتاز بإنتاج الطاقة،وأوكرانيا التي تمتاز بإنتاج الحبوب،سيمنحها نفوذاً بين

دول العالم خاصة أوروبا، ويعطيها عمقاً إستراتيجياً. وفي الوقت الذي يدرك فيه العالم أنه لا يُتصور بحال من الأحوال غزو روسيا، يخشي الروس من حدوثه. ويذكرون أن ألمانيا كانت ضعيفة عام ١٩٣٢، وأصبحت قوة عظمى في ١٩٣٨. ومع أنه من المستبعد أن يتكرر ذلك الآن، إلا أنه يجب، من وجهة النظر الروسية، التخطيط للأسوأ، ورجاء الأفضل. خلافاً للإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتية، حيث تقوم إستراتيجية بوتين على الاستفادة من العلاقات على أساس تبادلي تقريباً، دون التعهد بتحمل أعباء المسؤوليات عن الدول الأخرى."(٣) وكان خطأ الغرب مع حكام هذه الدول هو الضغط الدائم والتهديد بملفات حقوق الإنسان والديمقراطية وعدم معرفة التعامل مع العقلية الشرقية التي ترتكز على فكرة القائد وليس الحاكم المؤقت خصوصا في دول آسيا الوسطى وأيضا بعدم الدعم الاقتصادي والمالي الذي كانت هذه الدول تحتاجه للإصلاح الاقتصادي لهذه الدول وتحوله لاقتصاد دولة بعد أن كانت مرتبطة ضمن الاقتصاد السوفيتي وخصوصا أن هذه الدول فعليا غنية وتحتاج فقط لبنى تحتية بسيطة للنهوض ولكن تعامل الغرب مع هذه الدول على مبدأ الصفقات وليس على مبدأ ربط المصالح ولم تعمل على تقوية هذه الاقتصاديات على أمل أنه كلما كانوا محتاجين وضعيفين اقتصاديا نفذوا للغرب رغباته وطريقة الابتزاز ، وفي الجانب الآخر كان هنالك الروسي الذي يعرف عقلية هذه الشعوب وكيفية التعامل معها بالإضافة إلى وجود مقومات اقتصادية سابقة مازالت قائمة وبنى تحتية ووجود جاليات روسية في هذه الدول والارتباط الثقافي ، واستغلال هذا الارتباط التاريخي والاقتصادي وإظهار روسيا كحامي هذه الدول من الابتزاز الغربي وتجميعها في منظمات إقليمية ودولية تقودها روسيا أو تشارك روسيا في قيادتها مثل رابطة الدول المستقلة ومنظمة شنجهاي للتعاون ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، فقام بإعادة وجود روسيا الاتحادية في الفضاء السوفيتي السابق بشكل عملي وليس إيديولوجي ضمن أحلاف تقوم على المصالح الاقتصادية والإستراتيجية والمنافع المتبادلة ، فأصبحت روسيا تهيمن على تسويق ونقل الغاز والنفط من آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى أوروبا عبر السيطرة على خطوط النفط والغاز . وقامت روسيا في أواخر عام ٢٠٠٣ بخطوة كبيرة للرد على التوسع الأمريكي ولدعم نفوذها في آسيا الوسطى، فوقعت مع قيرغيزستان اتفاقية تسمح الأخيرة بموجبها للطائرات الحربية الروسية بالهبوط في قاعدة (كانت) الجوية في منطقة (بشكيك) عاصمة قيرغيزستان وتعتبر (كانت)

أول قاعدة جوية خالصة في المنطقة، حيث تحتوي على وجود عسكري بري وجوي روسي مكثف، هذا إلى جانب حاميات عسكرية روسية في حدود من ٨٠٠ إلى ١٥٠٠ جندي في قواعد عسكرية في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وطاجيكستان ويؤكد وزير الدفاع الروسي أن القواعد العسكرية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز هدفها تأمين الدفاع عن الحدود الجنوبية لروسيا وجيرانها وتتلخص التحديات الأمنية التي تواجهها روسيا في هذه المنطقة في سبعة تهديدات، تتمثل في الآتي: الوجود العسكري الأمريكي والأوروبي في آسيا الوسطى، واحتمالات تدعيمه بشبكة صواريخ مضادة للصواريخ في إطار مشروع الدفاع الصاروخي، ومطالب أذربيجان وأرمينيا للانضمام للناتو، وخروج القوات الروسية من منطقة القوقاز، وتزايد قواعد الناتو العسكرية في المنطقة، والسيطرة على خطوط نقل الطاقة، وصياغة نظام قانوني لبحر قزوين، وأخيرا المعاهدات السياسية والأمنية التي تعقدها دول المنطقة (مثل معاهدة جوام) والتي تتسبب في مزيد من إضعاف دول الكومنولث المستقلة ولمواجهة هذه التحديات، تقدمت روسيا بمشروع أمني يضم جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وروسيا ـ وهو ما يعرف بنظام ٣ + ١ حيث يشير نمو المشروع إلى اعتزام روسيا البقاء في منطقة القوقاز، والحيلولة دون وجود قوى خارجية في منطقة النفوذ الروسي القديم خلاصة القول أن روسيا، في سعيها للحفاظ على مصالحها في آسيا الوسطى وبحر قزوين، لا تزال تملك قوة عسكرية إقليمية لا يستهان بها، وستظل جيوش دول آسيا الوسطى الضعيفة في حاجة ملحة للدعم السوفيتي العسكري بالنظر لاعتمادها على الترسانة الروسية في الإمداد بقطع الغيار وعمرات الطائرات والمساعدات الخدمية الأخري، كما لا تزال جيوش دول آسيا الوسطى تتبنى العقيدة العسكرية الروسية، ويجري تنظيمها وتدريبها وتسليحها طبقا لهذه العقيدة، وهذا هو السبب في ارتباط هذه الجيوش حتى اليوم بمؤسسات عسكرية روسية عديدة. الدولة المفقودة الأهم هي أوكرانيا، لذلك تلعب روسيا معها حالياً لعبة اقتصادية وسياسية معقدة وطويلة الأمد.

ثانياً :مشروع الحلم الصيني وعملية الاحتواء الأمريكية للصين:

(علينا بذل الجهود الحثيثة وأن نتقدّم بإرادة لا تعرف الهوان من أجل دفع قضيتنا العظيمة إلى الأمام، وأن نكافح من أجل تحقيق الحلم الصيني بالتجديد العظيم للأمة الصينية) *الرئيس (شي جين بينغ)*.

تتبنى الصين في علاقاتها الدولية المبادئ الخمس لما يسمى "ميثاق بكين" الراجع تاريخ إعداده لسنة ١٩٦٤ تحت إشراف الوزير زهو إنلاي، Zhou Enlai، الذي ترتكز عليه دعائم السياسة الخارجية الصينية: احترام سلامة الحدود وسيادة الدول المطلقة عليها، عدم الاعتداء، عدم التدخّل في الشؤون الداخلية، التكافؤ والبحث عن المصالح المشتركة، التعايش بسلام.

إن الصين باتت على أعتاب تخطي الولايات المتحدة على المستوى الاقتصادي، بتحقيقها لنسب نمو تصل إلى ٣٠٪ في مجال التصدير، و٤٠٪ في مجال الاستثمار الرأسمالي، و٧.٧٥٪ للناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١١، لتحتكر الترتيب الثاني بين أقوى دول العالم اقتصاديا. ومن المتوقع - وفق بعض التقارير الاقتصادية - أن يشهد عام ٢٠١٨ تفوق الاقتصاد الصيني على نظيره الأمريكي. وعلى المستوى العسكري، زادت الصين من موازنتها العسكرية عام ٢٠١٢ لتصل إلى ١٠٦ مليارات دولار بنسبة زيادة تصل إلى ١٢٪ عن العام السابق، بما أثار مخاوف دول الجوار، لاسيما في ظل الخلافات الحدودية مع الصين حول السيادة على الجزر في بحر الصين الجنوبي وحقوق السيادية في البحر الأصفر.

وعلى الرغم من تصاعد التوترات الإقليمية نتيجة للنفوذ الصيني المتصاعد، فإن العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول جنوب شرق آسيا آخذة في التطور المطرد، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الإقليم عام ٢٠١١ إلى نحو ٢٩٢.٨ مليار دولار بمعدل نمو تجاوز ٣٥.٧٪، وزادت الاستثمارات المشتركة بنسبة ١٠.٩٪ لتصل إلى ٧.٤ مليار دولار. كما نجحت الصين في توطيد علاقاتها التجارية حتى مع الحلفاء الإقليميين لواشنطن، حيث ارتفع مستوى التبادل التجاري بين الصين والفلبين إلى ٢٧.٧ مليار دولار عام ٢٠١٠، ووصل حجم التبادل التجاري بين الصين ماليزيا إلى نحو ١٠٠ مليار دولار، وبين الصين وإندونيسيا إلى نحو ٣٠ مليار دولار . وفي السياق ذاته، اقتنصت مكانة الشريك التجازي الأول لكوريا الجنوبية من الولايات المتحدة.

ووثقت الصين علاقاتها التجارية مع دول القارة الآسيوية باتفاقيات للتجارة الحرة، خاصة مع الآسيان، التي دخلت حيز التنفيذ في يناير ٢٠١٠، والتي تعد أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، لأنها تشمل ١٫٧ مليار مستهلك بناتج محلي إجمالي مشترك قدره ١٫٣ تريليون دولار(٤٠).

مما شكل لدى الولايات المتحدة خطرا قادما وصداماً محتملاً مع الدولة الصاعدة، الدافع الرئيسي لتكثيف الوجود العسكري الأمريكي للإقليم وأدى لتصاعد الاهتمام الأمريكي بمنطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي بقوة في الآونة الأخيرة، لاسيما مع إعلان الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، عن عزمه زيادة الوجود العسكري الأمريكي في جنوب شرق آسيا، خلال زيارته لأستراليا في نوفمبر ٢٠١١، التي أعقبت مشاركته في قمة زعماء رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في مدينة بالي الإندونيسية، ثم إصداره توجيها إستراتيجيا جديدا لوزارة الدفاع الأمريكية في يناير ٢٠١٢ بعنوان "الحفاظ على القيادة العالمية. أولويات الدفاع للقرن الحادي والعشرين"، يؤكد فيه حيوية الإقليم للمصالح الاقتصادية والأمنية الأمريكية، وضرورة تعزيز الشراكة الإستراتيجية مع حلفاء الولايات المتحدة هناك(٤١).

حيث إن منطقة آسيا / الباسفيك تمثل مركز الثقل العالمي ديموجرافياً، واقتصادياً، وسياسياً، إذ إنها تحتضن أبرز القوى الصاعدة حالياً، أي كوريا الجنوبية واليابان والهند والصين، وهي تحوي أو تلامس قوي دولية تقلق الأمريكيين مثل كوريا الشمالية وروسيا وباكستان. يضاف إلى ذلك كلّه تعدد الممرات البحرية الإستراتيجية أمنياً وتجارياً، وثروات بحر الصين الكامنة والمكتشفة.

وتستند الإستراتيجية الجديدة على فكرة رئيسة هي "الالتزام المتجدد بتأكيد مكانة أمريكا في منطقة آسيا / الباسفيك" يأتي هذا التحول في الإستراتيجيات الأمريكية للأمن في ظل الأزمة التي تعيشها الولايات المتحدة، بينما يشهد الاقتصاد الآسيوي دينامية كبيرة ونموا مطردا واستقرارا نسبيا، مما قد يشكل خطراً ويعمق حالة الركود والأزمة الهيكلية التي تعصف بكل من أمريكا وأوروبا.

ربما يكون الصعود الصيني المخيف للأمريكيين سبباً وراء حسم الإدارة الأمريكية لهذا التوجه، إضافة إلى التحسب من البروز القوى للهند من أجل التقدم . فالصين

بحلول عام ٢٠٤٩ الذي سيصادف احتفالها بمئوية جمهوريتها سوف تحتفل بتبؤ ناتجها المحلي الإجمالي المرتبة الأولى على مستوى العالم . فلدى الصين حالياً ٩ .١ تريليون دولار احتياطي نقدي، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف احتياطيات دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، لكن الأهم من ذلك هو أن هذا التقدم الاقتصادي الصيني لم يأت عبر نظام اقتصادي رأسمالي يتزعم الولايات المتحدة، ولكنه جاء عن طريق اقتصاد موجه، وربما لا يعرف الكثيرون أن معظم الشركات الكبرى في بورصة شنجهاي إما أنها مملوكة بالكامل أو جزئياً للدولة . كما أن معدل النمو الاقتصادي الصيني بلغ خلال ربع القرن الأخير ٩٪، وازداد معدل دخل الفرد ستة أضعاف، وتم الصعود بما لا يقل عن ٤٠٠ مليون صيني إلى ما يتجاوز معدل حد الفقر .

التقدم الصيني لم يكن اقتصادياً فقط مقارنة بالوضع الأمريكي لكنه امتد إلى كل مناحي القوة الشاملة للصين، وأصبحت القوة الناعمة الصينية متفوقة هي الأخرى بقدر يوازي تقريباً التقدم الاقتصادي . فوفقاً لتصنيف "فورتشين" أخيراً لأكبر الشركات العشر في العالم، لم يكن للولايات المتحدة غير اثنتين فقط هما "والمارت" في الترتيب الأول، و"إيكسون موبيل" في الترتيب الثاني، في حين كانت هناك ثلاث شركات صينية من بين الشركات العشر الكبرى في العالم هي: سينوبيك وستيت غريد، وشركة بترول الصين الوطنية، وأخيراً بدأ واضعو السياسات في الصين يدركون أن مصالح الصين الاقتصادية باتت تمضي بمعدلات أسرع من الاستطاعة العسكرية اللازمة لحماية هذه المصالح، لذلك قرروا العمل على تجسير الفجوة بين النمو والمصالح الاقتصادية والمقدرة العسكرية .

في هذا السياق أعطيت الأولوية لحماية الخطوط والطرق البحرية لناقلات النفط، وعملت الصين على تقديم تمويلات ومساعدات تقنية ولوجستية لتشييد موانئ وخطوط أنابيب بترولية في باكستان وبنجلاديش وبورما . وبمجرد الفراغ من إكمال هذه المنشآت ستوجه الصين مخططاتها وقواتها البحرية نحو الشرق الأوسط والمحيط الهندي حيث لاتزال واشنطن تهيمن عليهما .

هذا التوجه كان من شأنه زيادة الإنفاق العسكري الصيني في توجه أقلق الأمريكيين، حيث تتجه الصين لبناء أول حاملة طائرات وتنوي صناعة خمس أو ست

منها في المجمل، وربما كان الأكثر خطورة هو تطوير الصين لتكنولوجيا صواريخ جديدة والتقنية المضادة للأقمار الصناعية بما يهدد السيطرة البحرية والجوية التي تبني عليها الولايات المتحدة تفوقها.

شرعت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في سياساتها الخارجية وانتشارها العسكري وتحالفاتها الإستراتيجية بالتركيز أساسا على منطقة الباسيفيكي. وصرح وزير الدفاع الأمريكي لويس بانيتا (إن أميركا أمة باسيفيكية وسوف تظل هكذا دائما. ولقد حاربت الولايات المتحدة ونزف أهلها دماً ثمينا لمنح دول منطقة آسيا والباسيفيكي الفرصة لتحقيق الازدهار والأمن. وسوف نظل على التزامنا بتحسين حياة كل من يشكلون جزءاً من أسرة الأمم الباسيفيكية. ويتمثل الغرض من إعادة التوازن في الوفاء بذلك الالتزام بالحلم بعالم أفضل وأكثر أمناً في القرن الحادي والعشرين) [٤٢] مما يعني تحول الإستراتيجية العسكرية والاقتصادية من خلال هذه الإستراتيجة يسعى الأمريكيون إلى خنق الصين ومحاصرة نفوذها المتنامي وذلك بالتغلغل داخل مجالها الحيوي، وتطويقها اقتصاديا وأمنيا بالأحلاف والمعاهدات وعسكريا بالقواعد في كل من اليابان وكوريا الجنوبية وأخرى في أستراليا. حيث بدأ هذا التحول الإستراتيجي منذ العام الأول لإدارة أوباما بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) في يوليو ٢٠٠٩، إيذانا "بعودة الولايات المتحدة إلى جنوب شرق آسيا"، على حد تعبير وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون . إلا أن وتيرة الانخراط الأمريكي في قضايا الأمن والتعاون الاقتصادي مع دول جنوب شرق آسيا اكتسبت قوة دافعة باستضافة الولايات المتحدة لاجتماع منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي في جزر هاواي الأمريكية، في منتصف نوفمبر ٢٠١١، والإعلان خلالها عن مبادرة للشراكة عبر المحيط الهادي (Trans - Pacific Partnership TPP) وتمثل المؤشر الثالث في استحداث أول حوار إستراتيجي ثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والهند في ١٩ ديسمبر ٢٠١١،بما يؤكد رؤية الإدارة الأمريكية بأن القرن الحادي والعشرين هو قرن منطقة المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا، حسب تعبير وزيرة الخارجية الأمريكية [٤٣].

وتحاول الولايات المتحدة قطع جميع الطرق لتزود الصين بالنفط من خلال التعاون النفطي عبر- الآسيوي والتي تصل مباشرة إلى الصين من خارج الممرات البحرية

التقليدية المراقبة من جانب البحرية الأمريكية. فكل الاتفاقات عبر- الآسيوية حول الطاقة، كأنبوب غاز إيران- باكستان- الهند، تعتبر متعارضة مع المصالح الأنجلو- أمريكية وبرنامج حلف الأطلسي للتحكم بأوراسيا.

وكان من النتائج الأولية لهذه التطورات التحول الأخير في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية المتمثل في نقل محور سياستها الدفاعية والأمنية من منطقة الشرق الأوسط الكبير إلى منطقة الشرق الأقصى. هذا فضلا عن تعزيز قوتها في جزر الفلبين وأستراليا، حيث تتمثل الأهمية الإستراتيجية لهذه المواقع في قربها من مضيق ملقا الإستراتيجي في المياه الفاصلة بين ماليزيا وإندونيسيا، وهو الممر الإلزامي لحركة النقل بين الصين ودول شرق آسيا الأخرى، من جهة، وبقية العالم من جهة أخرى. وهذا ما يفسر جزئيا سحب قواتها من العراق وتعجيل انسحابها من أفغانستان في المستقبل القريب. ولا شك أن التطورات المهمة التي يشهدها قطاع الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية المتمثل في عودة نمو إنتاجها المحلي من النفط والغاز، وتوقع انخفاض وارداتها من الطاقة إلى مستوى يمكن توفيره من مصادر مجاورة في القارة الأمريكية، مثلت عاملاً حاسماً في هذا التحول الإستراتيجي.

الفصل السابع

عملية تطويق الصين من قبل الولايات المتحدة

قامت الولايات المتحدة بتعزيز التعاون الاقتصادي مع جنوب شرق آسيا لما يمثله هذا الإقليم من أهمية إستراتيجية للمصالح الاقتصادية الأمريكية، حيث توافقت الولايات المتحدة مع كل من كوريا الجنوبية وتايلاند على اتفاقيات لتحرير التجارة. وتسعى الإدارة الأمريكية لمضاعفة صادراتها للإقليم إجمالا بحلول عام ٢٠١٥ لترتفع من مستواها الحالي الذي يصل إلى ٣٢٠ مليار دولار.

وسعت الولايات المتحدة لتقوية علاقات التعاون مع المنظمات الإقليمية، لاسيما الآسيان، ومنتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي، من خلال توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع الآسيان، وطرح مبادرة للشراكة عبر المحيط الهادي بمشاركة بعض دول الآسيان، وهي ماليزيا، وسنغافورة، وفيتنام، وبروناي، بما يفتح المجال لإنشاء منطقة كبرى للتبادل التجاري الحر تضم نحو ٨٠٠ مليون مستهلك، وتمثل نحو ٤٠٪ من الاقتصاد العالمي. وعلى مستوى علاقات التعاون في المجالات الاجتماعية، طرحت الإدارة الأمريكية مبادرة عرفت باسم "الميكونج الأدنى" لدعم التعليم والصحة والبرامج البيئية في كمبوديا، ولاوس، وفيتنام، ودعت أيضا لتشكيل منتدى جزر المحيط الهادي لدعم دول الإقليم في مواجهة التغير المناخي، والعوائق التي تعترض حرية الملاحة [٤٤].

وبدأت الولايات المتحدة في تكوين نواة لتحالف إقليمي جديد مناوئ للصين بتدشين حوار إستراتيجي ثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والهند في ديسمبر ٢٠١١. ومن غير المستبعد أن تبدأ الولايات المتحدة بتوسيع نطاق هذا التحالف مستقبلا ليصبح نظيرا آسيويا لحلف شمال الأطلسي، هدفه الأساسي احتواء المد الصيني إقليميا بمظلة دفاعية تمتد عبر المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا. يستدل على هذا التوجه المناوئ للصين بقيادة الولايات المتحدة ما لا يقل عن ٣٠٠ مناورة بحرية كبرى عام ٢٠١٢ بمشاركة دول الإقليم، كان من أهمها التدريبات العسكرية الأمريكية في خان كويست بمنغوليا على الحدود الشمالية للصين، بمشاركة كندا، وفرنسا، وألمانيا، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، بما عُدَّ تحدياً مباشراً للصين في محيطها الإقليمي . أما التحدي

الأبرز، فتمثل في موافقة الولايات المتحدة على صفقات تسلح لتايوان بقيمة ١٢ مليار دولار تقريبا، بما أثار احتجاجات بكين، ودفعها في عام ٢٠١٠ إلى تجميد العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة، واتهمتها بمناوأة وحدة الصين[٤٥].

وقامت الصين بتحديد ما اعتبرته نطاقها الحيوي الأول الذي يشمل مضيق جزيرة تايوان المتنازع عليها، إذ هددت باحتلال الجزيرة في حال خطت نحو الاستقلال.

تقيم الولايات المتحدة علاقات عسكرية وثيقة مع تايوان، هذه الجزيرة التي تمتاز كمنصة إستراتيجية للعمليات العسكرية ضد الصين وأمنها في الطاقة. ولتايوان أهمية جيوستراتيجية لوقوعها بين بحر الصين الجنوبية وبحرها الشرقي. وتولي الولايات المتحدة أهمية قصوى للوضع في تايوان بحكم قيمة الخطوط الملاحية البحرية الفائقة الأهمية الإستراتيجية لأنه عبرها يتم نقل النفط وغيره من الموارد نحو الصين.

كثيراً ما تمت مناقشة أهمية طرق النفط في آسيا الوسطى وعبر الممرات البرية، ولكنه يجب الاهتمام أيضاً بالطرق البحرية للنفط وبالممرات المائية الدولية ذات الأهمية الإستراتيجية. فالتزود بالطاقة شديد الارتباط بالأمن القومي الصيني وبنموها وبقدرتها العسكرية. فلو توقف أو على الأرجح أعيق، تزود الصين بالنفط في زمن الحرب، لوقعت في وضع حرج وتعرضت للشلل والاختناق. ولهذا فإن إقامة خناق بحري حول الصين من شأنه أن يؤدي هذا الغرض.

وبدأت محاولة السيطرة على تزود الصين بالطاقة حيث إن لمضيقي تايوان وملقا أهمية جيوستراتيجية حيوية لنقل النفط وغيره من الموارد إلى الصين. فمن يتحكم بهذين المضيقين يتحكم بتزود الصين بالطاقة. ولعل الصين تتلقى ضربة قاسية فيما لو تم إقفال هذين المضيقين وتوقف نقل النفط أو تمت إعاقته، تماماً كما قد تتلقى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضربة قاسية فيما لو أقفلت إيران مضيق هرمز. والحال فإن البحرية الأمريكية هي التي تتحكم اليوم بهذه الطرق البحرية. وطالما أن الصين لا تملك وسيلة أكيدة للحصول على الطاقة بطريق لا تتحكم بها الولايات المتحدة ستبقى في موقع ضعف أمام البحرية الأمريكية التي تستمر في مراقبة تايوان وملاكا.

ولهذا فتايوان وسنغافورة حليفان مقربان من الولايات المتحدة، وهما مسلحان جيداً ليتمكنا من التحكم بالمضيقين الحيويين. وفي حال الحرب بين الولايات المتحدة والصين، فلكل من تايوان وسنغافورة برامج طارئة لاعتراض النفط المتجه إلى الصين.

ومع أن مضيق ملقا يقع ضمن المياه الإقليمية لماليزيا، فإن التسليح السريع لسنغافورة هدفه التحكم بنقل النفط وإيقافه عند الضرورة. مما يعني وقف تزود الصين بالطاقة في حال الحرب مع الولايات المتحدة. هذا فضلاً عن أن قواعد سنغافورة البحرية عالية التخصص في خدمة السفن الحربية والغواصات، وهي مستخدمة بكثافة من قبل البحرية الأمريكية.

التحرك العسكري الذي يستهدف تزودها بالنفط ، ولهذا طور الصينيون قواعدهم البحرية، ويبذلون الجهد لبناء مرافئ نفطية وممرات نفطية برية تصل مباشرة بين آسيا الوسطى والصين عبر الاتحاد الروسي. إن التعاون بين الصين وروسيا وإيران وجمهوريات آسيا الوسطى يهدف إلى فتح ممر أطلسي- آسيوي يضمن استمرار تزود الصين بالطاقة عندما تعمد الولايات المتحدة إلى فرض حصار بحري في المحيطات. وثمة مباحثات دائرة اليوم بالتعاون مع روسيا حول مد أنبوب للغاز من إيران إلى الصين، مروراً بباكستان والهند [٤٦].

ومع النمو الكبير المتوقع في حاجة الصين إلى الواردات من النفط والغاز، خاصة تلك الآتية من منطقة الشرق الأوسط، فليس من المستبعد قطعيا أن تدخل المنطقة في النطاق الحيوي الإستراتيجي المتمدد للصين، الأمر الذي يترتب عليه تعزيز وجودها العسكري في منطقة المحيط الهندي والبحر العربي لغرض حماية إمداداتها النفطية من منطقة الخليج العربي وإفريقيا، حيث إن وجودها الحالي المتمثل في بعض القطع البحرية الموجودة قرابة السواحل الشرقية لإفريقيا، التي اقتصرت عملياتها على حماية السفن التجارية من أعمال القرصنة المنطلقة من الصومال، لا توفر لها التوازن في القوة مع الوجود العسكري الكبير للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، مما يؤكد أهمية التحالف الإستراتيجي مع روسيا لتغطية هذا النقص حيث إن البحرية الروسية وقوة انتشارها تستطيع تأمين الحماية لمصالح الصين المتنامية في المنطقة مع شركاء إقليمين بالطبع في إفريقيا وإيران .

فالصين تفسر التحول في الإستراتيجية الأمريكية نحو الشرق الأقصى وتحركاتها العسكرية في المنطقة على أنها جزء من عملية احتوائها، بينما تنكر الإدارة الأمريكية تهمة الاحتواء وتتهم الصين في المقابل بأنها تسعى إلى تقليص نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وإضعاف فعالية وجودها العسكري والأمني في مناطق طالما كانت في نطاق نفوذها التقليدي.

لقد عارضت الصين المقترحات والمبادرات المتعلقة بالاحتباس الحراري. وهي تعتبر أن موضوع المناخ يشكل تحدياً فرضه التطور الاقتصادي في الصين وفي البلدان النامية. وتعتقد أن هدف مبادرة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول التغير المناخي هدفه دفعها نحو التقليص من انبعاث ثاني أكسيد الكربون بغية إعاقة حيويتها الصناعية والاقتصادية.

ومع النمو الاقتصادي المستمر للصين حيث أصبحت اليوم ثاني اقتصاد في العالم من حيث الحجم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شهدت القوات المسلحة الصينية تطورا جذريا منسجما مع التطور الاقتصادي، أصبحت معه تمثل منظومة متكاملة من القوات البرية والبحرية والجوية، فضلا عن شبكة متقدمة من الأقمار الصناعية للأغراض العسكرية.

لقد اندفعت الصين في سياسة بحرية مؤثرة هدفها أمن بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي. وهذه المناطق البحرية تطابق جميعها الممرات البحرية الدولية التي تنقل نفط إفريقيا والشرق الأوسط نحو الصين. وبالتالي فهدف الصين حماية تزودها الحيوي بالطاقة من بحرية الولايات المتحدة وحلفائها. هذا، بينما يسمى البنتاجون قواعده البحرية "عقد الجمان" بسبب أهميتها الجيوإستراتيجية في توازن القوة البحرية في المحيط الهندي.

أعدّ البيت الأبيض هذه الإستراتيجية في ٣١ أيار ٢٠٠٣، وفيها قرر السماح بانتهاك القوانين الدولية. فالقوانين الدولية لا تسمح لبحرية الولايات المتحدة وحلف الأطلسي بتفتيش واستجواب البحرية التجارية الأجنبية المتواجدة في المياه الدولية.

وبالتالي فعمليات الولايات المتحدة هذه هي غير شرعية بموجب القسم السابع من "اتفاقية الأمم المتحدة حول حق البحار ١٩٨٢"، إلا في حال وافق عليها البلد الذي تأتي

منه السفن التجارية. فالقوات البحرية لا يحق لها تفتيش غير سفن بلدها بالذات، اللهم إلاّ إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية مع بلد آخر يسمح لها بذلك.

الولايات المتحدة تنتحل الحق بالمراقبة التعسفية للسفن الأجنبية: لا يحق تفتيش واستجواب السفن الأجنبية في المياه الدولية إلا إذا كانت تلوث المياه على مقربة من بلدان القوات البحرية، أو في حال الشك المبرر بالقرصنة. وعلاوة على ذلك فالسفن العائدة لبلد ما والموجودة في المياه الدولية تتمتع بالحصانة: لا يحق توقيفها وتفتيشها أو القبض عليها من قبل بحرية أخرى. وعليه، تبعاً لهذه القواعد الدولية، يكون قيام البحرية الأمريكية بتوقيف سفينة تعود لكوريا الشمالية أو سورية أو الصين عملاً غير شرعي. ولكن مع النظام الجديد الذي طرحته وطبقته الإدارة الأمريكية إزاء كوريا الشمالية بدأ كل شيء يتغير، خصوصاً في مياه المحيط الهندي والهادئ. ولهذا فإن العديد من حكومات البلدان الآسيوية، ومنها ماليزيا، انتقدت علناً هذه العمليات وشككت بشرعيتها.

بالطبع ارتابت الصين بهذه المبادرة ورفضت المشاركة في مشروع ٢٠٠٣. فالصين ترى فيه وسيلة تسمح للولايات المتحدة وحلفائها بالاستمرار في التحكم بالمياه الدولية وبالتجارة العالمية. وإذا ما انضمت روسيا إلى هذا المشروع فلأن وضعها يختلف عن وضع الصين التي تتأثر كثيراً بالتجارة البحرية وبالمياه الدولية؛ هذا بالإضافة إلى قدرة البحرية الروسية دوماً على توقيف وتفتيش سفن الولايات المتحدة التجارية.

وليس من الصدفة أن يتم اختيار سنغافورة واليابان وبحر الصين الشمالي، وجميعها يقع في جوار الصين مباشرة، كموقع أساسي للعديد من المناورات التي دارت تحت شعار "مبادرة الأمن للحد من تكاثر الأسلحة النووية" والتي شاركت فيها روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وأستراليا وكندا وسنغافورة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا. وهكذا تم بشكل غير شرعي توقيف وتفتيش عدة سفن كورية شمالية منذ تطبيق هذه المبادرة؛ والصين كغيرها من البلدان عرضة للتهديد بعمليات عالمية غير شرعية تذكر بمناطق الحظر الجوي التي فرضتها الولايات المتحدة وفرنسا بشكل غير شرعي على العراق قبل اجتياحه الأخير. إن في ذلك سابقة لاعتراض السفن الصينية والتجارة مع الصين [٤٧].

أهمية سريلانكا الجيوإستراتيجية: تقع جميع المنشآت الصينية على طول هذا الممر الحيوي. فمرفأ غوادار في باكستان على ساحل بحر عُمان بناه الصينيون. وهناك اتفاقية موقعة مع سريلانكا تحصل الصين بموجبها على حق استخدام مرفأ هامباتوتا جنوبي الجزيرة. كما أن الصين صممت بناء مرفأ في ميانمار، وهي حليفة للصين على أهمية جيوستراتيجية. وبناء هذا المرفأ من شأنه القضاء على أي عقبة أو تهديد للحركة في مضيقي تايوان وملاكا. والصين متصلة بماينمار عبر شبكة من السكك الحديدية وطرق للنقل، ما يصل بين سواحل ماينمار وجنوبي الصين.

ويولي الأسطول في المحيط الهادئ أهمية إستراتيجية لجزيرة غوام في المحيط، ولهذا فإنها تعزز تعاونها مع أستراليا وسنغافورة والفيلبين واليابان من أجل استكمال تطويق الصين. وفي هذا الصدد فإن قضية صواريخ كوريا الشمالية النووية تستخدم كذريعة مثالية لمزيد من تطويق الصين.

إن "مبادرة الأمن للحد من تكاثر الأسلحة النووية" التي أطلقها بوش الابن عام ٢٠٠٣ مباشرة بعد اجتياح العراق هي أيضاً وسيلة للتحكم بالتجارة العالمية ولقطع الطريق على تزود الصين بالطاقة في حال العدوان عليها [٤٨].

و قد نشر موقع مقر قيادة الباسيفيكي الأمريكية (باكوم) على الإنترنت تفاصيل عن القوات العسكرية الأمريكية المنتشرة أصلاً في منطقة آسيا الهادي:

- نحو ٣٥٠ ألف عسكري، يشكلون خُمس مجموع القوات الأمريكية .
- أسطول الباسيفيكي الأمريكي، التابع لقيادة "باكوم"، يتضمن ستاً من مجموعات حاملات الطائرات الضاربة الإحدى عشرة، ولديه نحو ١٨٠ سفينة، و١٥٠٠ طائرة، و١٠٠ ألف جندي .
- القوات البحرية القتالية في الباسيفيكي تتكون من ثلثي القوات البحرية القتالية الأمريكية، وقوة حاملات بحرية تضم ٨٥ ألف عسكري .
- القوات الجوية الأمريكية في الباسيفيكي تضم أكثر من ٤٠ ألف طيار وملاح، وأكثر من ٣٠٠ طائرة، إضافة إلى ١٠٠ طائرة متمركزة في جزيرة غوام .

- القوات البرية الأمريكية في الباسيفيكي تضم أكثر من ٦٠ ألف عسكري وخمسة ألوية مؤللة .
- لدى قيادة "باكوم" أيضاً قوات عمليات خاصة يقدر عددها بنحو ١٢٠٠ عسكري .
- وتعمل تحت إمرة "باكوم" ثلاث قيادات موحدة تابعة هي: قيادة القوات الأمريكية في اليابان، وقيادة القوات الأمريكية في كوريا، وقيادة آلاسكا .

وفي السنوات الأخيرة، أخذت قيادة "باكوم" تتغلغل في دول آسيوية كانت محظورة عليها إبان الحرب الباردة خلال عقد ونصف العقد بعدها، حيث أصبحت تجري مناورات مشتركة سنوية في منغوليا وكمبوديا . وهناك دول أخرى تشارك في مناورات إقليمية إلى جانب قوات أمريكية، مثل تايلاند، وسنغافورة، وإندونيسيا، والفلبين"".

ولهذا السبب فإن محور واشنطن لمنطقة المحيط الهادئ يقلق بكين. لأنه يهدد النفوذ الصيني الجديد المتنامي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، فتشكل لدى القيادة الصينية رؤية لدفع التهديدات الأمريكية عنها وبنفس الوقت التمدد والسيطرة على المجالات الجيوسياسية الحيوية للولايات المتحدة كما اخترق القراصنة السيبيريون الصينيون مواقع الشركات الأمريكية ليستولوا على تصاميم الأسلحة الأمريكية المتطوّرة والأكثر سرية وحساسية، وأنظمة الدفاعات الصاروخية، مفخرة العسكرية الأمريكية، والطائرات والسفن المقاتلة.

فبدأت الصين بتطويق الولايات المتحدة بإبحار السفن الحربية في المياه الأمريكية وبتسليح الجيران، حيث دأبت على السير بخطوات هادئة باتجاه تطويق الولايات المتحدة، من خلال تسليح الدول الواقعة في النصف الغربي من الكرة الأرضية، في إطار سعيها لتمتين العلاقات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية مع جيران الولايات المتحدة حيث قامت في الآونة الأخيرة فنزويلا والإكوادور وبوليفيا والمكسيك، بشراء أسلحة صينية،ومن خلال تسيير السفن الحربية في المناطق البحرية التابعة للولايات المتحدة.

تعزّز الصين بهدوء وثبات وسرعة تغلغلها وبسط نفوذها مكثّفة استثماراتها في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وفق مقاربة شاملة لا تقتصر على ضمان مصدر للموارد المنجمية

والمحروقات فحسب بل تتجاوزها إلى المساهمة في البنى التحتية للسكك الحديدية والصلب وكل المشاريع العملاقة والإستراتيجية. تماما كإفريقيا والدول العربية، فإن أمريكا اللاتينية، أضحت بالنسبة للحكومة الصينية مجالاً خصباً لتطبيق المبادئ الخمس لما يسمى "ميثاق بكين".

أمريكا اللاتينية والصين :

وازداد الزحف الصيني باتجاه الفناء الداخلي الأمريكي ما أضحى يهدّد المصالح الحيوية الأمريكية ومجالها التصنيعي والتسويقي والاستثماري، حيث وصف ريجيس سوبروريار، Régis Soubrouillard، الوضع الصيني في تقرير نشره بصحيفة ماريان الفرنسية بأنّ الصين تتصرّف في أمريكا اللاتينية وكأنّ المكان على ذمّتها: بحيث تسوّي جبلا في البيرو، وتطوّر حقول النفط في فنزويلا، وتحوّل منطقة سيرادو الغابية في البرازيل إلى حقول صويا، وتضع شركاتها النفطية يدها على أكثر من ٣ ملايين هكتار من الغابات الأمازونية البكر في الإكوادور! فالصين تريد الاعتراض على مناطق نفوذ واشنطن في أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث أصبحت فيه أمريكا اللاتينية المزوّد الرئيس في مجال النفط والنحاس وزيت السوجا إلى الصين هذا ما يؤكّده كاتب الافتتاحيات دينغ غانغ،Ding Gang، عبر مقالات ينشرها بالصحيفة الصينية الرسمية، غلوبال تايمز، Global Times، بقوله: "بينما تستقرّ الولايات المتحدة في مناطق نفوذ الصين تحذو الصين حذوها وتفعل مثلها". لم تعرها الصين كل هذا الاهتمام على مدى نصف القرن الماضي، ولكن نهمها المتعاظم للمواد الخام من جهة، وإصرارها على تعزيز فرص قدراتها التنافسية على الريادة ومصادر الطاقة وعوامل القوة، الناعمة والصلبة، والحدّ من مضاعفات "إستراتيجية الانعطافة" الأمريكية، من جهة أخرى، يدفع بصانع القرار الصيني إلى استبدال إستراتيجيات الانكفاء المتحفّز بنهج الهجوم الكاسح على التخوم. يتغلغل التمدّد الإستراتيجي الصيني، الزاحف من قارة إلى قارة، عميقا داخل المجالات الحيوية الإستراتيجية الأمريكية والأوروبية على حد سواء [٥٠].

إفريقيا والصين :

تمكنت الولايات المتحدة من أن تهيمن على النفط في مواقع عديدة وخاصة في أنجولا وموزمبيق، فضلاً عن الجابون ونيجيريا بالدرجة الأولى، ولكن في الوقت نفسه فإن

الصينيين دخلوا إلى إفريقيا وهم يقدمون المعونات الاقتصادية ويقومون بالاستشارات وذلك من أجل الحصول على الطاقة والمواد الأولية من إفريقيا، والتنافس على أشد ما يكون بين الصين والولايات المتحدة في إفريقيا ويتضح هذا أكثر ما يتضح في السودان. حيث تطل القارة الإفريقية على مواقع حاكمة تتمثل في مضيق جبل طارق / قناة السويس مضيق باب المندب رأس الرجاء الصالح بالإضافة إلى الجزر المحيطة بالقارة والمطلة على المحيط الأطلنطي والهندي .

وقد اكتسب الجزء الشمالي والشمالي الشرقي للقارة أهمية في سيطرته على حركة المواصلات العالمية المدنية والعسكرية بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا ، كما اكتسب في المقابل الجزء الغربي والجنوب الغربي أهمية في اتصاله بحركة الملاحة القادمة من الأمريكتين والشرق الأقصى ، مما يشكل عامل جذب لكل القوى الدولية الاقتصادية والعسكرية العظمى والتنافس على القارة السمراء.

حيث إن القارة الإفريقية قد انبهرت بنجاح الصين في رفع أكثر من ٢٠٠ مليون شخص خارج نطاق الفقر في العقود الثلاثة الأخيرة، ولذلك بدأت الجامعات الإفريقية في فتح برنامج للدراسات الصينية في محاولة للاقتراب من التجربة الصينية. حيث كانت إفريقيا مهمشة بشدة في التحول السريع في عملية العولمة، أما حالياً فإنها تختبر فترة نهضة طويلة، كما أنها أصبحت مستعدة لشغل مكان بارز على الساحة السياسية العالمية، ولا توافق الدول الإفريقية على الرؤية الغربية التي تنظر إلى ممارسات الصين بوصفها الاستعمار الجديد في القارة الإفريقية، بل تنظر إليها كشريك. وفي المقابل، قامت الصين بتقديم العديد من المساعدات إلى القارة الإفريقية، حيث قامت بإلغاء ١٠ مليارات دولار أمريكي من ديون القارة الإفريقية للصين في عام ٢٠٠٠، كما قامت بإلغاء الجمارك على ١٩٣ بندا من المواد المصدرة إلى الصين من الدول غير المتقدمة في عام ٢٠٠٣. وعلى النقيض، فإن أوروبا غالبا ما تؤكد التزاماتها تجاه إفريقيا عن طريق الانغماس في وعود فارغة. كما طمأن رئيس الوزراء الصيني الرئيس الأنجولي "جوسي إدوارد" إلى أن الأزمة المالية العالمية لن تعوق الصين عن تقديم المساعدات للقارة الإفريقية في تلك الفترة الحرجة. وقام وزير الخارجية الصيني "يانج جيهي" ووزير التجارة "شين ديمن" بزيارة إفريقيا بطريقة منفصلة لتنفيذ التعهدات السابقة وعرض مساعدات جديدة. كذلك، قام

الرئيس الصيني بزيارته السادسة لإفريقيا في فبراير ٢٠٠٩، وقد صرح خلال هذه الزيارة بـ "نحن ننظر للأفارقة كأصدقاء طوال الوقت، وسوف نبقى أخوة طوال الأمد وشركاء طيبين للشعب الإفريقي. والآن في القرن الجديد، نحن نعمل معا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومواكبة التنمية والتطوير والتجديد".

وقد قامت الدول الإفريقية بدعم قوي للصين في بعض القضايا مثل: عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية، ومحاولاتها لاستضافة دورة الألعاب الأوليمبية الصيفية لعام ٢٠٠٨، والمعرض العالمي لعام ٢٠١٠، كما أيدت وجهات نظر الصين بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وعند اندلاع الفوضى السياسية في الصين في يوليو ١٩٨٩، حين فرضت الدول الغربية عقوبات عليها لبعض الوقت، ساعد الأصدقاء الأفارقة الصين على كسر الحصار الغربي، كما كان أول رؤساء دول وقادة ووزراء خارجية يقومون بزيارة رسمية للصين بعد يونيو ١٩٨٩ من القارة الإفريقية.

وقد لعبت الصين دورا مهما في عملية حفظ السلام في القارة الإفريقية، خاصة ضمن إطار الأمم المتحدة، حيث كانت جزءا من ١٢ عملية لقوات حفظ السلام في إفريقيا، وهو أكبر عدد بين الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن. بالإضافة لذلك، تقوم الصين بدعم مشاركة الاتحاد الإفريقي في قمة مجموعة العشرين المالية.

تقدم القارة الإفريقية للصين المواد الخام والأسواق، وفرص الاستثمار لتبادل رأس المال والخبرة والتكنولوجيا، مما يتيح لإفريقيا الفرصة لكي تنوع توجيه موادها الخام، والحصول على أكبر استغلال لمصادرها الطبيعية. تستورد الصين البترول بطريقة أساسية - فأكثر من ثلث إمدادات البترول للصين تأتي من إفريقيا - كما تستورد المعادن، والأخشاب، وتصدر الصين إلى إفريقيا المصنوعات، التي يكون نصفها تقريبا من الآلات الكهربائية. وقد وفرت إفريقيا الفرصة للشركات الصينية لتكتسب الخبرة عن طريق الانفتاح العالمي، كما قامت بالدعوة لعمل المشاريع وتشغيل العمالة، والتعاون الإداري في إفريقيا. ويمثل منتدي التعاون الصيني - الإفريقي- الذي بدأ في بكين عام ٢٠٠٠ وواصل دوراته حتى عام ٢٠٠٩ - علامة فارقة ترمز إلى نضج العلاقات الثنائية بين إفريقيا والصين، وهو ما ظهر بشكل كاف في قمة بكين ٢٠٠٦، التي شكلت نطاقا أكبر

ومستوى أعلى في العلاقات الإفريقية - الصينية، حيث حضر هذه القمة كبار قادة ٤٨ دولة إفريقية وممثلوهم، أي نحو أكثر من ١٧٠٠ شخص[٥١].

وحقيقة الأمر أن عددا كبيرا من الشركات الصينية قد ضربت بجذورها في إفريقيا. وأشار تقرير البنك الدولي الخاص بالاستثمار في الصين في يوليو ٢٠٠٨ إلى الأهمية الكبيرة لذلك، وهو ما حقق تحسين البنية التحتية المحلية وسبل العيش. وفي نهاية العام، اجتاز الاستثمار الصيني المباشر في إفريقيا ٥ مليارات دولار أمريكي، يتضمن نحو ١٠٠٠ شركة بأعمالها من تجارة الأجهزة المنزلية، والصناعات الصغيرة، والمنسوجات، والزراعة، وتجهيز المنتجات الزراعية، والاتصالات، والخدمات الهندسية، وتلك العلاقات الاقتصادية قد ضخت الحيوية في الاقتصاد الصيني.

كل هذا التقدم الصيني في القارة السمراء على حساب النفوذ الأمريكي والغربي وهو ما يشرح لماذا تسعى الولايات المتحدة وأوروبا للتعاون مع الصين في إفريقيا من خلال مبادراتها. بل إن الاتحاد الأوروبي أطلق في أكتوبر ٢٠٠٨ وثيقة سياسية تحت عنوان "الاتحاد والصين وإفريقيا، نمضي قدما نحو الحوار الثلاثي والتعاون". كما عبرت الولايات المتحدة أيضا عن أملها في التعاون مع الصين لمساعدة إفريقيا في المجالات المتعلقة بالبنية التحتية (الطرق، السكك الحديدية، الكباري، محطات توليد الطاقة... إلخ) والزراعة والرعاية الطبية.

بعد كل هذا التقدم في الساحات الدولية قامت الصين بالالتفاف حول التحالفات المناوئة لها حيث بدأ التحالف بين الصين وروسيا يتخذ اتجاها جديدا بتشكيل منظمة شنجهاي للتعاون منذ عام ١٩٩٦ كتحالف مضاد لحلف الناتو للتصدي لاختراق الحلف للمجال الحيوي الروسي وتمدده نحو شرق أوروبا. واستهدفت المنظمة منذ إنشائها تشكيل تكتل إقليمي يهدف إلى الرفاهية الاقتصادية لشعوب آسيا الشمالية والوسطى، إلا أن الأهداف الرئيسة للمنظمة كانت ذات طبيعة أمنية وعسكرية، بحيث بدأت دولها الأعضاء بتخفيض عدد قواتها على حدودها المشتركة. ودفعت توسعات حلف الناتو في شرق أوروبا وآسيا الوسطى روسيا لتحويل شنجهاي من منتدى اقتصادي إلى تحالف شبه عسكري، من خلال سلسلة من المناورات العسكرية بين الأعضاء، وصياغة وثيقة مبدئية للتعاون العسكري، ومكافحة الإرهاب الدولي، والحركات الانفصالية .

ومع نهاية عام ٢٠١١، بدأت منظمة شنجهاي في بحث التوسع في القارة الآسيوية جنوبيا بضم كل من الهند وباكستان وكوريا الشمالية، ومنحها العضوية الكاملة بدلا من صفة مراقب، بهدف احتواء النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية، وتخفيف حدة التوترات بين الهند والصين، وتوطيد العلاقات مع باكستان، واحتواء الطموح النووي لكوريا الشمالية. وتكمن خطورة هذا التحول نحو جنوب شرق آسيا في استدعائه لتحالف دولي مناوئ للولايات المتحدة، واختراقه لمنطقة حيوية بالنسبة لمصالحها، بما دفع الأخيرة لدعم وجودها العسكري، وتوطيد منظومة تحالفاتها الإقليمية [٥٢].

واستمرت الصين في تدعيم علاقاتها السياسية والاقتصادية عامة والعسكرية بصفة خاصة مع باكستان عقب أزمة بنجلاديش، حيث أمدت الصين باكستان بنحو ستين طائرة مقاتلة من طراز ميج ١٩، و١٠٠ دبابة، وعدة مئات من قطع المدفعية، وآلاف القطع من الأسلحة الصغيرة، وفي المرحلة الثالثة عقب انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام العالمي الجديد، تزايدت المخاوف الصينية من التهديدات الأمريكية بدرجة أكبر من مخاوفها من أي تهديد قد تشكله روسيا، لذا، اتجهت الصين إلى تعزيز علاقاتها الإستراتيجية مع الهند وروسيا لمواجهة الخطر الأمريكي، وهو ما أدى إلى تراجع التأييد الصيني للسياسات والمواقف الباكستانية تجاه قضية كشمير، وشهدت العلاقات الصينية - الباكستانية نقلة نوعية أخرى، عقب قبول عضوية باكستان كمراقب إلى جانب كل من إيران والهند- في منظمة شنجهاي للتعاون في بداية عام ٢٠٠٥، شجع ذلك على تعزيز التعاون الإقليمي بين كل هذه الأقطاب والأطراف الإقليمية، خاصة فيما يتعلق بالأمن والاستقرار في جنوب آسيا ومنطقة المحيط الهندي، في هذا الإطار، زادت قوة العلاقات الثنائية بين الصين وباكستان، ووقعت الدولتان معاهدة الصداقة والتعاون وحسن علاقات الجوار، بالإضافة إلى ٢١ اتفاقا في مجالات متعددة بين الدولتين في أبريل ٢٠٠٥ [٥٣].

وبدأت الصين في إحكام قبضتها على الملاحة في بحر الصين الجنوبي بإقامة قاعدة بحرية إستراتيجية في جزيرة هاينان، وتسيير دوريات بحرية من غواصاتها النووية للسيطرة على أنشطة الملاحة والصيد واستخراج النفط. ولذلك، أصبح الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة يحظى بموافقة دول آسيوية عديدة باتت تخشى تصاعد المد

الصيني، لاسيما مع إقدام بكين على منع إقامة أي مناورات عسكرية في البحر الأصفر وبحر الصين الجنوبي. ففي يوليو ٢٠١٠، أجبرت الصين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية على نقل مناوراتها المشتركة إلى بحر اليابان، مصدرة تحذيرا رسميا ضد أي أنشطة عسكرية، فيما تعده المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها، دون إذن مسبق[٥٤]. وقامت بتعزيز سيطرتها على جزر باراسيل، ومطالبتها بضم جزر سبراتلي الغنية باحتياطيات النفط، مما أدى لنشوب مواجهات عسكرية متكررة بين الصين وفيتنام، كان آخرها في ٢٩ مايو ٢٠١١، عندما أغرقت الصين سفينة لاستكشاف البترول تابعة لفيتنام[٥٥]. يضاف إلى ذلك تصاعد محاولات إثبات السيادة على تلك الجزر، حيث أقامت الصين هياكل تشمل مهبطاً للطائرات، ومنارة في جزيرة سوبي ريف المتنازع عليها مع الفلبين وفيتنام، وأقامت ماليزيا حقولاً لطواحين الهواء في جزيرة سوالو ريف، وشيدت فيتنام بعض المنشآت ومهابط للطائرات في جزيرة ساوثويست كاي.

الفصل الثامن

المخاوف المشتركة والجبهة الروسية الصينية

تبدي روسيا عن قلقها بقدر إدراكها أنها مطوقة ولن يطول الأمر حتى تصبح روسيا والصين وحلفاؤهما مطوقين شيئاً فشيئاً حيث أعلن الرئيس بوتين في مؤتمر ميونيخ حول الأمن في ٢٧ فبراير ٢٠٠٧ أن حلف الأطلسي يستهدف الاتحاد الروسي، وذكر هذا الحلف بأنه كان تعهد بعدم التوسع نحو الشرق وكان سبق لبوريس يلتسين أن عبَّر عن نفس القلق من توسع حلف الأطلسي مع انضمام دول البلطيق إلى هذا الحلف. ولكن خطاب بوتين يشكل التصريح الروسي الأكثر أهمية حتى الآن، ويبين أن روسيا بدأت استشعار الخطر على حدودها، من أقصى الشرق الروسي حتى الحدود مع جيورجيا وأوروبا الغربية ولهذا طالب الرئيس بوتين بوضع عقيدة عسكرية روسية جديدة، للرد على التهديدات المتزايدة من قبل الولايات المتحدة وحلف الأطلسي. والصين اليوم في مواجهة حدود شرقية معسكرة في آسيا، بينما إيران مطوقة عملياً، والحدود الغربية لروسيا تغلغل فيها حلف الأطلسي ، حيث إن توسع الأطلسي مستمر على الرغم من نهاية الحرب الباردة، وعلى الرغم من الوعود بعدم توسعه. فالقواعد العسكرية ومنصات الصواريخ تطوق الصين وإيران والاتحاد الروسي.

ويشكل التحكم بالبحار والتجارة جبهة إضافية غرضها تطويق عملاقي أوراسيا الصين وروسيا. وهذه هي بالتحديد أهداف "مبادرة الأمن للحد من تكاثر الأسلحة النووية وأهداف تشكيل القوات البحرية المعولمة بقيادة الولايات المتحدة. وبهذا الخصوص تكون الصين أكثر عرضة من روسيا للتهديد الآتي من المحيط".

لقد بدأت بتكوين الشبكة البحرية التي خلقها حلف الأطلسي وحلفاؤه. فأكثر من أربعين بلداً شاركوا في المناورات البحرية في بحر عُمان والمحيط الهندي. وهذا ما يهدد تزود الصين بالطاقة، كما يهدد التجارة الدولية بين إفريقيا وأوراسيا عبر المحيط الهندي.

إن الولايات المتحدة تحاول بناء أسطول من ألف بارجة للتحكم بالمياه الدولية. تعني هذه الإستراتيجية في نهاية الأمر اندماج حلف الأطلسي وقوات الحلفاء البحرية في شراكة

بحرية عالمية ، والعبارة للبحرية الأمريكية "الأساطيل والشرطة البحرية والقوات البحرية ومستثمري المرافئ والمؤسسات التجارية البحرية وكثيراً غيرها من المنظمات الحكومية وغيرالحكومية".

علاوة على القوات البحرية التي أسستها الولايات المتحدة مع حلف الأطلسي، تم تطوير إستراتيجية للسيطرة على التجارة العالمية والمياه الدولية. أن "مبادرة الأمن للحد من تكاثر الأسلحة النووية،تحت ذريعة إيقاف تهريب مكونات وتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل وأنظمتها، يهدف إلى السيطرة على نقل المواد الأولية والتجارة العالمية. ولقد بلور هذه الإستراتيجية جون بولتون يوم كان مساعداً لوزارة الخارجية الأمريكية ومكلفاً بمراقبة عمليات التسلح والأمن الدولي.

إن التصور العسكري العالمي لحلف الأطلسي وأطماعه الجيوسياسية يكشف أكثر فأكثر هدف مناوراته وتوجيهاته العسكرية. ونظام المحالفات العسكرية يكتمل بحيث يبدو من خلف ذلك أن أهدافه الأساسية هي عمالقة أوراسيا: روسيا والصين، والهند. ولا يقتصر توسع حلف الأطلسي على أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق، بل هو يطمح بتوسع عالمي. ففي آسيا ثمة محالفة هي في طور التكوين انطلاقاً من شبكة محالفات عسكرية قائمة في المنطقة على الساحل الآسيوي للمحيط الهادئ. وتقف الصين وروسيا، وإيران اليوم، على رأس محالفة أوروآسيوية هي في طور تشكلها لمواجهة حلف الأطلسي والولايات المتحدة. حيث أعلن وزير الدفاع الأمريكي (لويس بانيتا) في سياق استعراضه الإستراتيجية الجديدة لوزارة الدفاع الأمريكية في نقل مركز ثقلها من الشرق الأوسط إلى المحيط الهادئ : ((تحرص المؤسسة العسكرية الأمريكية أيضاً على إعادة التوازن داخل منطقة آسيا والباسيفيكي لوضع المزيد من التأكيد على الشراكات الجديدة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي. وفي الربيع الماضي، وصل ٢٠٠ جندي من مشاة البحرية الأمريكية إلى دارون في أستراليا، لقضاء أول دورة مدتها ستة أشهر في الخدمة والتدريب جنباً إلى جنب مع القوات الأسترالية والعمل مع الشركاء الإقليميين. كما عملنا على زيادة عدد ووتيرة مناوبات طائرات القوات الجوية الأمريكية في منطقة شمال أستراليا. وأخيرا، اتفقنا مع سنغافورة على نشر ما قد يصل إلى أربع سفن قتالية ساحلية هناك على أساس دوري للانضمام إليها ودول أخرى في المنطقة في المناورات، والتدريبات، والاستجابة

للتحديات والركيزة الأخيرة لإعادة التوازن فتتمثل في إبراز القوة. فنحن نخطط لوضع ٦٠٪ من أسطولنا البحري في المحيط الباسيفيكي بحلول عام ٢٠٢٠، كما كانت ميزانية الدفاع الأمريكية حريصة على الحفاظ على، بل وتعزيز، الاستثمار في الأصول الجديدة والأكثر قدرة المطلوبة في المسرح الباسيفيكي. وتعطي خطتنا في الإنفاق الأولوية لتطوير وتطبيق أحدث التكنولوجيات وأكثرها قدرة، بما في ذلك الغواصات من فئة فيرجينيا، والجيل الخامس من الطائرات فانتوم ٢٢ وفانتوم ٣٥ المقاتلة، وطائرات الدوريات البحرية بي ٨، وقدرات الحرب الإلكترونية الجديدة والاتصالات، والأسلحة الدقيقة المحسنة وصواريخ كروز. وهذه بعض القدرات التي ستحافظ على قدرة قواتنا على إبراز قوتها إذا ظهر أي تحد لقدرتنا على حرية العمل والوصول إلى أي مكان)) ولا شك أن هذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للأمن القومي الأمريكي، ستؤدي إلى انتقال تدريجي لمحور الصراع الدولي من الشرق الأوسط باتجاه شرق آسيا/ الباسيفيك، حيث تعد الصين المنافس الأكبر لهيمنة الولايات المتحدة ، ويعدّ ذلك الانتقال الثالث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بعدما تركز الصراع في النطاق الأوروبي خلال الحرب الباردة، قبل أن ينتقل إلى الشرق الأوسط والآن شرقاً.

القسم الثالث

الفصل التاسع :

أعمدة مشروع التعددية القطبية

(العصر الأوراسيوي القادم :روسيا – الصين – الهند)

الفصل العاشر:

العلاقات الروسية الصينية

الفصل الحادي عشر:

الاقتراب الروسي للمحيط الهندي

الفصل الثاني عشر:

العقيدة العسكرية الهندية وطموحاتها

الفصل الثالث عشر :

العلاقات الروسية الهندية

الفصل الرابع عشر:

العلاقات الصينية – الهندية من التنافس إلى التحالف

الفصل الخامس عشر:

منظمة شنجهاي القوة الأوراسيوية الجديدة

الفصل السادس عشر :

دخول أو إدخال أمريكا فط المثلث الإستراتيجي

الفصل التاسع

أعمدة مشروع التعددية القطبية

(العصر الأوراسيوي القادم: روسيا - الصين - الهند)

مشروع إقامة نظام عالمي متعدّد الأقطاب ليس جديد الطرح حيث إن روسيا لم تستسلم كاملاً (للنظام العالمي الجديد الأحادي القطبي) الذي تمسكت واشنطن بمفاصله الأساسية. حيث إنها بدأت بالتحرك مبكراً للتهيئة له على الساحة الدولية والمناداة به وحشد الحلفاء حول هذا المشروع ، فالتقارب الروسي - الفرنسي في عهدي ميتران ثم شيراك، يسعى لإقامة "نظام عالمي متعدّد الأقطاب" كما تقول كل البيانات المشتركة الصادرة عن اجتماعات زعماء البلدين. كذلك الأمر مع الجار الصيني الباحث بدوره عن حليف في خضمّ التنافس العالمي الجديد. وقد وقّع الرئيسان زيمين ويلتسين في نيسان ١٩٩٦ أربعة عشر اتفاقاً للتعاون في شتى الميادين، ومنها وثيقة تنصّ على إقامة "شراكة إستراتيجية" تهدف إلى إقامة (نظام عالمي متعدّد الأقطاب) ، وبنفس الوقت أن هناك تحولاً في الأولويات الإستراتيجية للدول الكبرى، فبينما كانت دول اتحاد الناتو تقلص نفقاتها العسكرية بسبب الأزمة المالية من ١١٪ في ٢٠٠٦ لتصل إلى ٢٥٪ في ٢٠١١ بانخفاض تعداد قواتها المسلحة من ٢.٥١ مليون عسكري في عام ٢٠٠٠ إلى ١،٨٦ مليون في عام ٢٠١٢، لتفقد دول الناتو دورها بالحفاظ على ضمانها للأمن العالمي، كانت الصين تتأهب باستعدادات عسكرية ذات تقنية عالية لمواجهة التحديات الأمريكية التي تهددها بتعزيز نفوذها العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهندي، لتغير في خطة أمريكا الإستراتيجية بإيقاف أو تأجيل استكمال نشر منظومتها الصاروخية الدفاعية بمرحلتها الرابعة المقررة في أوروبا بحلول عام ٢٠٢٠، لتتفرغ لمناورات كوريا الشمالية الاستفزازية بتهديدها العلني للقوات الأمريكية المرابطة في المنطقة التي نشرت رادارا ثانيا في اليابان كتحذير للصين من عدم ردعها لبيونغ يانغ في إيقاف تجاربها النووية، ورفع جهوزية صواريخها في قاعدة فورت غريلي في ألاسكا (من ٣٠ - ٤٤ صاروخا اعتراضيا)، وإنشاء قاعدة ثالثة على أراضيها لمضادات صواريخ تنطلق من أعماق الأرض لتزيد بقدراتها الصاروخية بنسبة ٥٠٪، لحماية أراضيها واليابان من الصواريخ البالستية البعيدة المدى

المتطورة لكوريا الشمالية، بعد استكمالها للمرحلة الأولى بنشرها المنظومة الصاروخية الدفاعية وراداراتها في الشرق الأوسط عام ٢٠١١ (صواريخ اعتراضية ستاندرد ٣، إس إم ٣، إيدجيس)، ورادار في تركيا تحسبا لأي صواريخ بالستية إيرانية، إلى جانب استكمال مرحلتها الثالثة بنشر منظومتها في رومانيا حتى ٢٠١٥ (نشر بطاريات منقولة مزودة بصواريخ إس إم ٣)، والأخيرة في بولندا حتى عام ٢٠١٨ التي أوقفتها أمريكا كهدنة مع روسيا لتسوية ما على الشرق الأوسط أو إعادة لتوزيع القوى العسكرية الدولية في البحر المتوسط بعد تعزيز روسيا لانتشار أسطولها الحربي لتنفيذ مهمات دفاعية على مصالحها العسكرية في سوريا، وتحرك سفينة حربية روسية للقرن الإفريقي، ومستقبلا للمحيط الهندي والهادي ٢٠١٥، مما يؤشر لاستعداد روسيا لمواجهة تحديات بريطانية - أمريكية وأطلسية في الشرق الأوسط والعالم الآسيوي لتخوفها من نشر منظومة صاروخية على سفن أمريكية في عرض حوض المتوسط تطال قواعدها العسكرية مباشرة [٥٦].

حيث بدأ التحرك السريع واللافت في إعادة توزيع القوى الجيوعسكرية للدول الكبرى (الصين، روسيا، أمريكا)، مما ينبئنا بمؤشر العد التنازلي للحرب الاستباقية المتوقعة، والتي قد تبدأها كوريا الشمالية من شرق آسيا.

وقد ظهرت لأول مرة فكرة تأسيس تحالف إستراتيجي بين الدول الثلاث (روسيا والصين والهند) عندما طرحها الأب الروحي لهذا المشروع الأوروآسيوي الكبير رئيس الوزراء الروسي الأسبق يفغيني بريماكوف أثناء زيارته الهند عام ١٩٩٨، حيث صرح بريماكوف للصحفيين قائلا: "إن تأسيس مثل هذا التحالف هو الكفيل بتغيير موازين القوى العالمية لصالح السلام والأمن الدولي". وجاءت هذه المبادرة ليس كرد فعل من روسيا على تجاهل الولايات المتحدة لاعتراضاتها أثناء الاستعدادات الأمريكية لضرب صربيا بل تشكل لدى روسيا قناعة بصعوبة تكوين تحالف مع الغرب،لاسيما بعد التوسعات الجديدة التي شهدها كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي،حيث كانت روسيا في الفترة الأولى لحكم بوتين، ترى أن استعادة نفوذها سيتحقق من خلال اندماجها مع الغرب ، الأمر الذي دفع بريماكوف- منظر "التعددية القطبية"- إلى الدعوة لتكوين محور جيوبوليتيكي قادر على إحداث توازن أمام المشروعات الأمريكية على الساحة الدولية، خصوصا أن العلاقات بين الهند والصين كانت سيئة للغاية بسبب الدعم الكبير

الذي كانت تقدمه بكين لباكستان سياسيا وعسكريا. كما أن روسيا والصين كانتا عام ١٩٩٨ تقريبا على العلاقات نفسها التي كانت بينهما في زمن الحرب الباردة، لا أصدقاء ولا أعداء، في الوقت الذي نمت فيه العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة لأعلى المستويات وأصبحت الاستثمارات الصينية تحتل المرتبة الأولى في السوق الأمريكية والأوروبية أيضا، ومنحت واشنطن الصين حق الدولة الأولى بالرعاية وفتحت لمنتجاتها الأسواق العالمية، في الوقت نفسه لم يكن هناك ما يغري الصين للتقارب مع روسيا الضعيفة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ولم يكن هناك سوى السلاح الروسي الذي تريده الصين؛ لأن الغرب لا يتعاون معها عسكريا ويريدها فقط شريكا تجاريا، ولكن حدث التغيير الإستراتيجي في هذه العلاقات ورفع مستوى التعاون الذي أدى إلى تحالفات إستراتيجية ثابتة تقريبا في سياسات هذه الدول الثلاث مع قدوم بوتين إلى سدة الحكم في روسيا . وهنا برز "المثلث الآسيوي" كحل نموذجي لروسيا في ظل عزلتها على الساحة الدولية ومخاوفها المتعلقة بوضعها وهويتها؛ ومن ثم اتخذت روسيا من شراكتها مع الهند والصين وسيلة تستطيع من خلالها إعادة التأكيد على تفردها وهويتها الأورو- آسيوية. وقد حرصت موسكو على أن يكون الشكل الذي تطرحه لجذب كل من نيودلهي وبكين لهذا التعاون شكلا توازنيا حيث إن وجود "التوافق الأيديولوجي" كافٍ، في وقت الحرب الباردة، لتأسيس تحالف بين الدول، فإن هذا الأمر لم يعد ممكناً في الوقت الراهن، فالمبادئ العامة لا تساوي شيئاً إذا اعترضت طريق المصالح العليا للبلاد. وتتأكد صحة هذه الحقيقة عندما يكون الحديث عن دولتين صاعدتين، تضم كل واحدة منهم أكثر من مليار نسمة.، بمعنى أن هذا التعاون يهدف بالأساس إلى إحداث توازن في العلاقات الدولية وتحقيق الاستقرار اللازم لكي تتمكن القوى الصاعدة من تعريف أهدافها ومصالحها الوطنية ، والهدف الإقليمي من هذا التعاون الثلاثي يتماشى مع العديد من المتطلبات الروسية على الساحة الداخلية، فالحفاظ على الاستقرار الداخلي يمثل أحد الأولويات القصوى لبوتين منذ انتخابه، كما أن مركزية السلطة تهدف إلى حفظ النظام على الأراضي الروسية واسعة النطاق؛ ومن ثم يحقق هذا التعاون الثلاثي تلك الأهداف على اعتبار أن أي مشكلة محتملة تقع في الجمهوريات السوفيتية السابقة يتم اعتبارها مضرة بوحدة روسيا وباستقرارها الداخلي.

لقد لعب الرئيس الروسي بوتين دورا كبيرا في تحسين العلاقات بين الهند والصين ونجح بالفعل في إقناع الصين بوقف تعاونها العسكري مع باكستان، والآن أصبحت العلاقات الهندية الصينية في أفضل وضع لها في تاريخ البلدين، وأصبحا أكبر المستوردين للسلاح والتقنيات العسكرية الروسية، حيث يستحوذان وحدهما معا على ٧٠٪ من صادرات السلاح الروسي.

حيث نرى في المستقبل حسب منطق الأحداث والتحولات الحالية الاقتصادية والعسكرية ومستوى القدرة على الاستقطاب وخلق محاور وتكتلات دولية أن روسيا هي التي ستقود هذا النظام بالشراكة مع الصين والهند . حيث إن لدى القيادة الروسية قناعة أن وجود عالم متعدد الأقطاب يشكل بيئة اقتصادية ملائمة لتحقيق المصالح القومية لروسيا، وتدعيم مكانتها الإقليمية والعالمية.

إن نظرية تعدد الأطراف والتعددية القطبية من فصيلة واحدة . فنظرية تعدد الأطراف هي نقيض لنزعة التفرد،وهي نوع من آليات معالجة الشؤون الدولية وأحكام وقواعد اللعبة،وتؤكد على المصالح المشتركة لكل الأطراف وتقاسم الحقوق والتناسق فيما بينها . ففي تاريخ العلاقات الدولية،كانت الدول الضعيفة نسبيا كثيرا ما تتخذ من نظرية تعدد الأطراف وسيلة في النضال ضد دول سياسة القوة،وتستخدمها لحماية سيادتها ومصالحها القومية . عندما دعت الصين في السابق إلى التعددية القطبية،لم تكن تهدف إستراتيجيتها على المدى القريب لأن تصبح قطبا عالميا،بل كانت تسعى إلى كبح نزعة القطب المنفرد،وفي ظل التعددية القطبية الوقاية من الضغوط الخطيرة والعراقيل الكبيرة التي تشكلها نزعة التفرد الأمريكي على الصين ، أن نظرية تعدد الأطراف هي ضمن التعددية القطبية بل وتشكل جوهرها .

إن نظرية تعدد الأطراف تساير مجرى تيار تطور التاريخ . فإن أول ما تطالب به هو تعزيز التعاون الدولي،وتمثيل مصالح جميع دول العالم بما فيها الولايات المتحدة،ولا يوجد حولها أي خلاف،لذلك تتميز بخاصية " الإبرة في شوال تبن " في النضال ضد الهيمنة الأمريكية . وبالتالي، فإن نظرية تعدد الأطراف لم تأت من تفكير الدول الكبرى للمسائل فقط،بل تبرز بشكل نسبي مصالح ومطالب الدول النامية الغفيرة وغيرها من الدول الضعيفة نسبيا،كما ويمكن للدول الكبرى كروسيا وفرنسا وألمانيا استخدامها أيضا .

وأخيرا،إن تزايد عدد أنصار نظرية تعدد الأطراف مع تطور العولمة جاء تمثيلا للاتجاه العام لتطور التاريخ. لذا، فإن الدعوة إلى نظرية تعدد الأطراف وتعزيز الدبلوماسية متعددة الأطراف على نطاق واسع، سوف تشكل كبحا قويا للتفرد الأمريكي [٥٧].

بالإضافة إلى وجود خطر مشترك واضح لهذه الدول الثلاث، وهو الوجود العسكري المكثف للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو في القارة الآسيوية، وخصوصا في منطقة وسط آسيا المشتركة بينها، وارتباطا بهذا الخطر ظهر خطر جديد في المنطقة وهو الإرهاب المتطرف "العابر القارات"، والذي يستهدف أمن دول المنطقة واستقرارها، ولدى الدول الثلاث اعتقاد مشترك يرقى لليقين بأن واشنطن هي إن لم تكن الداعم والمحرك لهذا الإرهاب الدولي فإنها لا تتعاون معهم لدرئه عنهم،ولهذا توافق ثلاثتهم على تسميته "العابر القارات" كتسمية مرتبطة بالمؤسسات الأمريكية العملاقة، وكل من الدول الثلاث يشعر بأنه مستهدف آجلا أو عاجلا من هذا الإرهاب، وقد ورد هذا في تصريحات قادة الدول الثلاث أكثر من مرة . وفي إطار هذا التحول جاء بناء علاقات مميزة مع الهند والتقريب بين كل من بكين ودلهي، ومنذ لقاء وزراء خارجية الهند والصين وروسيا (٢ يوليو ٢٠٠٥) بدأ الحديث عن ولادة محور ثلاثي في آسيا. ولعل روسيا سعت، إلى بناء تحالف من هذا النوع، وما تشير إليه خطوات وتصريحات القيادة الروسية بهذا الشأن، تدل على أن روسيا تسعى إلى تحقيق أمرين:

الأول: ضمان الاستقرار والهدوء والتفاهم في العلاقات بين مراكز القوى الرئيسة الكبرى في آسيا (موسكو، بكين، دلهي).

والثاني: تحييد الهند كحد أدنى عن الانخراط في خطط أمريكية تهدف إلى توسيع النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى، وغيرها من مناطق آسيا التي تعدُّها روسيا مناطق نفوذ تقليدي لها.

ونرى أن روسيا قررت تبني سياسة خارجية (متعددة المسارات والأوجه) حسب تعبير الرئيس بوتين، أي أنها لن تكون موجهة نحو الغرب أو الشرق فقط، بل ستكون سياسة خارجية هادفة إلى تقوية العلاقات مع الجميع، وفتح حوار مع مختلف القوى الدولية والإقليمية.

ويرى المراقبون أن الدبلوماسية الروسية تركزت على المحورين الشرقي والجنوبي، أي آسيا التي تضم دولا كبرى مثل الصين والهند، وتقع فيها أيضا مناطق النفوذ السوفيتي سابقا، التي يدور حولها في السنوات الأخيرة تنافس روسي أمريكي.

وقد أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن إستراتيجيته قبيل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢، التي تتجاوز مجرد إعلان نوايا انتخابية حيث كتب : "إن العالم على وشك الدخول في مرحلة من الاضطرابات ستكون مؤلمة وطويلة".ولهذا وبلهجة تقطع الشك باليقين يؤكد على أن لا انصياع لروسيا وراء الأوهام حيث ينهار نظام القطب الواحد الذي لم يستطع إقامة الاستقرار العالمي فيما مراكز التأثير الجديدة ليست مستعدة بعد للقيام بذلك، أي أننا أمام مرحلة طويلة من المواجهة مع نظام القطب الواحد ريثما يتم تبلور قوى التأثير، وبالتالي النظام الجديد الذي نرى روسيا تقود مشروعه بالتحالف والاستقطاب والتدخل للدفاع عن المصالح المشتركة مع ولصالح شركائها بشكل دقيق ومدروس وهذا ما كانت تفتقده روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ونسيه عالم ما بعد الحرب الباردة وبدأ بتشبيك المصالح ليس على المستوى الإقليمي أو القاري بل على المستوى العالمي لتشكيل المصالح الدولية بشكل وآلية جديدة . ولهذا سعت روسيا خلال السنوات الأخيرة لبناء شبكة من التحالفات مع القوى الكبرى المحتمل أن تتحول إلى أقطاب عالمية خلال العقد أو العقدين القادمين، مثل الصين، والهند، والاتحاد الأوربي، والاستفادة من هذه التحالفات لتعزيز وضعها ومكانتها الإستراتيجية، والحد من تغلغل الوجود الأمريكي في مناطق النفوذ الروسي التقليدية ، ويمكن تسمية العصر القادم بـ(العصر الأوروآسيوي).

الفصل العاشر

العلاقات الروسية الصينية

قامت روسيا بعد تحديد الخارطة الدولية لمراكز القوى الصاعدة والتي تمتلك الإمكانيات الاقتصادية والجيوسياسية والإستراتيجية ويكمن لروسيا التوافق والتحالف معها بمشروع مشترك ضد منافس مشترك لهم يهدد ويقلص من مصالحهم فوقع الاختيار الروسي على أولاً: الساحة الآسيوية، ثانياً: على القوتين الأكبر في آسيا وهما الصين والهند في البداية بشكل منفصل وثنائي ضمن سياسة المحاور المنفصلة حتى يتم التقريب بينهما ولكن في سياق المشروع الروسي العالمي منافس للمشروع الباسيفيكي الأمريكي والتمدد إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية وسنستعرض خلفية العلاقات التي سببت هذا الحلف والمنظمات والتكتلات التي نشأت عنه.

انطلاق الشراكة الصينية الروسية:

أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والاتحاد السوفيتي في الثاني من تشرين الأول أكتوبر العام ١٩٤٩. وفي آب العام ١٩٩١، تفكّك الاتحاد السوفياتي، فوقّعت البلدان في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٩١، على محضر المحادثات وحلّت مشكلة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والاتحاد السوفيتي السابق [٥٨].

بعدها شهدت العلاقات الروسية الصينية تحسّناً منذ العام ١٩٩٢ حين أكّد الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين خلال زيارته لبكين في ديسمبر من ذلك العام على أهمية التوازن في السياسات الخارجية الروسية بين التوجّه الغربي والتوجّه الآسيوي باعتبار أن روسيا دولة أورو آسيوية. ثم جاءت قمّة بكين في نيسان أبريل العام ١٩٩٦ لتعطي دفعة قوية للعلاقات بين البلدين وترسي دعائم المشاركة الإستراتيجية بينهما بعد النجاح في تسوية مشاكل الحدود بشكل نهائي، وذلك بعد الاتفاقيتين المتعلّقتين بالحدود الشرقية عام ١٩٩١، والحدود الغربية العام ١٩٩٤. وفي ٩ تشرين الثاني ١٩٩٧، وقّع الطرفان اتفاقاً تاريخياً ينهي خلافاً حدودياً بين البلدين عمره ثلاثة قرون، بالإضافة إلى عقد لإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز. وكان الجانبان قد سوّيا، في نيسان من العام نفسه، خلافاً حول ترسيم الحدود الواقعة إلى الغرب من منغوليا، وهو إنجاز مفصلي مهمّ، إذ إنه للمرة الأولى في

تاريخ العلاقات بين روسيا والصين يتمّ ترسيم القسم الشرقي من الحدود بينهما (نحو ٤٥٠٠ كلم) بدقّة على الأرض، وبذلك انتهى خلاف استمرّ ٣٠٠ سنة في شأن الحدود الممتدّة على طول نهر أمور.

وقد وقّع الرئيسان زيمين ويلتسين في نيسان ١٩٩٦ أربعة عشر اتفاقاً للتعاون في شتى الميادين، ومنها وثيقة تنصّ على إقامة "شراكة إستراتيجية" تهدف إلى إقامة نظام عالمي متعدّد الأقطاب". يتفق المراقبون على أن الصين وروسيا أصبحتا في عام ٢٠٠٥ تسعيان لتشكيل محور سياسي إستراتيجي في مواجهة أمريكا،حيث تحول الموقف بين بكين وموسكو من حالة العداء البارد إلى التقارب الدافئ، رغم المصالح التي تربط البلدين بواشنطن.

وسبب دافع التحول نحو العلاقات الإستراتيجية بين بكين وموسكو هو التحول الأمريكي الإستراتيجي والأمني من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الباسيفيكي. وهو التحول الذي يعني انتقال الأولوية لدى واشنطن من حماية مصالحها في أوروبا إلى التركيز على شرق آسيا وبالتأكيد الصين من وراء ذلك، خاصة أن الدوائر البحثية والسياسية الأمريكية تحذر من تغول التنين الصيني وتأثيره على القوة الأمريكية.

ومما يؤكد هذا التحول أن واشنطن دعت حلفاءها الأوروبيين إلى تحمل مسؤوليات الدفاع عن أنفسهم وعن مصالحهم، وسارعت خطاها نحو شرق آسيا لتطمين حلفائها هناك بجدوى وبفاعلية المظلة الأمنية التي توفرها لهم في أستراليا والفلبين وكوريا واليابان وتايوان.

حيث نجحت روسيا بإقناع الصين بأهمية وفائدة تدعيم العلاقات الإستراتيجية بينهما حيث يربطهما العداء لأمريكا والغرب. ويستبعدون أن يؤثر إرث الخلافات بين موسكو وبكين على بناء التحالف بينهما والذي سيكون رادعاً لأمريكا التي تسعى جادة نحو التمدد وفرض هيمنتها على القارة الآسيوية.

وتتسم العلاقات الروسية الصينية بالملامح التالية (٥٩):

أولها: موقف البلدين من السياسة الأمريكية ورفضهما لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي في إشارة إلى الولايات المتحدة، ومعارضة مشروع الدرع المضاد للصواريخ التي تقيمها الولايات المتحدة بدعوى حماية أراضيها من هجمات محتملة قد تشنّها ما تطلق عليه

"الدول المارقة" مثل إيران وكوريا الشمالية. وترى فيها الصين وروسيا تهديدًا للأمن العالمي وتجديدًا لسباقات التسلّح، لذا فهما يدعمان التمسّك بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة البالستية الموقّعة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية العام ١٩٧٢ باعتبارها أساس الاستقرار العالمي، واتفاقات الحد من التسلّح بصفة عامة.

ثانيها: التعاون في مجال التقنيات العسكرية حيث تعتبر الصين أكبر سوق للسلاح الروسي، وتستأثر وحدها بـ ٤٠٪ من صادرات السلاح الروسي، في حين تشكّل الأسلحة الروسية ٧٠٪ من إجمالي واردات الصين من الأسلحة.

ثالثها: التنسيق الأمني بين البلدين في منطقة آسيا الوسطى بهدف تحجيم نشاط الحركات الإسلامية في المنطقة ومكافحة تجارة المخدّرات وتهريب الأسلحة والتصدّي للإرهاب والنزعات الانفصالية، وذلك في إطار مجموعة شنجهاي الخماسية، التي تضمّ كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان إلى جانب روسيا والصين وتكوّنت في نيسان أبريل ١٩٩٦ مع توقيع معاهدة أمنية بين الدول الخمس.

رابعها: تأكيد عدم تدخّل كل طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر واحترام الوحدة والسلامة الإقليمية له. فقد أكّدت الصين دومًا على أن قضية الشيشان هي من الشؤون الداخلية التي تتعلّق بوحدة الأراضي الروسية. كما التزمت روسيا تفادي إقامة علاقات رسمية مع تايوان، وأعلنت أن التيبت جزء لا يتجزّأ من الصين، وبذلك يتفادى البلدان دعم الحركات الانفصالية في كل من بلديهما.

خامسها: يتعلّق بتنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. فالعام ٢٠٠٠ بلغ التبادل التجاري بينهما نحو ٧ مليارات دولار. وتعتبر الصين ثالث أكبر شريك تجاري لروسيا بعد ألمانيا والولايات المتحدة. ولا شك في أن الإمكانات المتاحة للبلدين تتيح الفرصة لمضاعفة التبادل التجاري بينهما ولمزيد من التعاون في المجال الاقتصادي.

هذا كلّه يوضح عمق المشاركة الإستراتيجية بين روسيا والصين وعدم اقتصارها على الجوانب الأمنية والعسكرية فحسب بل اتساعها لتشمل العديد من الجوانب الأخرى لا سيما الاقتصادية، ولكن على الرغم من تنامي العلاقات بين البلدين فإنها تظل عند حد المشاركة الإستراتيجية ولا ترقى إلى مستوى التحالف العسكري، وقد أكّد

الطرفان ذلك في أكثر من مناسبة، كما أكّدا أنها لا تستهدف طرفًا آخر وإنما تأتي تلبية للمصالح المشتركة للبلدين.

وفي العام ٢٠٠١، وصلت علاقات شراكة التعاون الإستراتيجية بين الصين وروسيا إلى مستوى جديد. حيث تعمّقت الثقة السياسية المتبادلة بين الجانبين وتكثّفت الاتصالات بين قادتها. واجتمع الرئيس الصيني جيانغ تزيمين مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ثلاث مرات في عام واحد بالإضافة إلى الاتصال الهاتفي بينهما ست مرات. وقنّنت معاهدة حسن الجوار والتعاون الودّي بين البلدين التي وقّعها رئيسا البلدين العام ٢٠٠١ والبيان المشترك الذي أصدراه في العام نفسه قنّنا مفهوم الصداقة المتوارثة من جيل إلى جيل وعدم المعاداة إلى الأبد. و ما بين السادس والعشرين والثامن والعشرين من أيار العام٢٠٠٣، قام الرئيس الصيني هو جين تاو بزيارة رسمية لروسيا.

وفي السنوات الأخيرة، ظلّت التجارة والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الجانبين تتكثّف يومًا بعد يوم. كما ازدادت مع مر الأيام التبادلات والتعاون في مجالات الثقافة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والتربية وغيرها.

أمّا بالنسبة للخلاف الذي كان في السابق يحدّ من هذا التعاون بشكل أساس، فهو خلاف حدودي. إذ تشترك الصين وروسيا في حدود يبلغ طولها ٤٣٧٠ كيلومترًا. وقد حدّد الجانبان ٩٧٪ من الحدود عبر مفاوضات استمرت سنوات عديدة على أساس معاهدات الحدود الحالية ومبادئ القوانين الدولية المعترف بها وروح التشاور المتكافئ والتفاهم والتسامح(٦٠).

معظم هذه الخلافات الحدودية تمّ الاتفاق على حلّها بشكل رسمي العام ٢٠٠١، أمّا باقي المناطق الخلافية الحدودية فقد تمّ تسويتها بشكل نهائي في حزيران من العام ٢٠٠٥.

وقد كانت مسألة تسوية الحدود انطلاقة قويّة لتأسيس علاقات سياسية وتجارية متبادلة تكون بمثابة حجر الأساس لبناء علاقات إستراتيجية صينية-روسية خاصّة أن الطرفين يتلاقيان في السياسة الدولية التي تقوم على مبدأ "عالم متعدّد الأقطاب" لمواجهة التفرّد الأمريكي. وقد اتّفق الطرفان على ضرورة التعاون أيضًا في قضايا الدفاع الصاروخي: تايوان، آسيا الوسطى، والفضاء.

إنشاء التحالف الصيني- الروسي الإقليمي:

تسعي كل من الصين وروسيا إلى تشكيل تحالف إقليمي ليكون صدًّا في وجه الاختراق الأمريكي للمنطقة، خاصّة في المناطق التي كانت واقعة تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي سابقًا والتي فرط عقدها إثر انهياره. وقد عمدت الدولتان إلى تأسيس بعض المنظّمات الإقليمية وتفعيل البعض الآخر لهذا الغرض ومنها، بل وأهمّها:

مجموعة شنجهاي: والتي ضمّت كلاً من(الصين، روسيا، طاجيكستان، كازخستان وقيرغيزستان ثم انضمّت إليها أوزبكستان)، وتمّ تأسيسها العام ١٩٩٦ في محافظة شنجهاي الصينية. وفي العام ٢٠٠١ تمّ توسيع المنظمة من خلال دخول أوزبكستان إليها. وتهدف هذه المنظّمة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ومناقشة عدد من المواضيع المهمة بشكل دوري وذلك، بهدف:

- إعادة ترسيم الحدود بين جمهوريات ما بعد الإتحاد السوفيتي من جهة، والصين من جهة أخرى.
- من أجل مواجهة الأخطار المشتركة وتنسيق الحرب على الإرهاب والنزعة الانفصالية والتطرّف، إضافة للتعاون الاقتصادي.
- مواجهة الاضطرابات الداخلية، فهذه البلدان كلّها إما تشهد صحوة إسلامية، كما هو الحال في طاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، وإما تشهد مواجهات بين المسلمين والأنظمة غير المسلمة مثل روسيا والصين.

وقد أصدرت المجموعة في اجتماعها الأخير السنة الفائتة دعوة لخروج جميع القوى الخارجية من منطقة وسط آسيا وإنهاء القواعد العسكرية الخارجية في إشارة غير مباشرة للقوات العسكرية الأمريكية وقواعدها في المنطقة.

قامت الصين وروسيا في يوليو من العام ٢٠٠١ بتوقيع اتفاق تعاون ثنائي لتوثيق علاقات الدولتين خلال العشرين سنة المقبلة. وتحلّ هذه الاتفاقية الجديدة مكان تلك التي تمّ توقيعها أيام ماو تسي تونغ وستالين عام ١٩٥٠و التي أصبحت غير واقعية فيما بعد في نهاية الستينيات إثر التوتّر الذي حصل بين البلدين وفسخ علاقاتهما الثنائية.

وقد جاءت هذه الاتفاقية الجديدة آنذاك لتدعم "الشراكة الإستراتيجية" بين البلدين والقائمة منذ نهاية التسعينيات ولا سيما والدولتان قلقتان من التحوّل في النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتّحدة وحلفاؤها الأوروبيين.

وعلى العموم ركّزت هذه الاتفاقية المؤلّفة من ٢٥ بندًا على ما يلي [٦١]:

١- المعارضة المشتركة لبرنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي.

٢-رفض المفهوم الغربي "التدخّل الإنساني" والذي تبنّاه حلف الناتو في العام ١٩٩٩ في كوسوفو.

٣- معارضة الخطط الأمريكية بالتوسّع العسكري، والتي لا يمكنها إلا أن تضرّ بمصالح الأمن العالمي.

٤- الدعم الروسي لمفهوم "صين واحدة" والاعتراف بحق الصين في تايوان كجزء منها.

٥- تدعيم التعاون العسكري بين الطرفين.

وتجدر الإشارة إلى أن الطرفين تجنبا إنشاء تحالف عسكري بشكل علني،فقد نصّت الاتفاقية على أنّه "في حال وجود تهديد أو عدوان،يقبل الطرفان على الاتصال ببعضهما البعض بأسرع وقت ممكن ويتم إجراء مشاورات لإزالة هذا التهديد أو العدوان". كما نصّت أيضًا على عدم استخدام أي من الطرفين القوة أو التهديد باستخدامها أو أي وسائل ضغط أخرى إقتصادية أو غير اقتصادية، وعلى حل الخلافات والنزاعات ثنائيًا بشكل حصري وبالطرق السلمية، وقد تعهّد الطرفان بعدم توجيه أو استخدام الأسلحة النووية ضدّ بعضهم.

أما فيما يخص قضية تايوان وسيادة الصين، تدعم روسيا سياسة الصين وموقفها أراضيها وتعترف بمبدأ الصين الكبرى الواحدة، وإنّ حكومة الصين هي الحكومة الشرعية التي تمثّل كامل الصين. وفي المقابل تقوم الصين بدعم روسيا فيما يخص وحدة الأراضي الروسية وسيادتها.

شهدت أول مناورات حربية مشتركة بين روسيا والصين، حملت مسمى مهمة سلام ١٨-٢٥/٨/ ٢٠٠٥ في منطقتا فيلادوفو ستيك الروسية وشبه جزيرة شاندونج

الصينية،ورغم أن المسئولين العسكريين في كل من بكين وموسكو قد أكدوا مرارا أن المناورات تهدف إلى التدريب على عمليات الحصار البحري، والإنزال وإجلاء السكان، في سياق التعامل مع نزاع عرقي داخلي يندلع في بلد ما، الأمر الذي يدفع الأمم المتحدة إلى تكليف الصين وروسيا بالتدخل عسكريا لإعادة النظام وحفظ السلام في هذا البلد، والحيلولة دون تدخل أية أطراف خارجية أخرى، بما يعني أنها لا تستهدف طرفا ثالثا وليست موجهة ضد أية دولة إلا أن مثل هذه الخطوة الروسية الصينية الجريئة قد أثارت جدلا واسعا على الصعيدين الإقليمي والدولي.

حيث إن الخطاب الحماسي لبكين وموسكو خلال مناوراتهما المشتركة يستحضر خبرتهما في النضال المشترك ضد اليابان إبان الحرب العالمية الثانية، قد حرك مشاعر القلق لدى معسكر الرفض لهذه المناورات من نزوع بكين وموسكو نحو تدشين تحالف عسكري أو شراكة إستراتيجية تكون نواة لحلف عسكري أوسع يضم دول منظمة شنجهاي وأي قوة إقليمية أخرى علاقاتها متوترة مع واشنطن مثل إيران.

وقد كان حجم القوات ونوعية الأسلحة التي شاركت في المناورات، إلى جانب مسارح عملياتها وما صاحب عملية تحديدها من جدل، له بالغ الأثر في تنامي مخاوف التايوانيين، فأهالي الجزيرة استبد بهم القلق بمجرد معرفتهم بأن بكين كانت تنوي إجراء المناورات في إقليم جي جيانج القريب من سواحل تايوان، غير أن المباحثات مع الروس هي التي انتهت إلى اختيار إقليم شاندونج عند الساحل الشرقي للصين بعد أن رفض الصينيون عرضا روسيا بأن يكون مسرح العمليات الصينية للمناورات في إقليم تشينج يانج ذي الأغلبية المسلمة وذلك لتشابه تكوينه الجيواستراتيجي مع خصائص جمهورية الشيشان التي تعتبرها موسكو مستنقعا للإرهاب والنزعات الانفصالية فضلا عن ذلك، كانت المناورات الصينية الروسية المشتركة محفلا لاستعراض القوة وبث الرعب في نفوس التايوانيين، حيث شارك فيها عشرة آلاف مقاتل من الجانبين الصيني والروسي، كانت الغلبة فيها للجانب الصيني الذي أسهم وحده بـ ٨٠٠٠ جندي وضابط من شتى أفرع القوات المسلحة الصينية البالغ إجمالي تعدادها ٢٥ مليون فرد، وشاركت في المناورات، التي استمرت ثمانية أيام بين مدينة فيلادوفو ستيك الروسية وشبه جزيرة شاندونج الصينية، كافة أنواع الأسلحة والمعدات مثل الطائرات القاذفة المتطورة من طراز سوخوي

٣٠، وتي يو ٩٥ القادرة على حمل رءوس نووية، ومقاتلات تي يو ٢٢ إم ٣، وطائرات هجومية من طراز إس يو ٢٧ إس إم وطائرات التزود بالوقود، حتى تجاوز تعداد الطائرات المشاركة مائة طائرة مقاتلة، كما شاركت بوارج روسية ضخمة من طراز بي دي كي ١١، فضلا عن ١٤٠ سفينة بحرية مزودة بالصواريخ، إلى جانب عشرات الغواصات والدبابات البرمائية، وتم إطلاق صواريخ باليستية يمكنها الوصول إلى أهداف داخل الولايات المتحدة ومما ضاعف مخاوف سكان جزيرة تايوان، تلك التصريحات التي أطلقها المسئولون العسكريون في روسيا والصين إبان المناورات، حيث اعتبروها استعدادا للتعاون المشترك بين بلديهما ضد الإرهاب والنزعات الانفصالية وكانت بكين العام ٢٠٠٤ قد أصدرت قانونا يعتبر نزوع تايوان نحو الانفصال وإعلان الاستقلال عن الصين الأم عملا إرهابيا، الأمر الذي يضع تطلعات الجزيرة بشأن الاستقلال موضع الإدانة والتصعيد العسكري المحتمل من جانب الحليفين الروسي والصيني اللذين تتطابق وجهات نظرهما بشأن المسألة التايوانية المثير في هذا الأمر، بل الذي غذى مشاعر القلق لدى واشنطن بشأن مشاريعها ومصالحها في القارة الآسيوية، هو أن وزير الدفاع الروسي سيرجي إيفانوف قد تجاهل ما أبدته الولايات المتحدة وحلفاؤها (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان) من قلق وتخوف جراء المناورات المشتركة لبلاده مع الصين، وأكد الوزير الروسي مع نظيره الصيني أن بلديهما ماضيان في تطوير وتوثيق علاقاتهما الإستراتيجية حتى لو استدعى الأمر إجراء مزيد من المناورات المشتركة، ولم يستبعد المسئول الروسي قيام القوات الروسية والصينية بمهام مشتركة في إطار منظمة شنجهاي للتعاون والأمن، ولم يتورع الوزير الروسي عن التصريح بأن بلاده ترى في تعاونها الإستراتيجي مع الصين فرصا أفضل لتعظيم مصالحها.

وحاولت بكين عبر المناورات المشتركة من خلال توثيق عرى التعاون العسكري مع موسكو، بأن تضمن لنفسها توفير مورد مضمون للسلاح والتكنولوجيا العسكرية المتطورة في ظل حرص الغرب على منع وصول تلك الأسلحة والتكنولوجيا إلى بكين وإذا نجحت بكين في تأمين احتياجاتها العسكرية فسيتسنى لها تحسين موقفها التفاوضي اقتصاديا وتجاريا في مواجهة منافسيها الذين تتصدرهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من بعدها وبخصوص المعضلة الثانية، فإن الصين حرصت من خلال

مناوراتها المشتركة مع روسيا التي كانت تنوي إجراءها في إقليم جي جيانج بالقرب من جزيرة تايوان، على توصيل رسالة إلى التايوانيين وحلفائهم في أمريكا، مفادها أن بكين لن تتهاون في تقويض أي نزعات انفصالية من جانب تايوان أو غيرها، مهما تكلف الأمر، وأن القوات الصينية قادرة بفضل حلفائها الروس الذين يشاطرونها الموقف نفسه بشأن النزعات الانفصالية على دحر أية محاولة في هذا الصدد أيا كانت القوى التي تدعمها، وهو ما حاولت بكين التأكيد عليه من قبل عبر مناوراتها المشتركة التي أجرتها مع كل من إندونيسيا، وبريطانيا وفرنسا للتدريب على مكافحة الإرهاب والإنقاذ البحري في رد صيني جرئ على المناورات التي كانت واشنطن قد أجرتها مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية قبلها بأسابيع قليلة يفهم مما سبق أن كلا من الصين وروسيا استهدفتا من وراء مناوراتهما العسكرية المشتركة إعادة الثقة إلى نظاميهما الحاكمين وشعبيهما في ظل أجواء صعبة داخليا وخارجيا تنامت خلالها نزعات انفصالية ومشاكل اقتصادية وأمنية، مثلما اشتدت وطأة التهديدات والمنافسات الخارجية اقتصاديا وإستراتيجيا، حتى باتت مكتسبات الصين الاقتصادية موضع استهداف وتهديد، بينما غدت دوائر الأمن القومي الروسي التقليدية محط توغل وتموضع النفوذ العسكري والسياسي الأمريكي.

ومع أن محور بكين- موسكو آخذ في الصعود والتمكّن. ومع هذا فإنّ الصين تبقى متشككة دائمًا من سياسات بوتين تجاه الغرب خاصّة الولايات المتحدة، أوروبا وحلف الناتو. لكنّ الزيارات العديدة التي قام بها بوتين للصين والتي يسعى من خلالها إلى طمأنة الشركاء الصينيين إلى توجهاته قد أرضتهم، خاصّة إثر تأكيد روسيا على تعاونها الوثيق والتزامها الاتفاقية وبنودها الموقّعة مع الصين.

وقد قاد العديد من العوامل فيما بعد الطرفين إلى إنشاء رابط إستراتيجي مشترك بينهما وإلى تقوية العلاقات الثنائية في السنوات الأخيرة. على الجانب الصيني، ساهمت النقلة العالمية في السياسة الدولية وعبر القادة الإستراتيجيين الصينيين، في إعادة تقييم سياسة الصين الأمنية ومناقشة الاحتمالات والخيارات كافة المتاحة أمامهم ومنها إنشاء علاقات تعاون ثنائية أو تحالف قوى ومتين لصد هيمنة الولايات المتّحدة على المنطقة ومحاربة نزعتها الأحادية.

بالنسبة إلى روسيا، فقد رأت أن عليها استعادة قوّتها وأنّ ذلك لا يمكن أن يتحقّق بمواجهة القوى والدول الصاعدة في المنطقة، بل في التعاون معها لا سيما الصين.

فروسيا تحتاج إلى مساندة الصين في موقفها ضد توسعات حلف شمال الأطلسي وسياسات الولايات المتحدة المتعنتة والمهيمنة على الحلف ، ونظام الدفاع الصاروخي الأمريكي ، والصين تحتاج إلى تأييد لموقفها تجاه تايوان حيث تخشى الصين تطور العلاقات التايوانية الأمريكية في إطار اتساع دائرة النفوذ الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة . وهنالك قضايا أخرى مشتركة ومهمّة بينهما مثل:

١- التحديات- الجيوسياسية والجيواستراتيجية على مسرح روسيا الغربي الحيوي، والامتداد التوسّعي لحلف الناتو شرقًا، مع الجهود الواضحة للولايات المتّحدة لتقويض التأثير والنفوذ الروسي في آسيا الوسطى ومناطق أخرى قريبة منها، وهو الأمر الذي زاد من عزيمة الطرفين الروسي والصيني على توثيق علاقاتهما في هذه المنطقة مع دعوة الطرفين إلى عالم متعدّد الأقطاب مع ضرورة إنشاء نظام سياسي واقتصادي جديد.

٢- معارضة كلا الطرفين لمشروع الدفاع الصاروخي الأمريكية والانسحاب الآحادي الأمريكي من معاهدة "إي بي إم" للحد من انتشار الأسلحة البالستية.

٣- لدى البلدين تخوّف من القوى والنفوذ الاسلامي في البلدان المجاورة بالإضافة إلى تخوّف من تنامي الحركات القومية الوطنية في تلك المناطق مثل القوقاز، آسيا الوسطى، ومناطق غرب الصين.

٤- نمو صادرات روسيا من النفط مقابل ارتفاع استهلاك الصين للطاقة، وهو الأمر الذي كان يشكّل دافعًا إضافيًا لضرورة إقامة علاقات إستراتيجية ثنائية بين الطرفين.

٥- انخفاض انتشار الجيش الروسي في الأماكن المجاورة والبلدان الحديثة الاستقلال وتبديل روسيا تحالفاتها السابقة في فترة الاتحاد السوفيتي وتخلّيها عن معاهدات الدفاع المشترك واستبدال ذلك كلّه بعلاقات تعاون وصداقة مع الهند، فيتنام، كوريا الشمالية، وهو ما يريح الصين مقارنة بوضع الاتحاد السوفيتي الذي كان سابقًا.

٦- حاجة كلا الطرفين إلى بعضهم البعض، روسيا كقوة آخذة في الذبول بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والصين كقوة آخذة في الصعود مؤخّرًا خاصّة من الناحية الاقتصادية مع تحوّلها العام ٢٠٠٢ إلى الدولة الأولى الجاذبة للاستثمارات الخارجية المباشرة في العالم.

على الرغم من هذه القواسم المشتركة بين الطرفين، إلاّ أن العلاقات المشتركة واجهت بعض الصعوبات في العام ٢٠٠٠ إثر صعود بوتين إلى الحكم في روسيا. فقد صنّف آنذاك على أنّه موالي للتوجّهات السياسية والأمنية والاقتصادية الغربية يسعى إلى علاقات ثنائية قوية مع أمريكا ما خفّف قليلا من سرعة التوجّهات المشتركة الروسية-الصينية. خاصّة أن الرئيس الصيني أيضًا "جن تاو" يمثّل الجيل الصيني الجديد في سدّة القيادة الصينية، وهو كما معظم جيله لم يتلقّوا تعليمهم في روسيا ولم يخبروها ومبادئها، لذلك فقد كانوا متحرّرين كليًّا من تأثيرها. لكن سرعان ما دفعت التغييرات الحاصلة في المنطقة إلى ضرورة تدعيم العلاقات الثنائية خاصّة مع دخول الأمريكيين حلبة السباق للسيطرة على منطقتهم وتخومهم في أفغانستان، آسيا الوسطى وباقي المناطق الحيويّة لهم [٦٣] .

ثمّ ما لبثت أن تكثّفت الاتصالات والزيارات على المستويات الرفيعة بين الصين وروسيا العام ٢٠٠١.

التعاون العسكري الصيني- الروسي:

ابتدأ شي جين بينغ خطابه الرئاسي الأول أمام البرلمان مركزاً على أولوياته بتعزيز القدرات الدفاعية العسكرية لحماية الشعب الصيني بكل قومياته، إلى جانب التنمية الاقتصادية والإصلاحات الداخلية والمالية، ضمن خطة نهضوية فعالة (تنفيذ البرنامج الحكومي للتسليح حتى ٢٠٢٠) لقيادة العالم ما بين ٢٠٢٣ – ٢٠٢٥ .

وترى روسيا أن النفوذ الأمريكي في المناطق المتاخمة لحدودها يشكل تهديد قوى لأمنها القومي،وقد اتبعت روسيا سياسة جديدة على مستوى تعزيز قوتها وإضعاف أعدائها وذلك بعدم الانتشار لقواتها على الساحات الدولية بقواعد ووجود على الأرض إلا في المناطق الحساسة جدا وذلك بتزويد حلفائها بالأسلحة المتطورة والمنافسة للأسلحة الغربية مما يحقق لها توازن مع الغرب دون تكلفة بل تستفيد من هذه المبيعات أيضا اقتصاديا، وبنفس الوقت ترتبط هذه البلدان مع الزمن بالفلك الروسي حيث إن الصيانة

والتعديلات السنوية على هذه الأسلحة تزيد من نفوذ روسيا في هذه البلدان، ونرى هذا التوجه متبع مع الصين حيث إن روسيا لن تقاتل دفاعًا عن الصين ولكنها تأمل أن تنفع أسلحتها وتقنياتها العسكرية المباعة إلى الصين في الحد من النفوذ الأمريكي في المنطقة وأن تدعم إمكان قيام عالم متعدّد القطب.

وتأتي أهمية هذا التعاون بالنسبة للصين في محورين : أولاً: الحاجة إلى تطوير قدراتها العسكرية على نحو يضمن لها حماية إنجازاتها الاقتصادية واستثماراتها الهائلة داخل الصين وخارجها، ويحقق لها هيبة عسكرية دولية تعزز من مكانتها الاقتصادية المتنامية وتقوي موقفها التفاوضي في مواجهة منافسيها الاقتصاديين، وهو أمر متعذر في ظل حظر السلاح الذي فرضته واشنطن عليها منذ عام ١٩٨٩ ثانياً: الحركات والنزعات الانفصالية التي تطل برأسها من أقاليم عدة مثل التبت الذي سبق وأعلن انفصاله وتطبيق الحكم الذاتي عام ١٩١٣، حتى استعادته الصين بالقوة في عام ١٩٥١، ثم إقليم التشينج يانج الذي يقطنه قرابة ١٨ مليون مسلم وسبق أن أعلن هو الآخر استقلاله عن الصين في عام ١٩٤٨ إبان الاحتلال الياباني، واعتبر نفسه جزءا من جمهورية شرق تركستان حتى أعادته الصين مرة أخرى إلى سيادتها في عام ١٩٥٠، وهذا الإقليم قد تضاعفت أهميته للصين بعد أن ثبت غناه بالثروات الطبيعية خاصة النفط [٦٤].

تأتي معظم مشتريات الصين ووارداتها من الأسلحة والتكنولوجيا من روسيا، حيث إنه حتى فترة الثمانينيات كانت المبيعات الروسية العسكرية للصين تكاد لا تذكر لصغر حجمها. أمّا اليوم، فتعد الصين المستورد الأول لصادرات الأسلحة الروسية والتي تستأثر لوحدها بحوالي ٤٥٪ من صادرات السلاح الروسي إلى الخارج.

ومنذ انهيار الاتّحاد السوفيتي، قامت الصين بصرف مليارات الدولارات لشراء طائرات نفّاثة، صورايخ، غواصات،وكاسحات ألغام من روسيا. مما أدى هذا إلى أن تصبح المخلّص الأول لصناعة السلاح الروسية التي كانت تعاني منذ انهيار الاتّحاد السوفيتي. ففي عهد بوريس يلتسين، اعتمد الكرملين تصدير الأسلحة الروسية للصين كأساس ثابت في سياسة تصدير السلاح. ووفقا للتقديرات المتوافرة، كانت مشتريات الصين من السلاح الروسي تتراوح بين المليار والمليارين سنويًا من العام ١٩٩٢ وحتى العام ١٩٩٩.

وقد ارتفعت مبيعات الروس إلى الصين بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الرئاسة عام ٢٠٠٠. حيث زار بوتين الصين في يوليو ٢٠٠٠ وتم خلالها توقيع اتفاق إستراتيجي حول "التعاون التكنولوجي المتعلّق بالقضايا العسكرية" كجزء من الخطّة المشتركة لتعميق العلاقات الإستراتيجية الصينية-الروسية والشراكة والتعاون وتنميتها.

بطبيعة الحال، تستفيد روسيا كثيرًا من الطلب الصيني على الأسلحة والتكنولوجيا الروسية، ولكنّ الصين مستفيدة وبشكل أكبر أيضًا، حيث إن الصين مهتمة بشكل أساسي ورئيس بالتقنيات العسكرية الروسية المتطوّرة والتي تفتقد هي إليها خاصّة في الغواصات والمدمّرات والأسلحة الدقيقة.و أيضاً بأنظمة الأسلحة، نقل التكنولوجيا، والتخصّص في الليزر،الدفاع الجوي، وتكنولوجيا الصورايخ.

وقد استفادت الصين من تجارة السلاح الروسية فعملت خلال السنوات الأخيرة على تنمية طائراتها ومطاراتها وبحريتها وقدراتها الحربية والعسكرية وتطويرها بشكل كبير. وتعليقًا على ذلك، يقول بعض الخبراء في وصف العلاقات العسكرية الصينية-الروسية، أن روسيا أصبحت القاعدة اللوجستية لحاجيات الصين العسكرية.

ومنذ اصطدام طائرة التجسّس الأمريكية بالمقاتلة الحربية الصينية في نيسان العام ٢٠٠١، والأنظار كلّها تتّجه إلى قدرات الصين العسكرية المتنامية، وإلى العلاقات العسكرية والتكنولوجية الصينية- الروسية في السنوات الأخيرة. فمنذ العام ١٩٩٥ وحتى العام ٢٠٠٢ وتعتبر الصين المستورد الأول للأسلحة في العالم بمبلغ ١٧.٨ مليار دولار، ومنذ العام ٢٠٠٢ وتعتبر الصين المشتري الأول للأسحلة التقليدية في العالم بمبلغ ٣.٦ مليار دولار سنويًا.

تنامت مخاوف واشنطن من رواج تجارة السلاح بين روسيا والصين بعد أن ظلوا يعانون من حظر استيراد السلاح الغربي والتكنولوجيا العسكرية الغربية المتطورة طيلة ما يربو على عقد ونصف عقد بذريعة أحداث الميدان السماوي عام ١٩٨٩، التي أدينت فيها بكين بانتهاك حقوق الإنسان وإبان المناورات المشتركة بين الصين وروسيا في منطقتي فيلادوفو ستيك الروسية وشبه جزيرة شاندونج الصينية،أعلن وزير الدفاع الروسي سيرجي إيفانوف أن مثل هذه المناورات ستشكل نقلة نوعية في العلاقات الإستراتيجية بين موسكو وبكين، وهو ما فسره خبير إستراتيجي روسي بأنه تحول في تجارة الأسلحة

وتبادلها بين البلدين، بحيث تعرج موسكو من سياسة بيع الأسلحة والمعدات العسكرية للصين إلى إستراتيجية نقل التكنولوجيا العسكرية المتطورة مباشرة إليها في صفقة تتجاوز قيمتها العشرة مليارات دولار وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تجارة السلاح والمعدات الحربية بين بكين وموسكو قد شهدت رواجا ملحوظا في ظل الحظر الغربي على واردات السلاح الغربية لبكين حيث كانت موسكو هي السوق المثالية للصينيين من حيث أسعار المعدات والأسلحة وطرق نقلها ومستوى تطورها، ويذكر أن الصين قد حصلت من روسيا خلال السنوات الثلاث المنصرمة فقط على ما قيمته خمسة مليارات دولار من الأسلحة والمعدات الحربية، كان نصيب العام (٢٠٠٥) منها ملياري دولار، وقد اشتملت تلك الصفقات على مدمرات، صواريخ، وغواصات ديزل ومقاتلات من طراز سوخوي ٢٧، وسوخوي ٣٠، كما يذكر أن وزير الدفاع الروسي سيرجي إيفانوف قد زار بكين عقب الإعلان عن فشل المفاوضات الصينية الغربية لتعليق وإنهاء حظر الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الذي فرضته واشنطن على بكين قبل أكثر من خمسة عشر عاما ويمكن القول أن صفقات الأسلحة وتبادل التكنولوجيا العسكرية المتطورة بين موسكو وبكين سوف تشهد مزيدا من الرواج والنمو خلال المرحلة المقبلة حتى مع رفع حظر السلاح الغربي عن الصين، ذلك أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تسمح لحلفائها الأوروبيين أو الإسرائيليين بإمداد الصين بأسلحة متطورة أو تزويدها بتكنولوجيا عسكرية متقدمة رغم رفع الحظر التسليحي عنها[٦٥].

الشراكة على المستوى الاقتصادي:

تعتبر روسيا شريكًا تجاريًا قويًا للصين وهي تحتلّ دائمًا موقعًا بين الشركاء العشرة الأوائل لها واحتلّت سنة ٢٠٠٥ المرتبة التاسعة بعد أمريكا، اليابان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، تايوان، ألمانيا، ماليزيا وسنغافورة. وتعتبر روسيا المصدّر الأوّل للأخشاب إلى الصين ٦٤.٧ ٪ من جميع واردات الصين من الخشب، المخصّبات ٤٧.٥٪، المأكولات البحرية ٤٤.٥٪، النفط ٨.٧٥٪، معادن حديدية ١٣.٩٪. أمّا بالنسبة إلى الصين، فتكاد صادراتها إلى روسيا تنحصر بالمواد والسلع الاستهلاكية، فيما تطمح روسيا في أن تزيد الصين من استثماراتها المباشرة في اقتصادها والتي بلغت العام ٢٠٠٤ حوالي ٥٪ من حجم الاستثمارات الصينية الخارجية الكلية حيث تأمل الصين في أن تبلغ هذه الاستثمارات العام ٢٠٢٠ في الاقتصاد الروسي الـ١٢ مليار دولار.

العام ٢٠٠٠، عرفت التجارة الثنائية بين الطرفين أرقامًا قياسية ببلوغها ٨ مليارات دولار ولكنها تشكّل ١.٧٪ فقط من حجم التجارة الصينية. ويعدّ هذا الرقم متواضعًا جدًا مقارنة بحجم التجارة الصينية مع أمريكا والبالغ ١١٥ مليار دولار في ذلك الوقت. العام ٢٠٠١ إرتفع حجم التجارة الصينية- الروسية ليبلغ ١٠.٦٧ مليار دولار ثمّ ١٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٢. لكنّ هذا المبلغ يبقى متواضعًا مقارنة مع حجم التجارة الصينية- الأمريكية على سبيل المثال.

على العموم، التعاون الاقتصادي المشترك في نموّ متزايد، على الرغم من أن روسيا تعهّدت بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع آسيا والمحيط الهادئ، إلاّ أن الأرقام المتوافرة لا تزال تشير إلى ضعف هذا التوجّه مع حيازة أوروبا: حوالي ٤٠٪ من حصّة التجارة الروسية مع الخارج، وعلى التوالي ٢٢.٢٪ و١٦.٥٪ من صادرات دول الكومنولث ووارداتها على التوالي، ٥.٩٪ و٣.٣٪ من صادرات الولايات المتّحدة ووارداتها على التوالي، و٤،٥٪ و٢،٥٪ حصّة الصين فقط، ٣،٥٪ و٢،٩٪ من حصّة اليابان.

وقد تكثّفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في العام ٢٠٠٤و بلغت حوالي ٢١،٢ مليار دولار بزيادة نسبتها ٣٥٪ عن السنة السابقة لها، فيما بلغت في الفصل الأول من العام ٢٠٠٥ حوالي ٥،٤ مليار دولار بزيادة نسبتها ٢٣،١٪ عن الفترة نفسها من السنة السابقة. وقد نمت الصادرات الروسية لعام ٢٠٠٤ بنسبة ٢٤،٧٪ عن السنة السابقة لها التي حقّقت نموًا يبلغ ١٥،٧٪،وقد بلغ الحجم الكلّي للصادرات الروسية ١٢.١ مليار دولار عام ٢٠٠٤. وبالمثل، فقد ازدادت الصادرات الصينية لروسيا بنسبة ٥٠،٩٪ عن الفترة نفسها لتبلغ ٩،١ مليار دولار، فيما سجّلت أرقام الربع الأول من العام ٢٠٠٥ زيادة في صادرات كلا البلدين: الروسية إلى الصين بنسبة ١٩،٣٪ لتبلغ ٣.٢٧ مليار دولار، والصينية إلى روسيا بنسبة ٢٢،٩٪ لتبلغ ٢،١٣ مليار دولار[٦٦].

التعاون الثنائي على مستوى الطاقة:

إن النفط عامل مؤثّر في رسم الإستراتيجيات العالمية للدول الكبرى ولم يكن هناك سلاح أقوى من سلاح النفط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. لقد كان الشرارة الوحيدة التي أشعلت لهيب الصراعات العسكرية، ومع توالي الحروب في منطقة الشرق الأوسط وآخرها حرب العراق، اتجهت الأبصار صوب نفط بحر الشمال الأمر الذي أتاح لروسيا

الغنية بمواردها النفطية فرصة ممارسة دبلوماسية النفط داخل دائرة يتّسع نطاقها لتشمل اليابان وكوريا الجنوبية شرقًا والصين جنوبًا والاتحاد الأوروبي غربًا وصولاً إلى الولايات المتحدة، وهي في هذا كله تسعى إلى تحقيق أقصى حد ممكن من مصالحها الذاتية. هذا التوجّه لا يمكن لأحد أن ينكره على روسيا فيما يبقى على الصين أن تعيه جيدًا وتتقبّله لاستحالة تغييره وتتعامل معه بما لا يناقض مصالحها.

ومن هنا، لا تزال العلاقات الاقتصادية الصينية – الروسية تشكّل بوّابة واعدة لتقوية العلاقات والاستثمارات المشتركة لا سيّما في القطاع النفطي وقطاع الطاقة بشكل عام.

لقد اضطلعت الطاقة الروسية بدور كبير ومهم في تنمية العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية الصينية – الروسية وتطويرها منذ العام ١٩٩٦ وبشكل متزايد. ومنذ زيارة الرئيس الصيني يانج تزيمين لروسيا العام ٢٠٠٠ والعلاقات في مجال الطاقة تتسارع وتكبر. فقد وقّعت شركات النفط في الجهتين اتفاقًا ضخمًا العام ٢٠٠١ يهدف إلى إنشاء أنبوب نفطي طوله ٢٤٠٠ كيلومتر مع قدرة على نقل ما بين ٢٥ و٣٠ مليون برميل سنويًا. وعند إتمام هذا الخط الذي تبلغ كلفته ما بين ٢،٥ و٣ مليار دولار تقريبًا، سيكون قادرًا على تزويد الصين ٧٠٠ مليون طن من النفط الروسي خلال ٢٥ سنة ويمتد هذا الأنبوب من منطقة الشرق الأقصى الروسية إلى موانئ الشمال الصينية تتنافس عليه اليابان أيضًا التي اقترحت مسارًا آخر له بطول ٤١٠٠ كيلو متر وبكلفة تبلغ ٤ أضعاف كلفة الخط الصيني المقترح سابقًا.

وتشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) إلى أن الصين ستحصل عبر هذا الأنبوب في حال إنجازه بشكل كامل على مليون برميل يوميًا من حقول أناغارسكز وقبل أن تحدث أزمة شركة يوكوس الروسية كانت شركة (CNPC) الصينية وقّعت معها في حزيران ٢٠٠٣ مذكّرة تفاهم حول المشروع، واقترح بوتين فيما بعدإعطاء الصينيين حصّة في الشركة التي تنتج ١٪ من نفط العالم الخام، وكان بوتين يأمل بذلك أن يعيد النفط تسخين العلاقات الصينية – الروسية الباردة تاريخيًا.

لكنّ العام ٢٠٠٣ شهد أيضًا تطوّر بعض المشاكل في العلاقات الثنائية وذلك نتيجة تجميد مشروع خط أنابيب نقل النفط الخام من روسيا إلى الصين المعروف اختصارًا باسم خط (إن دي)، وهما الحرفان الأوّلان للمدينة الروسية التي سينطلق منها الخط، والمدينة

الصينية التي سيصب فيها. والواقع أن روسيا هي التي بادرت في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٤ بطرح هذا المشروع حيث وقّعت اتفاقية بين الحكومتين في هذا الصدد في تموز يوليو وأيلول سبتمبر العام ٢٠٠١.

وفي بداية كانون الأول ديسمبر العام ٢٠٠٢ أعلنت الحكومة الصينية أنها انتهت من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وخاطبت الجانب الروسي خطيًا بالموافقة عليه. وفي مايو العام ٢٠٠٣ قامت المؤسّسة الصينية للنفط والغاز الطبيعي وشركة يوكوس الروسية للنفط بالتوقيع على الاتفاقية العامة للمشروع والمشار إليها سابقًا . إلا أن الحكومة الروسية قامت فجأة، وبعد شهر من توقيع الاتفاقية، بتغيير رأيها، مفضّلة التعاون مع اليابان أولاً في المشروع بدلاً من الصين عبر مد خط أنابيب أطلق عليه اختصارًا خط (إن إن) وهو ما أدى إلى تجنيب مشروع خط (إن دي) ومنذ ذلك الحين لم يتّخذ بشأنه خطوة واحدة إلى الأمام على الرغم من الوعود كافة الصادرة عن الجانب الروسي بالتزام تشييده.

وقد قامت الصين بالضغط على روسيا من أجل الحصول على أنبوب النفط هذا وذلك خلال القمّة التي عقدها هو جنتاو مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٤ حيث طالبت الصين بالحصول على صفقة خط الأنابيب من أجل زيادة إمداداتها من النفط. وقال مجلس التجارة الصيني الروسي والذي تتمتّع فيه بكين بتأثير كبير أن الصين "مهتمّة جدًا" بالحصول على الصفقة، حيث عرض رئيس الوزراء الصيني وين جياباو استثمار ١٢ مليار دولار في قطاع الطاقة الروسي خلال المباحثات التي أجراها في موسكو، وبعد أزمة يوكوس ربما سيكون البديل المتاح أن تقوم شركة ترانسنفت الروسية بنقل النفط السيبيري إلى ميناء ناخودكا الروسي على المحيط الهادئ، ومنه بالناقلات البحرية إلى الموانئ الصينية المجاورة.

بإضافة إلى النفط ما زالت مشاريع نقل الغاز الطبيعي من سيبيريا عند مدينة أركوتسوك تنتظر تدبير ١٢ مليار دولار لمدّ أنبوب للغاز، وستحصل الصين حين إتمامه على ملياري قدم مكعّب يوميًا.

وعلى الرغم من أن الصين حريصة على إتمام تلك المشاريع وتظهر جدية في التعاون مع روسيا مشترطة ألاّ تزاحمها اليابان في حصّة من التصدير، فإنها لا تضع ثقلها كله على المصدر الروسي.

فمن الصعب أن ينسى القادة الصينيون تلك الأزمة الحادة التي شهدتها الصناعة الصينية في أعقاب توتّر العلاقات بين موسكو وبكين في الستينيات من القرن العشرين، حينما سحبت روسيا مهندسيها من المصافي والحقول النفطية والمصانع الصينية وهو ما أصاب البلاد بضربة موجعة، ولهذا فهم يعملون على تأمين مصادر تمويل نفطية وغازية أخرى وأن لا يكون اعتمادها على روسيا كليًا في هذا الإطار كي لا يهدّد أمنها القومي، ولأسباب عملية أخرى حيث تتبع الصين إستراتيجية نفطية شاملة ترتكز على محاور تنويع مصادر الاستيراد وتعزيز التعاون مع دول آسيا الوسطى وإيجاد موارد طاقة بديلة، وتكثيف الاستثمارات في مشاريع التنقيب عن النفط خارج الأراضي الصينية. حيث إن العلاقات الصينية الروسية، على الرغم من تميّزها ليست استثناءً من علاقات الصين بدول العالم الكبرى من الناحية النفطية حيث المصالح الذاتية فوق كل اعتبار. وانطلاقًا من هذا المفهوم يتعيّن على الصين مراقبة العواصف والمتاعب والتقلّبات بهدوء شديد من دون الاكتفاء بمقولة استحالة تفريط روسيا بالسوق الصيني النفطي باعتباره من أكبر أسواق النفط العالمية والمسارعة باتخاذ خطوات حاسمة لإعادة صياغة (٦٧).

فعليه نرى التقدم في التعاون بين البلدين حيث تقوم كل من الصين وروسيا بتعزيز التعاون بينهما في مجال النفط والغاز والفحم والطاقة النووية، بحسب بيان مشترك صدر في ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٩ حيث وقع الرئيس الصيني ونظيره الروسي على بيان مشترك في بكين بعد اجتماع دوري بينهما. وأشاد الطرفان بالتقدم الذي حدث في التعاون بينهما في مجال الطاقة، والذي يشمل خط أنابيب بترول تحت الإنشاء يمتد من صربيا إلى أقصى شرق روسيا، ويشمل خطا فرعيا إلى شمال شرق الصين.

ووقعت الدولتان على خطة طريق لتنفيذ اتفاق سابق حول التعاون في مجال الغاز واتفاقية إطار حول تجارة الغاز بين شركات الطاقة الرئيسة، حيث حث البيان الجانبين على دفع واردات الصين من الغاز الروسي إلى الأمام.

وسيسهل إنشاء شبكة للكهرباء ومنشآت ومحطات فرعية لتوليد الكهرباء صادرات الكهرباء الروسية إلى الصين.

كما أعرب الجانبان عن دعمهما للشركات في البلدين للتعاون في قطاعات استخراج الفحم وتصنيعه والتجارة في الخدمات والمعدات المتعلقة بهذه الصناعة ، وفيما يخص الطاقة النووية قال الجانبان إنها أولوية في التعاون الاقتصادي بينهما.

وحث الجانبان الوحدات المفوضة على إطلاق مفاوضات حول إنشاء المرحلة الثانية من محطة الطاقة النووية في تايوان، والتي تعد أكبر مشروع من نوعه بين الدولتين.

ووُضعت المحطة، التي تقع في مقاطعة جيانغسو بشرق الصين، في حيز التشغيل التجاري رسميا في مايو عام ٢٠٠٨.

وأعربت الدولتان عن رضاهما عن مستوى التعاون بينهما فيما يخص مصنع تخصيب اليورانيوم، وتعهدتا بالمزيد من التعاون في مجال الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية والأمن النووي وتحويل التكنولوجيا العسكرية للأغراض المدنية (٦٨).

يشكل التعاون الروسي – الصيني في مجال الطاقة القوة الموجهة للشراكة الإستراتيجية الصينية – الروسية، وهو ما يراه الخبراء راتزاً يقف وراء الفيتو المشترك لصالح سورية في مجلس الأمن.

إن التعاون في مجال الطاقة هو جوهر الشراكة بين العملاقين والأمر يتعدى إمداد الغاز بأفضليات للصين إلى المشاركة في توزيعه عبر (بيع الأصول والمنشآت الجديدة) ومحاولات السيطرة المشتركة على الإدارات التنفيذية لشبكات توزيع الغاز حيث تقدم موسكو حالياً عرضاً بالمرونة في أسعار إمدادات الغاز شريطة أن يسمح لها بالدخول إلى الأسواق الصينية المحلية لأن الأرباح تكمن في الداخل الصيني. **ولهذا تم الاتفاق على أن الخبراء الروس والصينيين يستطيعون العمل سوية في الاتجاهات التالية:**

«تنسيق إستراتيجيات الطاقة في البلدين والتنبؤ ورسم السيناريوهات المستقبلية وتنمية البنية التحتية للسوق وفعالية الطاقة ومصادر الطاقة البديلة».

وهنالك فضلاً عن التعاون في الطاقة مصالح إستراتيجية أخرى تتمثل في التصور المشترك الروسي – الصيني في مخاطر المشروع الأمريكي المسمى بالدروع الصاروخية ذلك أن واشنطن تشرك اليابان وكوريا الجنوبية في ذلك المشروع. ولا تكتفي بذلك بل إنها

وجهت دعوة إلى الهند في أوائل شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ من أجل أن تصبح الهند شريكاً في البرنامج نفسه. كما تتقاطع مخاوف موسكو وبكين من تحرك واشنطن لإعادة إحياء إستراتيجية آسيا الوسطى المدعو (طريق الحرير) وهو نفس توجه مشروع آسيا الوسطى الكبير الذي طرحه جورج بوش الأب لدحر النفوذ الروسي والصيني في آسيا الوسطى بالتعاون مع تركيا لحسم الموقف في أفغانستان عام ٢٠١٤ وترتيب النفوذ الغربي هناك والإشارات المتزايدة لرغبة أوزبكستان للقيام بدور المضيف لناتو في هذا المشروع. وهنا يقدر بوتين بأن ما يمكن أن يحبط غزو الغرب بشكل أساسي للرواق الخلفي الروسي لآسيا الوسطى هو اتساع الفضاء الاقتصادي الروسي المشترك مع كازاخستان وبيلاروسيا بالتعاون مع بكين بالنسبة لكازاخستان.

هذه الصورة لآليات الصراع الدولي تفسح المجال أمام رؤية جانب من عملية تشكيل النظام العالمي الجديد على أرضية الصراع على النفوذ العسكري وعلى أرضية (القبض) على روح العصر: الطاقة وعلى رأسها الغاز [٦٩].

الفصل الحادي عشر
الاقتراب الروسي للمحيط الهندي

برزت الهند كقطب آسيوي على المستوى العسكري والاقتصادي وبدأت تحتل مكانة بارزة على المستوى الإقليمي والدولي مما حدا بروسيا وشجعها للتحالف الإستراتيجي مع الهند وقد حددت روسيا الخطوط العريضة لسياستها وتحركها في المجال الآسيوي عموماً والهند خصوصاً على لسان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية السابق (الكسندر ياكوفينكو) والذي أصبح نائب وزير خارجية روسيا الاتحادية فيما بعد ((أن الحوار السياسي بين روسيا والهند هو حوار مكثف وصريح يكشف عن استعداد الجانبين لتعزيز وتوسيع علاقات الشراكة الإستراتيجية حيث تسعى موسكو ودلهي إلى إقامة نظام عالمي عادل تتعدد أقطابه وتؤدي الأمم المتحدة الدور المركزي فيه ويتيح التعاون في مواجهة تحديات عصرنا الحديث. وبالتالي فإن مصالحهما الإستراتيجية تتطابق. ومن مهام البلدين المشتركة مكافحة الإرهاب ويناقش الجانبان سبل تكثيف الجهود في هذا الاتجاه باستمرار، يولي الجانبان الوضع في الشرق الأوسط والعراق وأفغانستان وآسيا الوسطى وفي شبه الجزيرة الكورية والشراكة الروسية الهندية الصينية الثلاثية جل اهتمامهما)).

هذا وصف دقيق لأسباب التقارب مع الهند والمحاور والساحات الدولية التي سيتم التنسيق حولها في المشروع الروسي العالم (لنظام متعدد الأقطاب).

تطور الاقتصاد الهندي:

اقتصاد الهند ينمو منذ مطلع التسعينيات نحو ٦ في المئة سنويا، وصعد هذا النمو أخيرا إلى ٨ في المئة سنويا، ومن المتوقع أن يستمر على هذه الوتيرة فترة طويلة جدا، ويتوقع الاقتصاديون أن استمرار النمو بهذا الشكل يعني أن الاقتصاد الهندي سيصبح أكبر من الاقتصاد الإيطالي العام ٢٠١٥، وأكبر من الاقتصاد الألماني العام ٢٠٢٥، وأكبر من الاقتصاد الياباني العام ٢٠٣٢.

يحتل الاقتصاد الهندي المركز العاشر عالميا من حيث تبادل العملات، والرابع من حيث معادل القوة الشرائية (PPP). اتبعت الهند لجيل كامل منذ ١٩٥٠ حتى ١٩٨٠،

سياسات متأثرة بالاشتراكية.تم تقييد الاقتصاد بنظام شامل،أدت سياسة الحماية والملكية العامة إلى انتشار الفساد وبطء النمو الاقتصادي. ومنذ عام ١٩٩١ انتقلت البلد إلى نظام قائم على السوق. تغيرت السياسة في عام ١٩٩١ بعد حدوث أزمة حادة في ميزان المدفوعات، وأدى إلى التشديد على استخدام التجارة الأجنبية والاستثمار الأجنبي منذ ذلك الحين كجزء مكمل لاقتصاد الهند. وببلوغ متوسط الناتج القومي إلى معدل نمو قدره ٥.٨٪ طوال العقدين الماضيين، أصبح الاقتصاد من بين الأسرع نموا في العالم. تملك ثاني أكبر قوة بشرية بعدد ٥١٦،٣ مليون فرد.من حيث الإنتاج، يمثل القطاع الزراعي ٢٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والقطاع الخدمي والصناعي يشكل ٥٤ ٪ و١٨ ٪ على التوالي. وتشمل المنتجات الزراعية الرئيسية الأرز والقمح والبذور الزيتية، والقطن، والجوت والشاي وقصب السكر، والبطاطس، والماشية والجاموس المائي البري والأغنام والماعز والدواجن والأسماك. تشمل الصناعات الرئيسة: المنسوجات، الكيماويات، والصناعات الغذائية، الصلب، ومعدات النقل، الأسمنت، التعدين، البترول، الآلات والبرمجيات. وصلت تجارة الهند إلى حصة معتدلة نسبيا ٢٤ ٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦، مقارنة بـ ٦ ٪ في عام ١٩٨٥ . وصلت حصة الهند من التجارة العالمية إلى ١٪. وتشمل الصادرات الرئيسة على منتجات البترول، المنسوجات، الأحجار الكريمة والمجوهرات، البرمجيات، السلع الهندسية، الكيماويات والمصنوعات الجلدية. وتشمل الواردات الرئيسية النفط الخام والآلات والأحجار الكريمة والأسمدة والكيماويات. إن إجمالي الناتج القومي للهند ١.٢٣٧ تريليون دولار أمريكي، مما يجعلها الدولة الثانية عشرة كأكبر اقتصاد في العالم أو رابع أكبر قوة شرائية من خلال ضبط أسعار الصرف. وبالنسبة لترتيب الهند من حيث دخل الفرد حيث إنه يبلغ ١،٠٦٨ دولار أمريكي فتعد في المرتبة ١٢٨ في العالم. في أواخر سنة ٢٠٠٠، بلغ متوسط النمو الاقتصادي في الهند ٧.٥٪ في السنة مما سيضاعف متوسط الدخل في خلال عشر سنوات. وتسهم الأغلبية الشابة من معدل السكان في الهند بازدهار الاستهلاك، حيث تضاعف الإنفاق الاستهلاكي في البلاد بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١ من ٥٤٩ مليار دولار إلى، ١،٠٦ تريليون دولار، تصنف الهند اليوم كواجدة من أكثر الوجهات الاستثمارية جاذبية في شتى أنحاء العالم. وقد أعلن تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٠ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونتكاد) في تحليله

للتوجهات العالمية والنمو المستدام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن أن الهند ستكون ثاني أكثر المواقع جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٢.

وعلاوة على ذلك، اجتذبت الهند تدفقات أسهم من الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة ١،٢٧٤ مليون دولار أمريكي خلال شهر فبراير ٢٠١١، وتعكس الزيادة العملاقة في الاستثمار ثقة المستثمرين الأجانب في الأسواق الهندية.

وكان النمو الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عناصر الإنتاج بالأسعار الثابتة، وفقا للتقديرات المسبقة، هو ٨،٦ بالمائة في موسم ٢٠١٠- ٢٠١١، وهو ما يمثل زيادة من النمو المنقح والبالغ نسبته ٨،٠ بالمائة خلال موسم ٠٩ - ٢٠١٠، وفقا للتقدير المسبق لمكتب الإحصائيات المركزي. وكان معدل النمو الإجمالي في مؤشر الإنتاج الصناعي ٣.٦ بالمائة خلال شهر فبراير ٢٠١١. وخلال الفترة ما بين شهري أبريل إلى فبراير ٢٠١٠- ٢٠١١، وصلت نسبة النمو في مؤشر الإنتاج الصناعي إلى ٧،٨ بالمائة.

وقد حققت الصناعات الست الأساسية (التي تضم النفط الخام ومنتجات تكرير النفط والفحم والكهرباء والأسمنت والصلب الكربوني المكتمل) نموا بنسبة ٦،٨ بالمائة خلال شهر فبراير ٢٠١١ مقارنة بمعدل النمو الذي وصلت نسبته إلى ٤،٢ بالمائة في شهر فبراير ٢٠١٠. وخلال الفترة ما بين شهري أبريل إلى فبراير ٢٠١٠ - ٢٠١١، حققت هذه القطاعات نموا بنسبة ٥،٧ بالمائة مقارنة بمعدل نمو نسبته ٥،٤ بالمائة خلال الفترة ما بين شهري أبريل إلى فبراير ٢٠٠٩- ٢٠١٠، بالإضافة إلى ذلك، زادت عائدات الصادرات بالدولار الأمريكي بنسبة ٤٩.٧ بالمائة، وقلت مدفوعات الواردات بنسبة ٢١.٢ بالمائة، خلال شهر فبراير ٢٠١١.. وقد جذبت هذه الميزات التي يتمتع بها الاقتصاد الهندي العديد من المستثمرين، فعلى سبيل المثال استثمرت شركة "نيو سيلك روت" الأمريكية في سلسلة مطاعم تقدم وجبات سريعة نباتية جنوبي الهند تدعى "أديجاس"، وفي عام ٢٠١٠ استثمرت أموالها في سلسلة مقاهي "كافيه كوفي داي" التي تعتبر بمثابة "ستاربكس" في الهند . ويشير "باراغ ساكسينا" مؤسس شركة "نيو سيلك روت" إلى أن التركيبة السكانية في الهند تخلق فرصاً مواتية للمسوقين، مضيفاً أن الطلب المتزايد على المدى الطويل يأتي من ارتفاع معدل الشريحة السكانية الشابة .

واجتذب قطاع الخدمات الذي يضم الخدمات المالية وغير المالية نسبة ٢١ بالمائة من تدفقات أسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الهند والتي تصل قيمتها إلى ٣،٢٧٤ مليون دولار أمريكي خلال الفترة ما بين أبريل - فبراير ٢٠١١، بينما اجتذب قطاع الاتصالات (بما في ذلك أجهزة الاتصالات اللاسلكية والهاتف الخلوي وخدمات الهاتف الأساسية) ثاني أكبر مبلغ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة ١،٤١٠ مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة. وكانت صناعة السيارات ثالث أكبر قطاع يجتذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة ١،٣٢٠ مليون دولار أمريكي، تليه صناعة الإسكان والعقارات التي حصلت على استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها ١،١٠٩ مليون دولار أمريكي خلال السنة المالية الممتدة ما بين أبريل - فبراير ٢٠١١.

ويسبب الرهان المرتفع على السوق الهندية، فقد اشترت الشركات الاستثمارية الأجنبية أسهما وسندات دين مالية تقدر قيمتها بمبلغ ٢٢٢ مليار دولار خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس، ٢٠١١، وفقا للبيانات التي قدمها مجلس الأوراق المالية والبورصات الهندي (SEBI). وحتى يوم ٢٩ أبريل، ٢٠١١، وصل إجمالي احتياطي العملات الأجنبية في الهند إلى ٣١٣،٥١ مليار دولار أمريكي، وفقا للملحق الإحصائي الأسبوعي الذي يصدر عن بنك الاحتياطي الهندي (RBI).

ووصلت صادرات السلع الهندية خلال شهر مارس ٢٠١١ إلى ٢٩،١٣ مليار دولار أمريكي بارتفاع نسبته ٤٣.٨ بالمائة مقارنة بالمبلغ المسجل في نفس الشهر قبل عام وهو ٢٠،٢٥ مليار دولار.

أما من جانب اخر فقد وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة إستراتيجية مع الهند لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجانبين بعد مؤشرات على ظهور الهند كقوة اقتصادية وشمل الاتفاق تعميق العلاقات التجارية الأوروبية والاستثمار والروابط الاقتصادية الأخرى مع الهند (٧٠) فالآن يُعَد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر شريك تجاري للهند، برأسمال بلغ ٦٨ مليار يورو (٩٣،٥ مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠١٠، وهذا يمثل نحو ٢٠٪ من تجارة الهند العالمية وتعادل صادرات الخدمات من أوروبا إلى الهند ١٠ مليارات يورو، في حين تقدر قيمة الواردات من الخدمات بما يزيد قليلاً على ٨ مليارات يورو، وتشترك الهند في العديد من أوجه التقارب مع الاتحاد الأوروبي، وليس أقلها أن الهند أيضاً تشكل

اتحاداً اقتصادياً وسياسياً بين ولايات مختلفة لغوياً وثقافياً وعرقيا. ولكن في الممارسة العملية، لم تترجم أوجه التقارب هذه إلى علاقات سياسية أو إستراتيجية وثيقة(٧١). ففي عام ١٩٦٣، كانت الهند واحدة من أوائل الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع السوق الأوروبية المشتركة (سلف الاتحاد الأوروبي الحالي). كما توفر الشراكة الإستراتيجية بين الهند والاتحاد الأوروبي وخطة العمل المشتركة في عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٨ إطار عمل للتعاون الأمني. ولكن الاتحاد الأوروبي استغرق بعض الوقت قبل أن يتمكن من تطوير ثقافة إستراتيجية مشتركة، وتعين على بلدان الاتحاد الأوروبي أن تطور نهجاً جماعياً في التعامل مع المشاكل المرتبطة بالأمن الوطني قبل أن يصبح في الإمكان إقامة علاقات إستراتيجية قوية بين الاتحاد الأوروبي والهند، والحق أن الهند، التي تتمتع بنظام ديمقراطي منذ أكثر من ستين عاما (وهي فترة أطول من عمر الديمقراطية في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي)، تنظر إلى حقوق الإنسان باعتبارها قضية محلية بالغة الأهمية. ولم تكشف منظمة العفو الدولية، أو منظمة واتش لمراقبة حقوق الإنسان، ولا أي مؤسسة أوروبية، عن أي مشكلة مرتبطة بحقوق الإنسان في الهند لم يكشف عنها ويتناولها بالفعل مواطنون أو صحفيون هنود أو منظمات غير حكومية هندية في إطار الحيز السياسي الديمقراطي في الهند، وعلى ضوء هذه الحقيقة فإن محاولة الاتحاد الأوروبي إضافة فقرات خاصة بحقوق الإنسان إلى اتفاقية التجارة الحرة مع الهند، كفيلة بحمل الهنود على التراجع، فلا ينبغي للتجارة أن تصبح أسيرة لسياسات أوروبية داخلية حول إعلانات حقوق الإنسان، والواقع أن الهند والاتحاد الأوروبي يقفان على نفس الجانب ويسعيان إلى تحقيق نفس الطموحات فيما يتصل بقضية حقوق الإنسان. وبمجرد إدراك هذه الحقيقة فإن إتمام المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة، التي ظلت في مراحلها "الأخيرة" لفترة طويلة، سوف يصبح في حكم الإمكان، وسوف يكون هذا بمثابة تحول تجاري بالغ الأهمية(٧٢).

القطاعات الصغيرة: يضم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند أكثر من ٣ ملايين وحدة صناعية تشارك بنسبة ٣٥٪ من حجم المنتجات الهندية – يبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع ١١٫٣٪ سنويًا وهو معدل يتجاوز بكثير ما حقق قطاع الصناعات الثقيلة في العام الماضي.

تبلغ قوة التوظيف في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي ١٧ مليون عامل ينتجون ما يعادل ١٠٧ مليارات دولار بنسبة ١٠٪ من إجمالي الناتج القومي الهندي.

الشركات الهندية: لم تعد حدود السوق الهندية هي أقصى ما تتمناه الشركات الهندية الكبرى التي بدأت تتطلع إلى ما وراء هذه الحدود بحثا عن مكان لها بين الإمبراطوريات الاقتصادية العالمية.

وتنطلق طموحات هذه الشركات من عدة حقائق منها النمو الهائل للاقتصاد الهندي الذي أصبح أحد أسرع اقتصادات العالم نموا واشتداد المنافسة في السوق المحلية بالهند.

وقد كشفت المشاركة الهندية الواسعة في معرض هانوفر التجاري، وهو أكبر معرض صناعي تكنولوجي في العالم وتنظمه ألمانيا، عن طموح الشركات الهندية في تأسيس إمبراطوريات اقتصادية عالمية.

وقد تحولت الشركات الهندية خلال سنوات قليلة عندما بدأت مسيرة الإصلاح الاقتصادي من مجرد شركات محلية لا يشعر بها أحد ولا تحقق أرباحا يمكن أن يتوقف أحد عندها إلى كيانات اقتصادية ضخمة تحقق نموا في أرباحها وإجمالي حجم أعمالها بمعدل يتجاوز ١٠٪ سنويا.

ليس هذا فحسب بل إن نجاح الشركات الهندية الكبيرة وتراكم أرباحها وفر لها سيولة نقدية كبيرة فانطلقت إلى الأسواق العالمية بهدف استثمار هذه السيولة سواء في إقامة فروع تابعة لها أو الاستحواذ على شركات أجنبية قائمة..

وبالطبع فرهان الشركات الهندية لا يقتصر على فرص النمو في الخارج وإنما أيضا هناك فرص هائلة في السوق الداخلية ممثلة في مشروعات البنية الأساسية التي تعتزم الحكومة الهندية تنفيذها بمليارات الدولارات لمواكبة النمو السريع في الاقتصاد الهندي[٧٣].

تكنولوجيا المعلومات: تشكل تكنولوجيا المعلومات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث، وتعد أسرع القطاعات نموا، تدر على البلاد حوالي ١٣ بليون دولار سنويا.

الصادرات والواردات:

الهند غنية بمواردها الطبيعية، حيث تتنوع الطبيعة فيها من الصحراء الجرداء إلى الغابات الاستوائية، كما أن بها العديد من الأنهار التي تنبع من الجبال الشمالية حاملة معها الطمي إلى السهول في أسفل.

وتعتبر الأرض والمياه من أهم الموارد الطبيعية في الهند، حيث إن ٥٤،٣٪ من أرضها قابل للزراعة، كما أنها غنية بمصادر المياه العذبة. وتغطي الغابات حوالي ٢١،٦٪ من مساحتها.

ويمثل قطاع الزراعة بما فيه الغابات والصيد ٢٧،٧٪ من الناتج المحلي، ويعمل به حوالي ٦٧٪ من القوى العاملة (تقديرات ١٩٩٥). وأهم المحصولات الزراعية هي قصب السكر، والأرز، والقمح، والقطن، والجوت، والخضراوات، والتوابل.

ويسهم قطاع الصناعة بـ ٢٦،٣٪ من الناتج الإجمالي المحلي، ويعمل به حوالي ١٣٪ من القوى العاملة. والهند غنية بالثروة المعدنية حيث يوجد بها الفحم والحديد الخام والبوكسيت والنحاس والبترول والغاز الطبيعي والرصاص والذهب والفضة والزنك. وأهم المصنوعات هي الغزل والنسيج والحديد والصلب والآلات ومعدات النقل والأسمدة وتكرير البترول والكيماويات وأجهزة الكمبيوتر.

ويساهم قطاع الخدمات بحوالي ٤٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل به حوالي ٢٠٪ من القوى العاملة. وطبقا لتقديرات عام ١٩٩٩ بلغ متوسط دخل الفرد ٤٥٠ دولارا. والوحدة النقدية هي الروبية الهندية.

وأهم صادرات الهند هي: الأحجار الكريمة والحلي والآلات الهندسية والمنسوجات القطنية والمنتجات البحرية والجلود والشاي والفواكه والخضراوات والأدوات الكهربائية والمنتجات الزراعية،وخدمات وتقنيات برمجية، منتجات كيماوية وجلدية.

وأهم وارداتها : البترول ومنتجاته، الكيماويات غير العضوية، الحديد والصلب، الأسمدة، والبلاستيك. وأهم الدول التي تتبادل معها التجارة هي الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، والمملكة العربية السعودية، وبريطانيا، وبلجيكا، وروسيا.

تطور أداء الاقتصاد الهندي: في الواقع لم تكن عملية التنمية الاقتصادية التي تبنتها الهند في مرحلة ما بعد الاستقلال سوى استمرار للجهود التنموية التي شهدتها خلال النصف الأول من القرن العشرين، وذلك لأسباب داخلية وخارجية تتمحور أساسا حول ظروف الحرب العالمية الثانية، وهي الظروف التي هيأت للهند قدرات اقتصادية معقولة يمكن أن تستند إليها في تحقيق تنمية اقتصادية مستقبلية. وبدورها فقد استغلت

القيادة الهندية هذه القدرات وأضافت عليها، ومن خلال إنجازها لتسع خطط خمسية تنموية منذ ١٩٥١ وحتى اليوم يمكن تقييم أداء الاقتصاد الهندي وفق المؤشرات التالية:

الزراعة:

كان من بين أهم إنجازات الدولة الهندية في هذا القطاع أنها تجاوزت حد الاكتفاء الذاتي من الغذاء وأوجدت مخزونا احتياطيا من الحبوب وصل عام ١٩٧٩ إلى ٢٠ مليون طن، وارتفع عام ١٩٩٥ ليصل إلى ٣٠ مليون طن، وهو الأمر الذي كان من نتائجه زيادة قدرة الدولة على التعامل مع الجفاف مثلما حدث عامي ١٩٧٩ و١٩٨٧، ولم تعد هناك مجاعات كتلك التي حدثت في البنغال عام ١٩٤٣ وأدت إلى وفاة ثلاثة ملايين هندي. على أنه يجب مراعاة أن هذا الاكتفاء الذاتي لا يعني تحقيق الإشباع المطلق لكل فرد، لأن ذلك يستلزم من الهند مضاعفة إنتاجها من الغذاء حتى يمكنها توفير مستوى معيشي مناسب لفقرائها.

يذكر أن هذا الاكتفاء الذاتي أتى بفضل النتائج الإيجابية للثورة الخضراء خلال عقدي الخمسينيات والستينيات في مجالي استصلاح الأراضي وزيادة الإنتاجية الزراعية، إذ زادت مساحة الأراضي المزروعة من ١١٨،٧ مليون هكتار عام ٥٠/ ١٩٥١ إلى ١٤٠،٢ مليونا عام ١٩٧٠، ثم إلى ١٤٢،٢ مليونا عام ٨٩/ ١٩٩٠. كما زاد إنتاج الهند من الحبوب الغذائية من ٥٠،٨ مليون طن عام ٥٠/ ١٩٥١ إلى ١٧٩،١ مليونا عام ٩٣/ ١٩٩٤.

ويمثل قطاع الزراعة بما فيه الغابات والصيد ٢٧،٧٪ من الناتج المحلي، ويعمل به حوالي ٦٧٪ من القوى العاملة (تقديرات ١٩٩٥). وأهم المحصولات الزراعية هي قصب السكر، والأرز، والقمح، والقطن، والجوت، والخضراوات، والتوابل.

المحاصيل الزراعية الصناعية: تنتج من قصب السكر ٨ ملايين طن،وتحتل المرتبة الثالثة عالميا . - تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج القطن،وتملك أكبر مساحة عاميا في زراعته - تنتج من الشاي نصف مليون طن، وتحتل المرتبة الأولى عالميا.

فحققت الهند ١٠٠ مليون طن من الحبوب سنتي ١٩٧٠ و١٩٧١، فحققت به الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن مساعدات USA، ولتفادي سلبية المناخ وخاصة الجفاف، اهتمت الحكومة الهندية بالري، وخاصة ري مزروعات القطن وقصب السكر والأرز،

لتصبح سنة ١٩٧٦،ذات أكبر شبكة ري عالميا، حيث بلغت المساحة المروية حوالي ٤٦ مليون هكتار، وقدرت سنة ١٩٨٨ بـ٥٠ مليون هكتار.

الصناعة:

تمكن هذا القطاع بفضل الحماية الكبيرة له من قبل الدولة في إطار سياسة الإحلال محل الواردات، من تحقيق طفرات إنتاجية كمية عالية، وإن كانت ذات جودة منخفضة وقدرة تنافسية محدودة في الأسواق الخارجية. ولكن مع التحول إلى الاقتصاد الحر برزت بعض الصناعات ذات التقنية العالية جدا وأهمها صناعة البرمجيات التي قدرت قيمة صادراتها عام ٩٩/ ٢٠٠٠ بنحو ٣،٩ مليار دولار بعد أن كانت لا تتجاوز ١٠٠ مليون دولار في أوائل التسعينيات. وكذلك الشأن بالنسبة للصادرات من أجزاء السيارات والتي وصلت قيمتها عام ٩٨/ ١٩٩٩ إلى ٣ مليارات دولار، علما بأن ذلك جاء في ظل منافسة شرسة من شركات من تايوان والصين وتركيا وماليزيا [٧٤].

النمو في الاقتصاد الهندي:

والاقتصاد الهندي هو ثالث أكبر اقتصاد في آسيا، وقد نمى بمتوسط بلغ ٩أ٥ في المائة في ثلاث سنوات حتى السنة المالية المنتهية في (مارس) ٢٠٠٨ قبل التباطؤ العالمي الذي أبطأ إيقاع النمو السنوي إلى ٦.٧ في المائة في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

الملفت أن الاقتصاد الهندي بدأ يسير في حركة متباطئة منذ العام ٢٠١١ وزاد الطينة بلة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى تعاظم النفقات الحكومية، وهو ما أسهم في زيادة العجز المالي . وانخفض النمو الاقتصادي للهند إلى ٦،٩ في المئة في الرابع من يوليو إلى سبتمبر، مقارنة بالنمو المستهدف في الميزانية وقدره ٩ في المئة للعام المالي ٢٠١١ -٢٠١٢. وخلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢، حقق الاقتصاد نمواً بنسبة ٧،٣ في المئة مقارنة بنسبة ٧،٦ في السنة المالية السابقة. لا يكاد يمر الآن يوم من دون إطلاق مبادرة جديدة لتشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي . وفي أقل من شهرين بعد فشل شبكة الكهرباء، والتي تركت ٦٠٠ مليون مواطن هندي من دون كهرباء، كشفت الحكومة عن خطة لإعادة هيكلة أكثر من ٣٥ مليار دولار من الديون المستحقة على شركات توزيع الكهرباء الحكومية

المتعثرة . كل هذه الأمور الآن سيتم حشدها لاتخاذ خطوة لا تحظى بشعبية من الناحية السياسية وهي رفع الأسعار . وقد لعبت فضائح الفساد دورها في إضعاف عمل السلطة التشريعية . ولكن النظرة إلى الاقتصاد الهندي على المدى المتوسط هي نظرة إيجابية ويعود ذلك إلى نشاط الجيل الشاب من السكان وانخفاض حجم الاعتماد على الخارج، وزيادة نسب الادخار والضمان الصحي وتضاعف الاندماج في الاقتصاد العالمي . وتواجه الهند على المدى الطويل الكثير من التحديات التي لم يتم حتى الآن إيجاد حلول لها بما في ذلك انتشار الفقر وعدم كفاية البنى التحتية الاجتماعية والمادية ومحدودية الفرص أمام قطاعات التوظيف غير الزراعي وندرة استطاعة طبقات المجتمع ولوج القاعدة التعليمية ذات الجودة والتعليم العالي والتدخل في حركة الهجرة من الريف إلى المدينة.

رغم ما أضحت تتمتع به الهند حالياً من استقرار مالي واقتصادي إلى حد كبير مقارنة بأوائل التسعينيات، ناهيك عن اندماجها الناجح في الاقتصاد العالمي في بعض الصناعات الأكثر تقدماً مثل صناعة البرمجيات، فإن تحقيق الهند لطموحاتها واستقطاب ١٠ مليارات دولار سنوياً من الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق معدل نمو سنوي بنسبة ٩٪ خلال السنوات العشر القادمة، تحوطه شكوك عميقة ما لم تتم المعالجة الفعالة لكثير من التحديات، وأهمها:

١ - ضعف مستوى التنمية البشرية:

ومن الملاحظ في هذا الخصوص أن هذا الضعف لا يتصل فقط بمستويات الصحة أو التعليم، إذ لا تزال معدلات الأمية تصل إلى ٤٨٪ من إجمالي عدد السكان، كما أن البنك الدولي يقدر تكلفة سوء التغذية في الهند بنحو ١٠ مليارات دولار سنويا في صورة ضعف في الإنتاجية والمرض والوفاة. ناهيك عن انتشار الإيدز مؤخرا فيها حيث وصل عدد الحالات المصابة إلى خمسة ملايين حالة، مما يجعل الهند في المركز الثاني بعد جنوب إفريقيا من حيث الإصابة بهذا المرض. بل ومما لا يقل عن ذلك أهمية ما يتعلق بانخفاض مستوى وإنتاجية العامل الهندي، نتيجة خلو خطط التنمية الهندية من إستراتيجية للتنبؤ باحتياجات سوق العمل.

٢- بطء عملية الخصخصة:

وفي هذا يبدو أن القيادة الهندية لم تستفد من أخطائها التاريخية بشأن التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية بالمعدلات المطلوبة. وتبدو أهمية الإسراع بمعدلات الخصخصة في ضوء الضعف البنيوي الذي تتسم به قطاعات الاقتصاد الرئيسة في الاقتصاد الهندي.

٣- تدهور مستويات الاستقرار السياسي الإقليمي:

ويضاف إليه في حدود معينة الاستقرار الداخلي، إذ إن التصعيد العسكري مع باكستان من شأنه أن يهدد ليس فقط معدلات النمو، وإنما البنية الاقتصادية الهندية بأكملها في حال استخدام الأسلحة النووية أو غيرها من الأسلحة ذات التكنولوجيا المتقدمة. كما أن انتشار العنف الطائفي من شأنه التأثير السلبي وبقوة على الاقتصاد الهندي ومناخ الاستثمار فيه.

الإنتاج الحيواني: تملك الهند ١٨٠ مليون رأس من الأبقار،وتحتل الرتبة الأولى عالميا، وتملك ٤٥ مليون رأس من الأغنام . رغم أن الهند تعتبر من أكبر الدول التي تملك أكبر ثروة حيوانية خاصة الأبقار،إلا أن سكانها يعتمدون في غذائهم على البقول وذاك راجع للمعتقد والدين الذي يقدس البقرة في الهند [٧٥].

الفصل الثاني عشر
العقيدة العسكرية الهندية وطموحاتها

تمتلك الهند اليوم ثاني أكبر جيش في آسيا بعد الصين. وتواصل تطوير قواتها المسلحة بدعم غربي ربما الهدف منه إعطاؤها دورا إقليميا منافسا لدول الجوار.

وبما أن العقيدة العسكرية للدولة تتحدد بناء على الإمكانات المادية والتكنولوجية والبشرية للدولة من ناحية، ومن ناحية أخرى تقويمها وتقديرها لقدرات وإمكانات الدول المتنافسة معها. كما أن العوامل السياسية والأيديولوجية والجغرافية تلعب دورا مهما في تحديد العقيدة العسكرية للدولة، وهكذا فإن العقيدة العسكرية ليست شيئا جامدا ولكنها قد تتغير تبعا لتغير محدداتها. والهند منذ استقلالها تولي اهتماما كبيرا بزيادة قوتها العسكرية، لاسيما أنها استخدمتها بعد الاستقلال مباشرة ضد باكستان، ثم كانت حربها مع الصين عام ١٩٦٢، وتبعتها الحرب الهندية الباكستانية الثانية عام ١٩٦٥، ثم الثالثة عام ١٩٧١.

وقد أدت هذه المواجهات بين الهند وكل من باكستان والصين إلى اعتبارهما المصدرين الأساسيين للتهديد، ومن ثم فإنها في سعيها لمواجهة هذا التهديد اتجهت لتدعيم علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، ومن جانبها فإن باكستان التي ترى في الهند التهديد الرئيس دعمت علاقاتها مع الصين، وفي مرحلة لاحقة ومع التطورات التي حدثت على الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عملت الهند على تدعيم روابطها العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عملت الهند دائما على الاحتفاظ بقوات مناسبة على الجبهتين الباكستانية والصينية، بعدما كانت لا تولي الجبهة الصينية الاهتمام الكافي قبل حرب ١٩٦٢. ومن ثم فإنها حتى أواخر السبعينيات كانت تتبع سياسة الدفاع الكافي Sufficient defense، ومع بداية الثمانينيات بدأت تتحول إلى سياسة الردع المحدود Limited deterrence.

وقد استمرت الهند في اتباع سياسة الردع، وقد بررت امتلاكها للأسلحة النووية بردع الآخرين عن استخدام هذه الأسلحة ضدها، وفي حال إقدامهم على استخدامها ضدها أي في حالة انهيار الردع فإنها تؤكد على قدرتها على الرد على الضربة الأولى.

وبالطبع فإن ذلك يتطلب عددا كافيا من الأسلحة النووية ونظاما قويا للقيادة والسيطرة ونظاما فعالا للرقابة والإنذار المبكر وتخطيطا وتدريبا شاملا يتفق مع الإستراتيجية المعلنة والقدرة على توظيف القوات والأسلحة النووية. وبالطبع فإن فعالية القدرات العسكرية التقليدية لا تقل أهمية عن فعالية القدرات النووية. وتقوم العقيدة النووية الهندية على أساس التأكيد على القدرة على التحول السريع من الانتشار وقت السلم إلى التوظيف الكامل للقوات في أقصر وقت ممكن، والقدرة على الرد بفعالية حتى في حالة التأثر الشديد بالهجمات المعادية. ويتطلب هذا تعدد وسائل إطلاق الأسلحة النووية من الطائرات والصواريخ والقوات البحرية.

وتدرك الهند أن القوة العسكرية عامل مهم يساعدها في مسعاها للعب دور إقليمي ودولي فاعل عبر فرض السيطرة في جنوب آسيا والمحيط الهندي، لدرجة أن البعض تحدث عن مبدأ مونرو الهندي بالنسبة لجنوبي آسيا، ويستدلون على ذلك بمعارضة الهند الشديدة للوجود الأجنبي أو التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدول جنوبي آسيا أو في الخلافات في ما بينها. والهند ترى أنها لا تشكل تهديدا لجيرانها، وأنها لا تريد ذلك حيث إنها تعتبر أن أمن جيرانها هو جزء من أمنها.

التفوق على باكستان:

التوتر هو السمة الغالبة على العلاقات بين الهند وباكستان، وكما سبق القول فقد دخلت الدولتان في ثلاث حروب منذ الاستقلال، ناهيك عن الاشتباكات التي تحدث بينهما من حين إلى آخر منذ عودة التوتر إلى كشمير مع نهاية الحرب الباردة. ومن أحدث الاشتباكات تلك التي تتم بشكل شبه يومي منذ حادث الاعتداء على البرلمان الهندي في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠١، والذي اتهمت فيه الهند باكستان بدعمها لمنفذي الهجوم. كما أن الهند تتهم باكستان بدعم ما تسميه بالإرهاب في كشمير وتسهيل تسلل عناصر عبر خط السيطرة في كشمير لتنفيذ عمليات في الأراضي الهندية. وهكذا فإن قضية كشمير أهم قضية تثير الخلاف والنزاع بين الجانبين، حيث ترى الهند أن كشمير جزء لا يتجزأ من الأراضي الهندية، في حين ترى باكستان أنه يجب أن يعطي الشعب الكشميري حق تقرير المصير.

وقد حرصت الهند دوما على تحقيق التفوق العسكري على باكستان سواء على المستويات التقليدية أو غير التقليدية، ومن جانبها فإن باكستان حريصة على ألا تتسع الفجوة بينهما كثيرا، ومن ثم فإن الجانبين يوجد بينهما سباق للتسلح. وفي سعيها لتحقيق التفوق العسكري على باكستان فإن الهند حريصة على امتلاك نظم تسليحية أكثر تطورا مما هو موجود لدى باكستان. ومن ذلك على سبيل المثال قرارها عام ١٩٨١ بشراء طائرات بريطانية من طراز Jaguar وطائرات سوفيتية من طراز ميج ٢٣ ودبابات سوفيتية طراز T-72 بعد أن حصلت باكستان على طائرات F-16 الأمريكية وصواريخ M.901 المضادة للدبابات. وهكذا فإن كلا من الطرفين يسعي لتوثيق روابطه بالأطراف الدولية الرئيسة المصنعة والموردة للسلاح من أجل الحصول على الأسلحة وتكنولوجيا تسليحها.

والواقع أن الهند تحقق تفوقا كبيرا على باكستان في مجال الأسلحة التقليدية، وكانت تريد تأكيد هذا التفوق في مجال الأسلحة غير التقليدية بامتلاك الأسلحة النووية، ولكن باكستان ردت بسرعة على هذه المحاولة بامتلاك نفس النوع من الأسلحة.

القدرة على مواجهة الصين:

القدرة على مواجهة الصين ركن أساسي في العقيدة العسكرية الهندية، لا سيما بعد هزيمة الهند من الصين عام ١٩٦٢ تم قيام الصين بالتفجير النووي الأول عام ١٩٦٤، واستمرار المطالب الإقليمية الصينية في بعض الأراضي التي تسيطر عليها الهند، وتمركز جزء كبير من القوات الصينية بالقرب من الحدود مع الهند. ناهيك عن أن الهند تنظر بقلق إلى تنامي القوة العسكرية والاقتصادية الصينية وتسعى لمجاراتها، تماما كما تفعل باكستان بالنسبة للهند، وهذا ما يتضح في مجالات التسليح المختلفة. وفي هذا الإطار نركز على مجال الصواريخ الباليستية، ففي حين يمكن للصواريخ الصينية أن تطال كل الأراضي الهندية حيث تمتلك صواريخ يصل مداها إلى أكثر من أربعة آلاف كم كما هو الحال بالنسبة للصاروخ DF-4 والذي يصل مداه إلى ٤٧٥٠كم، فإن الهند تحاول جاهدة تطوير صواريخها لتطال جزءا كبيرا من الأراضي الصينية، أملا في إمكانية الوصول إلى كل الأراضي الصينية، وهو نفس الهدف الذي تسعى إليه باكستان ولكن في مواجهة الهند. ومن ثم فإن الهند تطور منذ عام ١٩٩٤ صاروخا من المتوقع أن يتراوح مداه بين ٨-١٢ ألف كم يطلق عليه ساريا Sarya أو أغني-٤ وإن كانت بعض المصادر تشير إلى أن مداه

سوف يكون ٥،٥٠٠ كم فقط وهذا هو الطراز الرابع من صواريخ أغني التي بدأت بـ أغني-١ الذي يتروح مداه بين ٧٢٥ كم إلى ١٥٠٠ كم وأغني -٢ الذي يصل مداه إلى ٢٠٠٠ كم وأغني -٣ الذي يصل مداه إلى ٣٠٠٠ كم.

وبالنسبة لباكستان فإن لديها صواريخ شاهين وجوري حيث يصل مدى الصاروخ شاهين -١ إلى حوالي ٧٥٠ كم والصاروخ شاهين -٢ يصل مداه إلى ٢٥٠٠ كم، أما الصاروخ جوري فإن الطراز الأول منه يصل مداه إلى حوالي ١٣٠٠ كم، في حين يصل مدى جوري -٢ إلى ٢،٣٠٠ كم، والصاروخ جوري -٣ يصل مداه إلى حوالي ٣٠٠٠ كم. والأمر نفسه ينطبق على السلاح النووي .

محاولة السيطرة على المحيط الهندي:

تلعب البحرية دورا مهما في الإستراتيجية الهندية، بحكم موقع الهند ورغبتها في لعب دور إقليمي ودولي أكثر فعالية، ومن مقومات لعب هذا الدور بسط السيطرة على المحيط الهندي. وتضم القوات البحرية الهندية أسطولين أولهما: الأسطول الشرقي، والذي يتركز في خليج البنغال، وثانيهما: الأسطول الغربي، والذي يتركز في بحر العرب. وتمتلك الهند حوالي ١٩ غواصة، و٢٥ قطعة سطح رئيسة، و٦ مدمرات، و١٨ فرقاطة، و٢٠ قطعة كاسحة ألغام، و١٠ قطع برمائية، و٤٩ قطعة دورية وساحلية، و٢٨ قطعة مختلفة للدعم والإسناد البحري وحاملة طائرات تعود للحقبة السوفيتية اشترتها من روسيا.

والسؤال المهم هو هل تكفي هذه القوة لفرض السيطرة الهندية على المحيط الهندي؟ الواقع أن هناك صعوبات قد تحول دون ذلك، وتتمثل في: هل ستسمح الولايات المتحدة بذلك؟ باعتبارها القوة العسكرية الأولى في العالم، والتحديات التي تفرضها قوى مثل الصين وباكستان، ومستوى تطور القوة البحرية الهندية. بادئ ذي بدء سنجد أن البحرية الهندية تواجه تحديات تقنية عدة، حيث إن معظم القطع البحرية الهندية قديمة وبحاجة إلى تحديث وإحلال، كما أن جهود بناء السفن محليا مازالت دون المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف المرجوة. ومن حيث التحديات التي تفرضها القوى الإقليمية نجد أن القوتين البحريتين الصينية والباكستانية هما اللتان تمثلان التحدي الرئيس فالقوة البحرية الباكستانية وإن كانت ليست في نفس قوة البحرية الهندية إلا أنها استطاعت تحقيق خطوات مهمة في سبيل تطوير قوتها البحرية. كما أن البحرية الصينية

في نمو مطرد مما يجعل من السيطرة الهندية على المحيط الهندي مشكوكا فيها. ومن ثم فإن الهند تخشى من زيادة التعاون بين الصين ودول مثل بنجلاديش وسريلانكا وباكستان، وما تمنحه من تسهيلات للبحرية الصينية. ولأهمية موانئ سريلانكا بالنسبة للبحرية الصينية عند توجهها إلى باكستان وبنجلاديش فإن الهند قد حصلت من سريلانكا على حق الاعتراض على استخدام موانيها من جانب قوى أخرى. ومما يوضح إدراك الهنود لتطور القوة البحرية الصينية أن المخططين الهنود يبررون تطوير قوتهم البحرية بتحديث الصين لقوتها البحرية.

وبخصوص الولايات المتحدة، فإن الهند حريصة على التنسيق معها، ويبدو أن الولايات المتحدة سوف تسمح للهند بأن تقوم بدور أكبر في المحيط الهندي، في ظل التقارب في العلاقات بينهما، وحتى تكونِ أحد القوى الموازنة للقوة الصينية في آسيا، ولكنها لن تسمح بتوسع هذا الدور إلى الدرجة التي تهدد المصالح الأمريكية.

ومن ثم فإن الهند تعمل جاهدة على تحديث قواتها البحرية، ففي عام ١٩٨٩ أعلنت أنها تخطط من أجل بناء غواصات نووية، وقبل ذلك بعام كانت قد دربت طواقم هندية على غواصة نووية سوفيتية، وفي عام ١٩٩٣ أعلنت عن نيتها بناء حاملة طائرات، وقد أشارت العديد من التقارير إلى احتمال شراء من خمس إلى سبع غواصات نووية من روسيا الاتحادية، وفي عام ١٩٩٨ تمكنت الهند من بناء مدمرة ضخمة، تحمل صواريخ سطح سطح (SSM) يصل مداها إلى ١٠٠كم وصواريخ أرض جو ومدافع (١٠٠م م) ونظام إنذار مبكر تم تطويره محليا، كما أنها وقعت عقدا مع روسيا من أجل شراء حاملة طائرات. وعلى الرغم من كل ذلك فإن بعض خبراء الدفاع الهنود يقولون أن البحرية الهندية مازالت دون المستوى المطلوب لتلبية الاحتياجات الوطنية.

السلاح النووي الهندي:

بعد الاستقلال بعام واحد تم إصدار قانون الطاقة الذرية، وفي العام التالي ١٩٤٩ تم إنشاء لجنة الطاقة الذرية، وفي عام ١٩٥٠ تم إنشاء وحدة البحث عن الخامات النادرة التي تستخدم في البرامج النووية مثل اليورانيوم والثوريوم، وبعد أربع سنوات تم إنشاء هيئة الطاقة الذرية. في عام ١٩٥٥ تم إنشاء أول مفاعل بحثي بقدرة واحد ميجاوات، والذي بدأ العمل في العام التالي بمساعدة من إنجلترا وفرنسا. وفي العام نفسه بدأ التعاون

مع كندا، حيث تم إنشاء مفاعل قوته ٤٠ ميجاوات يعمل باليورانيوم الطبيعي. في عام ١٩٥٧ تم إنشاء مصنع لإنتاج اليورانيوم المنضب من خامات محلية. وفي عام ١٩٦٤ استكملت الهند دورة الوقود النووي على المستوى البحثي والتجريبي. ومنذ ذلك التاريخ وطوال عشر سنوات قامت بعمليات إجراء فصل البلوتونيوم. وفي عام ١٩٧٤ كان التفجير النووي الهندي الأول، والذي وصفته بأنه من أجل الأغراض السلمية. وبعد التفجير استمرت الهند في تطوير قدرتها النووية، حيث بدأت في تشغيل مفاعل قدرته مائة ميجاوات عام ١٩٨٥، مما جعل الهند أكثر قدرة على إجراء التفجيرات وامتلاك السلاح النووي، وهو ما حدث بالفعل في مايو/ أيار ١٩٩٨ عندما أجرت خمسة تفجيرات نووية، ثلاثة في الحادي عشر واثنين في الثالث عشر. وكانت الهند قد أعلنت قبل إجراء التفجيرات بحوالي خمسة أشهر عن صفقة مع روسيا تحصل بموجبها على مفاعلين بقوة ألف ميغاوات لتوليد الطاقة الكهربائية. وهكذا فإن الهند قد استفادت من التعاون مع العديد من الدول مثل كندا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وخليفته روسيا وحتى الولايات المتحدة التي زودت الهند ببعض المعدات المهمة للبرنامج النووي في عام ١٩٦٤.

وهكذا فإن الهند قد وفرت قاعدة بشرية وعلمية وتكنولوجية، ومراكز أبحاث علمية ومعاهد ومعامل متخصصة، ومفاعلات نووية، وهي العناصر التي تمثل البنية الأساسية في أي برنامج نووي، كما أنها قد عملت جاهدة على تدبير الخامات النووية اللازمة، ووفرت التمويل اللازم للبرنامج النووي مما مكنها في النهاية من امتلاك الأسلحة النووية.

ويرجع استمرار البرنامج النووي الهندي وامتلاك السلاح النووي إلى الإرادة السياسية القوية، التي أصرت على تحقيق أهدافها، رغم الضغوط الخارجية والمصاعب الاقتصادية، إلى جانب التأييد الشعبي الجارف للبرنامج النووي. ويرجع ذلك إلى اعتبار السلاح النووي وسيلة ردع تجاه الخصوم القائمين أو المحتملين الحائزين للسلاح النووي أو المحتمل حيازتهم له.

وقد لعبت العوامل السياسية دورا مهما في التسلح النووي، حيث وصل حزب بهارتيا جاناتا إلى السلطة، والذي كان يرفع في برنامجه الانتخابي شعار امتلاك الأسلحة النووية. وإن كان ذلك لا يعني أن الحزب هو وحده صاحب خيار امتلاك السلاح النووي، حيث

إن التقدم الذي وصل إليه البرنامج النووي يثبت أنه كان من الممكن امتلاك السلاح النووي وأن الاختلاف كان حول التوقيت والظروف المناسبة لذلك. حيث إن الهند قد رفضت الانضمام إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية في ظل عدم تحقيق تقدم في نزع السلاح النووي من جانب الدول الخمس النووية واستمرار التمييز ضد الدول غير النووية. فضلا عن اعتبارات المكانة الإقليمية والدولية التي تطمح الهند إلى تحقيقها.

وقد بررت الهند امتلاك السلاح النووي بأنه وسيلة للدفاع عن الأمن القومي للهند من خلال توفير الرادع المناسب. وأكدت أنها لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد أي دولة، وإنما هي لردع الآخرين عن استخدام السلاح النووي ضدها. وأعربت عن استعدادها للدخول في اتفاق مع أي دولة تتعهد فيه الهند بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية، مؤكدة أنها لن تدخل في سباق تسلح نووي كما كان الوضع بين القطبين أثناء الحرب الباردة. وينقلنا ذلك إلى مناقشة احتمالات استمرار.

وهذا ما دفع الولايات المتحدة في خطوة عززت موقع الهند كسوق نووية للكبار، إلى إقرار مجلس الشيوخ الأمريكي ٢٠٠٨ ميثاقا للتعاون النووي الأمريكي الهندي باعتبار نيودلهي صديقة مميزة لواشنطن حسب التعبير الأمريكي. وهذا التعاون النووي الامريكي- الهندي الذي أغضب سابقا الجار الباكستاني النووي، سيكون تحت مراقبة دقيقة من التنين الصيني. ولم يهدأ بال الولايات المتحدة الأمريكية وهي ترى كلا من فرنسا وروسيا ودول أخرى تتقاسم المصالح النووية مع الهند، فسارعت لتأخذ ما تبقى لها من حصة الأسد. وعليه وافق الكونجرس الأمريكي على اتفاق تاريخي ينهي ثلاثة عقود من الحظر على التجارة النووية لواشنطن مع نيودلهي، وسيعمل الاتفاق على قيام شراكة إستراتيجية جديدة مع الهند وسيفتح سوقا واسعة للشركات الأمريكية تبلغ قيمتها مليارات الدولارات. حيث قال السيناتور ريتشارد لوغار من الحزب الجمهوري: " الفرصة مواتية وسانحة لكل من الولايات المتحدة والهند للتقارب بشكل تاريخي ومهم للعالم،الهند بلد مهم بالنسبة لنا، والاتفاق الذي وقع معهم يعتبر شيقاً" بينما علق السيناتور بيرون دورغان من الحزب الديموقراطي قائلا: "تعديلنا بسيط للغاية وينص على أن يتم إلغاء هذا الاتفاق في حال أجرت الهند تجارب على أسلحة نووية ،وسنعمل على وقف الإمدادات من المجموعات الداعمة الأخرى". وسيضع

اتفاق التعاون النووي الهند على سكة الدول المعترف بها كقوة نووية، وهو مايثير قلق بعض الأطراف خصوصا الجار النووي الباكستاني، الذي لم يحظ سوى بالانتقادات الأمريكية لبرنامجه العسكري. وترى الهند في الاتفاق ضرورة لتلبية حاجتها المتزايدة من الطاقة إذ سيعطيها الاتفاق الحق في الحصول على وقود وتقنية نووية مدنية من الولايات المتحدة مقابل تفتيش منشآتها النووية المدنية حصرا. وكانت فرنسا المنافس الأكبر للولايات المتحدة في السوق الهندية الواعدة، ووقعت هي الأخرى منذ أيام اتفاق تعاون لبيع مفاعلات نووية فرنسية لنيودلهي إضافة إلى التعاون في المجال العسكري . وهذا التعاون كان واضحا أيضا مع موسكو الشريك التاريخي للهند في هذا المجال، حيث ستواصل الهند استيراد العتاد العسكري الروسي على الأقل حتى عام ٢٠١٠ وفقاً لبرنامج اتفق عليه البلدان. وهذا ما حدا بباكستان التي تطمح لإبرام اتفاق مشابه وكرد فعل لموافقة الكونجرس الأمريكي على اتفاق تعاون نووي مدني مع الهند قال رئيس الوزراء الباكستاني يوسف رضا جيلاني أن لباكستان الحق هي الأخرى في مطالبة الولايات المتحدة بإبرام اتفاق تعاون نووي مدني.

سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان:

يجب أن نشير أولا إلى أن باكستان قد أعلنت عام ١٩٦٥ أنها لن تدخر وسعا لامتلاك السلاح النووي إذا ما امتلكته جارتها الهند، ومن ثم فإن باكستان قد استمرت في تطوير برنامجها النووي الذي بدأ بتشكيل لجنة الطاقة الذرية في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين. وعندما قامت الهند بتفجيرها النووي الأول عام ١٩٧٤ زادت باكستان إصرارا على المضي قدما في تطوير برنامجها النووي وعدم الارتكان إلى التأكيدات الهندية بأن التفجير كان للأغراض السلمية، مؤكدة أنها لن تقبل الهيمنة الهندية وأنها لن تذعن لأي تهديد نووي هندي. ومن ثم فإن باكستان تمكنت من تطوير برنامجها النووي على الرغم من الضغوط الخارجية بحيث أصبحت منذ أواخر الثمانينيات قادرة على امتلاك السلاح النووي، وهذا ما أشار إليه رئيس الأركان الباكستاني عام ١٩٩٣. وما يؤكد ذلك أن باكستان لم تتأخر في الرد على التفجيرات الهندية حيث ردت بعد أسبوعين بخمسة تفجيرات في ٢٨ مايو/ أيار وتجربة سادسة بعد يومين من التجارب الخمس الأولى. ولو أن هناك نقصا في البرنامج النووي الباكستاني لما تمكنت من الرد بهذه السرعة.

وقد أكدت باكستان أن تجاربها النووية كانت مرتبطة بالظروف الجديدة في جنوبي آسيا بعد التفجيرات الهندية، حيث باتت باكستان في وضع شديد الحرج، ومثلها مثل الهند أعلنت أنها لا ترغب في الدخول في سباق تسلح نووي، وأنها سوف تنتهج إستراتيجية الحد الأدنى من الرادع النووي، ولكن أيا من الدولتين لم تحدد طبيعة ولا حجم هذا الرادع.

والواقع أن ذلك يجعل احتمال الاستمرار في سباق التسلح النووي قائما على الرغم من إعلان الدولتين عدم رغبتهما في الدخول في مثل هذا السباق. ويجب ألا ننسى أن الدولتين لم تغلقا باب التجارب النووية، كما أنه يوجد بينهما سباق مؤكد في ما يتعلق بوسائل إيصال السلاح النووي كما اتضح في مجال الصواريخ الباليستية، ولا يقف الأمر عند ذلك وإنما يشمل الطائرات والغواصات القادرة على إطلاق الأسلحة النووية. ويجب ألا ننسى أنه في ظل استمرار التوتر بين البلدين فإن احتمالات الحرب بينهما تظل عالية، كما أن احتمالات الانزلاق إلى المواجهة النووية قائمة إذا لم يكن بشكل مخطط فقد يكون بطريق الخطأ أو سوء التقدير أو حتى المصادفة. ومن ثم فإن تسوية الخلافات القائمة بين البلدين من شأنها تقليل التوتر بينهما وتوفير جزء من النفقات الدفاعية الضخمة، بحيث توجه إلى البرامج التنموية التي تحتاج إليها كل من الدولتين.

موقف الصين من السلاح النووي الهندي:

قبل الحرب الهندية الصينية وما تبعها من إجراء الصين أول تفجير نووي كانت الهند ترى أن القنبلة النووية لن تساعدها في حل أي من مشاكلها على الرغم من أن قادتها كانوا يعلنون عن قدرة الهند على تصنيعها. وفي ما بعد أثير نقاش في البرلمان حول الموضوع، وكان هناك إقرار لأول مرة بحاجة الهند إلى تصنيع السلاح النووي. وإن استمرت السياسة الرسمية تعلن عن رفضها ذلك، إلى جانب رفضها لتوفير مظلة نووية من القوى الأجنبية، ثم كان رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكما أشرنا من قبل إلى تطور البرنامج النووي الهندي، والذي كان يأخذ في الحسبان القوة النووية الصينية في ذاتها والتخوف من تعاونها مع باكستان، ومن ثم فإن الهند كانت قلقة جدا من التقارير التي أشارت عام ١٩٨٣ إلى أن الصين قد نقلت إلى باكستان التصميم الكامل

للقنبلة النووية واليورانيوم الكافي للقيام بالتفجير. وهكذا فإن العلاقات النووية بين الصين والهند وباكستان متداخلة.

ويجب ألا ننسى أن بعض المسؤولين الهنود يعلنون حتى بعد تحسن العلاقات مع الصين في السنوات الأخيرة أنها مازالت تمثل التهديد الرئيسي للهند، وأن مواجهة هذا التهديد تتطلب حيازة الأسلحة النووية. ولا تقتصر هذه الرؤية على المسؤولين وإنما هي رائجة بين الرأي العام الهندي.

وإذا كانت الصين عاملا رئيسا في امتلاك الهند للسلاح النووي إلا أنها ليست العامل الوحيد، حيث توجد عوامل أخرى منها تحقيق التفوق على باكستان، وعدم تحقيق تقدم في مجال نزع الأسلحة النووية، والتغيرات في البيئة الدولية واعتبارا للهيبة والمكانة الدولية التي تسعى الهند لتحقيقها.

وقد أثار امتلاك الهند وبعدها بأيام قليلة باكستان السلاح النووي ردود فعل واسعة على الساحة الدولية. حيث أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا بعد التجارب النووية الهندية بيوم واحد في ١٤ مايو/ أيار ١٩٩٨ استنكر فيه بشدة التجارب النووية الهندية، وحث الهند على عدم إجراء المزيد من التجارب، معتبرا أن هذه التجارب تتعارض مع الجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية، وحث البيان الهند على الانضمام لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية دون تأخير ومن دون أي شروط.

وفي الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٩٨ أصدر وزراء خارجية الدول الخمس الأعضاء في الأمم المتحدة بيانا مشتركا بعد اجتماعهم في جنيف، أدانوا فيه التجارب التي أجرتها كل من الهند وباكستان، والتي من شأنها تهديد السلام والاستقرار في المنطقة، وحثوا الطرفين على بذل الجهود من أجل الحيلولة دون سباق التسلح النووي والصاروخي جنوبي آسيا، وحثوا الطرفين على حل خلافاتهم بالطرق السلمية، والتوقف عن إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في تصنيع الأسلحة النووية.

بعد يومين من البيان الوزاري السابق أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١١٧٢ كرر فيه ما ورد في البيان الوزاري، وطالب كلا من الهند وباكستان بالامتناع عن تصدير تكنولوجيا تصنيع الأسلحة أو التكنولوجيا التي تساعد على ذلك.

ومن جانبها فإن الولايات المتحدة قد اعتبرت أن ما حدث في جنوبي آسيا يمثل تحديا مباشرا للنظام العالمي الجديد الذي تقوده منفردة منذ انتهاء الحرب الباردة. وقامت بفرض عقوبات اقتصادية على الهند وباكستان، وإن كان قد تم تخفيفها في ما بعد. وقد كررت الولايات المتحدة المطالب التي وردت في قرار مجلس الأمن، وإن كانت الولايات المتحدة تتعامل مع الأسلحة النووية في جنوبي آسيا كواقع، وليس أدل على ذلك من قول وزير الدفاع الأمريكي دونالد رمسفيلد في ٩ يونيو/ حزيران ٢٠٠١ من أن الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية المهتمة بالقضية النووية عليها أن تشجع الهند وباكستان على تعلم كيفية التعايش مع الأسلحة النووية دون استخدامها.

الفصل الثالث عشر

العلاقات الروسية الهندية

العلاقات بين نيودلهي وموسكو كانت دائماً وما زالت تشكل مصدر قلق كبير للغرب وواشنطن منذ تأسيسها في أربعينيات القرن الماضي، فعلى الرغم من أن النظام الاقتصادي الهندي لم يكن يوماً ما اشتراكيا بل رأسمالياً حراً إلا أن علاقات الهند بالاتحاد السوفيتي كانت أقوى بكثير من علاقات موسكو بالعديد من الدول الاشتراكية. ولم تنصرف الهند عن روسيا الضعيفة المنهارة في التسعينيات من القرن الماضي، بل زاد ارتباطها بها وخاصة في مجال التعاون التقني العسكري.

كانت العلاقات بين روسيا والهند يمكن القول عنها إنها جيدة ومتطورة، لكنها لا تكفي لتأسيس تحالف إستراتيجي بين البلدين، خاصة في ظل العلاقات الوثيقة والمتطورة بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تطورت في السنوات الماضية في مجالات عديدة، وخاصة التكنولوجيا الحديثة. لكن هذا لم يمنع ولم يلغِ خصوصية العلاقات بين موسكو ونيودلهي، التي احتفل عام ٢٠٠٧ بمرور ستين عاما على تأسيسها عام ١٩٤٧، وعلى مدى الستين عاما لم تشهد هذه العلاقات أية أزمات أو عوائق رغم نموها في مجالات حيوية مثل المجال العسكري، فقد ظلت العسكرية الهندية طوال نصف قرن مضى، ومازالت تعتمد بشكل كبير على السلاح السوفيتي والروسي. والآن ٧٠٪ من تسليح الجيش الهندي بجميع فصائله من السلاح الروسي، وما زالت هذه العلاقة تثير التساؤلات، حيث الهند الدولة الرأسمالية التوجه تميل بكل قوتها العسكرية نحو الاتحاد السوفيتي ومن بعده روسيا.

ولم تستطع إدارة الرئيس بوش اختراق العلاقات الروسية الهندية باتفاق التعاون النووي الأمريكي الهندي، هذا الاتفاق الذي رفض الكونجرس الأمريكي التصديق عليه، وانهالت الانتقادات الحادة على الرئيس بوش لتوقيعه، لدرجة أن خبير الأسلحة الأمريكي "جوزيف كيرنكن" عضو لجنة الأمن القومي في الكونجرس قال: "إنه من السذاجة والجهل بالسياسة الدولية أن يوقع الرئيس بوش مع الهند مثل هذا الاتفاق، متصورا أنه سيقطع بذلك

العلاقات بين روسيا والهند"، واصفا العلاقات الهندية الروسية بـ"الزواج الكاثوليكي" الذي لا يمكن فصله ولا يمكن فهم أسرار قوته التي نمت على مدى ستين عاما منذ تأسيس العلاقات بين البلدين (٧٦).

أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والهند في ١٣ أبريل/ نيسان عام ١٩٤٧. وتعتبر معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين الموقع عليها يوم ٢٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٣ وثيقة رئيسة تقوم عليها العلاقات الروسية الهندية. وتتعاون روسيا والهند بنجاح في إطار هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة معاهدة شنجهاي للتعاون ومنظمة " بريك "البرازيل وروسيا والصين". تدعم روسيا حصول الهند على عضوية كاملة في منظمة شانجهاي للتعاون وهنالك تنسيق عالٍ مع نيودلهي حول أفغانستان. وحول الملف النووي الإيراني ، وتدعم أيضاً سعي الهند الحصول على مقعد دائم في مجلس أمن موسع ودعمت أيضا انضمام الهند لمجموعة الموردين النوويين ونظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ والمنظمات المعنية بمنع الانتشار النووي مثل نظام فاسنر لمراقبة صادرات الأسلحة التقليدية والاستخدام المزدوج للتكنولوجيا. اتفاقيتين إطاريتين حول إنشاء مفاعلين نوويين جديدين في الهند في كودانكولام في تاميل نادو.

إن مستقبل العلاقات الهندية- الروسية في ازدهار وانتعاش وتجدد مستمر، فرغم المخاوف الروسية من التقارب الهندي- الأمريكي، فإن روسيا الاتحادية تنظر إلى الهند باعتبارها مكسبا إستراتيجيا شديد الأهمية في ظل سعي موسكو إلى إعادة ترتيب علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية. كما أن الهند لاتزال تعتمد على روسيا في الحصول على المعدات وقطع الغيار العسكرية، خاصة وأن نحو ٧٠٪ من المعدات العسكرية الهندية مصدرها الاتحاد السوفيتي السابق. بالإضافة إلى أنه من غير المحتمل من وجهة نظر الهند أن يكون هناك شبه علاقة تحالف بين روسيا والصين كما كان الأمر خلال البدايات الأولى للحرب الباردة. وعليه يمكن الزعم بأنه على العكس من العلاقات بين الهند وكل من الولايات المتحدة والصين، فإنه من غير المحتمل أن تتعقد العلاقات الهندية- الروسية بسبب العامل الباكستاني، فمن الواضح أن روسيا تؤيد الموقف الهندي في التسوية الثنائية لقضية كشمير على أسس اتفاقية شملا(وهي الاتفاقية التي وقعت بين الهند والباكستان في

العام ١٩٧٢ م والتي نصت على أن يحترم الجانبان خط السيطرة الذي أسفر عنه وقف إطلاق النار في ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧١م في كل من جامو وكشمير).

وقد زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الهند في أكتوبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠٠ في زيارة دولة، ووقَّع خلال الزيارة بيان الشراكة الإستراتيجية بين روسيا الاتحادية والهند. وتم التركيز خلال الزيارة على التعاون في مجال الطاقة وتطوير علاقات العمل الوثيقة، لاسيما في مجال التقنيات المعلوماتية. وأعطت الزيارة دفعة جديدة لتطوير العلاقات الثنائية بين روسيا الاتحادية والهند.

كانت الزيارة التي قام بها الرئيس بوتين للهند في عام ٢٠٠٠ قد أقلقت الصين وبشكل كبير إذ تضمنت تلك الزيارة التوقيع على عدد من الاتفاقيات أو ما عرف فيما بعد بـ (الإعلان الإستراتيجي) والذي تضمن القيام بمشاورات سياسية منتظمة وعدم مشاركة أي من الطرفين في أية أحلاف عسكرية أو سياسية أو في نزاعات ضد أحدهما الآخر وأكدت الدولتان عن طريق هذا الإعلان بأنه غير موجه ضد دول أخرى في إشارة إلى الصين وباكستان، إلا أن ذلك لم يهدئ من روع الصين التي تدرك مقدار التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين روسيا والهند وخصوصاً أن الترسانة العسكرية الهندية أكثر من (٧٠٪) منها هو سلاح روسي الصنع، لذا كان على الصين التقرب أكثر فأكثر من روسيا من أجل كسبها والحصول على دعمها وقد عزز ذلك تطوير الصين لعلاقاتها بالهند فهي بذلك تحصل على ود روسيا، وتكسب حليفاً قوياً في آسيا[٧٧].

شهد العام ٢٠٠٤ تطوراً نوعياً للعلاقات الروسية الهندية برز في أكثر من زيارة متبادلة للقيادات الروسية والهندية وصلت إلى مستوى رئيس الوزراء الهندي وزيارة بوتين في نهاية العام إلى دلهي. ولا تبتعد العلاقات الروسية - الهندية عن رغبة روسيا في بناء علاقات تساعدها على استعادة ما فقدته بعد نهاية الحرب الباردة. فالهند دولة لا يُستهان بقوتها العسكرية والعلمية ناهيك عن قوتها البشرية والاقتصادية، إضافة إلى قدرتها على لعب دور مهم في الاستقرار والأمن في جنوب آسيا. ويبدو أن روسيا ترغب في تحسين الشروط الدولية للهند حين عبرت موسكو عن رغبتها في توسيع عدد الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ورشحت الهند لتكون عضواً فيه. وفي هذا دلالة واضحة على

سعي الدبلوماسية الروسية لتقوية وضع الهند على الساحة الدولية. كما أن هذا الموقف الروسي أعطى زخماً كبيراً للعلاقات الروسية – الهندية.

وقد زار روسيا في ديسمبر/ كانون الأول عام ٢٠٠٥ ونوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠٧ رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينج في زيارتين رسميتين، ووقع خلالهما عدداً من الاتفاقيات في مجال الفضاء والتعاون العسكري- التقني. وزار الهند في ١٦-١٧ مارس/ آذار عام ٢٠٠٦ رئيس الوزراء الروسي آنذاك ميخائيل فرادكوف،ووقعت خلال الزيارة الاتفاقيات بين مؤسسة "روس كوسموس" الروسية ومؤسسة الأبحاث الفضائية الهندية حول التعاون في إطار برنامج" غلوناس" للملاحة الفضائية،كما وقعت اتفاقيات بين المصارف الروسية والهندية.

التعاون الاقتصادي والعلمي :

بلغ حجم التجارة المتبادلة بين روسيا والهند ٧،٥ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٩ ويخطط البلدان لزيادة حجم التجارة بينهما إلى ٢٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٥. وبحسب نتائج عام ٢٠٠٧ زاد حجم التجارة الثنائية عن قيمة ٥،٣ مليارات دولار. وبلغ حجمها في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠٨ قيمة ٤،٧ مليارات دولار، أي سجلت زيادة بنسبة ٥٤،٧ ٪ بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام ٢٠٠٧. وازدادت لدى ذلك الصادرات الروسية إلى الهند بنسبة ٦٢،٦ ٪ وبلغت قيمة ٣،٥ مليارات دولار. أما الصادرات الهندية إلى روسيا فازدادت بمقدار ٣٦،٥٪ وبلغت ١،٢ مليار دولار. وفي عام ٢٠٠٨ ازداد حجم الصادرات الروسية إلى الهند فيما يتعلق بأجهزة الطاقة والماكينات الكهربائية ومعدات النقل وأجهزة القياس البصرية والأسمدة والمواد الكيميائية والنحاس والنيكل والمنتجات البلاستيكية. وإضافة إلى ذلك فقد وردت روسيا إلى الهند في أعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ زهاء ٢،٥ مليون طن من القمح. أما الهند فتصدر إلى روسيا كميات متزايدة من المنتجات التقنية والعقاقير الطبية. ازداد حجم التبادل السلعي بين روسيا والهند في عام ٢٠٠٩ وبلغ ٧،٥ مليار دولار. حيث إن الهند وروسيا يسعيان حتى يبلغ التبادل السلعي في عام ٢٠١٥ ما قيمته ٢٠ مليار دولار. بلغت الاستثمارات الهندية في الاقتصاد الروسي في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ قيمة ٨٢٠ مليون دولار، ومن بينها الاستثمارات المباشرة في قطاع النفط والغاز وقطاع النفط

الكيميائي وقطاع التقنيات المالية والمصرفية والمعلوماتية. وتسعى قيادتا الدولتين إلى أن يصل التبادل السلعي بين البلدين قيمة ١٠ مليارات دولار. وانعقدت في مدينة نيودلهي بفبراير/ شباط عام ٢٠٠٨ الجلسة الثانية لمنتدى التجارة والاستثمارات الروسي الهندي الذي يعتبر خطوة في محلها على طريق تطوير التعاون المتبادل . وترأس الجانب الهندي في المنتدى موكش أمباني مدير كبرى شركات النفط والغاز الهندية " ريلانس". أما الجانب الروسي فترأسه فلاديمير يفتوشينكوف رئيس مجلس إدارة شركة " سيستيما" التي تعتبر لاعبا روسيا كبيرا في سوق المواصلات والاتصال الهندية. وقد بدأت الشركة في تحقيق المشروع الخاص بإنشاء شبكة الاتصال عبر الهواتف النقالة في عموم الهند.

التعاون في مجال الطاقة الذرية:

في فبراير/ شباط عام ٢٠٠٨ تم الإبرام بالأحرف الأولى لاتفاقية التعاون بين روسيا الاتحادية والهند في مجال الطاقة النووية. ومن المخطط توقيعها خلال زيارة الرئيس الروسي دميتري مدفيديف إلى الهند. وتقضي الاتفاقية بإنشاء ٤ مفاعلات نووية في المحطة الذرية الهندية التي تشارك روسيا في تشييدها. وذلك إضافة إلى المفاعلين اللذين تم انشاؤهما سابقا. كما تقضي الاتفاقية بتطويرالتعاون في مجال الطاقة الذرية لاحقا. وسيتم إنجاز أول وحدة كهربائية وتشغيل قدرتها الكاملة في أبريل/ نيسان عام ٢٠٠٩ . والجدير بالذكر أن المحطة الكهروذرية الهندية يتم إنشاؤها بناءً على التصميم الروسي وبواسطة المعدات الروسية. كما يقدم ٥٠ متخصصا فنيا من روسيا للمساعدة بهذا المشروع. غير أن أعمال الإنشاء والتركيب كلها تقوم بها شركات هندية.

التعاون في مجال النفط والغاز:

من أهم مشاريع التعاون الثنائي في هذا المجال هي : تشغيل حقل النفط والغاز " ساخالين -١" الذي تشارك فيه شركة النفط والغاز الحكومية الهندية "ONGC"، والتنقيب عن الغاز في الجرف القاري بخليج البنغال بمشاركة مؤسسة "غازبروم" الروسية. وجاءت الدعوة التي وجهتها روسيا في عام ٢٠٠١ إلى شركة "ONGC Videsh" الهندية للمشاركة في مشروع "ساخالين - ١" الروسي بالشرق الأقصى جاءت بمثابة أول تجربة ناجحة في تعاون الشركة الهندية مع روسيا. وقد حصلت الشركة الهندية آنذاك على حصة ٢٠٪ من المشروع. وبدأت الهند تحصل على النفط من حقل "ساخالين - ١" منذ أواخر عام ٢٠٠٦ .

وبموجب معلومات واردة من وسائل الإعلام فإن الهند تقترح على شركة "غازبروم" المشاركة في مشروع إنشاء خط أنابيب الغاز الإستراتيجي " تركمانستان - أفغانستان - باكستان - الهند". ولا يستبعد الجانب الهندي احتمال مشاركة روسيا في هذا المشروع بصفتها طرفا موردا للغاز الطبيعي، إلى جانب أذربيجان وكازاخستان وأوزبيكستان. ويبلغ طول خط أنابيب الغاز هذا ما يقارب ١٧٠٠ كيلومتر. وتنظر الهند إلى هذا الخط كونه أكثر جاذبية وفائدة من الناحية الاقتصادية، وغير مثقل جيوسياسيا. وتفيد وسائل الإعلام بأن مشاركة روسيا والهند في اعداد المشروع الخاص بتوريد الغاز الإيراني إلى الهند قد تكون أحد الاتجاهات الرئيسة للتعاون المقبل بين شركة " غازبروم" وشركة " GAIL" الهندية . ويتعين على شركة "غازبروم" هنا أن تتولى دورالاستشارة الفنية والوكالة في تحقيق هذا المشروع فيما بعد. وتبدي شركة " غازبروم" اهتمامها أيضاً بالمشاركة في إنشاء خط أنابيب الغاز " ميانما - بنغلاديش - الهند" بصفة شركة استشارية . كما وقعت في ١٢ سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠٠ بمدينة سانت بطرسبورغ بين حكومات روسيا والهند وإيران اتفاقية إنشاء ممر النقل الدولي "الشمال - الجنوب" الذي من شأنه أن يقلل زمن النقل ويقلص نفقات نقل السلع إلى روسيا الاتحادية والدول الأوروبية. وستؤمن الاتفاقية حركة السلع عبر الممر البحري الذي يربط الهند بإيران ثم بروسيا الاتحادية والدول الأخرى عن طريق بحر قزوين. التعاون العلمي التقني يتطور بين البلدين بشكل مثمر. ووقع عام ٢٠٠٠ في نيودلهي البرنامج الشامل طويل الأمد لتطوير التعاون العلمي التقني حتى عام ٢٠١٠. وخلال السنوات الـ١٦ المنصرمة بعد التوقيع على البرنامج المذكور تم تبادل الوفود بعدد ٣٠٠٠ وفد،وتحقيق ما يزيد عن ٣٠٠ مشروع علمي في شتى المجالات، وإنشاء ٧ مراكز للأبحاث العلمية في مختلف فروع العلم. ويجرى حاليا العمل على ١٥٠ مشروعاً آخر للأبحاث العلمية. ويتطور التعاون العلمي التقني في إطار هذا البرنامج طويل الأمد في ١١ اتجاها علميا. ويتضمن البرنامج تشييد مركزالأبحاث الخاص بصنع المسحوق الحديدي واللدائن الجديدة في مدينة حيدر أباد الهندية. ومن إنجازات البرنامج الأخرى هو البدء في إنتاج اللقاح الخاص بمعالجة شلل (كساح) الأطفال في شركة " بيبيسكول" الهندية في مدينة بولاندشار الهندية. ويحظى هذا المعمل الذي يصنع سنويا ١٠٠ مليون جرعة من اللقاح بدعم روسيا. وثمة إنجاز آخر للبرنامج وهو افتتاح المركز الهندي الروسي للأبحاث

الكومبيوترية المستقبلية في موسكو. كما تجدر الإشارة إلى المركز الهندي الروسي للتقنيات البيولوجية في مدينة الله اباد والمركز الهندي الروسي الخاص باستخراج الغاز الطبيعي. وسيسمح بإنشاء ٤ مراكز جديدة للمعادن غير الحديدية والتقنيات البيولوجية والطبية ونقل التقنيات والمسرعات الليزرية سيسمح بتوسيع التعاون بين البلدين إلى حد كبير. وقد تم التجميع الناجح لكمبيوتر"سوبر" كونه نتاجا مشتركا لمعهد التصميم المؤتمت لدى أكاديمية العلوم الروسية ومركز الأبحاث الحكومي الهندي. وقد بدأ التعاون العملي مع الزبائن الهنود الذين يستعينون بمعلومات واردة من مجموعة الأقمار الصناعية الروسية. التعاون في مجال العقاقير الطبية تقترح روسيا على الهند بأن تنشأ في هذا البلد مؤسسة مشتركة خاصة بصنع المضادات الحيوية من جيل جديد. وبإمكان روسيا والهند أن تنشئ معملا يصنع هذه المواد بقدرة إنتاجية تبلغ ٣٠ ألف طن من العقاقير سنويا. كما بمقدورهذه المؤسسة أن تعمل على أساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة التجارة الحرة الهندية . ومن المفترض منحها تسهيلات ضريبية وجمركية لمدة ١٠ سنوات. كما من المتوقع أن تمول نسبة ٥٥٪ من حصة روسيا في المشروع على حساب تسديد الديون الهندية. أما نسبة ٤٥٪ المتبقية فمن المتوقع تمويلها عن طريق الاستثمارات الخاصة من الجانب الهندي. ومن المحتمل أن تبلغ القيمة الإجمالية للمشروع ١٠٥ ملايين دولار. وتفيد أنباء واردة من وسائل الإعلام أن حصة العقاقير الهندية في سوق الصيدلة الروسية تبلغ الآن ٤،١ ٪. وفي ذات الوقت، فبالرغم من تقلص كمية الأدوية ذات النوعية السيئة الواردة من الهند فان مشكلة جودة العقاقير المستوردة من هذا البلد لا تزال ملحة. وعلى سبيل المثال فإن حصة العقاقير الهندية من مجموع العقاقير الطبية الفاسدة التي تم شطبها في روسيا عام ٢٠٠٨ تشكل ٤٠ ٪. أما حصة العقاقير الطبية الهندية من مجموع العقاقير الأجنبية الصنع التي تم شطبها فتجاوز الثلث. ولذلك فإن أحد اتجاهات تعاون روسيا مع الجهات الحكومية الهندية هو تبادل المعلومات فيما يتعلق بجودة العقاقير الطبية الموردة إلى روسيا من الهند (٧٨).

التعاون العسكري والتقني :

تولى روسيا الهند أهمية كبيرة من ناحية التعاون العسكري من عدة نواحي منها سياسية ومنها إستراتيجية ومنها اقتصادية حيث إن دعم الهند بالتقنيات العسكرية وتقليل اندفاع الهند بشكل كبير في علاقاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة،حيث تهتم روسيا

بتوسيع دورها وتأثيرها عبر جنوب آسيا ، ويخلق أيضاً لروسيا توازناً بين الصين والهند حيث لا تستطيع الصين أن تشكل عقبة عسكرية وذلك بوجود خصم قوى مثل الهند وحليف مهم لروسيا وبنفس الوقت تعزز روسيا حضورها في المحيط الهندي وتوسيع نفوذها المتمدد في آسيا على حساب الغرب وأمريكا وتكون بحلفها مع الهند ومع الصين أيضاً بشراكة إستراتيجية طويلة الأمد صمام الأمان في آسيا.

وتمتلك الهند اليوم ثاني أكبر جيش في آسيا بعد الصين. وتواصل تطوير قواتها المسلحة بدعم غربي ربما الهدف منه إعطاؤها دورا إقليميا منافسا للدول الجوار. تعد الهند أحد أكبر المستوردين للمعدات العسكرية الروسية أمدت روسيا الهند في الفترة ما بين ١٩٦٠ و٢٠٠٠ بما يعادل ٣٥ بليون دولار من المعدات العسكرية. على مدار الأعوام، تطورت العلاقة من مجرد إطار بائع ومشتري إلى شراكة تحتوي على البحث والتطوير، الإنتاج، والتسويق لتقنيات وتكنولوجيا الدفاع المتطورة، من بينها قذائف، صواريخ، مقاتلات، وطائرات نقل.

في واشنطن تصف الدوائر الإستراتيجية الأمريكية العلاقات بين روسيا والهند بـ «الزواج الكاثوليكي» الذي يصعب اختراقه أو فك عقده، ولكن رغم هذا فإن إدارة الرئيس بوش لم تيأس وعادت عام ٢٠٠٨ تعرض إغراءاتها على الهند، حيث عرض الرئيس الأمريكي جورج بوش على الهند مجاناً حاملة الطائرات «Kitty Hawk» التي دخلت الخدمة في ٢٩ أبريل عام ١٩٦١ مقابل شراء القوات الجوية الهندية لـ٦٥ مقاتلة من طراز (F/A-18E/F Super Hornet) لكي ترابط على هذه الحاملة. ويلجأ البنتاجون إلى مثل هذه الضغوط من أجل دعم منتجي الأسلحة الأمريكية في مناقصة دولية ضخمة لتوريد ١٢٦ طائرة للقوات الجوية الهندية بقيمة إجمالية قدرها ١٠ مليارات دولار. ولم تقبل الهند هذا العرض علما أن روسيا تقوم حاليا بتحديث حاملة الطائرات «الأميرال غورشكوف» التي دخلت حيز العمل عام ١٩٨٧ من أجل الأسطول البحري الهندي. وكان الجانب الروسي يصر على زيادة قيمة هذه الصفقة بمقدار ٢،٢ مليار دولار. حيث إن الاتفاقية المجددة الخاصة ببيع حاملة الطائرات هذه التي تبلغ حمولتها ٤٤،٥ ألف طن ستزود بالأسلحة والمعدات الإضافية الروسية الصنع، وبينها ١٢ مقاتلة " ميغ – ٢٩ ك" و٤ مقاتلات ذات مقعدين "ميغ ٢٩ كوب" و٦ مروحيات من طراز " كا – ٢٧" و"كا-

٣١". ومن المتوقع أن يبلغ عمر استخدام السفينة ٣٠ سنة. وبالإضافة إلى ذلك فإن شركة ميغ تتهيأ للمشاركة في المناقصة الهندية الخاصة بصنع مقاتلة متعددة الأغراض "MRCA". كما تستمر هذه الشركة في العمل على تجربة الرادار الجوي "جوك - آ أي" الذي من المفترض أن يركب في الطائرة التجريبية من طراز" ميغ- ٣٥".وقد أعلنت الهند رفضها للهدية الأمريكية واستعدادها لمضاعفة تكلفة تحديث وتطوير حاملة الطائرات الروسية «الأميرال غورشكوف».هكذا تفشل محاولات واشنطن دائما في اختراق العلاقات الروسية – الهندية، والسبب الرئيس في الفشل أن نيودلهي تعرف جيدا أبعاد وخفايا السياسة الأمريكية. ويقول المحلل العسكري الهندي فيناي شوكلا: «لم تثبت أمريكا إلى حد الآن أنها شريك أمين في التعاون الطويل الأمد فقد فرضت واشنطن أكثر من مرة حظرا على بيع المعدات الحربية إلى الهند» [٧٩].

في يوم ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٢ قامت السفينتان الحربيتان الأمريكيتان المتكونتان من ٧٠٠ فرد بمناورات عسكرية مشتركة مع القوات البحرية الهندية لمدة أربعة أيام مما اضطر القوات البحرية الروسية تعمل أكثر حيث قامت القوات البحرية الروسية والهندية في ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٣ بمناورات عسكرية مشتركة لم تشهد هذه المناورات لها مثيلا في تاريخها من حيث النطاق. كما كشف وزير الدفاع الروسي في حينها ليدل ذلك على أن العلاقات العسكرية التقليدية بين روسيا والهند لن تهزها الولايات المتحدة. وقد أكدت المناورات الروسية الهندية البحرية المشتركة التي أجريت في المحيط الهندي عاملاً مهمًا في التعاون العسكري. كما أنها استعرضت إمكانات القوات المسلحة للدولتين وبينت المصالح الإستراتيجية المشتركة.

حيث إنه مع انتعاش الاقتصاد الوطني الروسي بدأت القوات البحرية الروسية تتخلص من ورطة تاريخية تدريجيا. قال الرئيس الروسي بوتين بصراحة في كلمة ألقاها يوم ١٩/ ٥/ ٢٠٠٣ (أنه يجب على الجيش الروسي أن يستطيع أن يحمي سلامة روسيا وحلفائها. وعلى روسيا أن تطور أسلحة إستراتيجية من جيل جديد وعلى الجيش الروسي أن يخرج من حدود دولته) وأن روسيا التي لم تتخلص عن مكانتها كدولة بحرية كبري أبدا ستنتصب صورة عملاق لها مرة أخرى متغلبة على جميع الصعوبات في القرن الجديد. وستشهد القوات البحرية الروسية وجودها كقوة بحرية جبارة تنتعش

وتظل يهيمن على مناطق بحرية في أعالي البحار في المحيط الهادئ. ومع بداية عام ٢٠٠٢ بدأ التجار الأمريكيون في الأسلحة يسعون إلى الاستيلاء على سوق الأسلحة الهندي، وتحقق غرضهم في هذا المجال. لذلك لن تسكت عنها روسيا إطلاقا، وعليها أن تعرض للهند أسلحتها الممتازة. وكان القيام بالمناورات العسكرية المشتركة هو خير إعلان تجاري بهذا الشأن.

وقد وقع البلدين اتفاقية والتي يسري مفعولها حتى عام ٢٠١٠، والتي تقضي بتوريد معدات عسكرية عالية التقنيات، بما فيها الصواريخ الباليستية والغواصات الذرية ، ويتضمن البرنامج أكثر من ٢٠٠ مشروع تبلغ كلفتها حوالي ٢٠ مليار دولار وتم تنفيذ الجزء الكبير منها وقد تم الاتفاق على تمديد فترة مفعول برنامج التعاون العسكري التقني بين البلدين التي تنتهي في عام ٢٠١٠ لمدة ١٠ أعوام أخرى – حتى عام ٢٠٢٠؛ وسيبلغ الحجم الإجمالي لهذه التوريدات قيمة ١٦ مليار دولار. حيث تم في عام ٢٠١٠ التوقيع مع الجانب الهندي في مجال التعاون العسكري – التقني، على عقود بلغت قيمتها ٦.٥ مليار دولار، وفي عام ٢٠١١ على عقود بلغت قيمتها ١،٨ مليار دولار. ويلغت قيمة العقود الموقعة مع الجانب الهندي حاليا ما مقداره ١٠،٨ مليار دولار ، ويبلغ المعدل السنوي لحجم التعاون الروسي – الهندي في المجال العسكري – التقني ٣ مليارات دولار. وعموما تراوح هذا الحجم بين ٢٢–٢٥ ٪ و٣٥ – ٣٨ ٪ من مجمل التعاون العسكري – التقني الروسي مع الدول الأجنبية.

وأسست في عام ٢٠٠٠ اللجنة الوزارية المشتركة الخاصة بالتعاون العسكري التقني. وقد غدت المناورات الروسية الهندية البحرية المشتركة التي أجريت بشهر أبريل/ نيسان الماضي في المحيط الهندي عاملا مهمًا في التعاون العسكري. كما أنها استعرضت امكانات القوات المسلحة للدولتين وبينت المصالح الإستراتيجية المشتركة. ويعود الجزء الأكبر من الأسلحة والمعدت التي لدى الجيش الهندي إلى الصناعة الروسية. وتورد روسيا إلى الهند الدبابات "ت–٩٠" والطائرات الحربية " سوخوي" . وتعد شركة " Hindustan aeronotics limited" شريكة لروسيا من الجانب الهندي فيما يتعلق بصنع مقاتلات الجيل الخامس. كما تقوم هذه الشركة بصنع المقاتلة " سوخوي – ٣٠ إم كي أي" بموجب ترخيص منحته لها روسيا. وتفيد وسائل الإعلام الهندية بأن الهند قبلت بمقترح روسي بأن

تزداد قيمة إعادة تسليح حاملة الطائرات الروسية " اميرال غورشكوف" المخصصة للقوات البحرية الهندية. وكان الجانب الروسي يصر على زيادة قيمة هذه الصفقة بمقدار ٢،٢ مليار دولار . وبموجب معلومات واردة من وسائل الإعلام فإن الاتفاقية المجددة الخاصة ببيع حاملة الطائرات هذه التي تبلغ حمولتها ٤٤،٥ ألف طن سيتم توقيعها خلال فترة ٣ أشهر. وتشير وسائل الإعلام إلى أن حاملة الطائرات ستزود بالأسلحة والمعدات الإضافية الروسية الصنع، وبينها ١٢ مقاتلة " ميغ - ٢٩ ك" و٤ مقاتلات ذات مقعدين " ميغ ٢٩ كوب" و٦ مروحيات من طراز " كا - ٢٧" و"كا-٣١" .ومن المتوقع أن يبلغ عمر استخدام السفينة ٣٠ سنة. وبالاضافة إلى ذلك فإن شركة "ميغ" تتهيأ للمشاركة في المناقصة الهندية الخاصة بصنع مقاتلة متعددة الأغراض " MRCA". كما تستمر هذه الشركة في العمل على تجربة الرادار الجوي " جوك - آ أي " الذي من المفترض أن يركب في الطائرة التجريبية من طراز " ميغ - ٣٥". وستستعد طائرتان من طراز " ميغ - ٣٥" في الفترة ما بين فبراير/ شباط - مارس/ آذار عام ٢٠٠٩ للمشاركة في المناقصة المنفذة لمصلحة القوات الجوية الهندية. وقد تم تصميم وصنع الصاروخ الهندي "براموس" بالمؤسسة الروسية الهندية المشتركة التي تعتبر مثالا للتعاون العسكري التقني في مجال تبادل التقنيات والتكنولوجيات المشتركة وهذا الصاروخ هو من إنتاج روسي - هندي مشترك. وأطلق عليه "براموس" نسبة إلى نهر براهمابوترا الهندي ونهر موسكو الروسي. تم تصميم "براموس" على أساس صاروخ "ياخونت" الذي قامت بتصنيعه مؤسسة "ماشينوستروييني" الصناعية العلمية في الثمانينيات. وبوسع صاروخ "براموس" أن يبلغ سرعة ٢،٥ - ٢،٨ ماخ، وهو أكثر بـ٣ أضعاف مما هو عليه عند صاروخ توموهوك الأمريكي الصنع. ويمكن إطلاق صاروخ "براموس" من المنصات الساحلية أو من على ظهر السفن أو من الغواصة أو الطائرة. وقد تم تصميم نسختين من هذا الصاروخ أولها للقوات البحرية وثانيها للقوات البرية. وتم أول اطلاق للصاروخ من المنصة الساحلية في ١٢ يونيو/ حزيران عام ٢٠٠١. ثم أدخل الصاروخ حيز الاستخدام في القوات المسلحة الهندية. وبإمكان الصاروخ "براموس" مهاجمة أهداف تقع على بعد ٢٩٠ كم ومن ضمنها الأرضية وعلى ارتفاع ١٠ أمتار. ولقد دخل صاروخ "براموس" الخدمة الفعلية في القوات البرية الهندية،كما جهزت به سفن الأسطول البحري الهندي. ويتم تجميع الصواريخ من

هذا النوع في معمل شركة "براموس - إيرو سبيس" الواقع في مدينة" حيدر آباد الهندية ومؤسسة "ستريلا" الواقعة في مدينة اورينبورغ الروسية. ومن المتوقع أن يتم قبل عام ٢٠١٦ تصنيع ١٠٠٠ صاروخ من طراز "براموس". وقد تم لحد الآن ٢٠ تجربة إطلاق لهذا الصاروخ من على ظهر السفن والمنصات الأرضية. وتعد كافة الإطلاقات تقريبا ناجحة. وتستمر في الوقت الحاضر تجارب اختبارية لهذا الصاروخ من على منصة عمودية منصوبة على ظهر سفينة بحرية. وقد تم تصميم هذه المنصة من قبل فريق المصممين الهندي- الروسي المشترك. ويجرى حاليا الإنتاج التسلسلي لهذه الصواريخ لتنصب في ٩ سفن حربية تابعة للقوات البحرية الهندية. ويعمل حاليا الخبراء الروس والهنود في هذا المجال على جعل الصاروخ "براموس" مهيئا للاستخدام على متن الطائرات والغواصات.

وقع رئيس روسيا دميتري مدفيديف ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ البيان المشترك الخاص بنتائج زيارة رئيس الوزراء الهندي إلى روسيا التي قام بها يوم ٧ ديسمبر/ كانون الأول عام ٢٠٠٩. كما وقع بحضورهما الاتفاقية بين الحكومتين حول برنامج التعاون العسكري التقني في أعوام ٢٠١١ - ٢٠٢٠ والاتفاقية الحكومية حول صيانة الأسلحة والآليات الحربية الروسية في فترة ما بعد بيعها إلى روسيا والبروتوكول الملحق. باتفاقية تصميم وصنع طائرة النقل المتعددة الأغراض الموقعة في ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠٧ .

وقد وقعتا في ٥/ ٩/ ٢٠١٢ شركة "روس أوبورون أكسبورت" وشركة "سبلاف" للبحوث العلمية والتصنيع الروسيتان من جهة وإدارة مصانع المدفعية التابعة لوزارة الدفاع الهندية من جهة أخرى، مذكرة التفاهم بشأن استحداث مؤسسة مشتركة تتخصص في تصنيع وتسويق الذخائرالتي تستخدمها راجمة الصواريخ الروسية "سميرتش" حيث تنص الاتفاقات على تسليم تكنولوجيات صنع الصواريخ إلى المؤسسة الروسية الهندية الجديدة. وأن المؤسسة ستستحدث في الهند. يعمل كلا البلدين اليوم على تعزيز العلاقات بينهما على أساس المنفعة المتبادلة. وتحصل الهند بسرعة على تكنولوجيات عسكرية روسية تحتاج دول أخرى إلى عقود لاستيعابها. وتتفق زيادة حصة الصناعة الهندية في تصميم وإنتاج المعدات العسكرية الروسية للجيش الهندي تتفق مع مصالح الهند وروسيا على حد سواء.

إن تفعيل العلاقات الهندية الروسية في المجالات الاقتصادية والعسكرية هو محصلة رؤية سياسية وإستراتيجية تحاول نيودلهي وموسكو بناءها. وقد لخص مدير معهد الدفاع في نيودلهي جاسجيت سينغ ملامح وأبعاد هذه الرؤية مؤكدا أنها أشبه بمثلث أضلاعه روسيا والهند والصين بما تحويه هذه البلدان الثلاث من قوة بشرية هائلة وثروات طبيعية متنوعة وقدرات عسكرية كبيرة. هذا المثلث سيكون عامل استقرار للأمن القومي لتلك الدول في آسيا وسيجذب إليه قوى آسيوية عديدة يمكن أن تكون على رأسها اليابان، وهذا كله معناه إيجاد قطب آسيوي "مخيف" مقابل القطب الأمريكي الأوروبي.

الفصل الرابع عشر

العلاقات الصينية – الهندية من التنافس إلى التحالف

تعتبر الصين والهند اللاعبين الرئيسين الجديدين اللذين يمكن أن يغير ظهورهما من المشهد السياسي الجغرافي العالمي في القرن الحادي والعشرين، وقد كان هذا هو تقدير مجلس المخابرات القومي في الولايات المتحدة أواخر عام ٢٠٠٤، مستشهدا بمعدلات نموهما الاقتصادية المتزايدة والدائمة وقدراتهما العسكرية المتسعة وعدد سكانهما الضخم والذي يغلب عليه سن العمل والذي يزيد عن المليار في كل منهما، كما تعد حقيقة انتماء كل منهما لأحد أقدم وأروع الحضارات في تاريخ العالم في نفس درجة الأهمية بالنسبة للهنود والصينيين المعاصرين، فقد امتد تأثير تلك الحضارتين لما بعد وادي النهر الذي نشأت فيه منذ أكثر من خمسة الآف عام ولا تزال تقاليدهما المحترمة قوية على الرغم من التعديلات الكثيرة التي صنعتها الظروف المتغيرة على مدار الألفية الأخيرة وخصوصا تلك المرتبطة بالعصر الحديث، لذلك نجد السؤال الخاص بكيفية سير العلاقة بين هذين العملاقين الآسيويين المختلفين جدا يحظى بأهمية كبرى للجميع، لشعبيهما وجيرانهما وشركائهما التجاريين وبالتأكيد للقوة العظمى في العصر الحالي وهي الولايات المتحدة، هذا وتوجد عناصر تعاون وكذلك عناصر تنافس في العلاقات الصينية– الهندية الحالية تعكس جهودهما المنفصلة بل والمتضاربة لبناء دولة وأمة حديثة في مجتمعاتهما القديمة والمحررة في النصف الثاني من القرن العشرين، كما أن لكل منهما مدى واسع من التعاملات مع الغرب، ويتمثل الأمر الوحيد الذي يبدو مؤكدا في التداخل المعقد بين الصين والهند في إطار المشهد العالمي المتغير دائما[٨٠].

طبيعة العلاقات الثنائية:

إن المجالات بين العملاقين الآسيويين تبدو متعددة، وإن الاستفادة منها كفيلة بأن تعطي للعلاقات فيما بين البلدين أبعادا تعاونية أيضا والسير بخطى ثابتة من أجل تخطي الخلافات القديمة وتجاوزها ومحاولة نسيانها في المجال السياسي وخصوصا إذا ما كانت تلك المجالات التعاونية ذات سمة اقتصادية بحتة، فالواقع المتطور في العالم وخصوصا في مجال الغذاء الصحي يفرض على العملاقين الاتحاد من أجل محاولة اللحاق بالدول

الأوروبية المتقدمة في هذا المجال، وبالأخص وهما يمتلكان الإمكانيات التي يستطيعان الاستفادة منها محليا وتسخيرها في خدمة اقتصادهما وذلك ما أكدته تقارير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وأصبح من الواضح أن نجد أن الحكومات في الهند والصين قد تبنت منهجا براجماتيا وليس تصادميا تجاه كل منهما الأخرى في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين .

وقد عبرت كل منهما عن الحاجة لوجود بيئة خارجية من السلام حتى تتمكن كل منهما من مواصلة برامجها في الإصلاح الاقتصادي والتفرغ للمشاكل الداخلية التي دائما ما تحمل في طياتها إمكانية تعكير الاستقرار الداخلي، وبالتالي فقد أكدت كل من بكين ونيودلهي على التفاعل الاقتصادي بين الدولتين والتسوية السياسية للمشكلة الحدودية القائمة بصورة متسارعة، وقد تصور المسئولون بالإضافة لبعض الأكاديميين ورجال الأعمال أن المشروعات المشتركة في دول الجوار سوف تؤدي إلى وجود أجواء من التأثير تسهم في التنمية البشرية في آسيا، وقد شملت المشروعات الطموحة للتجارة عبر الحدود والبنية الأساسية والتبادل الفكري مبادرة كونمينج التي تربط جنوب غرب الصين بشمال شرق الهند وخطة تعاون ميكونج- جانجا التي تربط الهند وبنجلاديش في الجانب الأدنى من وادي جانجز ببلاد أرض الصين الهندية الرئيسة في حوض ميكونج الأسفل، وقد أشركت مؤسسة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) الصين بصورة فعالة اقتصاديا وسياسيا لكي تتجنب الأفعال المنفردة من ناحية الجارة المتقدمة وأيضا كي تجر الهند لمزيد من الاشتراك في شؤون المنطقة(٨١).

وقد منحت سياسة الهند التي تبنتها في مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي ميلادا جديدا للاشتباك الاقتصادي والسياسي مع جنوب شرق آسيا، وقد خففت الهند من معارضتها للطابع العسكري الحاكم في ميانمار بعد عام ١٩٩٢ اعتقادا منها أن العزلة قد عمقت من اعتماد تلك الدولة على الصين، ومنذ ذلك الحين قامت الهند ببناء طرق مهمة في ميانمار وأصبحت الشريك التجاري الرئيس لها دون أن تثير مخاوف الصين بصورة واضحة، وقد منحت منظمة تعاون شنجهاي التي تضم الصين وروسيا وأربع دول أخرى من آسيا الوسطى الهند وضع المراقب عام ٢٠٠٥ وفي نفس العام ناقشت منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك) والتي تضم سبع دول مسألة توسيع عضويتها

والسماح للصين بأن تكون مراقباً وتظل روسيا المورد الأكبر للمعدات العسكرية التقليدية عالية الجودة إلى كل من الهند والصين وبالتالي نجد أن هناك نقاطا كثيرة في آسيا تتلاقى فيها المصالح والوجود الصيني والهندي في شكل تنافسي وتعاوني معا بطريقة تجعل العلاقات الثنائية بينهما أكثر تعقيدا بصورة متزايدة(٨٢).

وقد زاد التبادل الاقتصادي بين الهند والصين بمعدل مدهش بعد عام ٢٠٠١ وعقب انضمام الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية التي تضم ١٤٨ عضوا والتي كانت الهند أحد مؤسسيها وهكذا أصبحت النظم البنكية والمالية والقانونية في بكين متوافقة إلى حد ما مع نظيراتها لدى نيودلهي، وقد أدى ذلك إلى اجتذاب المستثمرين الهنود وإن كان ذلك لم يبرز بعد في المشروع الصيني الطموح والمتعلق بتنمية الغرب، وقد قامت الصين ببعض الاستثمارات في الهند مثل التنجيم في البوكسيت ولكن ذلك قد يتم عرقلته من خلال مشكلات واضطرابات المشهد السياسي الهندي. وقد تضاعف حجم التجارة البينية ما بين عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ ومن المتوقع أن يتضاعف مرة أخرى عام ٢٠١٠، وتعد الصين الآن ثاني أكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة، ويلعب قطاع التصنيع دورا أساسيا في النمو الاقتصادي للصين إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما النمو الاقتصادي الهندي فيقوده قطاع الخدمات (تقنية المعلومات والتكنولوجيا البيولوجية وصناعة الدواء) والمؤسسات المحلية(٨٣).

وهناك بعض فرص التكامل التي تبدو واضحة: فقد لاحظ رئيس الوزراء الصيني تسو رونجي (١٩٩٨-٢٠٠٣) أثناء زيارته لبانجالور عام ٢٠٠٢ أن مزيجا من أجهزة الحاسب الآلي الصينية والبرمجيات الهندية سوف تكون بمثابة منتج لا يقاوم في السوق العالمية، وتقوم الشركات الرائدة في كلتا البلدين بمشروعات مشتركة من أجل تحقيق هذا الهدف في ظل إعجاب الصين ببراعة الهند في تقنية المعلومات ولكنها تهدف إلى التفوق عليها في تصنيع رقائق البرمجيات، ويبرز التنافس التجاري بين العملاقين الآسيويين في الصحافة العالمية ولكنه أقل وضوحا على الأرض، فعلى سبيل المثال تبنت الدولتان منهجا تعاونيا في تحديد مكان وتطوير مصادر جديدة للنفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى بناء خطوط أنابيب تربط مصادر الإمداد بمراكز الطلب، وقد تم بث بعض التفاصيل في منتدى بعنوان المعجزة الصينية قبل زيارة رئيس الوزراء وينجيابا ولنيودلهي في أبريل عام ٢٠٠٥ (٨٤).

ووفرت مفاوضات منظمة التجارة العالمية وجولة الدوحة حول التجارة الدولية فرصا للتعاون بين الهند والصين حيث يشتركان في منهجهما المتسم بالتملك تجاه سيادة الدولة وتحرر فعل كل منهما ومقاومة المحاولات الغربية لإدخال معايير بيئية أو عملية على أجندة التجارة العالمية كما أن لكل منهما موقف مشابه حول التجارة فيما يتعلق بالزراعة كما ظهر في كانكون في المكسيك عام ٢٠٠٤، وقد كان للعولمة بعض الآثار المتشابهة والمختلفة في كل من الصين والهند حيث أظهرت الصين تحللا أكبر في مجالي الاتصالات ومرافق الإنترنت بينما أظهرت الهند توافقا أعظم مع الأعراف الدولية في القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع. باختصار، نقول أن العلاقات الهندية- الصينية متشابكة مع السوق العالمي ولم تعد تكفي الأوصاف البسيطة لتوصيف تلك العلاقات(٨٥).

القلق الهندي من تزايد النفوذ الصيني :

تتزايد احتمالات الشعور بالتهديد في أي دولة عندما يكون موقفها يبدو متدهورا أو تتعرض طموحاتها للإحباط، بينما تتمثل العوامل التي تسهم في زيادة مستويات الرفاهية لدى الدول الكبرى مثل الهند والصين في التأثير الدبلوماسي والرفاهية الاقتصادية والوضع الدولي والأمن العسكري ووحدة أراضي الدولة، ومن السهل تفهم سبب تصوير بعض الهنود المتعصبين لنظرية التهديد الصيني في عقد التسعينيات، فالوجود الدبلوماسي الصيني في عواصم العالم كان أثقل وزنا وأعلى تأثيرا من نظيره الهندي، كما أن النجاحات الاقتصادية الصينية في جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة الصادرات وبناء البنية الأساسية وتصنيع المنتجات الخفيفة والسلع المعمرة بأسعار منخفضة للأسواق العالمية وزيادة دخل الفرد بصورة ملحوظة بالنسبة لعدد سكانها الضخم سجلت أرقاما قياسية جديدة من النمو على المستوى الاقتصادي العالمي، ويعد كل هذا بمثابة تفوق هائل على الإنجازات الهندية المتواضعة نسبيا، وبعد فتح الباب أمام التجارة، تعرضت الصين أحيانا لاتهامات بأن منتجاتها تغرق الهند، كما أن المحتوى الفعلي للتجارة والذي قامت الهند بناء عليه بتصدير الصلب والمواد الخام إلى الصين واستوردت منتجاتها الجاهزة للاستهلاك كان أيضا سببا للقلق، وقد تمتعت الصين بوضع القوة العظمى كدولة معترف لها بامتلاك أسلحة نووية منذ عام ١٩٦٤ وكعضو دائم في مجلس الأمن بالأمم المتحدة منذ عام ١٩٧١

وكانت قد أجهضت طموحات الهند في الحصول على وضع مشابه عن طريق سحبها للتأييد المبدئي في المفاوضات الخاصة بمعاهدة حظر التجارب النووية الشاملة عام ١٩٩٦ والاعتراض على أي تسكين أمريكي للهند فيما يتعلق بالقضايا النووية ورفضها مساندة ترشيح الهند لمقعد دائم في مجلس الأمن[٨٦].

وتمثلت أكثر التهديدات خطورة على أمن الهند ووحدة أراضيها في مساعدة الصين العسكرية والنووية والصاروخية لباكستان التي تمتد جذوره إلى عقد الستينيات، والمميزات الصينية المتزايدة في نيبال وبنجلاديش وتخلل ميانمار (بورما) واحتمالات تقدم البحرية الصينية في المحيط الهندي عبر التسهيلات في ميانمار وجزر الكوكوس بالإضافة إلى بناء ميناء جوادور الجديد في باكستان، ويصف المؤمنون بمنظور التهديد الصيني بأن الصين تتسلل إلى الأراضي الهندية وتحاصر الهند لكي تحتجزها في صندوق آسيوي جنوبي متشرذم حتى وهي تتهم الهند بالسيطرة الإقليمية وتؤخر حل مسألة الحدود، ومع ذلك، فهناك قطاع آخر من الهنود يؤمن بأن أمن ووضع الهند يعتمد بالأساس على إدارة الهند لبيئتها الداخلية والإقليمية وليس على سلوك الصين.

أما المنظور الصيني للتهديد فلا يركز على الهند وإنما على الولايات المتحدة التي يراها الصينيون تسعى إلى احتواء التنين من خلال تحالفها العسكري مع اليابان ومن خلال الإمداد العسكري التي تقدمه إلى تايوان ووجودها الطاغي في آسيا وتشجيعها للانفصالية في تايوان والتيبت والترويج لتطور سلمي من شأنه أن يدمر احتكار الحزب الشيوعي الصيني للقوة السياسية، ولم يتم أبدا تصنيف الهند باعتبارها نداً ولم يتم النظر إليها على أنها تهديد لأمن الصين إلا فيما يتعلق بالتيبت ومؤخرا جدا فيما يخص الولايات المتحدة، ولم يكن وجود الدلاي لاما ومجموعة كبيرة من التيبت في الهند منذ عام ١٩٥٩ أمرا مقبولا لدى القادة الصينيين وقد أصروا على الحصول على اعتراف أكثر وضوحا بسيادة الصين على التيبت (وتايوان) في كل بيان مشترك يصدرونه مع القادة الهنود، وقد التزم بذلك رئيس الوزراء فاجبايي عام ٢٠٠٣ ولكن من غير المحتمل أن تطلب أي حكومة هندية من الدلاي لاما أن يعود إلى التيبت ما لم يكن هو نفسه راضيا عن نتائج المفاوضات الجارية حاليا مع بكين وراغبا في العودة، وفي الوقت ذاته، فتحت الهند مكتبا ثقافيا واقتصاديا (غير دبلوماسي) في تايوان عام ١٩٩٥ مشابه للمكتب الذي افتتحته دول أخرى كثيرة هناك في وقت سابق[٨٧].

العلاقات الصينية ـ الهندية منذ العام ١٩٩٠ – ٢٠٠١ :

جاء عقد التسعينيات، ليساهم في مزيد من العلاقات الإيجابية، وذلك بفعل التحول الذي شهدته الرؤية الإستراتيجية الهندية، وكان انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي عاملا إضافيا مؤثرا في تحول تلك الرؤية، أما أهم العوامل تأثيرا فكان ذيوع برامج التحرر أو الليبرالية الاقتصادية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، والتي انتهجت بعدها الحكومات الهندية المتعاقبة سياسات خارجية تتلون بلون البراجماتية أكثر من تلونها باللون الأيديولوجي (٨٨). وهنا ظهرت مدرستين في رؤيتهم لمستقبل هذه العلاقات، المدرسة الأولى كانت ترجح اتجاه الدولتين إلى مزيد من علاقات التعاون بما يخلق مستقبلا ما يعرف بالتطبيع الصيني الهندي، أما المدرسة الثانية فكانت ترى أنه رغم هذه العلاقات التعاونية، فإن الاتجاه الغالب سيكون هو استمرار حالة العداء الأزلية التي رافقت الدولتين لأمد طويل، وعن تفسير هذا التعاون والتقارب، كان أنصار المدرسة الأولى يرون أن التجارة والاقتصاد ليس سواهما ما يقربان العملاقين الآسيويين لبعضهما البعض، ويساعدهما في التغلب على حواجز الخوف والهواجس من أجل نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا ومساواة فكلتا الدولتين تعاني مما أفرزته العولمة من تحديات اقتصادية وتجارية، ويكابدان من تلك الطموحات الأمريكية والأوروبية التي تريد رسم العالم من خلال رؤيتها الخاصة، وقد أدركا أن استسلامهما لمشاحناتهما الثنائية سوف يجلب لهما الدمار، إذ سيوقعهما في النهاية تحت سياط ولهيب القوى العظمى، وأكبر دليل على ذلك ما فعلته الهند والبرازيل والصين أثناء محادثات التجارة العالمية في كانكون، من استفزازات وإحباطات للولايات المتحدة والكتلة الغربية بأكملها. وعلى الوجه النقيض فإن المدرسة الثانية كانت ترى أن القوى الكبرى بطبيعة تكوينها تميل إلى مراجعة المبادئ الأساسية لرؤاها الفكرية، ومن ثم تكون أكثر استعدادا للهجوم والتصادم وهي تنزع أيضا إلى القوة وإلى بسط هيمنتها الإقليمية عبر الأراضي والبحار، وهذا ما ينطبق بالضبط على الصين والهند، فهما عملاقان آخذان في بسط هيمنتهما الإقليمية في آسيا، ومتشابهان في تعداد السكان ومختلفان في الرؤى والأفكار، وهو ما يبشر بتوجه تلك العلاقة التي بينهما إلى حلبة التنافس، لا إلى آفاق التعاون. وترى هذه المدرسة أنه رغم مظاهر التقارب التي حدثت بين العملاقين في الآونة الأخيرة، فإن نقاط الاختلاف قد فاقت نقاط الائتلاف

على جميع المستويات الدولية والإقليمية والثنائية فعلى المستوى الدولي مثلا تعارض الصين بشدة الأحادية الأمريكية وتدخلاتها الوقائية، بينها توافق الهند على تلك العقيدة الوقائية وعلى المستوى الثنائي، ما زال العملاقان يتنازعان على الحدود فيما بينهما، وما زالت الصين ترفض الاعتراف بضم الهند لإقليم سيكيم، هذا فضلا عن خلافاتهما حول السياسة النووية، حيث قامت الهند بتأييد المبادرة الأمريكية للدفاع الصاروخي الوطني، بينما قامت الصين بالاعتراض عليها بشدة. ولكن في واقع الحال فقد شهدت ملامح العلاقات بين البلدين في بعض الأمورالتقارب مثل: تطور ملحوظ في العلاقات التجارية والتعليمية والثقافية، والجهود الكثيرة لتجاوز الحساسيات الحدودية، ومن ثم تقدم واضح في مجال الأسلحة المضادة للدمار الشامل وضمنت باتفاقية حفظ السلام عام ١٩٩٣ واتفاقية مقاييس بناء الثقة[٨٩]. وفي تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٩٦ قام الرئيس الصيني (جيانج تزيميين) بأول زيارة له إلى الهند بوصفه رئيس الدولة حيث عقد اتفاقاً بين البلدين على إجراءات بناء الثقة التي تشمل :

١- تقليص عدد القوات والأسلحة في المناطق الحدودية الخاضعة فعلاً لكل منهما.

٢- يتعهد الطرفان بعدم مهاجمة أحدهما الآخر.

٣- منع الطيران الحربي لكلتا الدولتين من التحليق في أجواء مناطق يقل بعدها عن عشرة كيلومترات من نقاط التماس [٩٠].

وفي العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٠ جرت محاورات حول إقرار الأمن والاستقرار في المنطقة والتي كانت سببا في وضع أساس التقارب بين البلدين عبر تقزيم المشاكل ذات المدى البعيد بينهما واستغلال الفرص الجديدة للتعاون الاقتصادي، وقد قام كل منهما بالفعل بإرضاء الآخر، فقد اعترفت الهند بشكل رسمي بسيادة الصين على التبت، واعترفت الصين في المقابل بسيادة الهند على مملكة (سيكيم) السابقة، والشروع في حل مشكلة الحدود بين الصين والهند على أساس مبدأ التعايش السلمي واتفاق الدولتين على توطيد العلاقات العسكرية عبر تبادل الخبرات والتدريبات.

برغم هذا كله فقد بقيت العلاقات الصينية الهندية في حالة من المد والشد حيث ظلت المشكلات قائمة، فقد بقيت هناك خلافات على أراض كبيرة، وتحافظ الصين على

علاقة قوية مع باكستان وتدعم المؤسسة العسكرية فيها، وتواصل سياسة بيع الأسلحة لجيران الهند الآخرين مثل ميانهار، وفي الوقت ذاته بقيت الهند تسأم بعدم تركيز الصين اهتمامها عليها، وتفضيل بكين الاهتمام بروسيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، كذلك تبقى الهند معارضة للحرية الممنوحة للصين لتطوير وتحديث أسلحتها النووية، وترى أن الصين تخاطب ود الولايات المتحدة الأمريكية وتقف في طريق التطلعات الهندية، ويرى بعض صانعي السياسات في جنوب آسيا أن الهند سوف تتحول من الصديق المؤيد للصين إلى المنافس اللدود لها ويعللون ذلك بتطلعات النخبة الهندية خاصة البراهمينيين نحو السيطرة والهيمنة العالمية، الأمر الذي ظهر جليا منذ تسلم حزب (باهارتيا جاناتا) السلطة الهندية في عام ١٩٩٨، وإصراره منذ ذلك الحين على أخذ دور القوة الكبرى في المنطقة، ومن ثم عمله على توسيع العمق البحري والإستراتيجي الهندي من أندومان إلى جزر نيكوبار، وتدشين قواعد هندية في فيتنام وطاجكستان، وتوسيع الاتصالات الدفاعية والأمنية الهندية لكي تشمل إيران واليابان وكوريا الجنوبية وتعميق الدبلوماسية الدفاعية الهندية في مختلف ربوع آسيا، وانخراط الحكومة الهندية في مشاريع الطرق الكبرى بالقارة الآسيوية، مثل مشروع الطريق السريع بين الهند وتايلاند وماينهار، وعلى إجراء اختبارات نووية في عام ١٩٩٨، وهو ما أثار غيظ الصينيين وفي هذا التسابق تقول الهند بأن الفارق بين الدولتين في القوة والاعتراف بها يكمن في القنبلة الذرية ومنطق الحجة أنه بما أن كل القوى العظمى تمتلك أسلحة نووية، وبما أن الهند قوة عظمى إذ يلزم أن تمتلك الهند أسلحة نووية كما ترى أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود بمجرد تصحيح التباين في مسألة امتلاك السلاح النووي، رغم ذلك لا تغير هذه الحقيقة من إستراتيجية الصين الرامية إلى وقف النفوذ الهندي عند حده(٩١)، وقد أدى ذلك إلى بزوغ تحالف صيني مع جيران الهند الصغار، الأمر الذي جعل الصين تبوء بمكانة في بالغ الأهمية لدى هؤلاء الصغار، وفي منطقة جنوب آسيا ككل، أصبحت الصين تمثل عنصر الاستقرار لديهم، وكذلك عنصر القوة التي تمكنهم من اتخاذ قرارات وسياسات مستقلة عن الدولة الهندية هذا فضلا عن الدور الاقتصادي المهم الذي تلعبه الصين في المنطقة في كل من باكستان وبنجلاديش ونيبال وسيريلانكا، حيث تعتبر الداعم الاقتصادي الأول لتلك الدول خاصة باكستان التي تتمتع مقارنة بجميع دول المنطقة بعلاقة وطيدة جدا مع الصين، وبهذا نرى كيف تستخدم الصين الاقتصاد في فرض الضغوط على الهند .

إن التقارب الهندي الصيني له نتائج وآثار بعيدة في السياسة الخارجية الأمريكية، ونفس الحالة بالنسبة لعلاقات تقارب الهند مع الولايات المتحدة حيث أهميتها تكمن بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية في الحفاظ على الحزام الإيجابي لجاره الكبير الصين، وأن إلزام التجارة بين هذين البلدين، يعني أن الولايات المتحدة بحاجة لأن تفهم بأن الصين والهند واليابان سوف يعملون في المستقبل معاً، وأن تحريض الهند ضد الصين سوف لا ينتج ثمرا مرغوبا وكذلك الهند الأكثر أمناً وهي الشريك الأكثر ثباتاً في جنوب آسيا . وبهذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية لاستغلال موقعها وتفوقها العسكري الاقتصادي لممارسة نفوذها لتحقيق أكبر قدر ممكن من التفوق لكي لا تستطيع أية قوة مجابهتها مما يعني سعيها لتبني مشاريع من شأنها ضمان أمنها وتفوقها، وكان للهند الدور في توسيع سياستها الاقتصادية في منطقة الجنوب الغربي من القارة وهي المنطقة التي يتواجد فيها التنافس الياباني والأمريكي لذا عملت الولايات المتحدة على كسب الهند بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وكانت الولايات المتحدة الحليف المناسب لتأمين مصالح الهند في الوقت الذي يعتبر استفادة بالنسبة للولايات المتحدة في حال قيام تنظيمات إقليمية إثر تنافسها مع اليابان وكذلك الدور الهندي المساهم لها في أفغانستان وخصوصا منذ أن أصبحت حكومة الهند تبدل مواقفها الدولية بصورة ملحوظة، وتميل إلى إقامة علاقات أوثق مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والاعتقاد السائد عندهم بوجود نقاط أيديولوجية مشتركة بينهم . ويخلص بعض خبراء السياسة الأمريكيين من استعراض العلاقات الأمريكية اليابانية الصينية الهندية ـ الكورية بوجه خاص والآسيوية بوجه عام إلى وجوب استرشاد السياسة الأمريكية تجاه آسيا بالمبادئ التالية: بؤرة المصلحة القومية الأمريكية قياسيا هي منع هيمنة أية دولة على آسيا خاصة إذا كانت خصما للولايات المتحدة وإقناع الدول الآسيوية بالمساهمة في تحقيق الازدهار العالمي الشامل وتهدئة الصراعات الآسيوية والسبيل لخدمة هذه المصلحة هو الأخذ بخيار العلاقات البناءة مع كافة الدول الآسيوية، وعدم اعتبار أي منها خصما للولايات المتحدة، ما لم تفعل ما يستدعي ذلك، السبيل لحماية آسيا من ظهور دولة خطيرة مهيمنة هو احتفاظ الولايات المتحدة بتفوقها العسكري، وانتهاج سياسة خارجية متمشية مع الأهداف القومية للدول الآسيوية المحورية التي تنسجم أهدافها القومية مع المصلحة القومية الأمريكية، ووجوب الدخول في حوار شامل مع الهند فيما يتعلق بشؤون المنطقة

من سنغافورة إلى عدن ورغم التباين في مواضيع الاهتمام الأمريكي والهندي فإن شروط إجراء الحوار الأمريكي الهندي الإستراتيجي متوفرة، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات الهندية -الباكستانية في حقبة السبعينيات متوترة كما كانت دائما منذ قيام حربهما الحدودية الأولى عام ١٩٥٤ وكذلك حرب ١٩٦٥ وحرب ١٩٧٢ التي كانت حول كشمير، ففي كل تلك المدة كانت الصين تمد باكستان بالمعدات الحربية اللازمة لها لمواصلة القتال، لأن الصين كانت في وقتها من ألد أعداء الهند وحليفها الاتحاد السوفيتي في حينها، لذا فمصلحتها كانت في ضرب المصالح الهندية، ودعم الباكستانية ولكن مع مرور الوقت وتغيير النظام الدولي، وقيام اعتبارات جديدة للعلاقات الدولية وقوامها المصالح القومية للدول، لذا فقد أخذت العلاقات الدولية أبعاداً جديدة، ومن ضمنها العلاقات الهندية الباكستانية، ولكن قيام الهند وباكستان بتفجيراتهما النووية الأخيرة في أيار من عام ١٩٩٨ عبر عن إمكانية امتلاك كل منهما للسلاح النووي الأمر الذي يعني إمكانية قيام توازن نووي بين الهند وباكستان، لأن باكستان لولا قيامها بتفجيرها النووي الأخير ردا على التفجيرات النووية الهندية لفقدت توازنها مع الهند من جديد.

وقد أثرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر،٢٠٠١ وتداعياتها في السياسة الخارجية والداخلية الباكستانية عن طريق عدد من المتغيرات الخارجية والداخلية، والتي كان لها آثار واضحة في العلاقات الهندية- الباكستانية، وكانت المحددات الداخلية قد تمثلت بالتركيبة العرقية والعقائدية الباكستانية، والتي عمل الرئيس(برويز مشرف) على تبني اتجاه يرمي إلى تعديل مناهج المدارس الدينية والتعليم الديني في البلاد في محاولة منه لمنع القلاقل السياسية،وكذلك من المشاكل التي هي مصدر نزاع بين الهند والباكستان هي قضية كشمير هذا ما سوف نتناوله في المبحث القادم .

قضية كشمير وتأثيرها على العلاقات الصينية الهندية:

الصراع حول كشمير يشير إلى نزاع إقليمي بين الهند وباكستان وبين الهند وجمهورية الصين الشعبية حيث نشبت بسببها حروب ومواجهات عسكرية بين البلدين، وتعتبر من أكثر النزاعات خطورة في جنوب آسيا، إذ تشترك فيه القوى الكبرى الرئيسة، أي الصين والهند وباكستان، ويحتل إقليم جامو وكشمير موقعًا إستراتيجيًا مهمًا في جنوب القارة الآسيوية[٤٢] حيث تقع ولاية كشمير في شمال غرب شبه القارة الهندية، بين آسيا الوسطى

وجنوب آسيا، وبين دائرتي عرض٣٢،٨و ٣٦،٥٨، وخطي طول ٢٦،٣٧و٣٠،٨٠ وتقاسم حدودها أربع دول، فإقليم التيبت الصيني يحدها من الشمال الشرقي والشرق لمسافة ٤٥٠ ميلاً حتى الحدود الهندية التي تحد الولاية من الجنوب الشرقي لمسافة ٣٥٠ ميلاً، ومن الجنوب والجنوب الغربي، على طول الحدود الغربية ولمسافة ٧٠٠ ميل تقاسم باكستان، وتحدها أفغانستان من الشمال بشريط ضيق ولمسافة ١٦٠ ميلا يفصلها عن تركمانستان، وتبلغ مساحته حوالي (٨٤٤٧١) ميلاً مربعًا، ويشكل المسلمون فيه أكثر من ٩٠٪ من السكان[٩٣].

وتعود أهمية كشمير للهند والصين إستراتيجياً إلى ارتباطها بتوازن القوى في جنوب آسيا، وتوازن القوى بين الهند والصين، أما أهميتها بالنسبة لباكستان فهي جغرافية وسكانية وتعتبر محل النزاع منذ عام ١٩٤٧م، بعد تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتين، هما الهند وباكستان من طرف بريطانيا، إذ كان الإقليم تحت أسرة من المهراجا الهندوس مع أنه ذو أغلبية مسلمة، وبعد التقسيم أراد الحاكم الهندوسي (هاري سينغ) الاستقلال بالإقليم، إلا أن تسلل آلاف الكشميريين والتيبتيين إلى منطقة بونش مطالبين بضم كشمير لباكستان، وهذا ما قبل به الراجا أو الحاكم الهندوسي، وتسبب في اندلاع حرب بين الهند وباكستان في عامي ١٩٤٧-١٩٤٨م وحرب ثانية سنة ١٩٦٥م .

وبالعودة إلى تاريخ كشمير في عام ١٩٦٢م، إذ دخل طرف جديد في معادلة النزاع حول كشمير، تمثل في الصين التي تمكنت خلال حربها الحدودية مع الهند عام ١٩٦٢م من احتلال جزء من الإقليم وهو أكساي شين أو الجزء المنسي من كشمير وفي عام ١٩٦٣م تنازلت باكستان عن جزء من إقليم كشمير لصالح الصين، ومنذ ذلك الحين أصبح الإقليم المتنازع عليه مقسماً على ما يأتي:

- **القسم الهندي**: جامو وكشمير مساحته (٩٢،٤٣٧)كم^{٢} .
- **القسم الباكستاني**: ازاد كشمير أو كشمير الحرة مساحته (٧٨،١١٤)كم^{٢} .
- **القسم الصيني**: اكساي شين، الجزء الذي تنازلت عنه باكستان لصالح الصين عام ١٩٦٣، وأجزاء أخرى مساحته (٤٢،٦٨٥)كم^{٢} .
- **المساحة الإجمالية**: (٢٢٢،٢٣٦)كم^{٢} .

ويمكن الوقوف على أهمية كشمير بالنسبة للصين والهند على النحو الآتي:

أ- بالنسبة للصين:

شمال كشمير تتواجد به أنهار سباشين الجليدية، التي احتلتها الهند سنة ١٩٨٤ بعدما. كانت تابعة لباكستان، وعلى الرغم من كونها أنهار خالية من الحياة والثروات الطبيعية، بارتفاع يقدر بـ(١٨٠٠٠) قدم فوق سطح البحر، إلا أنها ذات أهمية بالغة للصين لكونها تشرف على مواقع صينية لتجارب الصواريخ.

ب- بالنسبة للهند:

كشمير عمق إستراتيجي أمني أمام الصين وباكستان وهي عامل مهم جدا للحفاظ على وحدة الهند، لأن السماح لكشمير بالاستقلال على أسس دينية وعرقية من شأنه أن يثير بقية الأقليات، كالسيخ، والبنجابيين والإسلاميين والوقوف كحاجز أمام فلسفة الحكم الباكستاني القائمة على أساس ديني، مما يهدد الاستقرار في الهند ذات الأقلية المسلمة كبيرة العدد.

وقد تطور النزاع حول كشمير وأخذ منحنيات جديدة وكثيرة، إذ أولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما بالغا وتدفع باتجاه حل هذا النزاع، إذ بدأت الإدارة الأمريكية تعدها قضية جوهرية في الصراع القائم بين الهند والصين وباكستان، وأن حلها سوف يأتي بسلام للمنطقة وهناك أوضاع دفعت الولايات المتحدة في تغيير سياستها تجاه كشمير، إذ حاولت من خلال هذه القضية تثبيت موقعها بوصفها القوة الوحيدة ومنفردة بالعالم وتمنع القوى الأخرى المنافسة .

وتتعامل الولايات المتحدة مع قضية كشمير على أساس أنها صراع بين دولتين حليفتين لها، وأن لها مصالح مع الدولتين وإنها تعد الهند مهمة جدا للإبقاء على التوازن في المنطقة في مواجهة الصين مما دفع إلى اعتماد سياسة التوازن في علاقاتها مع الهند وباكستان وعدم الانحياز لأي منهما والدفع من أجل حل القضية بما يرضي الطرفين، وأن الولايات المتحدة حاولت أن تقنع البلدين باللجوء إلى المفاوضات وطرح خيار الحكم الذاتي لكل طرف في كشمير، لكن بشرط البقاء ضمن سيادة الدولة، إذ تبقى كشمير الحرة تحت السيادة الباكستانية وتمنح كشمير المحتلة حكما ذاتيا مع بقائها تحت السيادة الهندية مع

تثبيت خطة الهدنة كحدود دولية بين الدولتين وهذا الطرح الهندي على باكستان، ولكن باكستان ترفضه وتصر على تطبيق قرار الأمم المتحدة القاضي بإجراء استفتاء عام ١٩٥٢م والخيار الآخر يمثل الدولة الكشميرية المستقلة، ولكن الولايات المتحدة تحتاج إلى اتفاق موحد بين القيادات الكشميرية حول هذا الخيار لتستخدم الضغط على الهند وباكستان للموافقة عليه، ومن الصعب القبول به من ثلاث دول وهي الهند وباكستان والصين، لأنها تعده تهديدا لوحدة أراضيها لوجود حركات انفصالية تعاني منها هذه الدول ودولة كشميرية مستقلة سوف يكون نموذجاً تطالب به هذه الحركات الانفصالية، وأما الموقف الروسي تجاه قضية كشمير يتمثل بأنه موقف إيجابي، إذ يتحدد في إطار دعوة الدولتين (الهند وباكستان) لتسوية القضية وإجراء مفاوضات إيجابية بينهما، وإنهاء الخلاف والنزاع وتحقيق الأمن وإرساء السلام والاستقرار في جنوب آسيا.

الفصل الخامس عشر

منظمة شنجهاي القوة الأوراسيوية الجديدة

«منظمة شنجهاي»، تحالف جديد صاعد من قلب آسيا يضم حوالي نصف سكان العالم (في حال انضمام الهند والباكستان وإيران إليها بشكل دائم)، ويمتلك نحو ٤٠ مليون كلم٢ من مساحة الكرة الأرضية، ويشمل أربع دول نووية وأخرى على العتبة النووية (إيران) وربما كوريا الشمالية في ما بعد. حيث إن انهيار الاتحاد السوفيتي والمشاكل الداخلية التي واجهتها روسيا والدول التي انفصلت عن هذا الاتحاد لا سيما في قارة آسيا إلى محاولة الولايات المتحدة وحلف الناتو مد نفوذها وتأثيرها إلى هذه المنطقة، لكن الصين وروسيا التي بدأت تستفيق من غيبوبتها وتسترد عافيتها شيئا فشيئا أخذتا تنسقان جهودهما للحد من النفوذ الأمريكي والغربي على مناطق نفوذهما في منطقة آسيا الوسطى خاصة شكّلت «اتفاقية شنجهاي» الموقّعة يوم ٢٦ نيسان العام ١٩٩٦، الرحم الذي منه ولدت «منظمة شنجهاي للتعاون» (SCO) يوم ١٥ حزيران العام ٢٠٠١، بدعوة وتشجيع من الصين، التي كان هدفها الأولى متواضعاً للغاية، وبسيطاً: «حلّ الخلافات الحدودية ما بينها وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق المحاذية لها، وتعميق الثقة العسكرية ما بين الأطراف الموقعة على الاتفاقية، خصوصاً بين الصين وروسيا إذ كانت حدودهما تشهد نزاعات مسلّحة منذ فترة طويلة».وقد سميت هذه الاتفاقية باسم «شنجهاي» نسبة إلى المدينة الصينية التي تمّ فيها الاجتماع وتوقيع الاتفاقية، وقد ضمّ الاجتماع كلاً من: روسيا، الصين، كازاخستان، قيرغيزستان وطاجكستان.

في ٢٤ نيسان ١٩٩٧ اجتمعت الدول الخمس نفسها في موسكو ووقّعت على معاهدة «تخفيض القوات المسلّحة على الحدود بينها». وتتابعت اجتماعات هذه الدول سنوياً، في إحدى عواصمها بالتوالي، ١٩٩٨ في ألما آتا (كازاخستان)، والعام ١٩٩٩ عقد الاجتماع في بشكيك (قيرغيزستان)، والعام ٢٠٠٠ في دوشنبه (طاجكستان).

عندما عقد الاجتماع السنوي العام ٢٠٠١ في شنجهاي من جديد، انضمت دولة أوزبكستان إلى الاتفاقية، عندها أعلن الزعماء الستة لهذه الدول ولادة «منظمة شنجهاي للتعاون» (SCO) وكان ذلك في ١٥ حزيران من ذلك العام. وفي حزيران ٢٠٠٢

اجتمع رؤساء دول هذه المنظمة في سان بطرسبرغ (روسيا) حيث وقّعوا على نظام المنظمة وقوانينها ومبادئها، وهيكليتها، وطرق عملها، وبذلك تمّ تأسيسها رسمياً وفق رؤية القانون الدولي ومبادئه.

أهداف المنظمة:

سعت المنظمة منذ بداية تأسيسها إلى تحقيق الأهداف المشتركة بين دولها وقد نص الإعلان عن تأسيس المنظمة أنها وجدت لتحقيق الأهداف الآتية:

١ - مواجهة المخاطر التي تواجهها دول المنظمة والتي أطلقت عليها تسمية (قوى الشر الثلاث) المتمثلة بالإرهاب والتطرف الديني والإثني والحركات الانفصالية في دولها. وقد جرى التركيز منذ الإنشاء على أن الهدف المباشر لدول المنظمة هو مواجهة المخاطر التي تواجهها وأهمها: الإرهاب وحركات الانفصال في بعض أقاليمها، والتطرّف الديني أو الإثني، كذلك تمّ التأكيد على محاربة تجارة المخدرات وتهريبها عبر حدودها، وفق آلية مشتركة بينها.

٢ - محاربة تجارة المخدرات وتهريبها عبر الحدود على وفق آلية مشتركة .

٣ - التصدي لعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود .

٤ - تعزيز سياسات التعاون وحسن الجوار بين الدول الأعضاء .

٥ - ترسيم الحدود بين الصين وروسيا من جهة وبين بقية أعضاء المنظمة من جهة أخرى بما يعزز أمن الحدود وإجراءات بناء الثقة .

٦ - السعي لتقليص النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية .

٧ - تطوير التعاون الفاعل بينهما في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة وفي شؤون التربية والسياحة والطاقة وحماية البيئة .

٨ - بذل الجهود المشتركة لإرساء قيم الديمقراطية وتحقيق الأمن والسلام على المستويين الإقليمي والدولي .

٩ - إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول المنظمة .

١٠ - إقامة مشاريع مشتركة في قطاعات النفط والغاز والموارد المائية .

١١ - العمل على تطوير وتقدّم الأفكار للوصول إلى نظام سياسي واقتصادي عالمي ديمقراطي، عادل وعقلاني متوازن والعمل على إنشاء مصرف مشترك سيأخذ على عاتقه إصدار عملة موحدة في المستقبل .

الدول الأعضاء للمنظمة:

تتألف «منظمة شنجهاي للتعاون» من:

- ست دول دائمة العضوية هي: روسيا،الصين، طاجكستان، قيرغيزستان، كازاخستان وأوزبكستان.
- أربع دول تملك صفة «مراقب»، وتحضر الاجتماعات السنوية وهي: الهند، إيران، منغوليا وباكستان وتركيا وأفغانستان اللتان تحولتا من صفة الضيوف إلى صفة مراقب في عام ٢٠١٢.
- شركاء حوار: سريلانكا وبيلاروسيا.
- ضيوف:،منظمة دول آسيان (ASEAN) (وهي تضم عشر دول تقع جنوب شرق آسيا)، ومنظمة (CIS) «كومنولث الدول المستقلة» عن الاتحاد السوفيتي.

لقد اكتسبت المنظمة استقلاليتها الذاتية النسبية رغم وجود حالتين :

الأولى: عدم توازن القوى بين أعضائها المختلفين في نواحي القوة .

الثانية : تمتع كل من الصين وروسيا بنفوذ قد يطغى على باقي الأعضاء .

تعتقد موسكو وبكين، أنّه في انضمام الهند وباكستان، إلى منظمة شنجهاي، وتمتعهما بالعضوية الكاملة، من شأنه أن يقود إلى تخفيف التوترات، على خط العلاقات الهندية - الصينية، وإلى تعزيز التعاون على خط العلاقات الهندية - الروسية، وإلى تعزيز خطوط التعاون الباكستاني - الصيني، والتعاون الباكستاني الروسي، حيث إنه في ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٤ أعلنت وكالة "إيتار تاس" للأنباء عن أن الهند تقدمت بطلب للانضمام إلى عضوية منظمة شنجهاي للتعاون. وقد صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، بأن "الهند

وجهت مثل هذا الطلب ليس إلى روسيا أو الصين، بل بشكل مباشر إلى المنظمة. وهذا الموضوع سيتم بحثه انطلاقا من المبادئ العامة حيال الدول الراغبة في الانضمام إلى منظمة شنجهاي للتعاون" وفي أيار/ مايو عام ٢٠٠٤ في إطار التحضير لزيارة رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية تشجو جونتشي إلى باكستان صرح الرئيس الباكستاني الجنرال (برويز مشرف) بأنه من الممكن أن تسهم باكستان إسهاماً مهمًا في إحلال الهدوء في الإقليم من خلال الانضمام إلى هذه المنظمة . وكل ذلك يتيح لدول منظمة شنجهاي، إلى احتواء المخططات الإستراتيجية، لمحور واشنطن – الناتو.

بوجود الصين والباكستان، أعضاء كاملين في منظمة، دول شنجهاي الإقليمية، يجعل الأخيرة أكبر نادي نووي إقليمي ودولي، حيث الدول النووية تشمل كلاً من: الهند، باكستان، فيما بعد إيران، روسيا الاتحادية، والصين، هذا وتقول المعلومات، هناك جهود ومساعي روسية – صينية حثيثة، لضم كوريا الشمالية لعضوية هذه المنظمة، خاصةً وبعد وفاة الرئيس الكوري الشمالي وتولي ابنه السلطة (٩٤).

يمكن ملاحظة أن مجموعة دول المنظمة الأساسية الست تغطي مساحة تزيد قليلاً عن ٣٠ مليون كم٢، ويسكنها أكثر من مليار ونصف المليار من البشر (ربع العالم)، أما إذا انضمت الهند وإيران والباكستان ومنغوليا إلى عضوية المنظمة فعندها يرتفع عدد السكان لدولها إلى حوالي ٣ مليار إنسان، أي نصف سكان العالم تقريباً على مساحة تصل إلى حدود ٣٧ مليون كم٢، واللغتان الرسميتان للمنظمة هما: الروسية والصينية. منذ تشكيلها في العام ٢٠٠١، عملت منظمة شنجهاي للتعاون على تثبيت سياسات إستراتيجية لها، وأن يكون لمواقفها دور واضح في السياسات الدولية ومحيطها الجغراسياسي.

مؤتمر عام ٢٠٠٩:

تمّ عقد المؤتمر التاسع لرؤساء دول المنظمة الأعضاء، وللأعضاء المراقبين والضيوف والشركاء، في الفترة ما بين ١٥ و١٦ حزيران ٢٠٠٩ في مدينة إيكاترينبرغ (Yekaterinburg) في منطقة الأورال (روسيا). وقد حضره جميع رؤساء هذه الدول، وركّز البيان النهائي المشترك للمؤتمرين على ما يأتي:

– أن التبدّل الحاصل على الصعيد الدولي المعاصر والرغبة في السلام والتنمية المستدامة، وتعزيز التعاون المتوازن أصبحت سمة هذا العصر، لذلك فإن التوجه في

النظام المتعدّد الأقطاب في العالم أصبح أمراً لا مفر منه، وهناك دلالات متنامية لقدرة المنظمات الإقليمية على حل المشاكل والأزمات الكونية.

- أن أعضاء المنظمة يعتقدون أن التعاون الدولي هو أداة أساسية وفعّالة لاحتواء الأخطار والتحديات القادمة، خصوصاً الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتأمين موارد الطاقة، والأمن الغذائي، كذلك مشاكل تغير المناخ وتداعياته.
- يدعو أعضاء المنظمة المجتمع الدولي للعمل سوياً لإعادة صياغة نظام مالي واقتصادي عالمي قائم على العدالة والمساواة يضمن حقوق الفوائد وعدالتها لكل المشاركين ويسمح للجميع بالاستفادة من فوائد العولمة بشكل مناسب.
- يشدّد أعضاء المنظمة على ضرورة حماية وتأمين المعلومات الدولية كأساس في النظام الأمني العالمي المشترك.
- تعزيز مركزية ومشاركة منظمة الأمم المتحدة في العلاقات الدولية وتفعيل آليات عملها لتتواءم مع مخاطر العصر وتحدياته، وإصلاح مجلس الأمن من خلال ضمّ عدد أكبر من الدول إلى عضويته فلا يبقى حكراً على الخمسة الكبار.

كذلك فقد ركّز الأعضاء في بيانهم الختامي ومداولاتهم على ضرورة حماية السلم الدولي الذي يمكن تأمينه بوجود الأمن المتساوي لكل الدول، فلا يمكن ولا يجوز أن يتم إنجاز أمن دولة على حساب أمن دولة أخرى. ورأى المجتمعون أن انتشار الأسلحة النووية يشكّل خطراً وتهديداً للسلم والأمن الدوليين، واعتبروا أن معاهدة منع الانتشار (NPT) هي الأساس في منع هذا الأمر وهم يدعمونها ويدعون لتفعيل دورها من قبل الأطراف كافة، والتزامها، وذلك من خلال مفاتيحها الثلاثة: منع الانتشار – نزع السلاح – والاستخدام السلمي للطاقة النووية، ورحّب أعضاء المنظمة بمعاهدة تأسيس منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة آسيا الوسطى.

في كل قمة لها تواصل ما سعت إليه، أما في قمتها الثانية عشرة التي اختتمت أعمالها في بكين مؤخرا (٦-٧/٦/٢٠١٢) فقد وقع رؤساؤها على عشر وثائق، بينت اعتماد الخطوط الأساسية لإستراتيجية تنمية المنظمة، والإجراءات السياسية والدبلوماسية المطلوب اتخاذها للرد على تطورات تهدد السلام والأمن والاستقرار في مجال عمل

المنظمة، واتفقت على قرار برنامج التعاون في مكافحة الإرهاب والنزعة الانفصالية والتطرف. إضافة إلى الاهتمامات في القضايا الاقتصادية والسياسية والثقافية بينها والعالم.

وكان الرئيس الصيني هو جينتاو قد صرح لوسائل الإعلام الصينية أن منظمة شنجهاي ستستمر في حل "المسائل الإقليمية" من خلال الاعتماد على الذات، حامية نفسها من اضطرابات ناتجة من عدم الاستقرار خارج مجال عملها. كما دعا الرئيس الصيني في افتتاح القمة الـ١٢ للمنظمة الدول الأعضاء فيها إلى الاتحاد في مواجهة التحديات الأمنية، وأضاف "سنسعى إلى إيجاد نموذج جديد للتعاون الإقليمي وتعزيز وتوسيع التعامل بين الدول الأعضاء، لا سيما في مجال التعاون العملي وفي مجال الأمن". وتضطلع منظمة شنجهاي للتعاون بمهمات تاريخية للمشتركين فيها، ورسم خرائط طرق لها كدول متزايدة الأهمية في العالم، وهي تضم ما يقارب نصف سكان المعمورة. وحددت قمة الـ١٢ اتجاهات تنمية هذه المنظمة والمهام الرئيسة للعقد المقبل واعتماد خطة إستراتيجية للتنمية متوسطة الأجل.

اهمية المنظمة:

فقادة دولها توسّعوا في أهداف المنظمة لتشمل إلى جانب مكافحة الإرهاب والمخدرات والجرائم عبر الحدود ومواجهة حركات الانفصال والتطرف الديني أو العرقي، إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دولها، وإنشاء مشروعات مشتركة في قطاع النفط والغاز والموارد المائية، كذلك إنشاء مصرف مشترك والسعي إلى إصدار عملة موحّدة في ما بينها.

وسعى قادة دول المنظمة لإقناع الهند بالانضمام إليها (كعضو كامل) مع تحفظ الصين على ذلك، في الوقت الذي رفضوا فيه طلباً للولايات المتحدة بالانضمام للمنظمة في العام ٢٠٠٥، ومنحوا فيه عضوية «مراقب» إلى كل من الهند وإيران وباكستان ومنغوليا.

إن البعض يعتبر أن المنظمة تسعى لتشكّل منافساً لحلف «الناتو» (على الرغم من نفي مؤسسيها لذلك)، أو إلى تشكيل حلف جديد على أنقاض حلف وارسو الذي سقط مع سقوط الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينيات من القرن الماضي، ليقف بوجه حلف شمال الأطلسي (الناتو). كما أن هناك من يعتقد أن هدف المنظمة هو منع انفلات الأوضاع على حدود كل من الصين وروسيا، واندلاع الأزمات التي تسمح للولايات المتحدة وحلفائها بالتدخل على حدود المنطقة القريبة من هاتين الدولتين.

إن التقارب الصيني الروسي في المنظمة وتشكيلها يفسر محاولة بكين وموسكو الاهتمام بمصالحهما في آسيا الوسطى واهتماماتهما الأخرى، كقطبين بارزين، روسيا بثقلها السياسي الكبير وخلفيتها التاريخية، والصين العملاق الإقليمي المتصاعد. وتحاول المنظمة عبر القطبين الرئيسين فيها تكريس مواقف واضحة لها، لاسيما فيما يخص شؤون أعضائها ومراقبيها وشركائها، وحساب كل التحولات والتطورات فيها محليا وإقليميا ودوليا. وهو ما يبين الأهمية التي تأخذها المنظمة خارج جغرافيتها، خصوصا لدى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

تجتهد المنظمة في شتى السياسات، لاسيما قضايا التعاون الاقتصادي، وتوضح ذلك منذ خمس سنوات، بعد أن أقرت المنظمة برنامجاً للتعاون التجاري الاقتصادي الطويل الأمد حتى عام ٢٠٢٠، خصوصاً أن العديد من البلدان أعضاء المنظمة تتوافر لديهم إمكانات كبيرة للعمل المشترك في مجالات عدة. وتلعب المنظمة دوراً ملحوظاً بين المنظمات الإقليمية التي تأسست بعد تفكك الاتحاد السوفيتي من أجل ضمان تعدد الأقطاب. وأقامت المنظمة آلية فعالة لتعزيز التعاون بمختلف المجالات، ولاسيما الاقتصادية، ومثال معبّر على ذلك، حسب ما نشرته وكالات الأنباء الصينية والروسية وغيرها، عن نمو تجارة الصين السنوية مع باقي أعضاء المنظمة من ١٢ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠١ إلى حوالي ٩٠ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١١ (٩٥).

إذن المصالح المشتركة التي جمعت بين الدول الأعضاء والتي تمحورت حول حتمية التعاون الأمني، وصياغة رؤية إستراتيجية شبه موحدة تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، ساهم في إنجازها عوامل أخرى مثل رفض هذه الدول التي تقع على امتداد جغرافي واحد الهيمنة الأمريكية عليها، وخشيتها من المد الإسلامي الخارجي الذي يمكن أن يترك انعكاساته السلبية على أمن واستقرار دول المنظمة التي تتواجد فيها حركات إسلامية بعضها متطرفة وبعضها الآخر انفصالية، الأمر الذي فسر سعي دول المنظمة على تقديم المساعدة اللازمة استتباب الأمن في أفغانستان ودعوة رئيسها (حامد كرزاي) لحضور اجتماعات المنظمة .

أخذت المنظمة تركز جهودها منذ خمس سنوات نحو تعزيز أسس التعاون الاقتصادي أكثر من غيره من الجوانب لا سيما بعد أن أقرت المنظمة برنامجا للتعاون

التجاري الاقتصادي الطويل الأمد حتى عام ٢٠٢٠ خاصة وأن بلدان المنظمة تتوافر لديها من إمكانات كبيرة للعمل المشترك .

رغم أن منظمة شنجهاي لم تشر في إعلان تأسيسها إلى الجانب العسكري، إلا أن دولها أجرت مناورات عسكرية مشتركة أكثر من مرة، مما جعل الكثير من المحللين السياسيين والخبراء العسكريين يمرون فيه بديلا لحلف وارسو الذي تفككك بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي ومنافسا في الوقت ذاته لحلف شمال الأطلسي (الناتو)،كما يعتقد هؤلاء الخبراء إذ أحد أهم أهداف المنظمة هو محاولة السيطرة على الأوضاع في حدود كل من روسيا والصين ومنع انفلاتها واندلاع الأزمات فيها بما يمسح للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة من التدخل وممارسة الضغوط على هاتين الدولتين .

التعاون العسكري:

الكثير من المحللين يراه كحلف عسكري جديد يهدف إلى مواجهة حلف الناتو ، حيث كان هناك عدد من التدريبات العسكرية المشتركة "منظمة شانغهاي للتعاون". وقد عقدت أولى هذه في عام ٢٠٠٣، مع المرحلة الأولى التي تجري في كازاخستان،والثانية في الصين. (مهمة السلام ٢٠٠٥) وكان حدثا كبيرا في إطار منظمة شنجهاي للتعاون لم يكن أحد يتوقعه طيلة سنوات الحرب الباردة في القرن الماضي، حيث جرت ولأول مرة في تاريخ البلدين روسيا والصين مناورات عسكرية مشتركة بينهما وعلى مستوى كبير، وبدرجة أصابت الغرب وواشنطن بحالة من الذعر والرعب على حد وصف صحيفتي الواشنطن بوست الأمريكية والهيرالد تريبيون البريطانية، هذه المناورات التي أجريت في الفترة من ١٨-٢٥/ ٨/ ٢٠٠٥. حيث شارك فيها نحو عشرة آلاف عسكري وقطاعات حيوية وإستراتيجية من قوات البلدين ومن بلدان وسط آسيا أعضاء منظمة شنجهاي للتعاون، وقد تقدمت واشنطن بطلب لحضور المناورات كمراقب، ورُفض طلبها بينما دعي عسكريون من الهند وإيران لحضور المناورات، الأمر الذي وضع علامات استفهام كثيرة حول الأهداف غير المعلنة لهذه المناورات. واعتبر المراقبون والمحللون الدوليون أن هذه المناورات كشفت عن الوجه العسكري والنوايا الإستراتيجية لهذه المنظمة التي بدت

للجميع أنها ليست مجرد منظمة للتعاون والتنسيق بين أعضائها بقدر ما هي تحالف عسكري إقليمي يستهدف عدوا مشتركا لهذه الدول بالتحديد.

ووصل الأمر ببعض المراقبين والمحللين إلى اعتبار منظمة شنجهاي وريثا لحلف وارسو السابق لكنه سيكون أقوى بكثير من حلف وارسو، باعتبار أنه يضم في عضويته دولتين عظميين نوويتين هما روسيا والصين، ويغطي حوالي ربع سكان الكرة الأرضية(٩٦).

وتم بين عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٩،تحت رعاية منظمة شنجهاي للتعاون العديد من المناورات العسكرية المشتركة في عام ٢٠٠٧ (المعروفة باسم "بعثة السلام ٢٠٠٧") التي وقعت في روسيا تشيليابينسك، بالقرب من جبال الأورال وعلى مقربة من آسيا الوسطى،كما تم الاتفاق عليه في نيسان ٢٠٠٦ في اجتماع لوزراء دفاع منظمة شنجهاي للتعاون،وأكثر من ٤٠٠٠ شاركوا من الجنود الصينيين. وكانت القوات الجوية والأسلحة الموجهة بدقة من المحتمل أيضا أنه تم استخدامها. وقال وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف حينها إن التدريبات ستكون شفافة ومفتوحة أمام وسائل الإعلام والجمهور. وبعد الانتهاء من المناورات العسكرية الناجحة،بدأ المسؤولون الروس الحديث عن انضمام الهند لمثل هذه التدريبات في المستقبل،ومنظمة شنجهاي للتعاون تعتمد على دور الجيش ، عملت منظمة شانغهاي للتعاون كمنبر للإعلانات العسكرية أكبر من الأعضاء. خلال المناورات الحربية عام ٢٠٠٧ في روسيا،مع قادة الدول الأعضاء بالمنظمة في الحضور بما في ذلك الرئيس الصيني هو جينتاو، رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين .

وشهدت بعثة السلام عام ٢٠١٠، أجرى ٠٩-٢٥ سبتمبر في منطقة كازاخستان للتدريب، أكثر من ٥٠٠٠ فرد من الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان إجراء التخطيط المشترك والتشغيلية المناورات. وجرت مناورات "بعثة السلام - ٢٠١٣" بتاريخ ٢٧ يوليو إلى ١٥ أغسطس بمشاركة (١٥٠٠) عسكري وبمشاركة زهاء ٢٥٠ قطعة من المعدات القتالية بما فيها ٢٠ طائرة ومروحية ، وكانت مخصصة للتدريب على مكافحة الإرهاب وقامت المناورات بالقضاء على قاعدة محتملة للإرهابيين الذين "تربصوا" في قرية باشينو التي أنشئت في حقل تشيباركول للتدريبات العسكرية في مقاطعة تشيلابينسك.

بشأن العلاقات الدولية وما يتوجب إيصاله من رسائل فقد أعلنت المنظمة مواقف واضحة لها في بيان صدر في ختام قمتها أكدت فيه على معارضتها "أي تدخل عسكري في شؤون هذه المنطقة أو فرض تغيير للنظام بالقوة أو عقوبات من طرف واحد"، وهذا موقف مشترك لها متفق مع تصريحات مسؤوليها ومشاركتهم في المؤتمرات الدولية الأخرى، فبشأن سوريا شددت على "ضرورة وقف كل أنواع العنف أيا كان مصدرها". وأكدت المنظمة أن التوصل إلى "حل سلمي للمسألة السورية من خلال الحوار السياسي" سيكون من مصلحة الشعب السوري والأسرة الدولية على السواء [٩٧].

التعاون الاقتصادي لدول منظمة شنجهاي للتعاون:

جميع الأعضاء منضمين تماما لها ولكن الصين أيضا عضو في الجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية. إن اهتمام المنظمة يتجه نحو قضايا التعاون الاقتصادي، وأصبح ذلك واضحا بعد أن أقرت المنظمة برنامجاً للتعاون التجاري الاقتصادي الطويل الأمد حتى عام ٢٠٢٠، خصوصاً أن العديد من البلدان أعضاء المنظمة تتوافر لديهم إمكانات كبيرة للعمل المشترك في مجالات عدة.

الجانب الاقتصادي للتعاون يوفر التوازن الأكثر إيجابية ضمن مجموعة مصالح الدول الأعضاء في المنظمة، دون أن تطغي المصالح العسكرية الإستراتيجية على تلك العلاقات متعددة الأطراف، وهو ما يؤدي بدوره إلى ظهور تصورات غير إيجابية كبيرة من جانب الدول غير الأعضاء في المنظمة.

ويلاحظ المراقبون أن الطبيعة الانتقالية للاقتصاد في الدول الست الأعضاء في المنظمة، وتقاربها الجغرافي، واتساع مساحتها، وثرواتها الغنية، واقتصادها الذي يفترض أنه يكمل بعضه بعضاً، ويشمل إمكانيات كبيرة يمكن أن تخلق تعاوناً اقتصادياً وتجارياً لم يستخدم بعد استخداماً كاملاً. وأبرزت معاهدة تأسيس منظمة شنجهاي للتعاون الاتجاه الاقتصادي والتجاري من بين أفضليات عمل المنظمة، ويعد اللقاء الأول لقادة حكومات دول منظمة شنجهاي للتعاون الذي عقد في ١٤/٩/٢٠٠١ في ألما آتا وصدر عنه بيان تضمن أهم أهداف واتجاهات التعاون الاقتصادي الإقليمي بدأت عملية خلق ظروف مشجعة في مجال التجارة والاستثمار. كما وحددت الوثيقة المهام الرئيسة لتطور التعاون في المجال الاقتصادي وآليات تحقيقها، وفي عام ٢٠٠٢ عقد لقاء ضم المسؤولين في

المؤسسات التجارية والاقتصادية ووزراء النقل في الدول الأعضاء بالمنظمة، خصص للبحث عن أساليب توسيع التعاون العملي. وفي مؤتمر سان بطرسبرغ في يونيو ٢٠٠٢ أثار رئيس جمهورية أوزبكستان إسلام كريموف الانتباه إلى أهمية العمل المشترك في المجالات الاقتصادية المتعددة، وخاصة في اتجاهات الاستخدام الأمثل للثروات المعدنية والخامات، وإقامة نظام موحد للطاقة، وحماية البيئة.

وكان موضوع توسيع التعاون الاقتصادي محط اهتمام قمة قادة الدول الأعضاء بمنظمة شنجهاي للتعاون في موسكو. حيث أشار رئيس الفيدرالية الروسية فلاديمير بوتين حينها إلى أن روسيا تخطط لتوسيع العمل المشترك في إطار منظمة شنجهاي للتعاون من خلال التعاون الاقتصادي، أما القائد الصيني خو تسيزينتاو فقد أشار إلى قرب توقيع الدول "الست" على اتفاقية للنقل البري. وأشار رئيس جمهورية أوزبكستان إسلام كريموف، أمام قمة موسكو إلى أن "مستقبل المؤشرات الاقتصادية في عمل منظمة شنجهاي للتعاون سيتصاعد باستمرار". وحسب رأيه يكون من الأهم إنجاز مدخل موحد "للتكامل وإنشاء سوقاً مشتركة في الإقليم". وأشار كريموف إلى أن "أهم الاتجاهات الإستراتيجية للتعاون يجب أن تظهر من خلال إعداد وتطبيق مشاريع للنقل والمواصلات ويجب أن يدور الحديث قبل كل شيء عن بناء طرق المواصلات التي يمكن أن تربط آسيا المركزية وأسواق الصين وروسيا وأوروبا والعالم، لفتح الآفاق والإمكانيات الواسعة من أجل التطور الاجتماعي والاقتصادي في الدول الأعضاء، وتأمين سيل واسع من الاستثمارات للإقليم". وعبَّر عن رأيه بأن لا توزع منظمة شنجهاي للتعاون قواها وإمكانياتها على مشاريع عديدة. ووفق رأيه يجب أن تركز على ثلاثة مشاريع كبيرة لكل دول الإقليم تشمل مشاريع بناء طرق المواصلات البرية التي تربط أوزبكستان بقرغيزيا والصين وهو ما أيدته الصين.

وخلال القمة الثانية لقادة الدول الست الأعضاء بمنظمة شنجهاي للتعاون التي عقدت في بكين يوم ٢٠٠٣/٩/٢٣ اتخذ قراراً يهدف إلى توحيد الجهود الاقتصادية المشتركة والموافقة على "برنامج للتعاون التجاري والاقتصادي متعدد الأطراف للدول الأعضاء في المنظمة" وحددت أفضلياته ومجالات ومهام وآليات تطبيقه الأساسية. وفي إطار الأفضليات تمت الموافقة على تطوير البنية التحتية للمواصلات، والطاقة، وحماية

البيئة، وخاصة في مجال مياه الشرب. واعتبرت أن التجارة والاستثمار وتشجيع الأعمال متعددة الأطراف في مجال الطاقة، والمعلوماتية، والاتصالات اللاسلكية، وحماية البيئة المحيطة والاستخدام العقلاني للثروات الطبيعية من بين المهام الأساسية التي يجب خلق الظروف الملائمة لها. وشمل برنامج المرحلة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠، خلق الظروف المناسبة من أجل التنقل الحر للبضائع، والخدمات، ورؤوس الأموال والقوى العاملة وأكد الكثير من المراقبين والمحللين على مستقبل إمكانيات توسيع التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة واعتبر س.غ. لوزيانين، بروفيسور معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية ورئيس صندوق دعم الدراسات الاستشراقية أنه بالإضافة لإقامة مشاريع مشتركة في مجال النقل ومضاعفة تجارة الترانزيت ضمن إطار المنظمة كان من الممكن التحدث عن إقامة بنك آسيا المركزي للتنمية، الذي يمكنه أن يصبح أملاً للمستثمرين ومنظماً للبرامج الاقتصادية الأساسية في الدول الأعضاء بالمنظمة وأن مثل هذا المشروع سيجذب العلماء ليس من الدول الأعضاء في المنظمة وحسب، بل ومن الدول التي لم تنضم للمنظمة بعد.

وتحتاج روسيا وكازاخستان وأوزبكستان أكبر الدول المصدرة للخامات في المنطقة الآن إلى أسواق جديدة تستوعب منتجاتها، فيما تعتبر الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم، وإذا أخذنا في الاعتبار زيادة استهلاك الطاقة في العالم وارتفاع أسعار النفط تصبح الشراكة في مجال الطاقة أحد أبرز عناوين التعاون في إطار منظمة شنجهاي. وتم التوقيع على الاتفاق الإطاري لتعزيز التعاون الاقتصادي من قبل الدول الأعضاء في منظمة شنجهاي ٢٠٠٣. وفي الجلسة نفسها اقترح رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية ون جيا باو،الهدف الطويل الأمد لإقامة منطقة تجارة حرة في منظمة شنجهاي للتعاون،في حين سيتم اتخاذ تدابير أخرى أكثر فورية لتحسين تدفق البضائع في المنطقة ومتابعة الخطة. وتستخدم الصين منظمة شنغهاي لزيادة نفوذها الاقتصادي في دول آسيا الوسطى،فيما نجد الأخيرة مهتمة بتنامي النفوذ الصيني في منطقتها بهدف الموازنة بين هذا الدور وكل من الدورين الروسي والأمريكي المؤثرين في آسيا الوسطى، أما بالنسبة لروسيا فإن المنظمة تشكل لها وسيلة من وسائل تنمية اقتصادها وتعزيز قوته، والإبقاء على وجودها وتأثيرها في أهم مناطق نفوذها ألا وهي آسيا الوسطى[٩٨].

منظمة شنجهاي للتعاون والعالم الخارجي:

حيث أدى تعميق التعاون الناجح بين الدول الأعضاء بمنظمة شنجهاي للتعاون لإثارة اهتمام المجتمع الدولي وازداد عدد الدول والمنظمات الدولية التي عبرت عن رغبتها بإقامة علاقات تعاون مع المنظمة التي ظلت متمسكة بمبدأ الانفتاح واستعدادها له. وورد في الوثيقة التي أقرت خلال مؤتمر موسكو، بأن منظمة شنجهاي للتعاون ترحب بأية صلات مع غيرها من المنظمات الدولية، والدول بغض النظر عن موقعها الجغرافي. وأن آليات التعاون الخارجي للمنظمة تعتمد على الوثائق التي أقرتها المنظمة، وتنص على أن المنظمة مفتوحة لانتساب الدول الأخرى التي توافق على مبادئ والتزامات المنظمة، وعدم التوجه ضد الدول الأخرى، والانفتاح والاستعداد لإجراء الحوار متعدد الأطراف بهدف تعزيز التعاون الإقليمي والدولي. وخلال جلسة وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة الذي انعقدت في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اعتمدت "الخارطة المؤقتة للعلاقات الخارجية لمنظمة شنجهاي للتعاون"، والتي بموجبها يحق للمنظمة دعوة الدول الأخرى والمنظمات الدولية كضيوف لاجتماعات وزراء الخارجية للتشاور حول مسائل السياسة الخارجية، وإرسال ممثلين عنها من أجل المشاركة في نشاطات غيرها من المنظمات الدولية. ومن أجل ترشيد وزيادة فاعلية العمل المشترك لدول الأعضاء في المنظمة في مجال السياسة الخارجية تم إعداد "بروتوكول التعاون وتنسيق النشاطات بين وزارات الخارجية للدول الأعضاء"، والذي يسمح بإقامة آليات متعددة المستويات للتشاور، بما فيها عقد لقاءات دورية للممثلين الدائمين للدول الأعضاء بالمنظمة وفي منظمة الأمم المتحدة. وتم إعداد مشروع قرار "يحدد وضع عضوية المراقب في منظمة شنجهاي للتعاون"، حيث عرض على قمة طشقند وتم إقراره. ويتضمن جدول أفضليات منظمة شنجهاي للتعاون مسائل أخرى كتوسيع العمل المشترك بين المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية. وفي ٢/٩/٢٠٠٣ أعلن رئيس اللجنة الدائمة لمؤتمر نواب الشعب لعموم الصين و.بانغو، ورئيس مجلس النواب في البرلمان الفلبيني خوسيه دي فينيسي على الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا أن تعقد اتفاقية مع منظمة شنجهاي للتعاون لتنسيق الجهود المشتركة لمكافحة الإجرام والإرهاب الدولي. ودعوا زملاءهم من الدول الآسيوية الأخرى إلى الإسراع في إنشاء الجهاز الإقليمي لاتحاد آسيا لمكافحة الإرهاب، وأن يشمل هذا الاتحاد الدول الأعضاء

في منظمة شنجهاي للتعاون ورابطة دول جنوب شرق آسيا. كما وناقشت الأمانة العامة لمنظمة شنجهاي للتعاون في جلستها الافتتاحية ببكين في كانون ثاني/ يناير من عام ٢٠٠٤، والتي حضرها ممثلون عن المنظمات الدولية ودول عديدة وأشار في تلك الجلسة سفير أيرلندا لدى جمهورية الصين الشعبية ديكلان كونولي إلى أن "الاتحاد الأوروبي ينوي إقامة صلات وثيقة مع منظمة شنجهاي للتعاون"، بينما أعلن الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يان كوبيش بأن "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مهتمة جداً بتطوير التعاون مع منظمة شنجهاي للتعاون" وأن الأساس الذي سيتم الاعتماد عليه هو أن: خمساً من الدول الأعضاء الست في منظمة شنجهاي للتعاون هم أعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بينما أشار نائب الأمين العام لرابطة الدول المستقلة أصلان كاجاكوف إلى أن منظمة شنجهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة يربطهم الكثير، وأعرب عن إيمانه بأنه "في القريب العاجل ستقوم بين المنظمتين أعمالاً مشتركة ومثمرة".

منظمة شنجهاي للتعاون وتطوير العلاقات الدولية:

حيث أبدت المنظمات الدولية والكثير من دول العالم، اهتمامها بالتعاون مع منظمة شنجهاي للتعاون، وأبدى بعضها الرغبة في الانضمام إلى المنظمة. وفي لقاء قمة رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنجهاي للتعاون الذي انعقد في طشقند يوم ١٧/ ٦/ ٢٠٠٤، تم إنجاز كل المهام التي حددت من أجل تطوير وتعزيز المنظمة. وأن منظمة شنجهاي للتعاون ماضية بثبات نحو الأمام على طريق توسيع العلاقات المتعددة بين الدول الأعضاء، وتقيم علاقات مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية. وأن الجهاز التنفيذي لمنظمة شنجهاي للتعاون الذي بدأ عمله منذ عام ٢٠٠٤ في بكين، والجهاز الإقليمي لمكافحة الإرهاب في طشقند قد أصبحا من الأجهزة الفاعلة للمنظمة. وأكد الرؤساء على ضرورة الالتزام بمبادئ المساواة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة،وعدم المواجهة، والانتقال التدريجي نحو ديمقراطية العلاقات الدولية،ودعوة المجتمع الدولي بغض النظر عن التمايز الأيديولوجي والنظم الاجتماعية، لتشكيل مبادئ جديدة للأمن، تعتمد على الثقة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة،والمساواة والعمل المشترك، والتخلص من المداخل والتقييمات المتطرفة،وتطوير الحوار نحو توفير حقوق كل شعب من شعوب العالم في التطور الخاص به. والمساواة في استقلال كل الدول والوقوف إلى جانب الإصلاحات الجوهرية والضرورية لمنظمة الأمم المتحدة. واعتبر

الرؤساء أن مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة للأمن الإقليمي والدولي والاستقرار تحتاج إلى توحيد جهود الدول الأعضاء فيها لتأمين الدفاع عن الأراضي، والسكان، والمنشآت المهمة لتأمين الحياة والبنية التحتية للدول الأعضاء من النشاطات المدمرة والتهديدات الجديدة، وخلق الظروف الضرورية من أجل التطور الثابت واجتثاث الفقر، ومواجهة الأعمال الإرهابية، وعدم توفير مأوى للأشخاص المتورطين أو المتهمين في القيام بنشاطات إرهابية، أو انفصالية، أو متطرفة وتسليمهم في حال توفر طلب بذلك من جانب دولة أخرى عضوة في المنظمة وفقاً للقوانين النافذة في الدول الأعضاء. واتخاذ إجراءات بهدف رفع مستوى العمل الإقليمي الموجه ضد الإرهاب، والقضاء على قاعدته المادية، ومكافحة التجارة غير القانونية للأسلحة والذخيرة، والمواد المتفجرة والمخدرات، ومكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية واستخدامها، ومنع استخدام الإرهابيين لمكونات أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها، ومنع الإرهاب الإعلامي. وطالبوا بتحديد نهاية للاستخدام المؤقت للمواقع والمنشآت العسكرية والبنية التحتية وتواجد القطعات العسكرية الأجنبية على أراضي الدول الأعضاء بمنظمة شنجهاي للتعاون[٩٩].

هكذا أصبحت منظمة شنجهاي للتعاون بقيادة روسيا والصين قوة إقليمية حقيقية في الشرق، وباتت تشكل خطرا وتهديدا واقعيا للمصالح والإستراتيجيات الأمريكية في منطقة وسط آسيا وفي أفغانستان أيضا، وباتت العديد من الدول ترغب في اكتساب عضوية هذه المنظمة الجديدة التي تقودها أكبر قوتين في القارة الآسيوية وفي العالم، بعد الولايات المتحدة. وباتت الدول التي تتمتع بصفة مراقب في المنظمة مثل الهند وإيران وباكستان وأفغانستان تطمح للعضوية الكاملة في المنظمة.

الفصل السادس عشر
دخول أو إدخال أمريكا فخ المثلث الإستراتيجي

بدأ التصدع بحلف الناتو في عام ٢٠٠١م بعد أحداث سبتمبر واتخاذ أمريكا قرار بالدخول لأفغانستان لمحاربة ما يسمى بالإرهاب حيث حسب نظرية المحافظين الجدد ((يجب أن نوسع دائرة الديمقراطية، لأن الديمقراطية مشروع أخلاقي من ناحية، ومن ناحية ثانية يهيئ لنا فرصة السيطرة على الآخرين)) حيث يتلخص مشروع برنارد لويس وفؤاد عجمي بالتالي: الديمقراطية مفهوم أخلاقي، ولكن هذه الشعوب لا تستحق أن تحكم نفسها، لأنها مؤلفة وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط مؤلفة من شظايا، هذه الشظايا لا تهيئ لتشكيل دول، هي مؤلفة من طوائف وعشائر وقبائل وملل ونحل، ومع بداية تنفيذ هذا المشروع قال العديد من الباحثين الإستراتيجيين أن ذلك سيزيد من القلق الصيني باقتراب الناتو منها ومن مجالها الحيوي في آسيا الوسطى إلى جنب التواجد الأمريكي في المحيط الهندي والهادئ ودعم استقلال تايوان وحمايتها وكذلك روسيا التي أبدت تخوفها من دخول الناتو أفغانستان وبداية محاصرتها من مجالها الحيوي في آسيا الوسطى فهل كانت هذه حقيقة المنظور الإستراتيجي العام لدى هذه الدولتين ؟ عام ٢٠٠٣جاءت حرب أمريكا المنفردة لاحتلال العراق واعترض القطبان الروسي والصيني بالإضافة لدول مهمة في الاتحاد الأوروبي فهل كان الموقف الروسي والصيني أيضا في الحقيقة غير مرتاح لهذا الدخول السافر للعراق؟ في ٢٠٠٨ تم تحريك أحد حلفاء الناتو في منطقة القوقاز ضد روسيا وهو جورجيا ومحاولتها العسكرية ضم أبخازيا وأوستيا الجنوبية التي كان وضعها غير مبتوت به لتبعيتها لروسيا أم جورجيا فهل كان الروس قلقين من هذا التحرك ؟ هل كان دور هذه الدول هو التعامل مع هذا الواقع والتخفيف من حدته عليهما أم كان لهما دور فاعل ؟ تقوم الإستراتيجيات على حساب عوامل القوة وعوامل الضعف لدى الأطراف المتصارعة بشكل مباشر ، كما هي تقوم -في ذات الوقت – على حساب عمليات الاستقطاب المتوقعة للدول الأخرى، على اعتبار أن الصراعات تحسم لصالح من يتمكن من حشد تأييد أكبر قدر من الحلفاء الافتراضيين، أو بقدر ما ينجح في جذب دول كتلة الوسط بين المتصارعين ، إلى صفه في المواجهة سياسيا أو عسكريا حسب طبيعة وسائل حسم الصراع.

فنرى الدوافع والأسباب التي دعت أمريكا للدخول في أهم ثلاثة محاور إستراتيجية في العالم الذي يشكل مثلثاً إستراتيجياً مهماً لأي دولة عظمى :

(أفغانستان) لتشرف وتتموضع في آسيا وتهدد المصالح الصينية والروسية في آسيا الوسطى وتحاول بعد ذلك تحريك الغرب الصيني ودعمه للانفصال واستكمال مشروع محاصرة الصين حيث إن الدروع الصاروخية للناتو في الشرق الأقصى، ستكون بجوار المقاطعات الكثيفة السكان في شرقي الصين والشرق الأقصى الروسي الغني بمصادر الطاقة، علاوة على قربها من كوريا الشمالية. وسيكون مركزها الأساسي في اليابان مع احتمال نشر بعض عناصرها في كوريا الجنوبية. ولقد شرعت الولايات المتحدة واليابان ببرنامج مشترك للدفاع الصاروخي في العام ١٩٩٩م ، بالطبع تشكل تايوان حلقة حيوية في عسكرة الحدود مع الصين، ومن ناحية أخرى لتقترب من المصالح والحديقة الخلفية لروسيا في قرقيزيا وطاجيكستان وأوزبكستان وكازاخستان وجرهم لحلف مع الناتو وفي ما بعد يتم التمركز بشكل دائم في هذه المنطقة لتهديد الجنوب الروسي واستكمال محاصرة روسيا بالإضافة إلى أن هذه المنطقة الغنية بالنفط والغاز من أهم مصادر الطاقة للغرب والتحكم بخطوط نقل الطاقة لتكون بديلة عن الخطوط الروسية وحرمان الصين نفط وغاز هذه المنطقة أو مساومتها على هذه الثروات .

(العراق) حيث سعت الولايات المتحدة إلى فرض السيطرة على قلب العالم ، وكان المدخل لهذا كله غزو العراق واحتلاله تحت غطاء السعي لإعادة ترسيم الخرائط السياسية في المنطقة للحد من مخاطر ما أسماه الأمريكيون بـ "الدول الفاشلة" التي "فرخت بؤر الإرهاب الدولي" الذي بات يهدد العالم ابتداء من تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ . للسيطرة على نفط الشرق الأوسط وتهديد المصالح الروسية النفطية والإستراتيجية ومحاصرة حلفاء روسيا في هذه المنطقة وهما إيران وسوريا ولإنهاء حالة التمرد على الغرب والفصل بينهما واستكمال السيطرة على البحر المتوسط ليصبح بالكامل تحت سيطرة ونفوذ الناتو وحرمان روسيا من المياه الدافئة وحصر تواجد الأسطول الروسي في البحر الأسود والذي يمهد لإنشاء خطوط نقل الغاز والنفط للغرب تسحب من روسيا سيطرتها على شبكة أنابيب الغاز والنفط للغرب مما سيسحب من روسيا ورقة الطاقة في وجه الغرب سياسيا ، ومن جهة أخرى محاصرة إيران من الغرب في العراق والشرق من أفغانستان

واستكمال السيطرة على الخليج كله ليصبح بشكل كامل تحت السيطرة الغربية مما يمكنها من التحكم به والضغط على الصين في هذا المجال.

(القوقاز) حيث قامت جورجيا باستفزاز روسيا عسكريا بما فيه الكفاية وتصرفت روسيا برد فعل عسكري زائد، فإن ذلك سيتيح للدعاية الأمريكية استعادة أجواء الحرب الباردة وانتقاد روسيا المتسلطة ضد جار صغير، هنا تستطيع الإدارة الأمريكية إنجاز الخطوة قبل الأخيرة في خطة استكمال محاصرة روسيا بالكامل بالدرع الصاروخي واقتراب الناتو من بحر قزوين وثرواته الضخمة من الغاز والنفط والسيطرة على خطوط نقل النفط والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر الموانئ الجورجية على البحر الأسود إلى أوروبا .

فنرى أمريكا دخلت مثلثاً خطراً على عدة جبهات آسيا وأوراسيا والشرق الأوسط ، وكان موقف روسيا والصين متعاون على أرض الواقع بل ساهم في بعض الأحيان بتسهيل هذا الدخول ولكل منهما أسبابه الجيواستراتيجية سواء الإقليمية أو الدولية المشتركة بينهما:

محور (أفغانستان) :

إن دخول الناتو أفغانستان كان له عدة إيجابيات للصين وروسيا لنبدأ بالصين أو أنهما قاما بتكييف هذا الدخول لصالحهما :

المناورة الصينية :

الصين التي لها مشاكل حدودية تاريخية مع جارتها الهند في التبت وغيرها وهنالك توازنات وحسابات بين الدولتين دقيقة بالنسبة للتحالفات الإقليمية والدولية بسبب هذه المشاكل ومن أهم حلفاء الهند على المستوى العسكري هي الولايات المتحدة وإسرائيل مما يقلق الصين من هذا التحالف وتسعى لكسره أو على الأقل الحد منه وكانت الصين تخشى دخول الهند في مشروع الناتو للدرع الصاروخي في الشرق الأقصى مما يشكل خطراً كبيراً وجديا على الأمن القومي الصيني.

المناورة الإستراتيجية الصينية : الباكستان دولة حليفة للصين بحكم علاقتها المتوترة مع الهند بسبب ملف كشمير حيث إن الهند تتهم باكستان بدعم ما تسميه بالإرهاب في

كشمير وتسهيل تسلل عناصر عبر خط السيطرة في كشمير لتنفيذ عمليات في الأراضي الهندية. وهكذا فإن قضية كشمير أهم قضية تثير الخلاف والنزاع بين الجانبين، حيث ترى الهند أن كشمير جزء لا يتجزأ من الأراضي الهندية، في حين ترى باكستان أنه يجب أن يعطي الشعب الكشميري حق تقرير المصير، فسهلت الصين التقارب الأمريكي الباكستاني بشكل غير مباشر فاندفعت الولايات المتحدة لذلك وذلك بسبب التحضير لدخول واحتلال أفغانستان حيث وجب التنسيق العالي المستوى مع باكستان أولا: لتحكمها وإشرافها الممتاز على أفغانستان كمنطلق للناتو وكموقع مثالي للدعم اللوجستي لقوات التحالف ثانياً: لارتباطاتها الاستخباراتية والأمنية في أفغانستان ومعرفتها بحركة طالبان وتحكمها ببعض فصائلها ، مما عزز موقع باكستان لدى السياسة الأمريكية ، والذي انعكس على ملفات إقليمية عديدة من ملف كشمير والتعاون العسكري بينهما مما أقلق الهند من هذا التعاون فبدأت العلاقات الهندية الأمريكية بالتناقص وبدأت تسعى الهند بالبحث عن حليف آخر يستطيع أن يمدها بالتقنية العسكرية الحديثة فكانت روسيا وبالتنسيق مع الصين جاهزة لسد هذا الفراغ وهو ما شهدناه في الأعوام اللاحقة حيث بدأ التعاون العسكري بين روسيا والهند في عام ٢٠٠٥ م والمشاريع التطويرية للمنظومة الصاروخية الهندية ومن مشروع صاروخ (برايمس) وعلى مستوى منظومة الدفاع الجوي وسلاح الطيران والتعاون البحري العسكري ، وروسيا تقدم المعونة النووية للهند، وتحاول الولايات المتحدة أن تقيم تعاوناً نووياً مع الهند، من أجل موازنة الهند بالصين وإبعاد روسيا عن الهند ، وأيضا تعززت الشراكة الاقتصادية بين البلدين، فبذلك أدخلت الصين صديق وحليف استراتيجي بينها وبين الهند وهو روسيا بدل المنافس القوى وهو الولايات المتحدة مما يخفف حدة التوتر بين الهند والصين بل وجر الهند لدخول ضمن التكتل الاقتصادي القادم وهو البريكس .

المناورة الروسية:

أما روسيا فقد أدركت أن اهتمام واشنطن بإنشاء قواعد عسكرية في آسيا الوسطى لا يرتبط أساساً بعملياتها العسكرية في أفغانستان، بقدر ارتباطه بمحاولات التغلغل في الإقليم وتدعيم نفوذها وحضورها الإستراتيجي، خاصة وأن الوجود الأمريكي في أفغانستان يسمح لها بإقامة ما تريد من قواعد في أنحاء البلاد، دون حاجة لقواعد

خارجية، قد يكون بعضها بعيداً وفائدته محدودة، مثل قاعدة "خان أباد" التي تقع على بعد ١٢٠ ميلاً شمال الحدود الأفغانية، وهي مناسبة تماماً للأعمال العسكرية في شمال أفغانستان، ولكن معظم العمليات الأمريكية في أفغانستان اليوم تجرى جنوب وجنوب شرق البلاد "(""). ولكن رأت روسيا أن الجمهوريات الجنوبية لها في آسيا الوسطى بدأ يدخلها الفكر المتطرف بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مما يشكل خطراً عليها في منطقة القوقاز والشرق الروسي الذي ممكن أن يتحول لحركات انفصالية في الجمهوريات الإسلامية داخل روسيا الاتحادية وكانت تسعى للحد منه وأفغانستان كانت البيدق الإستراتيجي المهم الذي لم يستطع الاتحاد السوفيتي السيطرة عليه وكان من الأسباب المهمة التي أسهمت بالاستنزاف الكبير للجيش والاقتصاد السوفيتي وتدرك روسيا صعوبة هذه المنطقة والسيطرة عليها لوجود عدة دول محيطة لا تسهل وليس من مصلحتها وجود أي دولة عظمى على حدودهما وهما إيران والباكستان ومحاولتهما تاريخيا مد نفوذهما في هذا الإقليم ، فكان دخول الناتو ذا أهمية لروسيا وذلك بضرب الغرب مع الحركات الأصولية المتطرفة وتحويل وجهة الإرهاب عن روسيا بخلق عدو جديد له وهو أمريكا وتعلم روسيا بأن بقاء الناتو في أفغانستان بشكل دائم مستحيل ، ومن جهة أخرى تأخذ روسيا الضوء الأخضر من الغرب بتصفية الجماعات الأصولية الانفصالية في شمال القوقاز فبدأت حملة مكافحة الإرهاب كثمن مقابل تسهيل دخول الناتو لأفغانستان بفتح أجوائها وأحيانا قواعد الموافقة على التعاون اللوجستي مع دول آسيا الوسطى .

أما الأسباب المشتركة للصين وروسيا على المستوى الإستراتيجي لهما هي:

معرفتهما أن هذه الحملة ستستنزف أمريكا اقتصاديا حيث إنها هي التي ستتحمل تكاليف الحلف في أفغانستان وعدم إدراكها أن السيطرة السريعة لأفغانستان ليست ممكنة مما سيستدعي زيادة بالتكاليف غير الخسائر التي سيتم تعويضها مما سيشكل عبئاً على الاقتصاد الأمريكي مما يضعف أمريكا مقابلهما كقوتين اقتصاديتين.

من جهة أخرى ضرب الناتو للحركات الأصولية التي تشكل خطر على غرب الصين وعلى الجنوب الروسي ويعطي لهما موافقة ضمنية دولية للتحرك دون انتقادات دولية تحت مسمى (حقوق الإنسان) لمواجهة هذا الخطر الذي يهدد أمنهما القومي.

محور (العراق) :

ولكن للنظر بشكل أوضح للخريطة الجيواسترتيجية للأمن القومي الروسي للقوقاز وبحر قزوين الذي يمتد من (أرمينيا - إيران- العراق - سوريا) فنرى أن لدى روسيا حزاماً أمنياً جيواستراتيجي يحمي مصالحها في آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز الذي يتوازي مع نفوذ الناتو والغرب الخط المقابل له وهو (أذربيجان - جورجيا - تركيا) ، لكن العراق في الحقيقة لم يكن حليفاً لروسيا وغير جدير بالثقة وأيضا يسبب مشاكل لحلفاء روسيا في المنطقة وهما إيران وسوريا ويشكل فصل بينهما وإن كان لم يعد حليفاً للغرب ولكن لديه الاستعداد الكامل للرجوع للفلك الغربي وذلك باتصالات سرية كثيرة حاول العراق خلالها التقارب مع الغرب وتقديم التنازلات الكثيرة لهم ولكن كان مشروع الاحتلال يشغل بال الأمريكان أكثر من التحالف . فكانت العراق الحجر الوحيد الساقط من اللوحة الجيوسياسية والجيواستراتيجية التي تدور في المحور الروسي والتناغم بين دولها التي توصل المصالح والنفوذ الروسي إلى البحر المتوسط وتشكل حزاماً أمنياً يحمي آسيا الوسطى والمصالح الاقتصادية والأمنية لروسيا هناك، ويواجه خط النفوذ الغربي في المنطقة.

فلم تقف روسيا بشكل قوى في وجه الاحتلال والأطماع الأمريكية وكان قرار الولايات المتحدة دخول العراق لفتح جبهة ثانية بدون حسم الجبهة الأولى في أفغانستان، وكان ذلك هو الخطأ الإستراتيجي الجسيم الذي اقترفته الولايات المتحدة من حيث التخطيط؛ حيث كان الهدف هو تنصيب حكومة موالية لها هناك لتصبح أكبر قاعدة في الشرق الأوسط، ولكن جاءت المقاومة العراقية غير المتوقعة التي كانت مدعومة من سوريا وإيران والخسائر الضخمة التي تكبدها الجيش الأمريكي وسقوط المشروع الأمريكي ولم يسهل الجاران اللذان يدوران في المحور الروسي التواجد الغربي بل تم خلط أوراق الأمريكي بشكل ممنهج في المنطقة ومن ثم تنصيب حكومة موالية لإيران لتتعقد الأمور .

وقد أدى ذلك الغزو إلى نتائج إيجابية لروسيا :

غرق الولايات المتحدة في مستنقع العراق، وانشغلت أمريكا بمشكلاتها هناك بإنفاقها المتزايد على الحرب بدون أن ترى نهاية في النفق المظلم وازدياد الكراهية في العالم

الإسلامي لأمريكا واشتداد الضغط الإرهابي عليها، وفشلت في تنصيب حكومة عميلة لها في بغداد.

كما أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار النفط إلى أرقام فلكية استفادت روسيا بشكل كبير من هذا الارتفاع . والسعي الناجح لروسيا لمد خطوط الغاز والنفط من إيران إلى سوريا وربط العراق بهذا المشروع (مشروع الغاز الإسلامي) بإيجاد منفذ له على البحر المتوسط وكل ذلك تحت إشراف روسيا مما يعزز نفوذها على المستوى العالمي في مجال الطاقة والتنسيق مع حلفائها في الشرق الأوسط حيال ذلك ، ودخول شركة غازبروم الروسية للسيطرة على غاز شرق البحر الموسط من إسرائيل إلى لبنان إلى سوريا وقبرص .

إن الاتحاد الأوروبي دخل في مرحلة من التوسع المتجدد أضعفت فعاليته وحالت دون تمكنه من التركيز على إعداد استراتيجية، ويلاحظ هذا بالوقوف إلى جانب الولايات المتحدة، حيث يجنح الاتحاد الأوروبي إلى التمرد التكتيكي دون الدخول بالولاء الإستراتيجي، ولعل أهم نتيجة من نهاية الحرب الباردة، هي أن الاتحاد الأوروبي تخلي نهائياً عن فكرة التمرد الإستراتيجي على الزعامة الأمريكية ، ولكن الاحتلال الأمريكي للعراق أبرز بداية تشقق جدار حلف الناتو بتضارب المصالح الأمريكية والفرنسية والألمانية في الشرق الأوسط واستغلت روسيا هذا الخلاف وتمت الكثير من الصفقات والتعاون الحربي والتقنيات الحربية وتطوير البحرية الروسية ومن نتائج الحرب أيضا الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الاتحاد الأوروبي بشكل حاد مما شكل لدول الاتحاد الأوروبي رؤية خاصة معزولة عن الولايات المتحدة للخروج من هذه الأزمة، وكل ذلك ساهم بدخول روسيا وقدرتها للتلاعب على هذه الخطوط ، فتم التقارب الألماني الروسي وخصوصا بموضوع أنابيب الغاز (السيل الشمالي) فالتذبذب الذي تعاني منه ألمانيا مع الاتحاد الأوربي لم يصل إلى حد الانفصال بعد، لكن ذلك يعني أن ألمانيا تبحث عن شركاء. من جهة، لتخفيف التوتر عنها، ومن جهة أخرى، لإيجاد البدائل/ الخيارات البديلة. حيث تعتمد ألمانيا على صادرات الطاقة الروسية . تبحث ألمانيا عن شركاء إقتصاديين آخرين، والأهم بالنسبة لها، أنه عندما تشتد أزمة أوروبا، لا تضطر ألمانيا لمسايرة أمريكا في محاولتها تغيير خريطة روسيا. حيث إن الوجود الأمريكي في المنطقة هو ما يسبب القلق لموسكو. فإن استطاعت روسيا إن تقنع ألمانيا بأن الولايات المتحدة الأمريكية قوة تهدد الاستقرار، تكون قد حققت إنجازاً هائلاً[١٠١].

محور (القوقاز):

ففي القوقاز التي كانت أرض صراع الإمبراطوريات الثلاث العثمانية والفارسية والروسية طوال القرن التاسع عشر، باتت الولايات المتحدة طرفاً أساسياً في الصراع عبر ذراعها الطويلة حلف الأطلسي، حيث تداخلت عوامل السيطرة الجيواستراتيجية كون القوقاز يعتبر حاجزاً جبلياً عملاقاً يفصل بين قارتي أوروبا وآسيا تؤدي السيطرة عليه لإحكام الخناق حول روسيا مع عامل السيطرة على النفط والغاز في هذه المناطق، حيث يعتبر هذان العاملان وجهين لعمله واحدة، فالسيطرة على النفط تسهل إلى حد كبير الهيمنة على الجغرافيا الإستراتيجية أو العكس. فالمسألة تتعلق هنا بالأولويات التي تؤدي إلى نتيجة واحدة، حيث باتت منطقة القوقاز الجسر الجيواستراتيجي الأهم في قارة آوراسيا (أوروبا – آسيا) بكل ما يعنيه ذلك من تهديد إستراتيجي هنا لروسيا والصين من الناحية العسكرية ومن إمكانية حرمانها من مصادر الطاقة في هذه المنطقة الحيوية(١٠٢).

كان اقتراب الناتو من بحر قزوين وثرواته الضخمة من الغاز والنفط والسيطرة على خطوط نقل النفط والغاز من آسيا الوسطى يشكل قلقاً لروسيا وخصوصا من جورجيا وتحالفها مع الناتو بشكل كبيرة مما يهدد الأمن القومي الروسي واستكمال الحصار الأطلسي لها ، حيث لجورجيا أهمية خاصة بالنسبة لروسيا إذ إنها تمثل منطقة عازلة بينها وبين أوروبا والقوقاز والشرق الأوسط، ولكنها مثلت معضلة لروسيا بعد أن انحازت إلى الغرب في عام ٢٠٠٣ في الثورة الوردية، بالرغم من أنها دولة ذات غالبية أرثوذكسية - مثل روسيا – فقد اجتذبتها الولايات المتحدة في حرب القواعد بينها وبين روسيا، حيث سعت جورجيا إلى الانضمام إلى عدد من المنظمات الغربية مثل الناتو والاتحاد الأوروبي، ومنذ ذلك الحين انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، بالإضافة إلى ملف أمن الطاقة بالنسبة لروسيا وضرورة السيطرة على خطوط نقل النفط والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر الموانئ الجورجية على البحر الأسود إلى أوروبا، وضمان بقائها تحت النفوذ الروسي من الاعتبارات الهامة بالنسبة لموسكو، فالصراع الدولي المحلي والمستقبلي هو صراع على مصادر الطاقة والنفوذ النفطي المتزايد لروسيا في الأسواق الأوروبية في ظل سعيها لإثبات وجودها ونفوذها في المنطقة وتكوين مشاريع مستقبلية لنقل الطاقة عبر أراضيها. فبدأت روسيا في السعي إلى مد نفوذها خارج إطار حدودها الجغرافية، ولذلك

وضعت لها إستراتيجية أولية للسيطرة على أربع دول رأت أنها حاسمة لخططها في أن تصبح قوة عالمية من جديد، وتلك الدول الأربع هي أوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان وجورجيا، وقد تمكنت من السيطرة على الدول الثلاث الأولى وإدخالها تحت السيطرة الروسية، أما الأخيرة وهي جورجيا، فلا تزال في جوهر التركيز الروسي حتى تعيدها مرة أخرى إلى فلكه[١٠٣] ويأتي ذلك ليس في إطار سياسة توسعية روسية بل في إطار سياسة دفاعية؛ حيث إن روسيا تعد دولة ممتدة بدون حواجز طبيعية تحمي حدودها ـ مثل المياه للولايات المتحدة ـ لذلك فإن العقيدة العسكرية الروسية تعتمد في أساس دفاعها على التمدد لخلق مناطق عازلة لحدودها الجغرافية، وكذلك لدرء الخطر الغربي متمثلاً في الولايات المتحدة وحلف الناتو[١٠٤]، لذا تهدف روسيا دائمًا إلى خلق تلك المناطق العازلة بينها وبين أوروبا وآسيا والعالم الإسلامي.

فكان استفزاز جورجيا لروسيا المناسبة الجيدة التي أوضحت الأزمة من خلالها استعادة مكانة روسيا كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وفرض إرادتها، فقد التزمت الصمت طويلا إزاء التدخل الأمريكي في شؤونها الداخلية، فلم تكن في ذلك الوقت في وضع يسمح لها بمواجهة عنيفة مع الولايات المتحدة ولم تكن قد تعافت من كبوتها على النحو الذي تتيح لها قدراتها على المواجهة مع واشنطن، حيث اتسم السلوك الروسي على الصعيد الخارجي بالحذر وعدم إطلاق التهديدات أو الدخول في مواجهات غير محسوبة أو مأمونة النتائج مع أمريكا، ومن ثم فإن الموقف من الأزمة في أوسيتيا عكس تغيرا له دلالاته فيما يتعلق بالسياسة الروسية وتوازن القوى الدولية، وأبرز رغبة القيادة الروسية في تأكيد دور روسيا كلاعب دولي لا يمكن تجاوزه أو اختراق أمنه القومي في محاولة لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة في علاقة أكثر تكافؤاً بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدد القوى ينهي الاحتكار والتفرد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي، كما أن تحدي روسيا الواضح للضغوط الأمريكية والذي بدا غير متوقع ليس فقط من جانب جورجيا بل وواشنطن ذاتها يشير إلى بداية الانكسار الأمريكي وانتهاء هيمنتها على الساحة الدولية والإقليمية.

إن المواجهة التي بدأت بين روسيا والولايات المتحدة خلال أزمة جورجيا تعتبر إيذاناً ببداية حقبة جديدة من العلاقات الدولية حيث إن المبادئ التي تضمنتها خطة السلام التي تم توقيعها بين جورجيا وروسيا أثبتت أن موسكو استطاعت فرض إرادتها على جورجيا التي بدت مكتوفة الأيدي أمام الهيمنة الروسية على إدارة الأزمة(١٠٥)، أكدت الإدارة الروسية لهذه الأزمة أن موازين جديدة للقوة أخذت تفرض نفسها على الواقع الأوروبي، وأن أوروبا عادت مجدداً ساحة للصراع بين روسيا والغرب، وأن الحرب الروسية - الجورجية لم تكن إلا أزمة كاشفة لواقع دولي جديد أرادت روسيا الإفصاح عنه . فقد ظهر الموقف الروسي متماسكاً وقوياً وغير قابل للتنازل أو للتراجع على عكس الموقف الأمريكي، كما نجحت روسيا في منع صدور أي قرار من مجلس الأمن يدين تدخلها العسكري في جورجيا أو يفرض عليها الانسحاب، لكنها قبلت باتفاق لوقف إطلاق النار فقط، واستخدمت موسكو لهجة قوية مماثلة في الرد على إدانة الدول الصناعية الكبرى لتحركاتها في القوقاز . فقد أخطأت واشنطن باستمرارها للتصعيد مع موسكو بتأكيد أنه سيتم ضم جورجيا إلى حلف الأطلنطي مستقبلا، وما صاحب ذلك من مناورات أمريكية أوكرانية في البحر الأسود، مما دفع روسيا إلى الاستمرار في التصعيد وذلك بتوعد بولندا بإمكانية استخدام السلاح النووي ضدها، وتعليق تعاون روسيا مع حلف الأطلنطي حيث إن هذه الأزمة كشفت عن التغير في النظام الدولي وما ستنطوي عليه العلاقات المستقبلية من تفاعلات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية(١٠٦) .

يظهر بوضوح أن روسيا استهدفت حصر الصراع بينها وبين جورجيا ثم بينها وبين الولايات المتحدة ،أو بالدقة هي استهدفت عزل جورجيا عن الغرب وعزل أوروبا كأوروبا أو كدول منضوية داخل حلف الأطلنطي عن النفوذ الأمريكي. وإذا كانت دول أوروبية قد أظهرت تباينا عن الموقف الأمريكي في مطلع الأزمة -خاصة فرنسا وألمانيا- فإن روسيا بقرارها حول استمرار تعاونها مع حلف الأطلنطي بشأن أفغانستان، قد ألمحت ولوحت من ناحيتها إلى نقطة قوة تمتلكها، وكما هي في ذات الوقت أظهرت لأوروبا مدى رغبتها في استمرار التعاون مع الأطلسي وفي القلب منه الدول الأوروبية ، التي تشارك بقواتها في احتلال أفغانستان، مع الإعلان بأن روسيا لو أوقفت تعاونها وتحولت إلى الضد ، لأصبحت أفغانستان فيتناماً أخرى.

وفي إدارتها الإستراتيجية للأزمة يبدو واضحا أنها وسعت الصراع السياسي والدبلوماسي دون توسيع للصراع العسكري، بل هي سعت إلى حصره في أضيق نطاق على المستوى العملياتي، ضمن الحدود الجورجية. وهو ما يشير إلى أن خطة روسيا تقوم على إنهاء المعركة العسكرية المباشرة لصالحها من خلال إجبار الخصوم على إدراك أن توسعة المعركة هي لغير صالحهم.

كما يبدو وأن روسيا قد اختارت في إدارة معركتها الإستراتيجية ، إظهار بعض أوراقها دون استخدام لها بشكل فاعل - فيما يصب في نفس الهدف - وكذا إظهار التصلب الشديد في معركة جورجيا، وإبداء قدر واسع من المرونة في استخدام الأوراق الأخرى.

أما على المستوى الأمني والعسكري فقد ساعد التحسن الملحوظ في استعادة المؤسسة العسكرية الروسية لهيبتها وانضباطها وتطور قدراتها العسكرية ومكانتها كأكبر مصدر للسلاح، كما استطاعت موسكو إعادة طرح نفسها كقوة أوروبية ذات عمق آسيوي كما كان عليه الحال في العهد القيصري، حيث جاء رد الفعل الروسي على الهجوم الجورجي على أوسيتيا الجنوبية حاسما إلى حد أذهل الجميع، فروسيا لأول مرة منذ سبعينيات القرن الماضي تقف في مواجهة مباشرة مع النفوذ الأمريكي في إصرار وعزم على حماية مصالحها في منطقة كانت جزءاً منها.

ففي اللحظة التي قررت فيها روسيا الدخول في هذا الصراع الإستراتيجي، كانت تدرك أن الولايات المتحدة لا يمكن لها الدخول في مجابهة -لا نقول مواجهة عسكرية - واسعة ودائمة مع روسيا ، بحكم المشكلات الجارية بين الولايات المتحدة وكل من إيران وكوريا بشكل خاص،إذ يمكن لروسيا في حال انحيازها الصريح لأي منهما أن تغير قواعد وأسس ونتائج الصراع لغير صالح الولايات المتحدة ، وإلى الدرجة التي تحقق إخفاقا شاملا للوجود والدور الأمريكي في آسيا.

حيث شكلت حرب روسيا ضد جورجيا إشارة قوية إلى واشنطن وحلفائها على مدى ما يمكن أن تذهب إليه موسكو في الدفاع عن مصالحها الحيوية فيما تسميه الجوار القريب، فأصبح من أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة التركيز في المرحلة المقبلة على فتح صفحة

جديدة في العلاقات بين الجانبين، من أجل احتواء ما يوصف بردود الفعل الروسية المتشنجة والناجمة عن إحساسها المتنامي بالعزلة والحصار . وهذه نتيجة ممتازة لروسيا وتعزز موقفها التفاوضي لملفات أخرى تؤثر عليها من قبل الناتو .

النتيجة ومن خلال استعراض ما سبق نستنتج عدة أمور وأهمها:

التنسيق العالي المستوى بين الصين وروسيا ضمن سياسة إستراتيجية موحدة على المستوى الدولي والإقليمي مما يعزز نفوذهما كقطبين جديدين على الساحة الدولية وكسر التفرد الأمريكي كقطب أوحد .

اتباعهما إستراتيجية مشتركة في تنافسهما مع الولايات المتحدة وهي إستراتيجية (الاستدراج وتسهيل الخسارة والملاحقة) - التي ابتدعها المخطط والقائد العسكري الروسي العظيم (ميخائيل كوتوزوف) في مواجهة غزو نابليون لروسيا القيصرية - وذلك عبر عدم الاعتراض على تحركات الناتو بشكل جدي واستدراجه للدخول في هذه المناطق الحساسة في العالم ، بل بتقديم المساعدات اللوجستية لهذا الدخول ومن ثم تسهيل فشل المشروع الأطلسي بأدوات إقليمية تتبعهما دون المواجهة المباشرة ووضع العراقيل لهذا المشروع مما أدى لاستنزاف الولايات المتحدة، وذلك أفضل من المجابهة التي ممكن أن تصرفهما عن تحركاتهما الاستحواذية الاقتصادية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية واستقطابهم للعديد من الحلفاء الجدد .

استعادة نفوذهما على هذه المحاور عبر حلفائهم في تلك المناطق حيث إن سوريا وإيران استحوذا على المشهد السياسي والاقتصادي في العراق وطرح مشروع ربط النفط والغاز الإيراني والعراقي بالبحر المتوسط وكل ذلك تحت إشراف وتنسيق روسي صيني مشترك ، وأيضا عبر ازدياد النفوذ الإيراني في أفغانستان الاقتصادي والأمني والثقافي وضم أفغانستان لرابطة الدول الناطقة بالفارسية (إيران - أفغانستان - طاجكستان) ، بالإضافة إلى الدخول الإيراني إلى الساحة الجورجية عبر تمويل توسيع ميناء (بوتي) على البحر الأسود وتحديث المصفاة الجورجية في (باطومي)، إضافة إلى احتمال تمويل إيران لمشروع خط أنبوب الغاز والنفط، وإنجاز طريق بري بين البلدين عبر أذربيجان. وقد التزمت طهران بتموين جورجيا بربع حاجاتها من الغاز، وتزويد مصنع طائرات

سوخوي قرب العاصمة تبليسي بالألومونيوم الإيراني مقابل التزام جورجيا ببيع طائرات حربية لإيران، مما يخرج جورجيا من الربط الاقتصادي بشكل تدريجي مع الغرب ويسهل استعادة استقطابها للمحور الروسي .

وبوجود عملاقين يطلبان النفط،العملاق الأمريكي والعملاق الصيني، وهذا الأمر له أهمية كبيرة في أن روسيا تستطيع أن تلبي طلب الصين على النفط والغاز، إضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة قامت بإعادة بناء شبكة نفوذها في مجال النفط، فهي تمكنت وخاصة في المرحلة الأولى من الهيمنة على مواقع كبيرة في بحر قزوين، وآسيا الوسطى والقوقاز، وما يزال نفوذها واضحاً في جورجيا وأذربيجان، وأوكرانيا ودول أخرى، ولكن في الوقت نفسه فإن الروس تمكنوا من إعادة الكرّة واستعادة مواقع هامة وخاصة تركمانستان التي تعد أول بلد للغاز في حوض بحر قزوين.

لذلك نجد أن الفترة الماضية اتصفت بصراع المصالح في بحر قزوين، وهذا الصراع لم يحسم، ودخلت فيه أطراف رئيسة وهي روسيا بالدرجة الأولى والولايات المتحدة، ولكن دخلت فيه أوساط، لا يمكن أن نسميها ثانوية ولكنها ثانوية في مقياس القوى العظمى، ومنها إيران من جانب، وتركيا وأذربيجان ودول أخرى في جانب آخر.

حيث إن مستقبل روسيا اليوم يرتبط بدرجة كبيرة بالطاقة بالأمد القصير والمتوسط، فروسيا اليوم حققت انتصارات كبيرة اقتصادية ومالية، بفضل ارتفاع أسعار النفط، وبفضل زيادة صادراتها من الغاز والنفط، والصين بحاجة ماسة إلى الواردات وإلى استيراد النفط والغاز، وبالتالي فإن هناك أساساً متيناً في هذه العلاقات، ويؤكد ذلك اتفاق بين الصين وروسيا على مد خط للأنابيب يمتد من بحر قزوين مروراً بتركمانستان إلى الصين، كما أن هناك مشروعات أخرى في الاتجاه نفسه لتعزيز نقل الغاز من روسيا ومنطقة بحر قزوين.

القسم الرابع

الفصل السابع عشر:

التمدد الأورآسيوي غرباً

الفصل الثامن عشر:

غازبروم الأخطبوط الروسي الإستراتيجي

الفصل التاسع عشر:

العلاقات الروسية الألمانية طبيعتها وأبعادها

الفصل السابع عشر
التمدد الأوراسيوي غربا

أولاً: فهم الدور الألماني في الاتحاد الأوروبي والتقارب مع روسيا:

لفهم الأهمية الإستراتيجية للعلاقة بين روسيا وألمانيا يتوجب علينا إلقاء الضوء على المشهد الأوروبي والدور الألماني فيه ونستطيع أن نقسم الكتل إلى أربع مجموعات رئيسة ناشئة، والتي ليست بدورها مقصورة على تلك الجماعات، ولكنها نوع من النموذج لتصور العلاقات الناشئة بين الدول في أوروبا:

١- دائرة النفوذ الألمانية: (ألمانيا، النمسا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج، جمهورية التشيك، المجر، كرواتيا، سويسرا، سلوفينيا، سلوفاكيا، فنلندا): تلك هي لب اقتصاديات منطقة اليورو وليست مضارة من القدرة التنافسية الكبيرة للدولة الألمانية، كما أنها تعتمد على التجارة الألمانية لمصلحتها الاقتصادية، كما أنها ليست مهددة من العلاقة المتنامية لألمانيا مع روسيا. ولكن فنلندا بسبب عزلتها عن بقية أوروبا وبسبب قربها من روسيا، فإنها ليست سعيدة بشأن عودة الظهور الروسي على الساحة الأوروبية والدولية، ولكنها عادة ما تفضل التوجه الألماني التوافقي الحذر عن التوجه الحاسم لجارتيها السويد أو بولندا. والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا هي الأكثر قلقًا من العلاقة الروسية الألمانية، ولكن ليس إلى حد قلق بولندا أو دول البلطيق، وربما يقررون أن يظلوا في دائرة النفوذ الألمانية لأسباب اقتصادية.

٢- الكتلة الإقليمية الشمالية: (السويد، النرويج، فنلندا، الدانمارك، ايسلاند، إيستونيا، ليتوانيا ولاتفيا): تلك الدول في معظمها ليست في منطقة اليورو وترى عودة الظهور الروسي بصفة عامة على أنه مؤشر سلبي، ودول البلطيق ترى أنها جزء من دائرة النفوذ الشمالية (وبخاصة دائرة السويد)، وهو ما يؤدي إلى مشكلات مع روسيا. وألمانيا تعد شريكًا تجاريًا مهمًا، ولكن دول المجموعة تراها أنها منافس ومتسلطة بصورة زائدة، أما فنلندا فترتبط ما بين تلك المجموعة وما بين دائرة النفوذ الألمانية، وتعتمد على ذلك.

٣- مجموعة فايسيجراد: (بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، المجر، رومانيا وبلغاريا). في اللحظة الراهنة فإن رباعية فايسيجراد تنتمي إلى دوائر مختلفة من النفوذ،

فجمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر لا تشعر أنها منكشفة أمام الصعود الروسي مثل بولندا ورومانيا، ولكنهم غير راضين تمامًا عن توجه ألمانيا تجاه روسيا، فبولندا ليست قوية بصورة كافية لقيادة تلك المجموعة اقتصاديًا بنفس الطريقة التي تهيمن بها السويد على الكتلة الشمالية، فخلاف التعاون الأمني، فإن دول فايسيجراد ليس لديها الكثير لكي تقدمه لبعضها البعض في اللحظة الراهنة. فبولندا تهدف إلى تغيير ذلك عن طريق التحالف والحشد لمزيد من التمويل للدول المنضمة للاتحاد الأوروبي حديثًا في الأشهر الستة القادمة من رئاستها للاتحاد الأوروبي. ولكن ذلك يظل لا يمثل قيادة اقتصادية.

٤- أوروبا المتوسطية: (إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، اليونان، قبرص، ومالطا): تلك هي دول أطراف أوروبا، اهتماماتها الأمنية متفردة بسبب تعرضها للهجرة غير الشرعية عبر مسارات تركيا وشمال إفريقيا، ومن الناحية الجغرافية فإن تلك البلدان معزولة عن مسارات التجارة الرئيسة وتفتقد إلى مراكز الأموال في شمال أوروبا، فيما عدا وادي نهر بو الإيطالي (والذي لا يعد في كثير من الأحيان ينتمي إلى تلك المجموعة ولكن يمكن اعتباره ككيان مستقل وجزء من دائرة النفوذ الألمانية). ولذلك فإن تلك الاقتصادات تواجه مشكلات مماثلة من الاستدانة الزائدة وافتقادها إلى التنافسية. ثم بعد ذلك هناك فرنسا والمملكة المتحدة، فتلك البلدان لا تنتمي في الحقيقة إلى أية كتلة، فلندن تطل على القارة الأوروبية من غربها ولكنها بدأت مؤخرًا في إنشاء علاقة مع مجموعة أوروبا الشمالية ودول البلطيق، ولكن فرنسا في الوقت الراهن يمكن اعتبارها جزءًا من دائرة النفوذ الألمانية، فباريس تحاول أن تحافظ على دورها القيادي في منطقة اليورو وتعيد ترتيب القواعد المنظمة للعلاقة بين السوق والعمالة والمزايا الاجتماعية للحفاظ على اتصالها بكتلة العملة التي تهيمن عليها ألمانيا، وهي عملية مؤلمة للغاية كما يشير التقرير. ولكن فرنسا أيضًا من الناحية التقليدية تعد دولة متوسطية وتنظر في التحالفات مع دول وسط أوروبا من أجل إحاطة ألمانيا. كما أنها دخلت مؤخرًا في علاقة عسكرية ثنائية مع المملكة المتحدة، كنوع من السياج لعلاقتها الوثيقة مع ألمانيا. وإذا ما قررت فرنسا أن تخرج من شراكتها مع ألمانيا، فإنها تستطيع سريعًا أن تعيد السيطرة على دائرتها الطبيعية للنفوذ في البحر المتوسط، ربما بدعم من قوى أخرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكان العرض الفرنسي لإنشاء اتحاد متوسطي كان بمثابة الحاجز السياسي وأداة سياسية لمثل هذا المستقبل.

فالأزمة الاقتصادية لمنطقة اليورو طرحت السؤال بشأن المصير السياسي لأوروبا وجلبته إلى الصدارة، ولكن تلك قضية متكررة في التاريخ، فكل ما يقرب من مائة عام تواجه أوروبا تلك المعضلة، فتلك القارة تعاني من الازدحام، ليس السكاني ولكن ازدحام الدول، فأوروبا بها أكبر تركيز من الدول القومية المستقلة مقارنة بكل قدم مربع، أكثر من أي قارة أخرى، وبالرغم من أن إفريقيا أكبر مساحة وبها المزيد من الدول، إلا أنه لا توجد قارة بها مثل ذلك العدد من الدول الغنية والقوية نسبيًا مثلما تأوي أوروبا. وهذا بالطبع من الناحية الجغرافية لأن القارة مليئة بالمقومات التي تمنع من تكوين كيان سياسي واحد، فيها سلاسل جبال وشبه جزر وجزر وكل ذلك يحد من قدرة القوى الكبرى من الهيمنة أو غزو الدول الصغيرة الأخرى، ولا يشكل نهرًا بعينه واديًا موحّدًا يمكن أن يهيمن على بقية القارة، فنهر الدانوب يقترب من ذلك، ولكن مصبه ينتهي إلى البحر الأسود المغلق فعليًا، والمخرج الوحيد من ذلك هو بحر مغلق آخر، وهو البحر المتوسط، وهذا يحد من قدرة أوروبا على إنتاج كيان مستقل واحد قادر على أن يمثل قوة عالمية.

وأخذ طابع أقلمة المنظمات الأمنية الأوروبية، أي تحويلها إلى منظمات أمن إقليمي؛ فالناتو توقف عن الاستجابة الفاعلة لمصالح الأمن القومي للدول الأوروبية، فألمانيا وفرنسا سارا في اتجاه توافقي مع روسيا، وهو ما أغضب دول البلطيق ووسط أوروبا. وكرد على ذلك، فإن تلك الدول الأوروبية في وسط القارة بدأت في ترتيب بدائل. فالدول الأربع لوسط أوروبا التي تشكل مجموعة "فايسيجراد" الإقليمية - بولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر - استخدمت تلك المجموعة كقالب لإنشاء مجموعة قتال لوسط أوروبا. أما دول البلطيق والتي تشعر بالتهديد من عودة الظهور الروسية على المسرح العالمي، حاولت أن توسع من تعاونها العسكري والأمني مع الدول الشمالية، مع توقع بانضمام ليتوانيا في المجموعة القتالية الشمالية، والتي أستونيا عضو بالفعل فيها. أما فرنسا والمملكة المتحدة فقد قررتا تحسين التعاون بترتيبات عسكرية موسعة بنهاية ٢٠١٠، وعبّرت لندن أيضًا عن اهتمامها في أن تصبح قريبة من المشاريع العسكرية التعاونية الناشئة بين دول الشمال الأوروبي ودول البلطيق.

الأقلمة الأمنية لأوروبا ليست مؤشرًا طيبًا على مستقبل منطقة اليورو، فالاتحاد النقدي لا يمكن زرعه في حالة من عدم الاتحاد الأمني، وخاصة إذا كان الحل لأزمة

منطقة اليورو يصبح باتجاه المزيد من الاندماج. فوارسو لن تعطي برلين حق النقض (الفيتو) على ميزانيتها وإنفاقها إذا كان الاثنان ليسا على توافق بشأن ما الذي يمثل تهديدًا أمنيًا لهما. كما أن فرض الضرائب يعد واحدًا من أهم أشكال سيادة الدولة، ولا يجب مشاركتها مع الدول الأخرى التي لا تشترك معها في المصير السياسي والاقتصادي والأمني.

وهذا ينطبق على أي دولة، ليس فقط بولندا، فإذا كان الحل لأزمة منطقة اليورو هو مزيد من الاندماج، إذن فإن مصالح تلك الدول المندمجة يجب أن تنحاز عن قرب على أكثر من مجرد الأمور الاقتصادية، فالنموذج الأمريكي من أواخر القرن الثامن عشر يوضح ذلك بصورة كبيرة، فالولايات الأمريكية كانت لها مصالح اقتصادية متنوعة أكثر من الدول الأوروبية اليوم، ولكن مخاوفهم الأمنية جمعتهم معًا، ففي الحقيقة فإن اللحظة التي تقلص فيها التهديد الأمني الخارجي في منتصف القرن التاسع عشر بسبب الإرهاق الأوروبي في حروب نابليون، اهتزت الوحدة الأمريكية بسبب الحرب الأهلية، فقد ظهرت الاختلافات الاقتصادية والثقافية أثناء الحرب الثورية واندلعت في صورة حريق هائل في اللحظة التي أزيل فيها الخطر الخارجي.

إن بديل "أقلمة" الأمن الأوروبي هو قيادة واضحة لألمانيا تؤكد على الاندماج الكامل لأوروبا سياسيًا واقتصاديًا، فإذا ما استطاعت برلين أن تتغلب على المشاعر الشعبية المعادية لليورو والتي يؤججها الملل الشعبي من إعانة الدول الأخرى داخل منطقة اليورو، فإنها حينئذ تستطيع أن تستمر في دعم دول الأطراف وتثبت التزامها لمنطقة اليورو وبالاتحاد الأوروبي ككل. كما أن ألمانيا تحاول أيضًا أن تظهر لوسط أوروبا أن علاقتها مع روسيا هي علاقة إيجابية بحتة للجميع باستخدام مفاوضاتها مع موسكو حول مولدوفا كمثال على القوة السياسية لألمانيا.

فدول أوروبا الوسطى تضع قيادة ألمانيا والتزامها بمصير أوروبا محل الاختبار، فبولندا تقلدت رئاسة الاتحاد الأوروبي في الأول من يوليو ٢٠١١ وجعلت من مبادرتها الأولى هو التزامها بزيادة التمويل للدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التعاون الدفاعي الأوروبي، وكلتا المبادرتين تعدان اختبارًا لألمانيا وعرضًا لها في الوقت ذاته لإلغاء الاتجاه إلى أقلمة أوروبا من النواحي الأمنية. فإذا رفضت برلين إعطاء

المزيد من الأموال إلى الدول الأعضاء الجدد بالاتحاد الأوروبي، فإن تماسك سياسة التمويل الأوروبي برمتها سوف تكون على المحك، وقد بلغت ١٧٧ مليار يورو في ميزانية الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣، وإذا ما رفضت ألمانيا زيادة الترتيبات الأمنية والدفاعية لأوروبا الكبرى، فإن وارسو وبراغ وعواصم أوروبا الوسطى الأخرى سيكون ردهم جاهزًا، ولكن السؤال هو هل ألمانيا جادة بالفعل بشأن قيامها بدور قائدة أوروبا وتدفع ثمن الهيمنة لأوروبا الموحدة أم لا؟ وهذا لن يعني فقط مزيدًا من الإعانات المالية، ولكن أيضًا الوقوف أمام روسيا. ولكن إذا وضعت علاقتها مع روسيا فوق تحالفها مع دول أوروبا الوسطى، فسيكون من الصعب على تلك الدول اتباع ألمانيا في سياساتها، وهذا سيعني البدء الفعلي في بناء هيكلية النظام الأمني الإقليمي داخل أوروبا بمجموعة فايسيجراد والمجموعات القتالية الشمالية ولدول البلطيق، وسيعني ذلك أيضًا أن دول وسط أوروبا سوف تجد طرقًا جديدة من أجل إعادة الوجود الأمريكي للمنطقة من أجل الضمانات الأمنية.

وهنالك ما يجعل أوروبا مشرذمة، فالبنية السياسية والأمنية الحالية لأوروبا - الاتحاد الأوروبي والناتو - كانت الولايات المتحدة هي من شجع عليها من أجل توحيد القارة لكي تمثل ما يشابه جبهة موحدة ضد الاتحاد السوفيتي.

وذلك لم ينبع طبيعيًا من داخل القارة ولكن بسبب عوامل خارجية، ولكن ذلك أصبح يمثل مشكلة الآن فموسكو لم تعد تمثل تهديدًا لكافة الدول الأوروبية، فألمانيا وفرنسا تريان روسيا على أنها شريك تجاري والدول الأوروبية تواجه أول تحد حقيقي أمام حكم القارة، لذا فإن سلبيات الشرذمة والتفكك وشكوك الدول بين بعضها البعض تعمل بطاقتها القصوى الآن، فالتقارب وإنشاء كيان يشبه الولايات المتحدة الأوروبية يبدو أنه الحل الواضح للمشكلات التي تواجه أزمة الدين السيادي لمنطقة اليورو حاليًا، بالرغم من أن مشكلات منطقة اليورو كثيرة وليس من السهل حلها فقط عن طريق الاندماج، كما أن تاريخ وجغرافية أوروبا يميلان بالطبيعة، إلى التفكك والتشرذم[١٠٧].

إن مفهوم الأمن الجماعي يتطلب من الدول أن تفهم أنهم يتقاسمون المصير ذاته، فالولايات الأمريكية فهمت ذلك بنهاية القرن الثامن عشر، وهذا هو السبب في أنهم تخلوا عن استقلالهم كولايات متفرقة، ووضعوا الولايات المتحدة في الطريق الصحيح

نحو أن تصبح دولة عظمى، والأوروبيون، على الأقل في الوقت الراهن، لا يرون هذا الموقف (أو العالم) بنفس الطريقة، فالإعانات المالية لا يتم بذلها لأن اليونان تشارك ألمانيا المصير ذاته ولكن لأن المصرفيين الألمان يشاركون المصير ذاته لدافعي الضرائب الألمان، وهذا مؤشر على أن الاندماج تقدم إلى الحد الذي تشارك فيه الجميع المصير الاقتصادي فقط، ولكن ذلك ليس كافيًا من أجل بناء اتحاد سياسي.

إن إعانة اليونان ماليًا يرى على أنه إهانة لدافعي الضرائب الألمان، بالرغم من أن دافعي الضرائب الألمان ذاتهم استفادوا بصورة كبيرة من إنشاء منطقة اليورو، والحكومة الألمانية تفهم مزايا الحفاظ على منطقة اليورو، وهذا هو السبب في أنها تستمر في دفع الإعانات لدول الأطراف، ولكن هناك مناظرات على مستوى ألمانيا لتوضيح هذا المنطق للشعب الألماني، فألمانيا لا تزال تنتظر مناقشة مفتوحة مع ذاتها بشأن دورها ومستقبلها، وبخاصة ما الثمن الذي ترغب في دفعه لهيمنتها الإقليمية ودورها في عالم يتحول سريعًا إلى عالم تسيطر عليه القوى القادرة على تسخير مصادر قارات بأكملها.

فبدون فهم رصين ومتماسك داخل أوروبا بأن دولها كلها تتشارك في المصير ذاته، فإن فرص تحول أزمة الديون اليونانية إلى مثل "ثورة شايز" التي وحدت الأمريكيين سوف تصبح ضعيفة للغاية، فبدلاً من إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية فإن مصيرها سوف يكون التقسيم المستمر حول الاهتمامات الإقليمية داخل القارة العجوز.

ثانياً : الاتحاد الأوروبي والصين :

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى خلق توازن دولي جديد يمنع سيطرة قوة واحدة عليها (الولايات المتحدة الأمريكية) كما هو عليه الآن، ولابد أن تكون أوروبا الموحدة هي أقوى وخاصة بعد انضمام جميع الأوروبيين إلى الاتحاد النقدي وبهذا أصبح القوة الأولى في العالم بناتج مقداره(٥٨٨٨) مليار دولار، باعتبارها أن القرن الحادي والعشرين سيكون أوروبيا وأن أوروبا ستكتب قواعد التجارة العالمية، وإن كان هناك خضوع لسلطة الدولار لكن الصراع الحقيقي بين أوروبا وأمريكا بدأ عندما وقع الأوروبيون اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة، وكان لتطور العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي دوره الكبير في دعم مكانة وقوة كل منها في المحيط الإقليمي والعالمي، ومن الجدير بالذكر أن الصين قامت بآلية مؤتمر القمة السنوي في عام ١٩٩٨ مع الاتحاد الأوروبي حيث تم فيها

تبادل المزيد من الآراء حول العمل على توطيد التعاون المتبادل وعلى كافة المستويات، والاتحاد الأوروبي هو ثالث شريك تجاري بالنسبة للصين فضلا عن كونه الشريك المهم في مجالات التعاون والاستثمار وقد أكد الاتحاد الأوروبي عن طريق المتحدثة الرسمية لسياستها الخارجية (كاثرين أشتون) في ٣٠ أغسطس ٢٠١٠ ((أن التعاون القوى بين الاتحاد الأوروبي والصين يمكن أن يقدم حلولا ملموسة في المجالات الخارجية والأمنية لأن الجانبين يواجهان تحديات مشتركة ولديهما أهداف متماثلة، وإنها تتطلع إلى العمل جنبا إلى جنب مع داي بينغ فوه عضو مجلس الدولة الصيني لدفع العلاقات البناءة والتعاونية مع الصين، باعتبارها شريكا إستراتيجيا مهما لأوروبا في عالم معولم)) وقد أبدى الاتحاد الأوروبي والصين إرادة مشتركة لتعميق العلاقات الثنائية في القضايا الخارجية والأمنية مثل شبه الجزيرة الكورية، وإيران، وإفريقيا .

ثالثاً: القلق الأوروبي من تقدم الكتلة الأورآسيوية:

يستطيع المراقب للعلاقات الصينية- الروسية (الكتلة الأورآسيوية) المتنامية ملاحظة وجود تنسيق إستراتيجي متزايد بين الطرفين مما يثير بالإضافة إلى القلق، الحفيظة لدى قوى عديدة إقليمية ودولية ترى في هذه العلاقات خطرًا يتهدّد نفوذها خاصة أن التعاون بين الطرفين يشمل العديد من القضايا ومنها : التسلّح العسكري، التنسيق السياسي والدبلوماسي في القضايا الدولية، التعاون المشترك في مجالات البحث والتطوير، بالإضافة إلى التجارة المتبادلة .

ويعتبر ملف الطاقة ملفاً أساسياً في العلاقات الروسية - الأوروبية. فروسيا عملاق نفطي، يُطرح بديلاً مهماً لنفط الشرق الأوسط بالنسبة إلى أوروبا، وروسيا كما أعلن الرئيس الروسي بوتين هي دولة «أورو - آسيوية» تنتمي إلى المجتمع الأوروبي، وترتبط بمصالح حيوية وإستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي، وهي تسعى جاهدة إلى توطيد علاقاتها بأوروبا وتدعيمها على نحو يحقق مصالح الطرفين، ويعتبر التعاون في مجال النفط والغاز أحد أهم المحاور لذلك.

ويَعْتَبِرُ الرئيس بوتين «أن العلاقات بين روسيا وأوروبا هي علاقات تأثير وغنى متبادل»، كذلك فإن أوروبا مستقرة، مزدهرة وموحدة تفيد مصالحه، ومن المهم له أن يصبح الاتحاد الأوروبي مركزاً أساسياً للتأثير في السياسة العالمية «ما يؤمّن مساهمة كبرى

للأمن القومي والعالمي». ويضيف الرئيس بوتين في حديثه لصحيفة «Le Monde» «أن الاتحاد الأوروبي يمكنه تعزيز وتطوير التعاون في أوروبا، وبذلك يمكن الاستجابة لكل التحديات الحالية المتعلقة بوجود مشكلة الصواريخ التي تنوي الولايات المتحدة نشرها في أوروبا الشرقية على حدود روسيا، ومشكلة أفغانستان، والإرهاب العالمي، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية، وتزايد معدلات الفقر في العالم»[١٠٨].

ولكن يرى (مارسيل دو هاس): ((من المنطقي بالنسبة للغرب، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، أن يسعى إلى التعاون مع منظمة شنجهاي للتعاون، إذ إن من شأن ذلك أن يساعد في التصدي لمحاولات روسيا الرامية إلى استخدام المنظمة كأداة من أدوات سياستها المعادية للغرب. ومن شأنه أيضاً أن يمنع منظمة شنجهاي للتعاون من التحول إلى كيان عسكري. قد يبدو كل ما سبق وكأنه من الأسباب السلبية التي قد تدفع الاتحاد الأوروبي إلى التعامل مع منظمة شنجهاي للتعاون، ولكن هناك أيضاً أسباب إيجابية وافرة لتشجيع هذا النوع من التعاون. إذ إن أوروبا تحتاج إلى إمدادات الطاقة من آسيا الوسطى، وآسيا الوسطى تحتاج في المقابل إلى الاستثمارات الأوروبية) أي حسب رأيه يجب اختراق هذه المنظمة وإفشالها مما يدل على القلق الغربي من قوة التحالف الأوراسي من خلال منظمة شنجهاي الذي سيحرر القرار السياسي والاقتصادي الآسيوي وتشكل قرار أوراسي مستقل قادر على التحرك دولياً دون مقدرة أحد على أن يشكل تهديداً له بل يستطيع هذا الحلف فرض رأيه كقطب دولي فاعل .

ويؤكد (دو هاس) على حتمية سعي التعاون مع منظمة شنجهاي ((كما يبدو التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلنطي كتصرف حكيم على الصعيد الإستراتيجي. ونظراً للأهمية التي تتمتع بها الصين في كل من الأمور العسكرية والاقتصادية، ونمو العلاقات في مجالي الطاقة والتجارة بين آسيا الوسطى والغرب، والافتراض المعقول بأن أمن آسيا الوسطى سوف يظل يشكل أهمية عظمى بالنسبة للأمن الغربي، فإن التعاون بين منظمة شنجهاي للتعاون والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلنطي يبدو أمراً حتمياً لا مفر منه. ويتجلى صدق هذه الحقيقة في ضوء التهديدات الأمنية المشتركة التي تواجهها منظمة

حلف شمال الأطلنطي ومنظمة شنجهاي للتعاون في آسيا الوسطى، مثل العمليات الإرهابية وتجارة المخدرات التي يرعاها تنظيم القاعدة وحركة طالبان)) [١٠٩].

ولكن هذه الحتمية لم تتحقق حسب رأي دو هاس فلم تسع المنظمة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي بل رفضت كل محاولات الغرب لاختراقها ولم تخش المنظمة من الأخطار التي ذكرها بل الغرب يحتاج تعاون الصين وروسيا في هذه الملفات وليس العكس. بل من الممكن القول إن الغرب برفضه انضمام روسيا في التسعينيات لحلف الناتو وكان من الممكن احتواء روسيا أوروبياً وما حدث هو على العكس بقاء حلف الناتو يشكل تهديداً قوياً للأمن القومي الروسي مما حدا بروسيا إلى الاتجاه لعمقها الأورآسيوي وإنشاء تكتل وحلف قوي في الشرق.

وأكد ألكسندر دوغين رئيس (الحركة الأوراسية الدولية) على أنه (يتصادم اليوم بحدة متزايدة نمطين لرؤية المستقبل، الأول يجسد الرؤية الأمريكية الطامحة لزعامة العالم كإمبراطورية متفردة ومهيمنة على الكرة الأرضية، ورؤية الشعوب والبلدان الرافضة لصرح القطب الواحد والمؤيدة لعالم متعدد الأقطاب).

ويقول دوغين:(إن ما دفع موسكو وبكين للبدء بالشراكة الجيوبوليتيكية هو (أحداث العام الفائت حين احتدمت بكل قوة عملية (الثورات الملونة) في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.وظهر بجلاء التأثير الأمريكي في التطورات التي شهدتها جورجيا وأوكرانيا وقيرغيزيا وأوزبكستان،وبات واضحاً أن الولايات المتحدة تعمل لإعادة تشكيل دول الاتحاد السوفيتي السابق خدمة لمصالحها الإستراتيجية، ويجرى كل ذلك ضد روسيا والصين اللتين أصبحت مواقعهما ضعيفة وأكثر هشاشة).

إن إجراء المناورات المشتركة الصينية-الروسية والشراكة الإستراتيجية مع الصين وتطوير منظمة شنجهاي للتعاون تدل على تغير النهج الجيوبوليتيكي لموسكو.إلا أنه من الخطأ الاعتقاد بأنها اعتمدت الخيار الآسيوي فقط،ويحضرنا اليوم أقوال المصلح الروسي العظيم بيوترستوليبين الذي قال:(إن نسرنا موروث عن بيزنطة ، فهو نسر ذو رأسين).

الفصل الثامن عشر
غازبروم الأخطبوط الروسي الإستراتيجي

السيطرة والتوسع الاحتكاري الاقتصادي العالمي :

تأسست شركة «غازبروم» بالتعاون مع صديق ألماني لموسكو يدعى (هانز جوشيم غوينغ) الذي شغل منصب نائب رئيس سابق لشركة صناعة الغاز والنفط الألماني وهو الذي أشرف على بناء شبكة خطوط الأنابيب التابعة لشركة (GDR). وقد ترأس غاز بروم (حتى أكتوبر عام ٢٠١١) فلاديمير كوتينيف (وهو سفير روسي سابق في ألمانيا).

فهذه الشركة تلعب دوراً مهماً في سياسة روسيا الخارجية، وساعدت موسكو كثيراً في إدارة المنطقة المحيطة بها، لاسيما في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق. واستطاعت روسيا من خلال مشاريعها استعادة العديد من مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية في هذه المنطقة. إلى جانب أنها تقوم بعمليات شراكة مع الدول المنتجة للغاز مثل إيران، مستغلة أزمتها الاقتصادية والعقوبات المفروضة عليها؛ من أجل المحافظة على كونها الشركة الأولى في العالم في مجال استكشاف وإدارة وتوزيع الغاز. وتسعى أيضاً، إلى اتباع سياسة توسع جديدة في المنطقة الأوروبية والآسيوية عن طريق خفض أسعار الغاز، والحصول على زبائن أكثر وعقود أكبر؛ حتى تظل هي الخيار الأول بالنسبة للدول التي تسعى لتلبية احتياجاتها المتنامية من الغاز الطبيعي.ينظر لشركة غازبروم التي تحتكر صادرات الغاز إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق من قبل العديد بوصفها الأداة الأكثر قوة في السياسة الخارجية لدى الكرملين وأفضل أمل لاستعادة السيطرة على ما تعتبره مجالا رئيسا من النفوذ.

تقوم غازبروم (Gazprom) ومقرها موسكو جنبا إلى جنب مع الشركات التابعة لها، في تشغيل شبكات أنابيب الغاز وإمدادات الغاز إلى الدول الأوروبية. وتشارك أيضا في أنشطة إنتاج وتكرير النفط، وكذلك توليد الطاقة. عبر فروعها والشركات التابعة لها تقوم الشركة بعمليات في المملكة المتحدة وصربيا وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، وفيتنام والهند والعراق والجزائر وليبيا وغينيا الاستوائية وبوليفيا وفنزويلا وغيرها.

وتعتبر غازبروم شركة رائدة عالميا في احتياطيات الغاز الطبيعي والإنتاج، ممثلة ١٨٪ من احتياطي الغاز في العالم، ٧٠ ٪ من احتياطي الغاز الروسي و١٥٪ من إنتاج الغاز العالمي. وتشغل الشركة ٦٨٠٦ بئرا منتجة للغاز في روسيا و٥٩٤١ بئرا منتجة للنفط في روسيا. بالإضافة إلى ذلك تشرف شركة غازبروم على ١٦١٧٠٠ كيلومترا من خطوط أنابيب الغاز، وهو أكبر نظام نقل الغاز في العالم. أما من ناحية التسويق تتمتع شركة غازبروم بحصة أكثر من ٧٠ ٪ في سوق الغاز الروسي وحصة ٢٣٪ في سوق الغاز الأوروبية.

واستفادت موسكو من تحرر أسواق الغاز الأوروبية من الاحتكار لإرغام تلك الأسواق على فك الارتباط بين شبكات التوزيع ومنشآت الإنتاج.

وتسعى روسيا عبر شركتها "غازبروم"، التي تدير الحكومة الروسية أكثر من ٥٠٪ من أسهمها، والتي تعد أكبر مستخرج للغاز الطبيعي في العالم وأكبر شركة روسية في هذا المجال، أن تستفيد من قدرات هذه الشركة العملاقة، وما تملكه من شبكة خطوط أنابيب واسعة الانتشار، في الحفاظ على دبلوماسيتها ومصالحها مع القارة الأوروبية، التي تحصل على ربع احتياجاتها من الغاز عن طريق هذه الشركة.

وتستفيد روسيا من سياسة الاحتكار، وتحويل المنافسين إلى شركاء لاحتواء قدراتهم داخل شركتها العملاقة لاستخراج وتوزيع الغاز الطبيعي والتحكم في أسعاره في العالم.

إن حصة روسيا الكبيرة من الغاز في العالم يجعلها الأصول الأهم في البلاد. وتشير مجلة الإيكونوميست إلى أن هذا القول يجعل شركة غازبروم الشركة الأكثر أهمية بالنسبة لروسيا. نمت شركة غازبروم التي تأسست في عام ١٩٨٩، من وزارة الصناعة والغاز في الاتحاد السوفيتي وقد تم خصخصة جزء من الشركة عام ١٩٩٣، مصحوباً بانتقادات كثيرة لعملية بيع الأصول المملوكة للدولة ما بعد الاتحاد السوفيتي. الحكومة الروسية تملك حصة مسيطرة من ما يزيد قليلا عن ٥٠ ٪. الرئيس ديمتري ميدفيديف شغل سابقا منصب رئيس مجلس إدارة شركة غازبروم والعديد من المسؤولين التنفيذيين الكبار في الشركة لهم صلات مع رئيس الوزراء فلاديمير بوتين. وانتقدت الصحافة الشركة على نطاق واسع وذلك لعلاقاتها الوثيقة مع القيادة السياسية الروسية.

وقد أثارت غازبروم أزمة طاقة في عام ٢٠٠٩ على نطاق أوروبا عندما قطعت إمدادات الغاز إلى أوكرانيا في أول أيام العام الجديد، وذلك في أعقاب انهيار مفاوضات الأسعار بين البلدين. وطالبت غازبروم بأسعار السوق وليس بأسعار مدعومة لأوكرانيا التي كانت تتمتع بها سابقا، فضلا عن ٦،١ مليار دولار من المدفوعات المتأخرة و٤٥٠ مليون دولار من الغرامات المفروضة على المدفوعات المتأخرة على شركة نافتوجاز الأوكرانية(Naftogaz) التابعة للدولة. وانقطعت إمدادات الغاز بشكل تام في ٧ كانون الثاني، عندما اتهمت روسيا أوكرانيا بسرقة الغاز المتجه إلى أوروبا. ووقعت حادثة مماثلة في عام ٢٠٠٦ عندما أغلقت شركة غازبروم أنابيب الغاز عبر أوكرانيا. وتم التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف، متضمناً بيع الغاز لأوكرانيا بأسعار السوق العالمية وليس بأسعار مدعومة.

وقد أظهر التقرير السنوي لشركة غازبروم عام ٢٠١٠ ارتفاعا من ١٧،٤ ٪ في المبيعات بين ٢٠٠٩-٢٠١٠، ليصل إلى ٣،٦٦١،٧ مليار (روبل روسي). وارتفع صافي الربح أيضا من ٢٢،٣٦ ٪ في الفترة نفسها ليصل إلى ٧٧٥،٩ مليار روبل روسي. وارتفع إنتاج النفط الخام بنسبة ١،٣ ٪ خلال تلك الفترة، وإنتاج الغاز بنسبة ١٠،٢ ٪.

أما في مجال إنتاج الغاز الطبيعي، فظلت شبه جزيرة يامال في شمال غرب سيبيريا مكان تركيز الجهود لتطبيق تكنولوجيا متقدمة في عام ٢٠١٠. ومع ذلك بذلت جهوداً لتطوير المشاريع التقليدية في الجرف القاري مثل حقل كيرينسكويا، كجزء من مشروع سخالين ٣. إن إطلاق مشروع بناء محطة ضاغط بورتوفايا في عام ٢٠١٠ يعطي الأمل لضمان نقل الغاز عبر خط أنابيب غاز نورد ستريم، حيث إن الخط الأول قد تم وضعه. أما عالمياً قامت غازبروم باكتشافات في الجزائر(حوض بركين)، وتم حفر البئر الثانية للتنقيب في دزهل في أوزبكستان، ووقعت اتفاقا مع توتال الفرنسية (Total) لإعادة تعيين الأسهم للمشروع في كتل إيباتي وإكواي في بوليفيا.

وتولي روسيا أهمية خاصة في ملفاتها وعلاقتها الخارجية لمسألة الطاقة، لاسيما وأن اقتصاد روسيا يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، ويتعرض لهزات عنيفة بسبب مسألة الهبوط في أسعار الطاقة في الأسواق العالمية، وهذا ما يدفع موسكو للتحكم في إدارة هذا القطاع في العالم.

وفي ظل تنامي الاعتماد على وقود الغاز الطبيعي، بعد تزايد الاكتشاف في مناطق جديدة من العالم، في منطقة حوض البحر المتوسط، وفي مناطق القوقاز وآسيا الوسطى، سعت هذه الشركة العملاقة إلى المشاركة في مشاريع اكتشاف الغاز في هذه المناطق.

- فهناك اكتشافات لاحتياطي ضخم من الغاز الطبيعي في حوض "ليفانت"- الذي تتقاسمه كلٌ من قبرص واليونان وإسرائيل، وسعت الشركة الروسية إلى الاستحواذ على حق استخراج الغاز من هذا الحوض.

في محاولة من روسيا لتحويل التوازن الجيو- سياسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لمصلحة شركتها، من خلال السيطرة على صادرات غاز هذا الحوض؛ للتأثير على أوروبا، وللمحافظة على وصفها بالمورد الرئيس للغاز الطبيعي إلى قارة القوى الأوروبية. وقد اتضحت هذه المسألة في زيارة الرئيس الروسي "بوتين" إلى إسرائيل في يونيو ٢٠١٢م، والتي كانت مسألة مشاركة روسيا في اكتشافات الغاز الإسرائيلي أحد دوافعها.

تشغّل غاز بروم منشآت للغاز في النمسا في المحيط الإستراتيجي الجرماني، كما أنها تؤجر منشآت في بريطانيا وفرنسا. إلا أن منشآت التخزين المتزايدة في النمسا ستكون محوراً لرسم الخريطة الطاقية لأوروبا في جزء مهم إذ إنها ستزود الأسواق السلوفينية والسلوفاكية والكرواتية والهنغارية والإيطالية وبعضاً من الألمانية بالتضافر مع مخزن أُعِدَّ حديثاً يدعى (كاترينا) تقوم شركة غازبروم ببنائه بالشراكة مع ألمانيا لتوريد الغاز إلى مراكز أوروبا الغربية.

وقد وقعت شركة "غازبروم" عقدا مع شركة (ميل هاوس كابيتال) يقضي بشراء "غازبروم" ٧٢،٦٦٣ بالمائة من أسهم شركة "سيبنفط". وتبلغ قيمة العقد ١٣،٠٩١ مليار دولار. وقد اشترت شركة "غازبروم" قبل ذلك من شركة "غازبروم بنك" ٣،٠١٦ بالمائة من أسهم شركة "سيبنفط". ونتيجة لهاتين الصفقتين حصلت شركة "غازبروم" الروسية العملاقة على ٧٥،٦٧٩ بالمائة من أسهم شركة "سيبنفط"، وبعد هذه الصفقة ارتفعت حصة "غازبروم" لتتجاوز ١٠ بالمائة من حجم إنتاج النفط في روسيا، ولتصبح هذه الشركة أحد اللاعبين الكبار في سوق النفط الروسية.

ومن المعروف أن شركة "سيبنفط" كانت تفخر سابقا بوتائر نمو الإنتاج العالية جدا. أما الآن فقد تصبح "سيبنفط" الشركة الوطنية الوحيدة التي سينخفض إنتاجها من النفط في هذا العام مقارنة بمؤشر عام ٢٠٠٤. وأنتجت شركة "سيبنفط" ٣٤ مليون طن من النفط في عام ٢٠٠٤. ويزداد حجم إنتاجها في العام بمقدار ١٠ ملايين طن أخرى مع احتساب حصتها في شركة (سلافنفط).

وتكمن أهمية هذه الصفقة أن سوق إنتاج النفط في روسيا شهدت تغييرات في إعادة ترتيب ميزان القوى. حيث إن هذه الصفقة تتميز بأهمية كبيرة من ناحية السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة التي ستشرف على حوالي ثلث حجم إنتاج النفط ("روس نفط"، و"يوغانسك نفط غاز"، "سيبنفط" مع نصف أسهم شركة "سلافنفط"، وإنتاج شركة "غازبروم" نفسها).

وقد أقامت شركة غاز بروم مشروع منشأة تخزين مشترك مع صربيا لتصدير الغاز إلى البوسنة والهرسك وجزء من النمسا فضلاً عن صربيا نفسها، وقد أجريت دراسات لجدوى اقتصادية لعدد من مشاريع التخزين المماثلة في جمهورية التشيك ورومانيا وبلجيكا وبريطانيا وسلوفاكيا وتركيا واليونان وحتى فرنسا. وبهذا ستحصن موسكو موقعها كمزود لـ ٤١ في المئة من احتياجات أوروبا للغاز، مما يعني تغييراً جوهرياً في علاقات الشرق بالغرب على المدى القريب والمتوسط أولاً ثم البعيد ثانياً، وهو ما يعني تراجعاً للنفوذ الأمريكي أو صداماً يُهيّأ له في أحد جوانبه بالتضافر مع اعتبارات الدرع الصاروخي لتأسيس نظام عالمي جديد سيكون (الغاز) في صلب عوامل تشكيله. وهذا ما يفسر حجم الصراع في منطقة شرق المتوسط على الغاز الجديد.

مشاريع أنابيب الغاز الأذرع القوية لغازبروم للسيطرة :

صممت نابوكو لنقل الغاز من تركيا إلى النمسا عبر ٣٩٠٠ كم ولتمرير ٣١ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً من منطقة (الشرق الأوسط) وقزوين إلى الأسواق في أوروبا. نابوكو يجمع غاز المنطقة في تركيا، ليصدر إلى أوروبا دون المرور في اليونان، فتتحول تركيا إلى دولة ثرية بالترانزيت الذي يفترض أن يبدأ بـ ٣١ مليار متر مكعب ويصل إلى ٤٠ مليار متر مكعب.

وقد خفف مشروعا السيل الشمالي والجنوبي من أهمية السياسة الأمريكية التي بدا أنها تتراجع إلى الخلف، فيما تراجعت آثار الكُره الكامنة بين دول أوروبا الوسطى وروسيا، إلا أن بولندا لا يبدو أنها ستخرج من اللعبة سريعاً.

حيث تملك روسيا احتياطي الغاز لتشغيل هذين الخطين، في المقابل أمريكا طرحت مشروع نابوكو لإمداد الغاز إلى أوروبا ولكن خط نابوكو يحتاج إلى الغاز الإيراني والغاز الأذربيجاني فلا يوجد مصدر غاز لخط نابوكو حتى الآن. في المقابل واشنطن ارتكزت على دولة قطر عبر مشاريع الغاز المسال الذي ينقل بالناقلات ولا يحتاج إلى أنابيب للنقل سابقا ولكن الغاز القطري لم يعد كافياً لتشغيل خط نابوكو مع بدء تنفيذ السيل الشمالي الروسي وبدء توقيع اتفاقيات السيل الجنوبي الروسي . بالإضافة إلى نجاح كل من الصين وروسيا في تحويل غاز تركمانستان (وهي المصدر الثاني للغاز في مشروع نابوكو) إلى تأمين جزء من احتياجات الصين من جهة ولاستمرار تدفقه في الخطوط الروسية العاملة لنقل الغاز وبأسعار أفضل عن السابق مما زاد ذلك من عدم جدوى المشروع .

وقد أمن مشروع السيل الشمالي للشركات الألمانية لأول مرة منفذاً لحقول الغاز الروسية التي ستملأ أنبوب الغاز هذا. حيث يتم ضخ ٥٥ مليار متر مكعب للغاز الروسي إلى أوروبا الغربية عبر ألمانيا حيث يمر بقعر بحر البلطيق ويربط ساحل روسيا بالساحل الألماني في منطقة " غرايفسفالد"، وسيتم عبره نقل الغاز الروسي من الحقلين " الروسي الجنوبي" و"شتوكمان" إلى أوروبا الغربية. كما سيتم تسويق الغاز الروسي في ألمانيا والدانمرك وبريطانيا وهولندا وبلجيكا وفرنسا وتشيكيا وغيرها من الدول الأوروبية. وقد نال المشروع لقب الوضع القانوني الذي يصفه بشبكة عابرة أوروبا ، وقد قامت شركة "نورد ستريم" بإنشاء هذا الخط التي تم تأسيسها في شهر نوفمبر عام ٢٠٠٥ . ويقع مقر الشركة في مدينة تسوغ السويسرية. وللشركة فرع في موسكو. ويترأس الشركة المدير ماتياس فارنيغ. أما المستشار الألماني الأسبق غيرهارد شرودر فيشغل منصب رئيس لجنة المساهمين. وتعود حصة ٥١٪ من الأسهم في مشروع "السيل الشمالي" إلى شركة "غازبروم". أما بقية الشركات المساهمة فتمتلك الحصص ٢٠٪ لكل من شركتي "باسف" و"أي أون" الألمانيتين وحصة ٩٪ لشركة "غازيوني" الهولندية. علما بأن هذا المشروع أدى إلى "استياء" بلدان أوروبا الشرقية والبلطيق المجاورة لروسيا. وأدى الخطر

الكامن لفقدان هذه البلدان الأرباح المتأتية من نقل الغاز الروسي عبر أراضيها مع احتمال خفض توريده في القريب العاجل إلى الفتور في العلاقات بين ألمانيا وبولندا. وأثارت انتقادا من قبل شخصيات لاتفيا وليتوانيا السياسية ليس اتفاقية مد أنبوب الغاز المذكور بحد ذاتها وحسب بل وموقف ألمانيا أيضا كما هو الحال أيضاً بالنسبة لـ "عدم اكتراث" بروكسل بمصالح الأمم الأوروبية "الصغيرة". حيث إن المفوضية الأوروبية رفضت مشروع مد أنبوب الغاز "أمبر" الذي اقترحه رئيس وزراء بولندا عبر أراضي بولندا وأوكرانيا وليتوانيا، ثم وافقت بعد ذلك بفترة قصيرة على الاتفاقية الروسية الألمانية.

أما خط أنابيب الغاز "السيل الجنوبي" فهو مشروع مشترك لشركة "غازبروم" مع شركات أوربية حيث وقعت الشركات "غازبروم" الروسية و"Eni" الإيطالية و"EdF" الفرنسية في يونيو عام ٢٠١٠ مذكرة التفاهم التي رسمت الخطوات الرامية إلى انضمام الشركة الفرنسية إلى مساهمي المؤسسة المشتركة. وفي مارس عام ٢٠١١ وقعت شركتا "غازبروم" الروسية و"Wintershall" الألمانية مذكرة التفاهم بشأن مشروع "السيل الجنوبي" الذي يقضي بانضمام الشركة الألمانية إليه. ووقعت شركة "غازبروم" الروسية و"Eni" الإيطالية و"EdF" الفرنسية و"Wintershall" الإلمانية في ٢٠١١/٩/١٦ اتفاقية المساهمين في شركة "South Strem Transport" ويستهدف مد خط أنابيب الغاز هذا تحقيق توريدات الغاز الروسي، وربما الغاز من آسيا الوسطى أيضا، إلى أوروبا عن طريق البحر الأسود. وبموجب هذا المشروع فإن خط أنابيب الغاز سيمر من روسيا إلى بلغاريا في قاع البحر الأسود، ثم سيتفرع فوق اليابسة إلى فرعين، أولهما سيمد عبر صربيا والمجر والنمسا وسلوفينيا، وثانيهما سيمتد عبر اليونان إلى جنوب إيطاليا. ومن الممكن أن تبلغ قدرة خط أنابيب الغاز ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنويا.

وسيسمح هذا الأمر، إلى جانب خط أنابيب الغاز "يمال- أوروبا" الذي يعمل حاليا، بزيادة تصدير الغاز إلى حد كبير، أي حتي ٢٠٠ مليار متر مكعب في السنة،يذكر أن روسيا كانت قد باعت لأوروبا عام ٢٠٠٧، (١٥٠) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. ويفترض مشروع "السيل الجنوبي" مد أنبوب غاز من روسيا إلى بلدان جنوب ووسط أوروبا عبر حوض البحر الأسود. ومن المفروض أن يتكون الأنبوب من ٤ خطوط، طاقة

كل منها ١٥،٥٧ مليار متر مكعب. ومن المقرر تشغيل الخط الأول في ديسمبر عام ٢٠١٥، ومن المنتظر أن يتسنى تشغيله بطاقته الكاملة (٦٣ مليار متر مكعب) عام ٢٠١٨.

ولعل السعي الأمريكي- الفرنسي (الأطلسي) وراء حسم الأمور في منطقة شرق المتوسط وتحديداً (سورية ولبنان) يكمن في ضرورة تأمين أوضاع هادئة وموالية لاستثمار ونقل الغاز، وهو ما ردت عليه سورية بتوقيع عقد لتمرير الغاز من إيران إلى سورية عبر العراق، والغاز اللبناني والسوري هو محور الصراع من أجل إما إلحاق هذا الاحتياطي بغاز نابوكو أو بغاز بروم وبالتالي السيل الجنوبي. حيث قامت روسيا بتطوير البنية التحتية للنفط والغاز في سوريا ووقعت في العام ٢٠٠٧ على عقد لبناء مصفاة غاز في تدمر ومصنع لمعالجة الغاز. كما قامت شركة (فولغو غرادنيفتيماش) الروسية بتزويد الشركة السورية للغاز بحاجتها لإقامة مصفاة للغاز. أما شركة (تافتنت) فقد أبرمت عقداً مع سوريا للتنقيب يتيح لروسيا تقاسم الإنتاج مع الشركة العامة السورية للنفط. وكذلك الأمر بالنسبة لمحطة تشرين للطاقة الحرارية التي عملت روسيا على تزويدها بالتكنولوجيا اللازمة للعمل وزيادة القدرة. كما قامت روسيا بالضغط على العراق عن طريق إيران للإسراع بتوقيع عقد إنشاء خط لأنابيب النفط بين العراق وسوريا. وبموجب هذا الاتفاق تساهم الشركات الروسية بتطوير خطوط أنابيب الغاز بين كركوك العراقية وبانياس على الساحل السوري وتكون شريكة فيه. ولعل أكثر ما يشكل خطراً على نابوكو هو أن تقوم روسيا بإلغائه وتهميشه من خلال التفاوض على عقود أكثر أفضلية وتنافسية لإمدادات الغاز لتصب في غاز بروم بسيليها الشمالي والجنوبي، وقطع الطرق عن أي نفوذ (طاقي) وسياسي في كل من إيران وشرق المتوسط وتصبح تركيا محكومة بين الأنبوب الروسي والأنبوب الإيراني وبالتالي تكون مرغمة للخروج من العباءة الأمريكية ومن الناتو وترتيب وضعها مع جوارها لتدخل في المنطقة الاقتصادية، فضلاً عن أن تكون غاز بروم من أهم مستثمري أو مشغّلي حقول الغاز الحديثة العهد في كل من سورية ولبنان، وفي ٢٠١١/٨/١٦ أعلنت وزارة النفط السورية عن اكتشاف بئر غاز في منطقة قارة وسط سورية وقرب حمص بما يحقق إنتاجية بقدرة ٤٠٠ ألف متر مكعب يومياً أي ما يعادل ١٤٦ مليون متر مكعب سنوياً، دون أي حديث عن غاز البحر الأبيض المتوسط.

وقد وقعت شركة «غازبروم» الروسية العملاقة ٢٠١٢ اتفاقا مع إسرائيل سيسهم بقوة في تطوير إستراتيجيها للغاز الطبيعي المسال التجاري، ويجعلها مؤهلة في الوقت ذاته لتحويل التوازن الجيوسياسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لصالح الشركة. يمنح الاتفاق شركة «غازبروم» حق الدخول الحصري إلى سوق تقدر بنحو ثلاثة ملايين طن من الغاز المسال سنويا على مدار العشرين عاما المقبلة، أي ما يعادل ٨٤ مليار متر مكعب إجمالا من حقل «تامار» ، ويعد الاتفاق ذا مغزى جيوسياسي وتجاري كاملا لكل من «غازبروم» وروسيا، وكذلك بالنسبة لإسرائيل، حيث تقوم الشركة بالاستثمار بكثافة عبر العالم لبناء شبكتها من الغاز الطبيعي المسال، سواء من ناحية الإمداد أو التجارة، التي تسعى شركات عالمية أخرى عملاقة مثل «شل» و«بي بي» إلى إنشاء شبكات مماثلة، كما سيمنح هذا الاتفاق «غازبروم» وضعا أفضل في أسواق تصدير الغاز الطبيعي المسال المربحة، التي ستجني منها ١٤ دولارا لكل وحدة حرارية بريطانية مقارنة بـ١١ دولارا لكل وحدة حرارية بريطانية للشحنات التي يتم ضخها عبر الأنابيب إلى أوروبا التي تشكل سوقها الرئيسة.

علاوة على ذلك تعمل روسيا على تطوير نفوذها ومصالحها في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الإستراتيجية بشكل غير مباشر من خلال توسيع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وقد يعزز ذلك أيضا من مكانتها في شمال إفريقيا التي تراجعت إثر حرب الناتو للإطاحة بالعقيد معمر القذافي.

وسيكون بمقدور إسرائيل أيضا الاستفادة من العلاقات الأكثر عمقا مع روسيا، حيث تمتلك «غازبروم» القوة المالية لتطوير مشروعات الغاز المسال العائم المكلفة والقنوات التجارية لبيع الغاز الطبيعي المسال إلى آسيا. ورغم عدم كونها الشركة الوحيدة في هذا المجال، فإنه يمكن أن يجلب أفضل الامتيازات الجغرافية السياسية إلى طاولة بعض منافسيها.

من ناحية أخرى، لا تود روسيا أن تتحول تركيا إلى محور للطاقة، لتجعل عضو الناتو منافسا إستراتيجيا مباشرا وعقبة أمام طموحات الكرملين. كما تخشى إسرائيل من تركيا، لا بسبب نجاحاتها الواضحة في الشرق الأوسط الكبير، وخصوصا في سوريا، بل بسبب المزاعم الإقليمية لأنقرة في البحر الأبيض المتوسط، وتحديدا العلاقات مع قبرص [١١٠].

ويشكل خط الأنابيب تاب العابر ببحر الأدرياتيكي منافساً لخط السيل الجنوبي حيث ستبدأ أوروبا قبل نهاية العقد الحالي،في استيراد الغاز الطبيعي الأذربيجاني عبر خط أنابيب الغاز العابر للأدرياتيكي (تاب) مما يشكل ضربة لعملاق الغاز الروسي غازبروم. ولكن الخاسر الرئيس في الأمر هو خط نابوكو الغرب حيث يرى الكثيرون في اختيار تاب نهايته. وحتى إن اعتبرت غازبروم أنه دفن فإن المستثمرين فيه يقولون أنهم يبحثون عن مزودين جدد لكن الشركة النمساوية للنفط أو. إم.في أبرز المروجين له لم تعد تؤمن بالمشروع.

وبعد سنوات من المباحثات أكد مجمع مكون من ثلاث شركات أوروبية (بي.بي البريطانية وتوتال الفرنسية وستيت أويل النرويجية) وحليفهم الأذربيجاني سوكار اختيار خط الأنابيب تاب لإيصال الغاز الذي سيستخرج من المرحلة الثانية من تطوير حقل شاه دانيز الذي يستغلونه في بحر قزوين.

وسيرتبط تاب بخط الغاز عبر الأناضول (تاناب) ويتجه من الحدود التركية اليونانية حتى إيطاليا عبر ألبانيا والأدرياتيكي. وتم تفضيل هذا المشروع على مشروع منافس "نابوكو غرب" الذي يزود البلقان ووسط أوروبا ذي المسار الأطول (١٣٠٠ كلم) وبالتالي كلفة أعلى. وهذا القرار الذي كان متوقعا كان محل إشادة في بروكسل باعتباره منعطفا تاريخيا لسوق الغاز الأوروبي لأنه سيتيح للاتحاد الأوروبي الشديد التبعية للغاز الروسي تنويع مصادر تزويده من خلال استيراد غاز أذربيجان بداية من ٢٠١٩. ولكن طاقة تاب ضعيفة مقارنة بقوة غازبروم حيث تبلغ طاقة تاب عشرة مليارات متر مكعب سنويا في حين أن غازبروم سوقت العام الماضي ١٤٠ مليار متر مكعب من الغاز في أوروبا (نحو ثلث استهلاك أوروبا). وأبدى المراقبون شكوكا في ارتفاع قدرة خط تاب لاحقا بسبب واقع الطلب على الغاز في أوروبا.

ويرى (أندرو ناف) المحلل بموسكو أن :(غاز أذربيجان سينوع مصادر التزود لكنه لن يحد من التبعية للغاز الروسي).

وأكبر مصدر للقلق بالنسبة لموسكو يأتي في الواقع من سياسة القائمين على حقل شاه دونيز التجارية. وقالت شركة بي.بي أنها منفتحة على عقود تحدد أسعارها وفق سعر الغاز الطبيعي في السوق، في حين تدافع غازبروم بقوة على عقود طويلة الأمد تربط الأسعار

فيها بسعر النفط الأرفع ثمنا. ومن شأن ذلك أن يقدم لزبائن غازبروم الذين تمكنوا أصلا من انتزاع تخفيضات حالة بحالة، حججا جديدة لمراجعة شروط عقودهم.

تسعى الشركة الروسية أيضاً إلى الاستفادة من الأزمة الاقتصادية في اليونان والقبرص؛ للاستحواذ على حق التنقيب عن الغاز في كلتا البلدين، وهو ما أثار قلق أمريكا وتركيا، من تنامي قوة الشركة الروسية في المنطقة. ولا يبدو أن الولايات المتحدة مستعدة للتراجع، إذ أعلنت في أكتوبر ٢٠١١ عن التحول المتمثل في سياسات الطاقة بسبب اكتشاف مناجم الغاز الحجري في أوروبا لتقليل الاعتماد على روسيا والشرق الأوسط. ولكن يبدو أن هذا أمل بعيد المنال أو المدى، إذ ثمة العديد من الإجراءات قبل الوصول إلى الإنتاج التجاري من مصادر غير تقليدية كمناجم الغاز الحجري الموجود في الصخور على عمق آلاف الأقدام تحت الأرض.

وتدرك واشنطن خريطة الغاز في المنطقة وهي في تركمانستان وأذربيجان وإيران ومصر، والغاز الذي كانت تعلم بوجوده واشنطن فقط يقع في ساحل البحر الأبيض المتوسط ما بين فلسطين ولبنان وقبرص. أدركت واشنطن أن السيطرة على هذه المنابع تعني بقاء واشنطن قطبا أوحد يدير العالم، فهي قادرة على منافسة الغاز الروسي، وكون الوصول إلى غاز أذربيجان وتركمانستان صعب كونهم في منطقة نفوذ روسي فإن الوصول لهم سهل في حال سيطرت واشنطن على غاز المتوسط وزودت أوروبا بالغاز وأصبحت موسكو عاجزة عن شراء الغاز من آسيا الوسطى، التي سترغم على الدخول في النفق الأمريكي.

ويعد حوض المشرق الكبير للغاز، الذي يضم احتياطيات الغاز والنفط المحتملة في المياه العميقة في منطقة شرق البحر المتوسط، إضافة مهمة إلى المناطق الغنية بالنفط والغاز في العالم، حيث إن هذه الاحتياطيات الضخمة لم تكن معروفة من قبل. حيث إن حوض شرق البحر المتوسط يملك ٣٤٥ تريليون قدم مكعبة من الغاز، ويحتوي هذا الحوض أيضا على كميات ضخمة من الاحتياطيات النفطية تبلغ ٣.٤ مليار برميل من النفط، إلى جانب كميات كبيرة أيضا من سوائل الغازات.

وتشمل هذه الاحتياطيات ٢٢٣ تريليون قدم مكعبة من الغاز في حوض دلتا النيل، إضافة إلى ٥٫٩ مليار برميل من الغازات السائلة، و١٫٧ مليار برميل من النفط.

كما يحتوي الحوض الكبير على ١٢٢ تريليون قدم مكعبة من الغاز في منطقة حوض المشرق، قبالة شواطئ قبرص، وإسرائيل، ولبنان، وسوريا.

وتقدر شركة نوبل إنرجي أن حوض غاز المشرق في المنطقة الممتدة بين قبرص وإسرائيل وسوريا يحتوي على مخزونات قابلة للاكتشاف من النفط الخام تصل إلى ٣.٧ مليار برميل. وقد اكتشفت الشركة موارد أخرى من الغاز في المياه العميقة قبالة السواحل الإسرائيلية، أهمها حقل نوح (Noa)، وحقول (ماري - أ) و(ماري - ب)، وقد أسهمت هذه الاكتشافات من الغاز في تخفيض تكاليف استيراد الطاقة في إسرائيل بما يقرب من ٧ مليارات دولار منذ عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٢.

ويعمل عدد من الشركات على التنقيب عن الغاز وتطوير عمليات التشغيل والإنتاج في حوض شرق المتوسط ومن هذه الشركات شركة الغاز البريطانية التي حصلت على امتياز التنقيب عن الغاز في سواحل شمال دلتا النيل، وتمكنت من تحقيق اكتشافات اقتصادية قبالة سواحل إدكو والبرلس ودمياط، وشركة نوبل إنرجي الأمريكية التي تعمل في منطقة حوض المشرق قبالة سواحل إسرائيل وقبرص بالمشاركة مع شركات إسرائيلية، وتعد حقول (تمار) و(ليفياثان) من أكبر الاكتشافات التي تم تحقيقها حتى الآن، وشركة إيني الإيطالية التي تعمل في منطقة سواحل إيطاليا ومالطة بالمشاركة مع شركة البحر المتوسط للنفط والغاز (موج)، التي تقوم حاليا بتطوير حقل (جواندالينا) في منطقة المياه العميقة بين إيطاليا ومالطة.

ومع ازدياد أهمية منطقة الشرق الأوسط ككل كمخزن عالمي عملاق للطاقة، ومن ثم سوف ترتفع حدة التنافس الدولي على ثروات هذه المنطقة التي تجتاز مرحلة صعبة في تاريخها بسبب التغيرات السياسية الجارية فيها، وسوف تدخل حلبة المنافسة على موارد الطاقة في الشرق الأوسط، بجانب القوى التقليدية، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، قوى صاعدة جديدة، مثل الصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، باعتبار أن الأخيرة هي الأسرع نموا في الوقت الحاضر.

فإن تأمين الإمدادات الحالية والمستقبلية من منطقة شرق البحر المتوسط يعتمد على منظومة مركبة من الترتيبات الدفاعية في إطار حلف الناتو، تشارك فيها أيضا الولايات

المتحدة، وترتيبات اقتصادية من خلال "الاتحاد من أجل المتوسط"، الذي يضم دول الاتحاد الأوروبي، والدول العربية المتوسطية، وإسرائيل، وتركيا، وقبرص. ولهذا فإن الاهتمام الروسي في حوض شرق المتوسط اهتمام مركب اقتصادي وسياسي وجيوستراتيجي. وإذا نجحت دول شرق البحر المتوسط في استبعاد المخاطر السياسية والاقتصادية والفنية، التي تحيط باستغلال مخزون حوض شرق المتوسط الكبير من الغاز والنفط وتأثير الثورات التي حصلت في دولها، فإن ذلك سيفتح آفاقا هائلة للتعاون الإقليمي، ولتحويل منطقة شرق المتوسط إلى أهم مراكز توزيع الطاقة على مستوى العالم، بما يتوافر لها من مقومات جغرافية واقتصادية.

وتسعى روسيا لتشكيل كارتل لمنتجي الغاز للتحكم في أسعاره وعدم المضاربة بين البلدان المصدرة له فقد عقد في موسكو ١/٧/٢٠١٣ أعمال القمة الثانية لمنتدى الدول المصدرة للغاز، الذي يضم ١٢ بلدا، لبحث سبل تنسيق الجهود في سوق الغاز العالمية. والدول المصدرة للغاز تضم إلى جانب روسيا كلا من إيران وقطر والجزائر وليبيا ومصر والإمارات وعمان ونيجيريا وفنزويلا وبوليفيا وغينيا الاستوائية وترينيداد وتوباغو. ويتمتع العراق والنرويج وهولندا وكازاخستان بوضع مراقب في هذه المنظمة الدولية. وستشارك في أعمال منتدى الدول المصدرة للغاز بالإضافة إلى الدول الأعضاء لمنظمة الدول المصدر للنفط ("أوبك") ووكالة الطاقة الدولية ومنتدى الطاقة الدولي.وتشكل حصة تلك البلدان من الاحتياطيات المؤكدة للغاز نسبة ٦٥٪، وصادراتها حوالي ٥٠٪. حيث تبحث الدول الأعضاء في المنتدى آفاق تطوير سوق الغاز وتحفيز الطلب عليه وتنسيق الجهود لحماية مصالح الدول المنتجة للغاز. وكان مساعد الرئيس الروسي يوري أوشاكوف أعلن أن الدول الأعضاء ستقر في المنتدى المبادئ الأساسية بشأن تطوير سوق الغاز، ومسألة التوازن بين الطلب والعرض في السوق العالمي، إضافة إلى بحث قضية الأمن العالمي في مجال الطاقة عموما. ويذكر أن القمة الأولى للمنتدى قد انطلقت في العاصمة القطرية الدوحة قبل نحو عامين، وفي عام ٢٠٠٩ تم تعيين المندوب الروسي ليونيد بوخانوفسكي أمينا عاما للمنتدى. وتأمل روسيا أن يتحول هذا المنتدى إلى منظمة عالمية للطاقة مثل منظمة الأوبك.

الفصل التاسع عشر
العلاقات الروسية الألمانية طبيعتها وأبعادها

يعود تاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفيتي إلى يوم ١٣ سبتمبر/ أيلول عام ١٩٥٥، وفي ٢٦ ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٩١ أصبحت ألمانيا الموحدة واحدة من أولى الدول التي اعترفت بروسيا بصفتها وارثة للاتحاد السوفيتي. وتشغل اجتماعات القمم بين رئيس روسيا ومستشار ألمانيا الاتحادية مكانة خاصة في العلاقات الروسية الألمانية وتبني عليها قاعدة عامة للعلاقات الودية الطيبة بين البلدين.كما ويجرى الحوار النشط بين وزيري خارجية الدولتين.وتمكن الجانبان الروسي والألماني خلال عقود السنين الأخيرة من إيجاد حلول للمشاكل التي ما زالت قائمة في العلاقات الثنائية منذ الحقبة السوفيتية. ويحمل الحوار السياسي بين البلدين طابعا نشيطا ومنتظما. وعقدت في عام ٢٠٠٨ اللقاءات الستة بين رئيس روسيا ومستشارة ألمانيا الفيدرالية.

يعقد كل سنة منذ عام ٢٠٠١ المنتدي الألماني - الروسي " حوار بطرسبورغ". كما تجرى سنويا لقاءات بين ممثلي الرأي العام للبلدين.وابتداءً من صيف عام ١٩٩٨ تجرى كل سنة مشاورات بين الدولتين، وجرت في ٢ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠٠٨ الجولة العاشرة للمشاورات الروسية الألمانية التي أسفرت عن طرح فكرة " الشراكة من اجل التحديث" التي من شأنها أن تزيد من فاعلية التعاون في المجال الاجتماعي والإنساني والاقتصادي ومجال العلم والتقنيات والصحة والطاقة وكذلك التبادل الأكاديمي.فقد وقع البلدان في السنوات الأخيرة الاتفاقية الخاصة بتسهيل تبادل الزيارات بين مواطني ألمانيا الاتحادية وروسيا،واتفاقية ترانزيت المواد العسكرية والأفراد الألمان عبر أراضي روسيا إلى أفغانستان وذلك بسبب مشاركة ألمانيا الاتحادية في قوات التحالف الدولية في أفغانستان (عام ٢٠٠٣)،والبيان المشترك حول توسيع التعاون بين روسيا وألمانيا في مكافحة الإرهاب الدولي (عام ٢٠٠٤).

تدرك القوى السياسية المقررة في ألمانيا بأن خلاصة الأمر في السياسة الروسية لا تتمحور حول مصير سوري كبلد قائم بذاته بل لرمزية الصراع عليه في السياسة الدولية

للأمن والاستقرار والسلام العالمي ومن وجهة نظر روسيا وحلفائها الجدد وفي مقدمتهم اليوم"الصين". ولذلك أبرزت وسائل الإعلام توجه الرئيس بوتين لتطوير أسطول جوي موجّه إلكترونياً وحتى عام ٢٠٢٠ مما يعطي بالإضافة لتحديث الترسانة الباليستية أبعاداً جديدة لسياسة سباق التسلح العالمي في ظل الأزمة المالية الاقتصادية العالمية.

وأمام احتمالات هذه المواجهة الجديدة وفي مناسبة زيارة الرئيس بوتين لألمانيا حذّر السيد إيجون بار (Egon Bahr) المهندس التاريخي لسياسة "التوجه شرقاً" التي قادها المستشار الراحل "فيللي براندت" في سبعينيات القرن الماضي،حذر من التبعية العمياء للسياسة الأمريكية وخاصة أمام احتمال تجدد سياسة المواجهة مع روسيا وحلفائها: ".. أن يرى جزء من النخبة الحاكمة الأمريكية بأن قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم لا يفرض عليها التنسيق مع أي دولة وإن كانت وازنة مثل روسيا والتي لم تعد في الواقع عدداً أيديولوجياً ولا عسكرياً، هو أمر يتناقض والمصالح الإستراتيجية والأمنية لألمانيا خصوصاً وأوروبا عموماً. وفي مثل هكذا حال يجب رفض التبعية. فالأمن والاستقرار لا يستقيمان في أوروبا من دون روسيا، وعلى وجه التحديد لا يمكن أن يستتبا بالتصادم معها بل بالتعاون والتوافق معها... وهذا ما تفضح به تجربة ٤٥ عاماً من الحرب الباردة".. ويستأنف مستنتجاً: " إن الولايات المتحدة تتصرف انطلاقاً من مصالحها الذاتية وتستعمل الناتو (حلف الأطلسي) من حين لآخر نظراً للوضعية التي هي في صدد مواجهتها.. ولهذا يمكن أن يكون من مصلحتنا السيادية العليا أن نقول "لا" في مثل هكذا حالات... ولهذا كان رفض المستشار شرويدر الاصطفاف وراء الحكومة الأمريكية في شن الحرب ضد العراق صائباً..".

ألمانيا تعتبر الدولة الوحيدة في العالم القادرة على تطوير روسيا بتكنولوجيا أفضل من نظيرتها الأمريكية لأن الكرملين قد صدق أوهامه بأن أسلحتها هي الأفضل والقادرة على البقاء ضد الأسلحة الأمريكية وأن روسيا سوف تعود مثل الاتحاد السوفيتي بدون عون ولكن ما يحدث من غرق للغواصات النووية واحدة تلو الأخرى في المحيطات أدى إلى إيقاظ الكرملين على أن هناك فرقاً كبيراً من طموحاته وقدراته العسكرية لذلك عمد لألمانيا التي تجدد سكك الحديد الروسية المدنية والعسكرية وتطوير الموانى الروسية المطلة على الهادي والعمد إلى بدء تجديد تكنولوجيا السلاح الروسي عن طريق التكنولوجيا

الألمانية عبر برامج مشتركة بين البلدين وهذا ما جعل روسيا أكبر مستورد للتكنولوجيا الألمانية وأن بوتين أيقن أن الولايات المتحدة تضغط على موسكو بسبب التفوق الاقتصادي لذلك الاتفاقيات الثنائية ٦٠٪ تدور حول تطوير الاقتصاد الروسي وذلك أيضا بمقابل غاز موسكو الرخيص لبرلين وأيضا ألمانيا هي المؤيد الأساسي لتسريع تحويل روسيا من مراقب إلى عضو في منظمه التجارة العالمية وهو ما يعكس اندماج روسيا في المجتمع العالمي كما أن ألمانيا سوف تجعل هناك معسكراً مؤيداً لموسكو الجديدة ضد نزوات غرب أوروبا والولايات المتحدة وتمنع وجود أي نوع من الحظر الاقتصادي على روسيا عندما دافعت روسيا عن اوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨م وحاول الناتو فرض عقوبات ولم توفق فيه وهو ما يرجع لدور برلين . وبقدر ما تحتاج برلين لروسيا كسوق للصادرات الألمانية وقبل هذا وذاك كمصدر للطاقة، فإن موسكو لا تستطيع الاستغناء عن ألمانيا كسوق لمنتجاتها من الطاقة التي يعتمد عليها اقتصاد البلاد بشكل كبير. كما أن هناك معادلة أخرى في العلاقات بين البلدين وهي أن روسيا ترى في ألمانيا بوابة مهمة إلى الاتحاد الأوروبي وبديلا مناسبا للتحرر من أي ضغوط غربية وأمريكية بوجه خاص. يشار هنا بأن ألمانيا هي الشريك الاقتصادي الأكبر لروسيا في الاتحاد الأوروبي.

العلاقات في المجال الاقتصادي والتجاري :

جاءت الاتفاقية بين شركة "غازبروم" الروسية وشركة "باسف" الكيميائية الألمانية في مجال الطاقة حجر أساس لبناء أنبوب الغاز "نورد ستريم" (عام ٢٠٠٥) . هذا الاشتباك بين روسيا وبرلين يطوي صفحة من العداء التاريخي ليرسم صفحة أخرى من التعاون على أساس الاقتصاد والتنصّل من ثقل تنوء به ألمانيا وهو ثقل أوروبا المتخمة بالديون والتابعة للولايات المتحدة، فيما ترى ألمانيا أن المجموعة الجرمانية (ألمانيا والنمسا والتشيك وسويسرا) هي الأولى بأن تشكل نواة أوروبا، لا أن تتحمل النتائج المترتبة على قارة عجوز وعملاق آخر يتهاوى.

وواقع الحال أن الصلات الإستراتيجية عبر الغاز تجعل الصلات أكثر إستراتيجية في قطاعات السياسة حيث يمتد تأثير موسكو على الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني في ويستفاليا شمالي نهر الراين حيث توجد القاعدة الصناعية الرئيسة لفرعي شركتي (RWE) للكهرباء المرتبطة مع روسيا بوثاقة (E.ON).

ووقعت الشركة صفقات نوعية ومريحة جداً مع شركات ألمانية وعلى رأسها الشركات المتعاونة مع السيل الشمالي كشركة (E.ON) العملاقة للطاقة وشركة (BASF) العملاقة للكيماويات، حيث تأخذ شركة (E.ON) تفضيلا لشراء كمية من الغاز على حساب شركة غاز بروم، عندما ترتفع أسعار الغاز ما يعتبر مثابة دعم (سياسي) لشركات الطاقة الألمانية.

في كل مرة يعاند فيها الأوروبيون ألمانيا وسياستها مع روسيا (الطاقية) تؤكد برلين أن خطط أوروبا غير قابلة للتنفيذ وقد تدفع روسيا لبيع غازها في آسيا وهذا سيطيح الأمن الطاقي في أوروبا.

وواقع الحال أن هذا الاشتباك الروسي - الألماني لم يكن من النوع الساذج عندما استثمر (بوتين) تراث الحرب الباردة من وجود روسي للناطقين بالروسية في ألمانيا والبالغ عددهم ثلاثة ملايين، وهم يشكلون ثاني أكبر جماعة بعد الأتراك، إضافة إلى شبكة من المسؤولين الألمان الشرقيين الذين تم توظيفهم لرعاية الشركات الروسية في ألمانيا ومصالحها، فضلاً عن عدد من عملاء جهاز أمن الدولة الألماني الشرقي السابق ومنهم على سبيل المثال مدير جرمانيا غاز بروم لشؤون الموظفين وشؤون التمويل، ومدير اتحاد (السيل) المالي هاينس وورينغ، وهو ضابط سابق في جهاز أمن الدولة الألماني الشرقي والذي نقلت «وول ستريت جورنال» أنه قدم لبوتين حين كان في جهاز الأمن الروسي (KGB) المساعدة لتوظيف جواسيس في مدينة دريسدن في ألمانيا الشرقية.

ولكن وللإنصاف، فإن واقع الحال يقول: إن استثمار روسيا (للعلاقات) السابقة لم يكن فجاً بل كان لمصلحة ألمانيا ككل، الأمر الذي يمنع الصدام باعتبار أن المصلحة بين الطرفين متحققة، دون هيمنة.

السيل الشمالي: يشكل مشروع السيل الشمالي عنصر الربط الرئيس بين روسيا وألمانيا. وتبلغ تكلفة خط الأنابيب ٤.٧ مليار يورو وقد تم تدشينه في نوفمبر عام ٢٠١١، وفي ١٨ أبريل عام ٢٠١٢ تم إنجاز إنشاء الخط الثاني للمشروع.

وعلى الرغم من أنه يصل روسيا بألمانيا إلا أن إدراك الأوروبيين أن هذا المشروع سيكون جزءاً من الأمن الطاقي، جعل هولندا وفرنسا تسارعان لإعلانه مشروعاً

أوروبياً. ومع إطلاق مشروع السيل الشمالي تتراجع أهمية خطوط نقل الغاز الأوكرانية والبيلاروسية، لكنها لا تفقد أهميتها بشكل كامل، ذلك أن الخط الجديد لا يستطيع استيعاب أكثر من عشرين في المئة من صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، لكنه يدفع أوكرانيا إلى التفكير جدياً في تحديث شبكة نقل الغاز فيها، وتخفيف" ابتزازها" لروسيا وأوروبا بقطع الترانزيت، ولعل الأهم أن أوروبا باتت تلمس أن روسيا مصرة على ضمان أمن الطاقة في القارة العجوز وفق معادلات جديدة يشارك فيها المنتج والمستهلك في الدورة الكاملة من البحث والاستكشاف والإنتاج إلى نقل الغاز وتوزيعه إلى المستهلك النهائي. وما من شك أن بدء ضخ الغاز عبر السيل الشمالي،بعد سنوات طويلة من الجهد الدبلوماسي الروسي في مجال الطاقة، يشكل دفعة قوية لمساعي الكرملين لنقل مشروع آخر وهو السيل الجنوبي "ساوث ستريم" من مرحلة الخرائط والدراسات إلى واقع ملموس على الأرض، خصوصا أن السيل الجنوبي يضمن إيصال الغاز إلى ثماني بلدان في منطقة البلقان وجنوب أوروبا التي تضررت أكثر من غيرها في حروب الغاز مع أوكرانيا في السنوات الأخيرة.

وأضحت ألمانيا على مدى سنوات أخيرة من أهم شركاء روسيا الاتحادية التي أصبحت بدورها في عام ٢٠٠٧ مستهلكًا رئيسًا للصادرات الألمانية لتسبق الصين في هذا الشأن. وازداد التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠٠٧ بنسبة ٢٣ بالمائة ويبلغ ٥٦ مليار يورو. ويبلغت الاستثمارات الألمانية في الاقتصاد الروسي في عام ٢٠٠٧ حوالي ٥ مليارات يورو . بلغ في عام ٢٠٠٨ م ٦٧.٢ مليار دولار وحجم الاستثمارات الألمانية في الاقتصاد الروسي ١٧.٤ مليار وتعمل في روسيا الآن ما يقارب ٤.٥ ألف شركة ألمانية. ويأتي في صدارة التعاون الروسي الألماني اليوم مهمة زيادة عدد المشاريع المشتركة وقبل كل شيء في مجال التكنولوجيات العالية. ومن أهم الجهات المنسقة للتعاون المشترك في مجال الاقتصاد هي المجموعة الروسية الألمانية المشتركة الخاصة بالقضايا الإستراتيجية للتعاون الاقتصادي والمالي والائتماني التي تم تشكيلها في عام ٢٠٠٠ وتُعقد جلساتها في روسيا الاتحادية وألمانيا بالتناوب.وبلغ التبادل السلعي بين الجانبين في عام ٢٠٠٨ قيمة ٦٧.٢ مليار دولار، أي ما يزيد عما هو عليه في عام ٢٠٠٧ بنسبة ٢٥.٢٪. وتتقدم ألمانيا الاتحادية الدول الأخرى من حيث حجم الاستثمارات في الاقتصاد الروسي. وازداد هذا الحجم في عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٧ بقيمة ١٠.٧ مليار دولار. أما الحجم

الإجمالي للاستثمارات الألمانية في الاقتصاد الروسي فبلغ في عام ٢٠٠٨ قيمة ١٧.٤ مليار دولار. وتخطط الشركات الألمانية في عام ٢٠٠٩ لتفعيل البرامج الاستثمارية في روسيا بقيمة ٩ مليارات يورو. وتساهم في المشاريع الجديدة الشركتان الألمانيتان الكبيرتان "Siemens AG " و" Daimler AG".

منذ زمن ليس بالبعيد والشركات الروسية والألمانية تتسابق بشكل محموم على غزو أسواق البلد الآخر والاستثمار. وازدادت وتيرة هذا السباق مع زيادة تهيؤ الظروف الاستثمارية في البلدين. على سبيل المثال تصدر عناوين الصحافة خلال الأشهر القليلة الماضية أخبارا عن الاستثمارات الألمانية في روسيا تقول "شركة فولكسفاجن الألمانية تستثمر ٣٧٠ مليون يورو في مصنع روسي"، "وبنك التجارة يشارك في بنك روسي"، "شركة البريد الألمانية دويتشة بوست تبني مشروعا في روسيا"، "وسيمينز تبيع قطارات سريعة لروسيا بمبلغ ٦٠٠ مليون يورو". وهذه فقط مجرد أمثلة على مدى شدة تدفق رأس المال الألماني نحو السوق الروسية.

في الاتجاه المعاكس هناك أيضا حركة نشطة للاستثمارات الروسية في السوق الألمانية، التي أخذ المستثمرون الروس يتسللون إليها ولاسيما في مجال صناعة الغاز. فمثلا تشارك عملاقة الغاز الروسية "غازبروم" مع شركة الكيماويات الألمانية (BASF) في مجموعة (WINGAS) التي تقوم بتزويد عدد كبير من مؤسسات الأشغال والخدمات العامة والمصانع الكبيرة بالغاز في ألمانيا. إضافة إلى ذلك يمتلك الروس حزمة من أسهم شركة (VNG) لبيع الغاز بالجملة التي موقعها لايبتزيغ والتي تتبعها سلسلة من حوالي ٣٠ من موسوسات الأشغال والخدمات العامة في ألمانيا. وما زال تعطش الروس للاستثمارات في السوق الألمانية في تزايد مضطرد. في هذا السياق تتوقع اللجنة الاقتصادية الألمانية المختصة بشئون شرق أوروبا بأن تتضاعف استثمارات الشركات الروسية في قطاع الصناعة الألماني في المستقبل القريب. وتعتبر استثمارات روسيا في المجموعة الأوروبية (EADS) لصناعة الطيران الدفاع بواسطة بنك حكومي روسي مجرد البداية. وترغب روسيا برفع كمية الغاز التي تصدرها إلى ألمانيا إلى أكثر من الضعف .

وقد تم مد الأنبوب الثاني من "خط الشمال" (North Thream)، في قاع بحر البلطيق لنقل الغاز الروسي مباشرة إلى ألمانيا، وهو الحل الذي يضمن لألمانيا تدفق الغاز وهو

مصدرها الرئيس للطاقة وذلك بعيداً عن تقلبات مناخ العلاقات بين كل من روسيا وألمانيا من جهة وأوكرانيا وروسيا البيضاء وبولونيا من جهة ثانية. كما انتهت الاعتراضات والضجيج الذي علا تحت دعاوى متعددة في مواجهة مد خط الأنابيب في قاع بحر البلطيق وخصوصاً من قبل دول البلطيق الثلاث (ليتوانيا، لاتفيا، وأستونيا) وبولونيا. وبرز هذا الموقف الجديد في مؤتمر "مجلس دول البلطيق" المنعقد في ٣٠ و٣١ أيار/ مايو أي عشية وصول الرئيس بوتين، وبمناسبة مرور عشرين عاماً على تأسيسه أيضاً (١٩٩٢) بمبادرة من الحكومة آنذاك: "لقد هدأت الأمواج العاتية..." كان تعقيب المستشارة الألمانية في ختام أعمال هذا المؤتمر الذي مرّ دون ضجيج، وغاب عنه رئيس الحكومة الروسية ميدفيديف حيث ناب عنه شوفالوف.

وفي ألمانيا الاقتصاد كما على المستوى السياسي تتجاذب القوى الفاعلة والمقررة بصدد الموقف من مشروعية الطموحات الروسية الإقليمية والعالمية. فقد باتت ألمانيا الشريك الاقتصادي والتجاري الثاني لروسيا بعد الصين، ووصل التبادل التجاري في العام ٢٠١١ بين البلدين إلى ٧١٫٩ مليار دولار أمريكي بزيادة نسبتها ٣٧٫٢٪ عن عام ٢٠١٠. كما نمت الاستثمارات الألمانية في روسيا إلى ٢٧٫٨ مليار دولار وبات التعويل على أوروبا عامة وألمانيا الاتحادية خاصة في تحديث الاقتصاد الروسي سياسة معلنة للقيادة الروسية، عبّر عنها في حينها الرئيس السابق ميدفيديف ويؤكد اليوم من جديد مثابرته على العمل في الاتجاه نفسه من موقعه رئيساً للوزراء في روسيا الاتحادية[١١١].

القسم الخامس

الفصل العشرون:

((تكتل دول البريكس))

نظرة نحو التمدد والاستقلال الاقتصادي الأورآسيوي:

الفصل العشرون

تكتل دول البريكس

نظرة نحو التمدد والاستقلال الاقتصادي الأوراسيوي

تميزت السنوات العشر الأولى من القرن الواحد والعشرين بالنمو السريع لاقتصاديات البلدان المتطورة، التي من جهتها حفزت المزيد من تنمية الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي.

وبين مختلف البلدان ذات الاقتصاديات المتطورة، تميزت بلدان مجموعة البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا) بنمو اقتصادي غير مسبوق، أتاح لهذه المجموعة أن تشغل موقعا قياديا في العالم. وفي هذا الصدد يصبح من الواضح أكثر فأكثر واقع التأثير المتزايد لبلدان البريكس على التطور اللاحق لإدارة مجريات المسارات العالمية. وهي ضمن المشروع الأوراسيوي العالمي حيث يصف السفير فوق العادة لروسيا الاتحادية في جمهورية الصين الشعبية س. رازوف مجموعة البريكس بما يلي: (أن روسيا التي كانت رائدة في تأسيس مجموعة بريكس، تنظر إليها ليس فقط كعامل هام في تشجيع توسيع الشراكة المتعددة الأبعاد مع الصين، الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا، ولكن أيضا كأداة لدعم صيغ متعددة الأطراف في السياسة الدولية، وتسريع عملية تشكيل نظام أكثر توازنا لإدارة الاقتصاد العالمي، وأنا مقتنع أن التطوير اللاحق للحوار بين بلداننا الخمس سوف يساعد على صياغة نهج مقاربات منسقة لبلداننا نحو القضايا الأكثر إلحاحا في العلاقات الدولية والتنمية العالمية، وكذلك توطيد دور الدول المشاركة في البريكس في تشكيل جدول أعمال للقضايا العالمية).

أما سفير الهند س. جايشانكار فيعبر عن موقف الهند من بريكس بما يلي: ((منذ الاجتماع الأول لبلدان البريكس توسعت دائرة المسائل التي نوقشت، وهي تشمل الآن ليس فقط الموضوعات الاقتصادية، ذات المصلحة المتبادلة، وإنما أيضا القضايا العالمية الملحة: الإرهاب الدولي، أسلحة الدمار الشامل، تبدلات المناخ، الأمن الغذائي والطاقوي، وكذلك الوضع الدولي في حقل الاقتصاد والمالية... إلى جانب ذلك، فإن بلدان البريكس تتشارك في المواقف من عدد من المسائل، المطروحة للبحث في « مجموعة

العشرين »، بما في ذلك إصلاح مؤسسات بريتون وودز (أي الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي)، والقضايا التجارية الحمائية، وسياسة ملتقى الدوحة وتطويرها).

ونرى مما سبق أن البريكس تكتل ذو طابع عالمي ضمن المشروع الأورآسيوي للتمدد الاقتصادي والجيوستراتيجي يتوزع على أربع قارات ويؤشر لنهاية اللاقطبية وذلك بتوضيح مناطق النفوذ للدول العظمى اقتصاديا وسياسيا .

فبالرغم من الاختلافات، التاريخية، الجغرافية، الثقافية، الدينية، اللغوية ووجهة النظر العالمية، لكل من البرازيل، روسيا، الهند والصين، فإنها ترتبط بكونها بلدانا ذات تطور اقتصادي سريع، وتمتلك تطلعا مشتركا نحو نظام عالمي أكثر عدالة.

إن الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة لن تسلّم بسهولة موقعها المتقدم والمسيطر على النظام العالمي الاقتصادي السياسي والعسكري أو تتخلى عنه، وهذا ما شهدناه خلال العقدين الماضيين ولعل في ثنايا الأزمة السورية الحالية وتطوراتها وتداعياتها، كما في بعض دول آسيا الشرقية وإفريقيا وأمريكا اللاتينية مؤشر قوى على الرغبة في لعب هذه الدول دور على الساحة العالمية، حيث إن مواقف دول البريكس المناقضة وغير المنسجمة مع التوجهات الغربية والأمريكية، دلائل على محاولة بناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، يقوم على الاعتراف بدور هذه الدول ومشاركتها في رسم السياسات والتوجهات التي سيبني عليها هذا النظام، وحسب رؤية هذه الدول يقوم أيضًا على إعادة الاحترام للقانون الدولي واحترام ميثاق الأمم المتحدة واحترام الشعوب وحقوقها.

ظهرت تسمية "بريك" في نوفمبر ٢٠٠١، حين عبر كبير اقتصاديي البنك الاستشاري الأمريكي (غولدمان ساكس) جيم أونيل لأول مرة، عن رأيه بأن اقتصاديات البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن. وقد استخدم أونيل مصطلح "بريك" كرمز لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي بعيداً عن مجموعة الدول السبع الصناعية- حتى ذلك الحين-

وهي: الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، باتجاه دول العالم النامي بزعامة روسيا والصين والهند والبرازيل (١١٢).

وقد توسع "بريك" لتصبح خمس دول وانضمت جنوب إفريقيا منذ العام ٢٠١١ لهذا التكتل العالمي ليصبح اسمه مجموعة دول البريكس. وقد رأت الصين ضرورة ضم دولة إفريقية مهمة إلى المجموعة باعتبار أن الصين هي الشريك التجاري الأول لجنوب إفريقيا ولتكون بريتوريا هي بوابة "بريك" إلى قارة إفريقيا في ظل السباق الأمريكي – الصيني المحموم على النفوذ والتجارة في القارة. هذا علاوة على أن جنوب إفريقيا تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة، فهي تشرف على المحيطين: الأطلسي غربا والهندي شرقاً من ناحية الجنوب عبر طريق رأس الرجاء الصالح.

وحسب الدراسة التي قدمها أونيل يمكن التأكيد أنه فيما يتعلق بحجم الناتج المحلي القائم فإن البرازيل سوف تتجاوز إيطاليا سنة ٢٠٢٥، وفرنسا في سنة ٢٠٣١. وروسيا سوف تتجاوز بريطانيا سنة ٢٠٢٧ وألمانيا في سنة ٢٠٢٨. والهند سوف تتجاوز اليابان سنة ٢٠٣٢. ومن المحتمل جدا أن الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ٢٠٤١، وتصبح الدولة الاقتصادية الأعظم في العالم.

وبعد سبع سنوات فقط اندلعت الأزمة المالية العالمية التي أكدت افتراض أونيل، فقد تغلبت بلدان "بريك" على الركود وأصبحت تنمو بسرعة، وأصبح البعض يتنبأ بزعامة "بريكس" العالمية نحو سنة ٢٠٣٠. فدول هذه المجموعة، هي دول كبيرة ومهمة في العالم، من حيث: عدد السكان (الصين ١،٣ مليار نسمة، الهند ١،٢ مليار نسمة، البرازيل ١٩٣ مليون نسمة، روسيا ١٤٠ مليون نسمة، جنوب إفريقيا ٤٩ مليون نسمة)، والمساحة الجغرافية، والثروات الطبيعية الهائلة، والطاقة الإنتاجية القوية. فحالياً تستحوذ الدول الخمس على نحو ١٨٪ من الاقتصاد العالمي بناتج محلي إجمالي يقارب ١٠ تريليونات دولار أمريكي سنوياً. فحسب إحصائيات عام ٢٠١٠، بلغ إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول الآتي: الصين ٥ تريليونات ونصف تريليون دولار، والبرازيل ٢ تريليونات دولار، وكل من الهند وروسيا تريليون و٦٠٠ مليار دولار، وجنوب إفريقيا ٢٨٥ مليار دولار. كما تستحوذ الدول الخمس على ١٨٪ من إجمالي التجارة العالمية وأكثر من ثلث السوق العالمي وربع مساحة الأرض ونحو ٤٢٪ من تعداد سكان العالم.

وتجاوز احتياطي النقد الأجنبي فيها ٤ تريليونات دولار. ومتوسط نمو الناتج الإجمالي في دولها قرابة ٤٪، مقابل ٧.٠٪ في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى في العام نفسه. وستتجاوز نسبة مساهماتها الإجمالية ٥٠٪ من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٢٠ (١١٣).

وحسب المعطيات الواردة في تقرير صندوق النقد الدولي بعنوان « آفاق نمو الاقتصاد العالمي » («World Economic Outlook») فإن معدلات نمو روسيا، الهند والصين سنة ٢٠١١ كانت على التوالي (٤،١٪، ٧،٤٪ و٩،٢٪). وهو ما يزيد على متوسط النمو الاقتصادي العالمي الذي بلغ ٣،٨٪ أما البرازيل وجنوب إفريقيا، فإن معدل نموهما كان أقل بقليل من متوسط التمو العالمي. وهكذا فإن دول البريكس تحقق معدلات نمو متقدمة لا تستطيع أن تجاريها فيها مجموعات دولية أخرى (وبالأخص دول الاتحاد الأوروبي)، وهذا يدل على الأهمية الكبرى لدول البريكس بوصفها عاملا قياديا في النمو الاقتصادي العالمي. وكان صندوق النقد الدولي قد ذكر في تقرير له حول توقعات الاقتصاد العالمي للعام ٢٠١٢، أنه من المتوقع ارتفاع الإنتاج العالمي بنسبة ٤،٤ في المائة، فيما تشهد الاقتصادات الناشئة والنامية نموًا أعلى بكثير يصل إلى ٦،٥ في المائة. وقال الصندوق أن دول البريكس، باعتبارها كبرى الاقتصادات الناشئة، ستواصل تفوقها على الدول الأخرى.

ونظرا لحجم القوى البشرية الشابة فيها، يتزايد عدد سكانها بسرعة ليصبح قرابة نصف سكان العالم بعد سنوات قليلة، وهي تمتلك نسبة عالية من أكبر أسواق العالم، نظرا لارتفاع أعداد المستهلكين فيها، والتزايد الملحوظ في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وزيادة حجم الإنفاق الذي يشكل مدخلا موثوقا لمزيد من التنمية المستدامة فيها.

وتتركز أولويات المجموعة في الأساس على النواحي الاقتصادية والمالية العالمية، قد وضعت قمة البريكس في اجتماع القمة الخامس لرؤساء دول مجموعة بريكس في مدينة ديربان (Durban) الساحلية في دولة جنوب إفريقيا ما بين الـ٢٦ و٢٧مارس ٢٠١٣. وكان الموضوع الرئيس لقمة ديربان هو البريكس وإفريقيا: شراكة من أجل التكامل والتنمية والتصنيع. وعقد - "حوارمنتدى البريكس- إفريقيا " تحت عنوان" إطلاق

طاقات إفريقيا: تعاون البريكس وإفريقيا في البنية التحتية " وأيضاً كان على رأس أولوياتها مجموعة أهداف إستراتيجية، أبرزها:

أولا: الحفاظ على استقلاليتها، مع الحرص على إنشاء مؤسسات مشتركة تسمح لها بتجنب الارتباط التبعي بالنظام المالي العالمي، الذي يهيمن عليه الغرب.

ثانيا: سعت دولة جنوب إفريقيا إلى تأسيس مصرف إنمائي، لتمويل جزء من حاجاتها المتزايدة للتوظيف في البنى التحتية، وقد أعلنت عنه العام الماضي خلال القمة السابقة في الهند، فتمت الموافقة على إنشاء المصرف الجديد الذي سيبدأ أعماله قريبا، برأسمال قدره ٥٠ مليار تساهم كل دولة بعشرة مليارات منها.

ثالثا: عقدت هذه القمة في ظروف دولية متوترة، يمر فيها العالم بتغيرات عميقة ومعقدة. ومع ذلك حققت دول البريكس مكانة اقتصادية بارزة، وباتت مؤهلة لتلعب دورا أكبر في القضايا الدولية، وتحولت إلى قوة فاعلة في مواجهة الأزمة المالية، وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي، وتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية، وتدعيم الديمقراطية في العلاقات الدولية.

رابعا: تحت شعار "من أجل الاستقرار والأمن والرخاء في العالم"، أجرى زعماء الدول الخمس مناقشات معمقة بشأن التنمية المستدامة، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والقضايا الدولية والإقليمية الساخنة. فأعطوا الأولوية للتعاون مع الأسواق الصاعدة والدول النامية من جهة، وتقديم مساهمات أكبر في مجال تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة من جهة أخرى، وباتت لديهم مواقف مشتركة حول سبل تطوير العمل المشترك، لحماية السلم والاستقرار في العالم.

خامسا: قدمت الصين إلى قمة البريكس اقتراحا من أربع نقاط بشأن التعاون بين دولها:

أ- الالتزام الثابت بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الاقتصادي المشترك.

ب- التشاور الدائم لتعزيز الثقة السياسية بين دولها.

ج- تطوير التعاون المتبادل ووضع الأسس القانونية السليمة للحفاظ عليه وتطويره.

د- الالتزام بمبدأ التعاون الدولي وتعزيز خطط التنمية على المستوى الكوني (١١٤).

دعت الصين إلى تعزيز التعاون بين دول البريكس خلال الاجتماع الثالث لممثلي هذه الدول حول قضايا الأمن القومي (عقد في ١٠/ ١/ ٢٠١٣ في العاصمة الهندية). وقال عضو مجلس الدولة الصيني البارز داي بينغ قوه في اللقاء، أن العالم يتعرض لتغييرات ضخمة وجوهرية، وإن الاقتصادات الصاعدة الجديدة والدول النامية ستصبح قوة ضخمة تسهم في تحول البنية الدولية والعلاقات الدولية وفي دفع نمو الاقتصاد العالمي إلى الأمام.

واعتبر المسؤول الصيني «أن هذه الدول ستمارس تأثيرًا أوسع على تشكيل كيان عالمي متعدد الأقطاب وإسباغ الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، وكذلك على تغيير الخرائط السياسية والاقتصادية العالمية». ودعا إلى تعميق التعاون ذي الربح المتبادل، والتنسيق بشكل أفضل بين دول المجموعة في الشؤون الدولية والإقليمية، سعيًا إلى تحقيق العدالة الدولية وتعزيز السلام والتنمية وإقامة نموذج جديد للعلاقات بين الدول في عصر العولمة[١١٥].

وأكد زعماء دول البريكس مجددا، دعمهم الكامل لحماية الاقتصاد العالمي، ودعوا لإجراء إصلاحات جذرية في النظام المالي العالمي، وتسريع الإصلاحات في صندوق النقد الدولي، وزيادة تمثيل الاقتصادات الصاعدة والدول النامية فيه. وتعهدوا بالمشاركة الفاعلة في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية، والعمل على حل النزاعات بالوسائل الدبلوماسية وفق مبادئ القانون الدولي، واحترام تعددية الآراء في المنظمات الإقليمية والدولية[١١٦].

وتعتبر روسيا هي رأس هذه المجموعة والصين جسدها والباقون أطرافها، بل أكثر من ذلك، يذهب البعض في واشنطن والغرب، إلى الاعتقاد بأن روسيا هي التي تهيمن على هذه المجموعة وتوجهها حسب مصالحها وطموحاتها وتطلعاتها على الساحة الدولية.

وتعاني دول البريكس كغيرها من الدول مشاكل متعددة تؤثر على مسيرتها الاقتصادية ونموها المتوقع، فالأزمة الإقتصادية أثرت بشكل ملحوظ على مستويات نموها، كما أن بعض دولها لم تحقق ما كان متوقعًا من نمو اقتصادي العامين الماضيين، كذلك فهي لا تملك لغة مشتركة واحدة تسهل التخاطب والتعامل التجاري في ما بينها أولًا: ومع دول

الخارج وأسواقه ثانيًا: كذلك يعاني بعضها مشاكل أمنية داخلية ناتجة عن التعددية الإثنية والدينية في مجتمعاتها إلى اضطرابات موسمية تؤثر على النمو والاقتصاد وغيرهما من العوامل الضرورية في عمليات التطور وارتفاع الدخل القومي(١١٧).

ونرى أن هذا التكتل يسعى لحل المشكلات والخلافات البينية الاقتصادية لهذه الدول التي تعترضها مثل إغراق سوق البرازيل بالأحذية الصينية، وجنوب إفريقيا بالملابس الصينية، وفرض الهند رسوما على بعض السلع الصينية، ووجود خلافات بين موسكو وبكين حول تسعير النفط الروسي، وتهدف البريكس إلى توسيع التجارة بين الدول النامية. فقد ارتفعت التجارة بين الجنوب والجنوب إلى ١٧٪ من مجمل التجارة العالمية عام ٢٠٠٩ من ٧٪ فقط عام ١٩٩٠. ويتوقع صندوق التنمية الآسيوي تضاعف تلك النسبة خلال عقدين. وتمثل الدول الآسيوية ٧٥٪ من التجارة بين الدول النامية كلها، في حين تمثل الصين وحدها ٤٠٪. وتواجه الدول النامية تحديا لتقسيم كعكة التجارة بينها بصورة أكثر عدلا. وينمو بسرعة نصيب أمريكا اللاتينية وإفريقيا من التجارة بين الدول النامية، بسبب حاجة الصين للنفط والمواد الخام التي تشتريها مقابل السلع الاستهلاكية. وتتقبل إفريقيا التجارة المتنامية مع الصين رغم بعض المشكلات، فقد واجهت صناعة النسيج في جنوب إفريقيا وبوتسوانا ضربة كبيرة من صناعة المنسوجات الصينية. ومن المتوقع أن يرتفع حجم التبادل التجاري بين إفريقيا والصين عام ٢٠١٥ إلى أكثر من ٣٠٠ مليار دولار من ٩٣ مليارا عام ٢٠٠٩ ونحو ١٢٥ مليارا عام ٢٠١٠(١١٨).

ولعل الاعتبارات السياسية والإستراتيجية لم تكن غائبة عن قمة "بريكس" الأخيرة. فقد حرصت المجموعة على إظهار وحدة صفها بشأن القضايا الدولية الكبري وإثبات وزنها المتزايد في العالم، خصوصا بشأن ما يجري في المنطقة العربية. إذ توافق قادة "بريكس" على ضرورة تفادي استخدام القوة، معربين عن قلقهم الكبير إزاء الاضطرابات في الشرق الأوسط وشمال وغرب إفريقيا (ليبيا)، مشيرين إلى أن وجود دول "البريكس" جميعاً هذه السنة في مجلس الأمن الدولي يمنح المجموعة فرصة للتنسيق بشأن الملف الليبي. غير أن التصريحات التي أدلى بها الزعماء عقب القمة تشير إلى خلافات بشأن كيفية التعامل مع الصراع. إذ أشار الرئيس الروسي ميدفيديف إلى أن الحملة تجاوزت

تفويض الأمم المتحدة الخاص بإغلاق المجال الجوي الليبي، ومنع تصعيد الصراع، في حين دعت الصين إلى معالجة الأزمة بالسبل الدبلوماسية. كما تطرقت القمة إلى مسألة إصلاح الأمم المتحدة، داعية إلى "إصلاح في العمق" ولاسيما في مجلس الأمن الدولي "لجعله أكثر فاعلية وتمثيلاً"(١١٩).

بنك التنمية من فكرة إلى واقع:

وقد استضافت البرازيل الاجتماع الأول لبنوك التنمية في نيسان أبريل ٢٠١٠ وشارك بنك الاستيراد والتصدير من الهند في هذه العملية. ووقعت مذكرة تفاهم لوضع حجر الأساس لآلية التعاون البنكي المشترك بين البريكس في الاجتماع. وبعد مذكرة التفاهم وقعت بنوك التنمية البريكس اتفاق إطاري حول "التعاون المالي في إطار التعاون المالي للبريكس " يتوخى الاتفاق الإطاري منح القروض بالعملات المحلية والتعاون في أسواق رأس المال والخدمات المالية الأخرى بما في ذلك الوصول إلى أسواق رأس المال والخزينة والمعاملات المالية في البلدان الأعضاء وإصدار سندات بالعملة المحلية في الأسواق البريكس. وتسعى بنوك التنمية الآن لمزيد من التعاون. واستضاف بنك الاستيراد والتصدير في كوماراكورام اجتماعا فنيا،في ولاية كيرالا في ١٥-١٦ فبراير ٢٠١٢ .لوضع الصيغة النهائية لنص اتفاق (أ) توسيع نطاق التسهيلات الائتمانية بالعملات المحلية، (ب) رسالة البريكس المتعددة الأطراف لتأكيد تسهيلات اتفاقية الائتمان، والتي كانت قد وقعت في قمة دلهي. وقد طرحت الهند فكرة إنشاء بنك للتنمية التي يقودها البريكس فيما بين بلدان الجنوب، تمول أساسا وتدار من قبل دول البريكس لإعادة تدوير الفوائض في الاستثمار في البلدان النامية للبنية التحتية ومشروع التنمية المستدامة. وقد نوقشت هذه الفكرة في اجتماع وزراء المالية للبريكس الذي عقد في ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٢ على هامش الممثلين الماليين لمجموعة العشرين واجتماع محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية في مكسيكو سيتي. عقد الاجتماع الأول للخبراء لدراسة جدوى وقابلية هذه الفكرة في نيودلهي في ١٩ أذار/ مارس ٢٠١٢. وكانت المسألة قيد المناقشة على المستوى التقني من خلال عدد من الاجتماعات؛ عقد آخر تلك الاجتماعات في موسكو يوم ١٥ شباط/ فبراير عام ٢٠١٣ على هامش اجتماعات مجموعة العشرين.

وكان على رأس جدول أعماله عام ٢٠١٣، بند إنشاء بنك جديد للتنمية البينية والدولية على غرار البنك الدولي المعروف، وهو ما اتفق على إنشائه في نيودلهي العام ٢٠١٢، حيث أن الهدف المعلن لإنشاء البنك هو استكمال الجهود الدولية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية، الرامية إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي وتمويل مشاريع في البنى التحتية، غير أن الهدف الخفي في رأي الكثرة من المراقبين، هو إنشاء مؤسسة دولية رديفة للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لتكون وسيلة تنافس هذه المؤسسات وتعمل على تحرير العالم من تأثيراتها وقيودها وترغب دول البريكس بإنشاء مؤسسات وآليات مشتركة تسمح لها بتجنب النظام العالمي الذي يهيمن عليه حالياً الغرب وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مروراً بوكالات التصنيف الائتماني. فهذه المؤسسات تسيطر عليها الولايات المتحدة بشكل أساسي، سواء في ما يتعلق بتحديد إداراتها أو سياساتها، أو بتوجيه عملية اتخاذ قراراتها، أو حتى منع توجيه مواردها في الاتجاهات التي لا تخدم السياسة الأمريكية، على الرغم من أنها من حيث المسمى والطبيعة مؤسسات دولية، وهذا ما أدى في رأي كثير من المراقبين، إلى ضياع عقود من النمو على العالم الثالث(١٢٠).

ويفترض أن يجهز المصرف الجديد الذي ترغب جنوب إفريقيا في استضافته، في البداية برأسمال قدره ٥٠ مليار دولار، أي ١٠ مليارات لكل بلد. وفضلاً عن إنشاء مصرف إنمائي قد تضع مجموعة بريكس أيضاً في الاحتياط قسماً من احتياطياتها الهائلة من العملات ٤٤٠٠ مليار دولار، تملك الصين ثلاثة أرباعها لمساعدة بعضها البعض إذا دعت الحاجة. وهذا الاحتياطي المشترك قد يجهز بنحو مئة مليار دولار بحسب حاكم المصرف المركزي البرازيلي ألكسندر تومبيني. في الوقت ذاته، أعلنت كل من الصين والبرازيل الاتفاق على استخدام عملتيهما المحليتين في الصفقات التجارية بينهما، التي يقدر حجمها سنوياً بـ ٣٠ مليار دولار، ويسري هذا الاتفاق لمدة ٣ سنوات.

القسم السادس

الفصل الحادي والعشرون :

دخول العالم العصر الأورآسيوي

الفصل الثاني والعشرون:

ملامح المرحلة القادمة التنافسية بين المشاريع الدولية الثلاثة

الفصل الحادي والعشرون
دخول العالم العصر الأوراسيوي

بربط كل ما أسلفنا من تحليل للخارطة العالمية سياسيا واقتصاديا يتحدد لنا ثلاث كتل عظمى ولكل منها مشروعها العالمي وستتصارع وتتعارض ثم تتقاسم العالم ولكن تتفاوت درجة تأثيرها وهم:

أولاً: الكتلة (الأوراسيوية: روسيا والصين والهند):

ويحمل مشروعها الطابع العالمي حيث تحولت (الكتلة الصينية - الروسية - آسيا الوسطى: الأوراسية) من مجرد كتلة جغرافية صماء ومنطقة يتنازع عليها الكبار كمجرد طريق تجاري جيوسياسية إلى كتلة سياسية اقتصادية عظمى جيواستراتيجية يتمدد نفوذها عالميا وتشكل مشروعاً عالمياً للتعددية القطبية وينتشر نفوذ ومصالح هذه الكتلة على أربع قارات.

كما رأينا أن الكتلة الأوراسيوية وتحالفاتها الممتدة من آسيا إلى إفريقيا إلى أمريكا اللاتينية تمثل ثلثي سكان العالم، حيث تستحوذ الدول البريكس لوحدها على ١٨٪ من إجمالي التجارة العالمية وأكثر من ثلث السوق العالمي وربع مساحة الأرض ونحو ٤٢٪ من تعداد سكان العالم. وتجاوز احتياطي النقد الأجنبي فيها ٤ تريليونات دولار. ومتوسط نمو الناتج الإجمالي في دولها قرابة ٤٪، مقابل ٧.٠٪ في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى في العام نفسه. وستتجاوز نسبة مساهماتها الإجمالية ٥٠٪ من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٢٠.

وحسب المعطيات الواردة في تقرير صندوق النقد الدولي بعنوان « آفاق نمو الاقتصاد العالمي » («World Economic Outlook») فإن معدلات نمو روسيا، الهند والصين سنة ٢٠١١ كانت على التوالي (٤،١٪، ٧،٤٪ و٩،٢٪). وهو ما يزيد على متوسط النمو الاقتصادي العالمي الذي بلغ ٣،٨٪ أما البرازيل وجنوب إفريقيا، فإن معدل نموهما كان أقل بقليل من متوسط النمو العالمي. وهكذا فإن دول البريكس تحقق معدلات نمو متقدمة لا تستطيع أن تجاريها فيها مجموعات دولية أخرى (وبالأخص دول الاتحاد الأوروبي)، وهذا يدل على الأهمية الكبرى لدول البريكس بوصفها عاملا قياديا في

النمو الاقتصادي العالمي. وكان صندوق النقد الدولي قد ذكر في تقرير له حول توقعات الاقتصاد العالمي للعام ٢٠١٢، أنه من المتوقع ارتفاع الإنتاج العالمي بنسبة ٤.٤ في المائة، فيما تشهد الاقتصادات الناشئة والنامية نموًا أعلى بكثير يصل إلى ٦.٥ في المائة. وأكد الصندوق أن دول البريكس، باعتبارها كبرى الاقتصادات الناشئة، ستواصل تفوقها على الدول الأخرى.

ورأينا ارتداد تطويق الغرب لروسيا والصين الذي تحول بسعي حثيث من الحليفين الروسي والصيني ليس فقط كسر الحصار عليهما بل محاصرة المصالح الغربية ومطاردتها في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والتحكم بطرق وأسعار الطاقة إلى أوروبا وخصوصا بعد الدخول الأمريكي للمثلث الإستراتيجي كما أشرنا سابقاً مما سبب خللاً بشطري الحلف الأطلسي وبدأت الدول الأوروبية تبحث لها عن حلفاء جدد فالشمال الأوروبي يدرك مدى تعاظم القوة الروسية والتحالف الروسي الصيني وتعرف دولة أن أي صدام سيحدث مع المشروع الأورآسيوي سيكون على حساب أمن دول الشمال القومي والاقتصادي فنراها بشكل متدرج وهادئ تتجه إلى التعاون مع روسيا على المستوى الإقليمي والدولي ويمكن القول أن النفوذ الروسي يلامس الجنوب الأوروبي أيضاً من اليونان وإيطاليا وحاليا يقتصر التغلغل الروسي بالنواحي الاقتصادية واحتكار طرق الطاقة مما يستتبع بشكل تدريجي ربط أمن الطاقة الأوروبية بالكتلة الأورآسيوية .

وتجدر الإشارة إلى التكتلات والمنظمات والشركات التي تدور في فلك المشروع الأورآسيوي العالمي وهي منظمة شنجهاي وآسيان وتجمع البريكس التي تتزايد أهميتها وحضورها الدولي الفاعل سواء الاقتصادي أو السياسي أو العسكري وتضع ملامح وحدود لمشروعها، فقد أمر بوتين برفع مستوى التعاون العسكري التقني مع دول مجموعة "بريكس" (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) وفيتنام إلى مستوى جديد نوعيا، مشيرا إلى تنامي القدرات الصناعية والعلمية التكنولوجية لهذه الدول. وأضاف أنه يقصد تعزيز التعاون الإنتاجي والعلمي وإنشاء منظومات فعالة للخدمات وأعمال الصيانة وكذلك الدخول المشترك لأسواق دول ثالثة. كما أشار الرئيس الروسي إلى أن الصين والهند وكذلك فيتنام هي دول شريكة تقليديا لروسيا في مجال التعاون العسكري، مؤكدا على أهمية تطوير التعاون مع البرازيل

وجنوب إفريقيا. فتستفيد روسيا من المبيعات لهذه الدول وبنفس الوقت تقوى هذا الدول لتساعد روسيا بالحد من الدور الأمريكي عالمياً ومحاصرته ، مما أثار امتعاض الغرب لتزايد المبيعات الروسية في العالم حيث إن روسيا تحتل المكانة الثانية في السوق العالمية من حيث حجم الصادرات، وقد بدأ يحاول إظهار أن روسيا تبيع للدول الخارجة عن الفلك الغربي بشكل غير شرعي فرد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه لا يحق لأي أحد أن يملي على روسيا كيف ولمن تصدر أسلحة إذا كانت الصادرات لا تتعارض مع عقوبات الأمم المتحدة. وأكد بوتين يوم الأربعاء ١٧/١٠/٢٠١٢ خلال اجتماع لجنة التعاون العسكري التقني أن عقوبات أحادية أو جماعية خارج إطار الأمم المتحدة وخاصة عقوبات مسيسة لا تمثل قاعدة للقانون الدولي. وأشار بوتين إلى (أن روسيا تعقد صفقات لتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية مع سلطات شرعية فقط، ومن أجل تعزيز القدرات الدفاعية لدول مستقلة وبعد دراسة مستفيضة للوضع في هذه المنطقة أو تلك. وأضاف أن ليس كل مصدر للأسلحة يقوم بمثل هذا المنهج الدقيق).[١٢١] طبعا التعاون العسكري يتجلى أيضا بالمناورات التي تهدف روسيا فيها إلى ربط هذه الدول ليس فقط بالسلاح الروسي بل بالتقارب النفسي بين جيوش هذه الدول مما يشكل قدرة على التعامل السريع لأي خطر يتهددهم وبنفس الوقت المساعدة على التواجد الروسي في أكثر مناطق العالم حساسية للغرب .

وبالتواجد المادي للأسطول الروسي في بلد ما يعني أن أي اعتداء عليه هو المواجهة مع روسيا ومع الأيام ستصبح روسيا وليس الناتو هو الجاذب للتحالف من الدول الصغيرة والإقليمية كحام لمصالح أية دولة وماركة مسجلة مطلوبة عالمياً وليست مفروضة فرضاً على هذه الدولة أو تلك واستطاعت روسيا أن تسوق لنفسها ولحلفائها بهذه الصفة بالإضافة إلى الالتزام الأورآسيوي بمبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول يعطي ضمانة بالتعامل معها من قبل أي كيان سياسي ، مما يشكل العديد من الفوائد للكتلة الأورآسيوية حيث ستفتح لها الأسواق لبضائعها سواء العسكرية أو التجارية واعتبارها الشريك الأول والمفضل عالمياً ، وبقيام الغرب بالحصار الاقتصادي على دول مؤثرة على الساحة الدولية وإصدار العقوبات الاقتصادية والسياسية التي لم تعترض

الصين وروسيا بشدة على هذه العقوبات المفروضة على هذه الدول مما أدى بهذه الدول إلى الاتجاه لروسيا والصين للأسباب التالية :

أولاً: من أجل بيع منتجاتها من النفط والغاز وبنفس الوقت شراء مستلزماتها التي لم تعد تستطيع شراءها من الغرب لسد احتياجاتها السلعية الداخلية وتوفر لهذه الدول النظام المالي التي تستطيع من خلاله توفير القطع الأجنبي لها .

ثانياً: من أجل توفير الحماية والغطاء الدولي وكسر الحصار عن هذه الدول المفروض عليها من الغرب فأصبحت الكتلة الأوروآسيوية هي راعي وحامي هذه الدول وأيضا إيجاد آلية تبادل مالية جديدة قد تخرج الدولار من التعاملات الأوروآسيوية وإنشاء نظام بنكي جديد للسوفيت خاص وبنوك دولية ترعى التعامل البيني بدول هذه الكتلة مما يؤدي لاستقلالها عن النظام الغربي ويخرجها من السيطرة والضغط الغربي عليها من هذه الناحية.

ثالثاً: الاختلاف الجوهري بين روسيا والولايات المتحدة وأوروبا فيما يتعلق بملف الإرهاب يكمن في أن روسيا لا ترى في جميع دول العالم راعيا للإرهاب، وأن إثبات تورط أي دولة في دعم الأنشطة الإرهابية هو مسئولية الأمم المتحدة وليس أي دولة في العالم منفردة: وفي حين تدرج الولايات المتحدة العديد من المنظمات التي تدافع عن أراضيها الاحتلال ضمن قوائمها للمنظمات الإرهابية، فإن روسيا لا تعتبرهما كذلك. بل أيدت روسيا الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التدابير الخاصة بمنع جمع الأموال لتمويل النشاط الإرهابي. كذلك، استطاعت روسيا بذكاء أن تربط ما يجري في الشيشان بظاهرة الإرهاب، ويحظى بتفهم الدول الإسلامية والعربية للموقف الروسي من القضية الشيشانية، والذي يرفض تماما إجراء أي مباحثات مع القادة الشيشانيين المنشقين والذين يعتبرهم الكرملين "إرهابيين". وتعرب روسيا رفضها لشرعنة التيارات الدينية في مواقع القرار وفي الجماعات المسلحة المنفلتة عن منظومة الدولة، وهي التي حسب وجهة النظر الروسية ما أعلن بوتين بوضوح أن هذا الجماعات المتطرفة هم حلفاء لتلك الدول التي تحاول تصدير الديموقراطية عن طريق القوة والأساليب العسكرية – حسب تعبيره الحرفي – ما يعني أن موسكو لن تتهاون مع تلك التيارات السياسية ولتلك المجموعات المسلحة، حيث تبدو روسيا طرفاً أساسياً في الحرب ضدها. وتؤكد روسيا أن انتهاك

القانون الدولي لم يعد مبرراً ولا حتى سيادة الدول حتى ولو كانت الأهداف تحمل نوايا حسنة مما يعني أن محاولة أمريكا وفرنسا وبريطانيا لاستبدال مبدأ السيادة بمبدأ التدخل الإنساني هو في سلم ما ترفضه روسيا واستعدادها لمواجهته وقد وجد المسعى الروسي صداه لدى دول أخرى صاعدة مثل البرازيل وغيرها من دول مجموعة "البريكس" التي تعمل على إعادة التوازن المختل للعالم. إن النجاحات التي حققتها روسيا في دبلوماسيتها وانفتاحها على دول العالم يؤشر إن لروسيا دوراً كبيراً لا بل كل الدور كقطب رئيس بعد أن هيأت كافة مقومات هذه القوة الجديدة من تطورها الاقتصادي واستقرارها السياسي مع تنامي قدراتها العسكرية وما تمتلكه من قدرات نووية وتقنية تكنولوجية وموارد طبيعية ومساحة واسعة وكثافة سكانية وكونها عضواً دائماً في مجلس الأمن، هذا يؤهلها الآن لتكون دولة عظمى وتكون ضمن القطب الجديد في الساحة الدولية الذي يوازي ويجابه القطب الأمريكي روسيا اليوم تفرض واقعاً جديداً في العلاقات الدولية لصالح التعددية القطبية(١٢٢).

ثانياً: (الكتلة الباسيفيكية: الولايات المتحدة واليابان):

ويحمل مشروعها الطابع القاري التي تسعى لصد المشروع الأورآسيوي وخصوصا شقه العسكري والأمني من الاقتراب المتسارع لمناطق نفوذهما ويتركز تواجدها في المحيط الهادي وبحر الصين ويحمل المشروع اسم (المشروع الأمريكي الباسيفيكي) مما سيؤدي إلى تغير خارطة الاهتمام الأمريكي وتركيزها السياسي وتمركزها وانتشارها العسكري، مما يؤدي بالنتيجة إلى انسحاب النفوذ الأمريكي من مناطق الشرق الأوسط وأوروبا وبشكل أقل من المحيط الأطلسي وإفريقيا الشرقية وستترك هذه المناطق لتتصارع عليها الكتلة الأورآسيوية والكتلة الأوروبية وتفضل أمريكا انتصار الكتلة الأوروبية ، مع عدم مساعدة أي طرف في هذه المرحلة بل يمكن القول أنها عملت على خلط جميع أوراق المنطقة بشكل مقصود وعدم تسليمها مناطق نفوذها بشكل انتقالي سلس إلى الكتلة الأوروبية، وهذا ما يقال أن أمريكا خسرت حلفاءها من زعماء ورؤساء في شمال إفريقيا والشرق الأوسط بل الأرجح أنها لم ترى لها مصلحة بانتقال حليف لها إلى الأوروبي في وقت تستطيع أن تبيعه لسببين الأول لشراء الوقت الكافي لها للخروج بشكل سلس وآمن والثاني عند خلط الأوراق تستطيع المتاجرة به مع الكتلة الأورآسيوية وتتفاوض عليه

حتى مع الأوروبي نفسه وهي تعلم أن الأوروبي سيفعل نفس الشيء أن لم يكن من هؤلاء الزعماء أنفسهم الانتقال للجانب الأوراسيوي بدون ثمن تأخذه أمريكا فالأفضل هو خلق صراع بين جميع الأفرقاء ، حيث ستستفيد أمريكا من هذا الصراع والتنافس لتأخذ وقتها لتعزيز تمركزها وتحالفاتها الجديدة في منطقة الباسيفيك في الوقت الذي تكون الكتلتان الأخريين تتنافسان في مناطق أخرى .

والتراجع والانكفاء للمشروع الأمريكي العالمي يعود إلى أن الطموحات والتوقعات المتفائلة التي كانت بشأن "القطب الأمريكي الأعظم" أخذت تتراجع بفعل عوامل متعددة بعضها يخص الولايات المتحدة وبعضها الآخر يخص تفاعلات خارج الولايات المتحدة، وكانت المحصلة هي تراجع المكانة الأمريكية وتزعزع الثقة في القطب الأعظم وظهور كتابات من نوع "عصر ما بعد الإمبراطورية"، والمقصود هنا هو الإمبراطورية الأمريكية التي لم تكن قد فرضت نفسها بعد ومن نوع "السقوط الأمريكي" لكن الأهم من هذا كله،وهو ما يعنينا هو قناعة الكثير من المراقبين لحقيقة انقضاء المرحلة المحددة لنظام أحادي القطبية وحتمية دخول العالم نحو عالم جديد ونظام عالمي جديد متعدد الأقطاب .

من بين العوالم الداخلية التي سرعت من تداعي حلم الإمبراطورية الأمريكية سوء إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش الذي شن حربين كبيرتين في آنٍ واحد تقريباً على أفغانستان والعراق، وفي الوقت ذاته خفض الضرائب في الولايات المتحدة لدعم الأثرياء بدلاً من زيادة الإنفاق دعماً للفقراء خاصة بالنسبة للتأمين الصحي وغيره من الحقوق الاجتماعية للمواطن الأمريكي . وقد أدت سياسات بوش الاقتصادية "الخرقاء" إلى حدوث ما أخذ يعرف بـ "تسونامي القرن الاقتصادي" الذي تضرر منه العالم بأسره، فضلاً عما أحدثته هذه السياسات الاقتصادية من تشوهات بالغة بالنموذج الرأسمالي وكشفت سوءاته وعوراته، بعد أن كان قد بلغ أوج قوته في أوائل عقد الثمانينيات من القرن الماضي في ظل حكم الرئيس الأسبق رونالد ريغان .

التآكل لم يصب القدرات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية فقط، بل نال كثيراً مما يوصف بـ "القوة الناعمة" التي يعرفها جوزيف ناي أستاذ العلوم السياسية الأمريكي الشهير بأنها "المقدرة على التأثير وتشكيل خيارات أو أفضليات الآخرين" والقوة الناعمة

مشتقة بالضرورة من مخزون ثقافة وقيم وإنجازات الدولة أو الأمة. هذا المفهوم الريادي لما يعرف بـ "القوة الناعمة" للدولة، زادت عليه أكاديمية الدراسات الاجتماعية الصينية توضيحاً من خلال تحديد معايير لقياس القوة الناعمة للدولة أو للأمة . فقد وضعت هذه الأكاديمية لائحة تضم ٦٤ مؤشراً لقياس ما اعتبرته "القوة الوطنية الشاملة" أبرزها: المقدرة الدفاعية، القوة الاقتصادية، المقدرات العلمية والتكنولوجية، السكان والتنمية الإنسانية، الإعلام والثقافة والآداب والفنون .

اعتماد هذه المؤشرات كمؤشرات لقياس القوة الشاملة عاماً بعد عام بالنسبة للولايات المتحدة كشف عن تراجع ملحوظ برغم أن الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الأولى وتسبق الدول الأخرى . هذا التراجع يفرض نفسه بقوة على السياسة الخارجية الأمريكية على النحو الذي حسم به جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق الجدل الدائر حول انكماش أم تمدد السياسة الخارجية الأمريكية بتأكيده أن قوتنا في الخارج تعتمد على قوتنا في الداخل، إذ لا يمكن أن تكون قوياً دبلوماسياً إذا لم تكن قوياً اقتصادياً، وأزمتنا المالية تهدد كل هذا، لذلك على قادتنا الاتفاق على تسوية كبرى التسوية الكبرى التي يعنيها جيمس بيكر هي ما تعرف الآن داخل الولايات المتحدة بـ "قنبلة الدَّيْن الموقوتة" حيث ينتظر الرئيس الأمريكي باراك أوباما في رئاسته الثانية استحقاقاً شديد الأهمية في الأول من يناير/ كانون الثاني المقبل (٢٠١٣) يطلق عليه "حافة الهاوية المالية" بعد أن وصل الدين العام إلى ما يقارب ١٦ تريليون دولار، أي ما يقارب الناتج القومي الإجمالي الأمريكي، أما العوامل الخارجية فهي كثيرة أبرزها الظهور الصيني القوى كقوة عالمية منافسة ليس اقتصادياً فقط بل منافسة بمعايير مقاييس القوة الشاملة، وعودة روسيا هي الأخرى كقوة قادرة على تجديد المنافسة، إضافة إلى بروز القوة الهندية إلى جانبي قوى إقليمية كبرى أخرى فرضت نفسها كشريك في مجموعة الـ ٢٠ خاصة البرازيل وجنوب إفريقيا وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا [١٢٣].

إن قوة أمريكا ونفوذها على النظام السياسي الدولي يقل بشكل ملحوظ عما كانت عليه في أوج باكس أمريكانا . وكان هذا النظام القديم، مصاغاً من خلال الأحداث الخطيرة من الحرب العالمية الأولى، الكساد العظيم والحرب العالمية الثانية. الآن النظام القديم لمدة ما يقرب من سبعة عقود، يتلاشى من المشهد فمن الطبيعي أن قادة الولايات

المتحدة يريدون إنكار ذلك، أو يشعرون بأنهم يجب عليهم الفخر عندما يتحدثون إلى الشعب الأمريكي.

وبوادر النظام العالمي الجديد الناشئ كثير: أولا: هناك النهوض السريع في الصين بشكل مذهل بوضعه القوة العظمى، عسكريا واقتصاديا على حد سواء. في المجال الاقتصادي توقعات صندوق النقد الدولي أن حصة الصين من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (١٥٪) سوف تقترب تقريبا مع حصة الولايات المتحدة (١٨٪) بحلول عام ٢٠١٤. (وكانت حصة الولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية ما يقرب من ٥٠ في المئة.) وهذا مذهل وخاصة بالنظر إلى أن حصة الصين من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لم يكن سوى ٢ في المئة في عام ١٩٨٠ و٦ في المئة منذ وقت قريب في عام ١٩٩٥. وعلاوة على ذلك، فإن الصين في طريقها لتتفوق على الولايات المتحدة باعتبارها أكبر اقتصاد في العالم (قياسا إلى سعر الصرف في السوق) في وقت ما من هذا العقد. وكما قيل من قبل خبراء الاقتصاد مثل أرفيند سوبرأمانيان، أن العملية تقاس بتعادل القوة الشرائية، قد يكون الناتج المحلي الإجمالي في الصين بالفعل أكبر من ذلك الذي للولايات المتحدة.

حتى أواخر الستينيات، كانت الولايات المتحدة قوة التصنيع المهيمنة على العالم . اليوم، أصبحت تعتمد أساسا على الاقتصاد الريعي، في حين أن الصين هي الدولة الأولى والرائدة في عالم التصنيع . كشفت دراسة نشرت مؤخرا في صحيفة فاينانشال تايمز تشير إلى أن ٥٨ في المئة من إجمالي الدخل في أمريكا يأتي الآن من أرباح الأسهم ومدفوعات الفائدة.

منذ نهاية الحرب الباردة، والتفوق العسكري الأمريكية الذي وظف بمثابة حاجز لمنع ظهور القوى الناشئة من تحدي الولايات المتحدة حيث تكون مصالحها أمراً ذا مكانة قصوى. لكن قدرة البلاد على الحفاظ على هذا الحاجز صار يواجه مقاومة عند كلا الطرفين. أولا: فإن تفاقم الأزمة المالية تجبر تخفيض النفقات، والولايات المتحدة على نحو متزايد ستكون أقل قدرة على الاستثمار في جيشها. ثانيا : القوى الصاعدة مثل الصين أصبحت أكثر ثراء، وتوسعاً في نفقاتها العسكرية. الأيكونومست توقعت مؤخرا أن الإنفاق الدفاعي للصين سوف يماثل ذلك الذي في الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٢٥. وهكذا، على مدى العقد المقبل أو نحو ذلك سيكون رد الفعل في العمل، حيث القيود

الداخلية على نشاط الولايات المتحدة العالمية سيساعد تغذية التحول في توزيع السلطة، وهذا بدوره يقلص من آثار تمدد أمريكا المالي والإستراتيجي. مع مصالح في مختلف أنحاء آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا ومنطقة القوقاز، بالإضافة إلى دور حراسة الممرات البحرية في العالم وحماية مواطني الولايات المتحدة من الإرهابيين الإسلاميين الذين يعتبرون عنصرا من الناحية الإستراتيجية الممتدة والذي حتما سوف تحتاج الولايات المتحدة أن تقلص من إنفاقه(١٢٤).

ويذكر أنه في ١٣/ ١٢/ ٢٠١٢ أرسلت المؤسسة العسكرية اليابانية طائرات مقاتلة من طراز ب f 15 لمراقبة البحرية الصينية التي حلقت طائراتها في المجال الجوي بالقرب من الجزر المتنازع عليها. وفي الثامن من كانون الثاني من هذا العام دخلت أربع سفن صينية إلى المياه اليابانية لمدة (١٣) ساعة حيث يبدو للجميع بأن الصينيين ليس لديهم نية للتراجع.

وفي هذا السياق يناقش كبار المسؤولين في الولايات المتحدة خطة محور المحيط الهادئ التي أعلن عنها الرئيس باراك أوباما في خطابه أمام البرلمان الأسترالي عام ٢٠١١، حيث وعد بنشر قوات أمريكية إضافية في المنطقة، حتى لو كان يعني ذلك تخفيض عدد القوات في أماكن أخرى، حيث أعلن أوباما آنذاك بأن الولايات المتحدة ستخصص الموارد اللازمة للحفاظ على وجود عسكري قوي في هذه المنطقة. كما اتخذ الجيش الأمريكي الخطوات الأولى في هذا الاتجاه، معلنا أنه بحلول عام ٢٠١٧ سيتم نشر طائرات الشبح الأمريكية F F35, B2 22، في القواعد القريبة من الصين وبحلول العام ٢٠٢٠ سيتركز (٦٠٪) من القوات البحرية الأمريكية في منطقة المحيط الهادئ(١٢٥).

ثالثاً: (الكتلة الأوروبية: الاتحاد الأوروبي):

ويحمل مشروعها الطابع الإقليمي، حيث انفصلت الكتلة الأوروبية عن المشروع الأمريكي العالمي الذي لم يعد يستطيع تحمل رعاية القارة الأوروبية سواء عسكرياً أو اقتصادياً وتغيير مجال اهتمامها الجيو إستراتيجي إلى الشرق الآسيوي، فنرى أن أوروبا تسعى للمشروع الأورأوسطية وخلق تحالفات جديدة تمكنها من ذلك وفي أحسن أحوال ستنحصر المصالح الأوروبية في الشرق الأوسط والبحر المتوسط أي أن دورها سيكون إقليمياً وليس عالمياً.

وقد بدأت المشروع الأوروأوسطي تحت غطاء الشراكة الأورومتوسطية أو (عملية برشلونة) أو يورروميد "EUROMED". التي بدأت عام ١٩٩٥ من خلال مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي والذي اقترحته إسبانيا ونظمه الاتحاد الأوروبي لتعزيز علاقاته مع البلدان المطلة على البحر المتوسط في شمال إفريقيا وغرب آسيا. كما اقترح فيه عديد السياسات من بينها الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. تحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركاء المنطقة. وضعت تلك الشراكة الأسس لما بات يعرف بالاتحاد من أجل المتوسط وبناء مؤسساته دون أن يحل محل الشراكة الأورومتوسطية.

وتوسيع الاتحاد الأوروبي أتى ببلدين متوسطين إلى الاتحاد هما قبرص ومالطا من بين ١٠ دول انضمت في الأول من مايو ٢٠٠٤.

وتضم الشراكة الأورومتوسطية اليوم ٤٣ عضواً: ٢٧ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و١٦ دولة في الشراكة هي (ألبانيا، الجزائر، البوسنة والهرسك، كرواتيا، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، موريتانيا، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، سوريا وتونس، فضلاً عن السلطة الوطنية الفلسطينية).

وانبثق منها الاتحاد من أجل المتوسط الذي عرف في بداية إطلاقه بمشروع الاتحاد المتوسطي، وهو هيئة تضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى الدول المطلة على البحر المتوسط بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا، وعقدت في ٢٠٠٨ قمة في باريس ضمت ٤٣ بلداً حيث حضرها قادة نحو ٤٠ بلداً منهم رؤساء مصر وسوريا والجزائر وتونس ولبنان وتركيا حيث أعلن الرئيس الفرنسي ساركوزي عن انطلاق الاتحاد من أجل المتوسط كهيئة دولية جديدة بعضوية ٤٣ دولة.

وهو ظاهرياً ما تكامل مع الجهود الأمريكية للترويج للتطبيع والعولمة في الشرق الأوسط،ولكن من بوابة أوروبية، لتأمن لأوروبا مدخلاً للمشاركة في غنائمها الاقتصادية وغير الاقتصادية ، وأهمية هذا الجهد طبعاً أنه ذو طبيعة إستراتيجية ومؤسسية تتجاوز آثارها طويلة المدى هذا اللقاء التطبيعي أو ذاك. ويعد الاندفاعة الأمريكية في بداية القرن الواحد والعشرين لتأسيس "الشرق الأوسط الكبير"، والتي سبقها إعلان

بوش بعد شهر من سقوط بغداد بالضبط عن مشروعه لإنشاء منطقة حرة أمريكية في "الشرق الأوسط" حيث تم صوغ إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في سبتمبر من عام ٢٠٠٢، التي تتضمن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على إدخال مبادئ الديمقراطية حسب إدارة بوش الذي أكد في خطابه يوم ٩-٥-٢٠٠٣ في جامعة ساوث كارولينا أن حكومته ستعمل على تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة تربطها اتفاقات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة خلال عشرة أعوام، وبعد الفشل الأمريكي وسقوط المشروع وتكاليفه التي لم تستطع أمريكا تمويله عادت عجلات "الشراكة الأورو-متوسطية" للدوران من جديد للانفصال عن المشروع الأمريكي في الهدف ولتجاوره في المحتوى.

وستزيد اللاقطبية أيضاً عدد التهديدات واحتمالات التضرر التي تواجهها دولة مثل الولايات المتحدة. قد تتخذ هذه التهديدات شكل دول تهدد السلم العالمي، أو مجموعات إرهابية، أو منتجي طاقة يعمدون إلى تخفيض الإنتاج، أو مصارف مركزية يمكن لعملها أو امتناعها عن العمل أن تنشأ ظروف تؤثر في دور الدولار الأمريكي وقوته. قد يتوجب على الاحتياطي الفيدرالي أن يفكر مرتين قبل مواصلة خفض معدلات الفائدة، خوفاً من تسريع خطوة إضافية باتجاه الابتعاد عن الدولار. فقد تحدث أمور أسوأ من الركود "(٢٦)".

ما يحدث الآن هو ولادة عصر جديد في السياسة والعلاقات الدولية والتحولات الكبرى لمراكز القوى لاتكون بشكل مفاجئ كالزلزال بل تكون بطيئة تشبه عملية الانزياح بين القارات ولكن ليس على المستوى المادي بل على المستوى الجيوسياسي والجيو اقتصادي فنرى الانزياح الأمريكي لصالح الروسي أو الأطلسي لصالح الأوراسيوي ، وبانقسام وانفصال المشروع الأوروبي عن الأمريكي تتحدد مناطق ارتكاز جديدة لمصالحها فنرى الباسيفيك هو منطقة اهتمام الولايات المتحدة وتتركز بها مصالحها أما الأوروبي فبعد الانتقال الأمريكي من الشرق الأوسط إلى الشرق الآسيوي سيحاول الاتحاد الأوروبي أن يملأ الفراغ الذي تركه الأمريكي في المنطقة وتصبح منطقة نفوذ أوروبية كما كانت سابقا أي المشروع (الأورأوسطي) ، وينضم المشروع الباسيفيكي والأورأوسطي بالمشروع الأوراسيوي حيث تحارب الصين وروسيا النفوذ الغربي في الوسط والجنوب الإفريقي وبنفس الوقت تعزز مواقعها الإستراتيجية في أمريكا اللاتينية

والمحيط الهادي ، وما قلنا أن ما يحدث هو عملية انزياح قاري فلا يشعر بها إلا المناطق التي تفصل بين هذه القارات كالمشرق العربي وشمال إفريقيا حيث إن الاتحاد الأوروبي يدرك بقرب وصول النفوذ الصيني للمتوسط على بوابتين، الأولى سوريا وهذا ما نراه من مشروع سكة الحديد لنقل البضائع الممتد من الصين عبر آسيا الوسطى فإيران فسوريا ، أما البوابة الثانية فهي شمال إفريقيا كمصر وليبيا وتونس حيث إن الغزو الاقتصادي الصيني يتمدد من الجنوب الإفريقي وتعتبر أوروبا شمال إفريقيا هي الحزام الأمني والاقتصادي لعدم وصول الصين وحلفائها للجنوب الأوروبي وتحكمه بمصادر الطاقة والمنافسة بالسوق الشمال إفريقية التي تعتبرها منطقة نفوذها الاقتصادي للتسويق الاستهلاكي للبضائع الأوروبية.

الفصل الثاني والعشرون
ملامح المرحلة القادمة التنافسية
بين المشاريع الدولية الثلاثة

إن هذه المرحلة هي مرحلة تثبيت مواقع بامتياز إذا ما فشلت هذه الدول في تحقيقها ستغدو جميعها بلا مجالات حيوية وستفقد أهم عامل من عوامل النهوض الشامل، أي ستبقى دولا من الدرجة الثانية أو الثالثة وحتى الرابعة ، حيث قال بوتين في خطاب تنصيبه رئيسا لروسيا الاتحادية،،عبارة ذات دلالة كبيرة: "إن السنوات المقبلة ستحدد مستقبل روسيا".معلناً فيها أن هذه لحظة تشكيل نظام عالمي جديد ليس كما كان الحال بعد سقوط الاتحاد السوفيتي نظام قطب واحد. وهذا ما عني أن موسكو ذاهبة نحو النهاية في دفع أي محاولة لتجاوزها وصولاً إلى المواجهة . وقد كتب بوتين يبين إستراتيجيته: "إن العالم على وشك الدخول في مرحلة من الاضطرابات ستكون مؤلمة وطويلة".ولهذا وبلهجة تقطع الشك باليقين يؤكد على أن لا انصياع لروسيا وراء الأوهام حيث ينهار نظام القطب الواحد الذي لم يستطع إقامة الاستقرار العالمي فيما مراكز التأثير الجديدة ليست مستعدة بعد للقيام بذلك، أي أننا أمام مرحلة طويلة من المواجهة مع النظام القطب الواحد ريثما يتم تبلور قوى التأثير، وبالتالي النظام الجديد الأورآسيوي العالمي.

ومن كل هذا العوامل يؤدي إلى استقطاب أوسع للدول للمشروع الأورآسيوي على حساب الجانب الأمريكي أو الأوروبي حيث إن ما يجري يشبه لحد ما الشطرنج الصيني (الغو) حيث يتم مد النفوذ الأورآسيوي لمحاصرة والحد من بيادق الخصم على رقعة الشطرنج الدولية الكبرى، والمرحلة القادمة ستتم بنوع متميز للاصطفافات الدولية وفريد حيث إن من يتبع محور ما أو أحد المشاريع الدولية سواء الأورآسيوي أو الأورأوسطي أو الأمريكي الباسيفيكي سيكون عليه الولاء والارتباط التام لهذا المشروع أو ذاك ولا ينفع التعاون مع جبهتين أو الانفتاح على الجميع فالمرحلة القادمة حساسة جدا على المستوى العالمي التي ستشكل العصر القادم وبالتنافس والإزاحة والانزياح من منطقة نفوذ قوى عظمى إلى أخرى سينجو من يتبع محور معين بالكامل أما المعلقون بين الجميع

ستكون التسويات العظمى على حسابهم حيث لا مشروع أو محور دولي يغطيهم والمثال على ذلك ليبيا حيث لم تكن تحت غطاء معين ومحور محدد ليغطي شرعية وجودها دولياً في هذه المرحلة ففي المرحلة القادمة لا يمكن الابتعاد عما يحدث من متغيرات دولية والاعتقاد بالنجاة من القادم ، فالكتل الإقليمية إذا لم يكن لها مشروع خاص ورؤية مستقبلية تستطيع تشكيلها ووضع نفسها كثقل دولي فالأفضل لها التمحور مع أحد المشاريع الثلاثة العظمى حيث حتى لو لم يكسب محورها الدولي ستضمن غطاءه لها وحمايتها من المشاريع الأخرى بل وتأخذ بعض المكاسب الإقليمية من المشروع الرابح في إقليمها حتى لا تضايق تغلغله .

الفرق بين العقلية الإستراتيجية للمخطط الغربي والآسيوي:

حيث هنالك فرق بين العقلية الإستراتيجية الغربية والعقلية الآسيوية ومحدداتها حيث تعتمد الإستراتيجية الغربية على تحديد الهدف وتحديد المرحلة الأولى لتحقيقه ثم تتعامل مع الأحداث بشكل متوالٍ أي (الفعل والفعل المتوالي) أما العقلية الإستراتيجية الآسيوية تعتمد على تحديد الأهداف وتحديد الوسائل ثم تحديد المراحل ثم التمهيد ثم الفعل والفعل التصحيحي:

- تتميز الاستراتيجية الغربية بالسرعة وعدم التقيد وترك هامش من المرونة حيث تعتمد على مبدأ كرة الثلج والتراكم أي أنه في الطريق إلى الهدف بعد الانطلاقة يتم تحديد كل مرحلة حسب الظرف والحالة وتراكم النقاط خلالها والسلبية في هذه الإستراتيجية أنها ليس لها ملامح تؤكد نجاح الخطة بشكل دقيق وهي وإن كانت تنفع على المدى القصير وفي المعارك الحربية وتترك مرونة لحل وإدارة الأزمات إلا أنها لا يمكن أن تعطي نتيجة للتأسيس لإستراتيجية متوسطة أو بعيدة المدى سواء زمانياً أو جيواستراتيجياً أو اقتصادياً.

- أما العقلية الإستراتيجية الآسيوية فهي تعتمد على تحديد الأهداف وتحديد الوسائل ثم تحديد المراحل وتتميز بالبطء والتغلغل الانسيابي حتى لحظة جني النتائج وتحقيق الأهداف أي نظرية شق المياه لطريقها تتم على فترات زمنية ليست قصيرة وبانسيابية مع الظرف والجغرافيا ليتوافق مع المكان الذي يتعامل معه ، بالإضافة إلى تقسيم الخطة الإستراتيجية الشاملة لمراحل والتخطيط المسبق لكل مرحلة وتحديد هدفها

المرحلي فتصبح بحد ذاتها خطة متكاملة من أركان وأدوات وزمان مما يشكل إرباكاً لدى الخصم حيث بدون معرفة الصورة المتكاملة للخطة والمشروع الأساسي لن يستطيع فهم التصرف المرحلي والهدف منه وهذا يعطيه ميزة متقدمة على الخصم وقدرة للمناورة ، ومن سلبياتها أنها تفيد فقط للخطط متوسطة وطويلة المدى ولا تترك هامشاً كبيراً للمرونة في حال الخطة قصيرة المدة حيث تعتمد على التنفيذ الصارم للخطة وتضعف قدرتها للتعامل مع الأزمات المفاجأة لذا نرى أن الإستراتيجي الآسيوي تقريبا يضع كل احتمالات الظرف المفاجئ ويضع كيفية للتعامل المسبق لها حتى لا يفاجئه أي حدث خلال التنفيذ ، لذا فالعقلية الإستراتيجية الآسيوية عقلية مركبة تنظر في الأبعاد الثلاثية للشيء والحدث وزمانه وساحته وجغرافيته والقدرة على التوفيق بين هذه العناصر.

ونرى تأثر العقلية الروسية الإستراتيجية بالمدرسة الآسيوية بحكم التماس المباشر بالدوائر الإقليمية الآسيوية منذ تأسيس الإمبراطورية الروسية مع أن الفكر العسكري متأثر بالمدرسة الألمانية إلا أن التخطيط الإستراتيجي الشامل يعتمد على المدرسة الآسيوية وهذا من أحد الأسباب الكثيرة طبعاً للتقارب بين وجهات النظر الروسية والصينية التي كانت أراضيها تشكلان حسب بريجينسكي (الكتلة الأورآسيوية) فاستطاعا أن يتحولان من مجرد كتلة جغرافية إلى تشكيل المشروع الأورآسيوي العالمي العابر للقارات لرؤيتهما الموحدة بالنظرة الإستراتيجية للعالم وتحديد الحلفاء وتحديد المجال الذي سيتحركان به وتكوينهما رؤية وخطة إستراتيجية طويلة المدى للتعاون والشراكة بينهما وتكامل وتوحيد المصالح ، حيث تشكل من هذا التقارب النفسي والذهني والإستراتيجي العودة للحلم الإمبراطوري الروسي والصيني ضمن شراكة إذا بقت على نفس الوتيرة من التعاون بينهما ستقود العالم خلال القرن الحالي من بداية عام ٢٠٤٠ وصاعداً، وسنرى تغيراً في مفهوم العلاقات الدولية سواء في منظمة الأمم المتحدة بدخول قوى عظمى جديدة لمجلس الأمن كأعضاء دائمين وسيتغير اتجاه الاستقطاب الدولي من الغرب إلى الشرق وهذا ما تدركه الولايات المتحدة التي تتخذ حالياً إجراءات تصد هذا النفوذ الأورآسيوي على مجالها القاري واقتصار تركيزها على الباسيفيك ، وستتغير المنظومة المالية العالمية مثل إنشاء دول البريكس بنك جديد للتنمية البينية والدولية على غرار البنك الدولي المعروف، حيث

إن الهدف هو إنشاء مؤسسة دولية رديفة للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لتكون وسيلة تنافس هذه المؤسسات وتعمل على تحرير العالم من تأثيراتها وقيودها وإنشاء مؤسسات وآليات مشتركة تسمح لها بتجنب النظام العالمي الذي يهيمن عليه حالياً الغرب وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مروراً بوكالات التصنيف الائتماني ونظام السويفت.

ومن القراءة والتحليل لتاريخ الإمبراطوريات السابقة نرى أنه يوجد مفتاحان ذهبيان لأي مشروع أمبراطوري يقوم ويصعد على مدى التاريخ وهما : (العسكر والاقتصاد) أي امتلاك هذين المفتاحين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية يقودان بالحتمية التاريخية لصعود القوى الإمبراطورية التي تمتلكها وخسارة أحدهما لأي مشروع إمبراطوري عالمي يؤدي إلى الانكفاء والانحسار مثل الإمبراطورية الرومانية واليونانية.

وكما نرى أن الصين تملك القوة الاقتصادية دون العسكرية التي تستطيع حماية مصالحها العالمية ونرى روسيا تمتلك القوة العسكرية ولكنها تفتقد للقوة الاقتصادية العالمية التي تحمي كيانها العسكري ونفوذها العالمي ، لذا من أسباب التقارب والتنسيق للمشروع الأوراسيوي بين الصين وروسيا هو التكامل وجمع المفتاحين الذهبيين معاً القوة الاقتصادية الصينية والقوة العسكرية الروسية ، حيث تشكل روسيا غطاء عسكرياً للصين لتوسيع نفوذها في إفريقيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وتحميها أيضا من التمركز الأمريكي في الباسيفيك الذي سيشكل تهديداً لأمن الصين وبشراكتها مع روسيا تكون قد وضعت أمريكا أمام حلف وليس أمام دولة منفردة ، وبنفس الوقت تكون الصين غطاء اقتصاديا لروسيا لتواكب روسيا تطور الاقتصاديات العالمية وتحتل مكانة مميزة اقتصادية ولتتلافى أخطاء الاتحاد السوفيتي السابق بالتركيز على القوة العسكرية والضعف الاقتصادي التي كانت تمر به وبنفس الوقت تستطيع استخدام الاقتصاد كسلاح تضغط به كوسيلة سياسية لتحقيق مكاسب إستراتيجية، فعليه نرى أنهما سيشكلان معاً القوة الإمبراطورية القادمة إذا استمرا على نفس النهج بالتكامل والتنسيق والتعاون العسكري والاقتصادي ، مما سيساهم بتمدد وتطور مشروعهما العالمي لإنشاء منظومة عالمية جديدة ذات أطر جديدة وتوزيع جديد للمصالح والنفوذ الاقتصادية العالمية.

وبالعودة إلى ريتشارد هاس مسؤول التخطيط السياسي الأسبق بالخارجية الأمريكية والرئيس الحالي لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية الذي نشر مقالاً في مجلة "الشؤون الخارجية" في عدد مايو/ يونيو ٢٠٠٨ تحت عنوان "ما بعد الهيمنة الأمريكية: اللاقطبية العالمية" وفيها قدر بداية أن الولايات المتحدة لم تعد القطب العالمي الأوحد في العالم، وأن عالم الأحادية القطبية لم يعد له الآن أي وجود، لكنه لا يرى الآن نظاماً عالمياً متعدد الأقطاب، ولكن ما يراه هو "نظام اللاقطبية" الذي يأمل بأن يتطور إلى نظام متعدد الأقطاب كي لا تكون الفوضى هي القانون العام الحاكم للعالم، وهو ما حذر منه هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في مقال نشره بصحيفة "الانديبندنت" البريطانية تحت عنوان "على العالم أن يصيغ نظاماً جديداً أو أن يدخل في فوضى" . وهو ما يحدث الآن ونرى تفاعلاته ومفاعيله في نقاط الانزياح والانتقال وهي الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية وبحر الصين والمحيط الهادي وإفريقيا الوسطى والغربية والأزمة الاقتصادية التي تهدد وحدة الاتحاد الأوروبي.

حيث إن معالم القطبية الإقليمية الجديدة قد تشكلت منذ تشكل الاتحاد الأوروبي، ورغم القيادة الألمانية والفرنسية للاتحاد، إلا أن هذا الأمر لا يعني الانفراد في القيادة ولكن مكانتهما الاقتصادية والسياسية تؤهلهما إلى لعب دور أكبر بقليل من باقي الدول الأوروبية، وبالتالي فإن الانتقالة التي سوف تحدث ما بين تنحي الولايات المتحدة الأمريكية والتغيير في الهيكلية الدولية لن تحدث أي تغيير في معالم هذا الإقليم، لأن الاتحاد الأوروبي حاليًّا يعاني من جمود في النمو بسبب الاستهلاك الكبير الذي تشهده القارة من موارد تجعل من أمر زيادة الأعضاء صعبًا للغاية؛ وذلك لأن إشراك دول أخرى في الاتحاد الأوروبي تعني زيادة المشاكل التي تعاني منها دول الاتحاد، كالبطالة والهجرة غير الشرعية والمديونية المتزايدة لأعضاء الاتحاد، وإن زيادة حدود الاتحاد تعني زيادة المشاكل خاصةً إذا ما اقتربت من حدود ملتهبة مثخنة بالصراعات، الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة التحديات، هذا ناهيك عن أن أوروبا ما زالت تفتقر إلى سياسة خارجية موحدة وأدوات عسكرية وأمنية موحدة لدعم سياستها والمساهمة في تطبيقها(١٢٧).

وما يجري الآن هو إدارة للأزمات الدولية وليس إيجاد حلول جذرية حيث إن اللاقطبية الحالية تعقّد الدبلوماسية، فالعالم اللاقطبي لا يتضمن عدداً أكبر من الفاعلين

وحسب، بل يفتقد أيضاً البنى والعلاقات الثابتة التي يمكن التنبؤ بها، وهما تحدّدان عوالم الأحادية أو الثنائية أو التعددية القطبية. وبشكل خاص، ستفقد التحالفات قدراً كبيراً من أهميتها، ولو كان السبب فقط أنّها تتطلب تهديدات وتوقعات وواجبات، ويُرجّح ألا تتوافر بكثرة في عالم لاقطبي. عوضاً من ذلك، ستصبح العلاقات أكثر انتقائية ورهناً بالأوضاع. وسوف يصعب أكثر تصنيف الدول الأخرى إما كحليفة أو كعدوة ، فالدول سوف تتعاون في بعض القضايا، ويقاوم بعضها بعضها الآخر في قضايا أخرى. سوف يُنظر بعين التقدير إلى بناء الائتلافات وإلى الدبلوماسية التي تشجع التعاون عند الإمكان، وتحمي ذلك التعاون من انعكاسات الاختلافات الحتمية. ستفقد الولايات المتحدة القدرة على القول «إمّا أن تكون معنا أو تكون ضدنا» في السياسة الخارجية وسيحدث لبس لدى العديد من الدول بالنسبة للتحالف مع أية جهة أو محور .

وسيبقى الوضع على هذه الشاكلة حتى تستقر كل كتلة على مناطق نفوذها واعتراف الأطراف الأخرى بذلك ونشوء العالم متعدد الأقطاب لنرى شكلاً جديداً للتنافس بين الدول العظمى واصطفافات دولية وتحالفات إقليمية ترعى كل منها قوة عظمى وسيتم إعادة تحديد بعض المفاهيم والعناوين للمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وبعد الاستقرار وتحديد مناطق نفوذ كل قوة سيتم تحديد معنى مشترك للإرهاب وسيكون مطلب وضرورة عالمية ملحة ليس لمكافحته بل القضاء عليه وستجبر الكثير من الدول إلى الانضمام إلى المجتمع الدولي للقضاء على الإرهاب مما قد يؤدي إلى نظرة جديدة في العالم لموضوع الأمن والسلم العالميين من ناحية تحديد معناه الذي سيختلف عن القرن العشرين وأيضاً وسائل التدخل في شؤون الدول إذا طلب من المجتمع الدولي ذلك ، سنرى ليس فقط خريطة جيوسياسية وتوزيع مناطق نفوذ جديدة بل ستتغير العديد من المفاهيم في العلاقات الدولية التي ستتوافق مع المرحلة والعصر الجديد لآلية إدارة العالم و إدارة أزماته ، ومن سيتوافق مع هذه الآليات من الدول الإقليمية سيوفر على دولته العزلة وعدم مواكبة العصر القادم والاستفادة من العلاقات الاقتصادية الجديدة ونظمها المالية ومراكز تجمع الثروة والمال العالمية والأسواق الجديدة التي ستفرض قوتها الاستهلاكية مسارات تجارية جديدة على الدول الصناعية والمصدرة ، وبالمقابل انكفاء مراكز تجارية عالمية أخرى وتحولها من الإنتاجية والتدوير الاقتصادي إلى

المنهج الاستهلاكي ، مما يؤدي إلى تغير ملامح المصالح الاقتصادية والاتجاهات السياسية الدولية ففي النتيجة العلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة تبادلية فكل منهما يخدم الآخر، وإن كان يجب التفريق بين من يستخدم السياسة في خدمة الاقتصاد ويستخدم الاقتصاد في خدمة السياسة فهنالك دول تضغط سياسيا وعسكريا لحماية مصالحها الاقتصادية كأمريكا والاتحاد الأوروبي وهنالك دول تحمي نفسها ومشروعها السياسي بالقوة الاقتصادية كالصين وروسيا والهند والبرازيل .

المصادر والهوامش

١- (مالك عوني - نحو إطار لفهم موقع التاريخ من التغيرات العالمية الراهن- ملحق "تحولات إستراتيجية"،مجلة السياسة الدولية - الأهرام، العدد ١٨٩، يوليو ٢٠١٢، الملحق صدر بعنوان: عودة التاريخ ؟.. احتمالات تكرار "ظواهر كبرى" في نظام دولي متصدع).

٢- (أحمد إبراهيم محمود - ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة - السياسة الدولية -١/ ٧/ ١٩٩٢).

٣- ريتشارد هاس مسؤول التخطيط السياسي الأسبق بالخارجية الأمريكية والرئيس الحالي لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية الذي نشر مقالاً في مجلة "الشؤون الخارجية" في عدد مايو/ يونيو ٢٠٠٨ تحت عنوان "ما بعد الهيمنة الأمريكية: اللاقطبية العالمية"

٤- (زبغنيو بريجينسكي - رقعة الشطرنج الكبري).

٥- ريتشارد هاس مقال في مجلة "الشؤون الخارجية" في عدد مايو/ يونيو ٢٠٠٨ تحت عنوان "ما بعد الهيمنة الأمريكية: اللاقطبية العالمية".

٦- (عماد فوزي شعيبي - روسيا وتشكيل المنظومة الدولية).

٧- (علي بشار أغوان- مستقبل الهيكلية الدولية ١٩/ ٨/ ٢٠١١).

٨- (زياد عبد الوهاب النعيمي، العلاقات الروسية الأمريكية ملامح أولية لحرب باردة، على الموقع الإلكتروني):

http://pulpit.alwatanvoice.com/content-151415.html.

٩- (زبغنيو بريجينسكي - رقعة الشطرنج الكبرى).

١٠- (ص ٨ "الزهر وناسي" رسالة الماجستير في العلوم السياسية- جامعة الحاج لخضر- باتنة).

١١- (د. محمد السعيد إدريس - روسيا والصين وآفاق الصراع مع الولايات المتحدة- ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٢- موقع التجديد العربيhttp://www.arabrenewal.info/).

١٢- نفس المصدر السابق١.

١٣- التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة .. من إعداد: صابر آيت عبد السلام - جسور للدراسات الدولية - ١٦/ ٤/ ٢٠١٢.

١٤- الرياض (السعودية) ٢/ ٨/ ١٩٩٦.

١٥ - روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينيّة" إلى "البوتينية" - مجلة الدفاع الوطني -١/ ٧/ ٢٠٠٠.

١٦- نفس المصدر السابق١.

17 -Les absences du président, Le Monde 19/10/98.

١٨- روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينيّة" إلى "البوتينية" - مجلة الدفاع الوطني -١/ ٧/ ٢٠٠٠ (مرجع سابق).

١٩- نفس المصدر السابق١.

20 -"Elargissement de lOTAN, Politique Etrangère N° 1/97.

21 -La nouvelle guerre de Balkans, Le Monde Diplomatique, Manière de voir 45, Mai - Juin 1999

22 -European Union The World Factbook. Central Intelligence Agency.

٢٣- (العلاقات الروسية الأمريكية بعد حرب القوقاز - فارس فائق ظاهر – نقلا عن مركز للدراسات والأبحاث الإستراتيجية).

٢٤- دانييل فريد (مساعد وزارة الخارجية للشؤون الأوروبية والأوراسية) - The Globalization of Military Power: NAT Expansion ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧.

٢٥- نبيل نايلي - باحث في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، جامعة باريس - الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة: الملامح والأبعاد والانعكاسات.

٢٦- نفس المصدر السابق.

٢٧- (وكالة أنباء نوفوستي . في ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٧).

٢٨- روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينيّة" إلى "البوتينية" - مجلة الدفاع الوطني ١/ ٧/ ٢٠٠٠ (مرجع سابق).

٢٩- (جورج فريدمان – ٢٤/ ٤/ ٢٠١٢- إستراتيجية روسيا - ستراتفور- Russia's Strategic Forecasting -Strategy | STRATFOR).

٣٠- د. حميد حمد السعدون - رئيس قسم الدراسات الأمريكية- مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد – مجلة الدراسات الدولية العدد الثاني والأربعين - الدور الدولي الجديد لروسيا.

٣١- لمي مضر الإمارة – الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ٢٠٠٨.

٣٢ - (القواعد العسكرية في آسيا الوسطى المصدر: السياسة الدولية بقلم: حسام سويلم).

33 -George Freedman, Stratfor Global Intelligence, Russia's Expanding Influence, March 9, 2010.

٣٤- (القواعد العسكرية في آسيا الوسطى المصدر: السياسة الدولية بقلم: حسام سويلم) (مصدر سابق).

٣٥- د. عماد فوزي شُعيبي، القواعد الأمريكية في العالم، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية.

٣٦ - (العلاقات الروسية الأمريكية بعد حرب القوقاز - فارس فائق ظاهر – نقلا عن مركز للدراسات والأبحاث الإستراتيجية).

٣٧- المنامة – عبدالجليل زيد المرهون - الدرع الصاروخية.. ومستقبل العلاقات الأمريكية الروسية.

٣٨- (العلاقات الروسية الأمريكية بعد حرب القوقاز - فارس فائق ظاهر – نقلا عن مركز للدراسات والأبحاث الإستراتيجية).

٣٩ - (جورج فريدمان - ستراتفور - إستراتيجية روسيا - Russia's Strategy STRATFOR).

٤٠ - محمد عبدالله يونس - تحول جيو إستراتيجي: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في "الباسيفيكي" - السياسة الدولية الأهرام - ١/ ٤/ ٢٠١٢

٤١ - نفس المصدر السابق١.

42-(Leon E. Panetta is United States Secretary of Defense - Dec. 31, 2012 - http://www.project-syndicate.org) .

٤٣ - محمد عبدالله يونس - تحول جيو استراتيجي: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في "الباسيفيكي" - السياسة الدولية الأهرام - ١/ ٤/ ٢٠١٢.

٤٤ - نفس المصدر السابق ١.

٤٥ - نفس المصدر السابق ٢.

٤٦ - دانييل فريد (مساعد وزارة الخارجية للشؤون الأوروبية والأوراسية) - ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧The Globalization of Military Power: NATO Expansion.

٤٧ - نفس المصدر السابق١.

٤٨ - نفس المصدر السابق ٢.

٤٩ - صباح كنعان - حشد عسكري أمريكي بمواجهة الصين - ٢٢/ ٦/ ٢٠١٢ دار الخليج - قضايا.

٥٠ - نبيل نايلي - الحلم الصيني أو التموضع الإستراتيجي -١٢/ ٦/ ٢٠١٣ - بانوراما الشرق الأوسط.

٥١ - السيد أمين شلبي - دور إفريقيا في صعود الصين - مجلة السياسة الدولية الأهرام - ١/ ٧/ ٢٠١٠.

٥٢ - محمد عبدالله يونس - تحول جيو إستراتيجي: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في "الباسيفيكي" - السياسة الدولية الأهرام - ١/ ٤/ ٢٠١٢.

٥٣ - رضا محمد هلال، الصين وباكستان.علاقات وثيقة، مجلة السياسة الدولية، نيسان٢٠٠٧، العدد ١٢/ ١١٦/ ١٥٨٩.

54 -Joshua Kurlantzick ‹Growing U.S. Role in South China Sea, Council on Foreign Relations, October 11, 1102.

55 -Ben Bland and Kathrin Hille ‹Vietnam and China oil clashes intensify ‹Financial Times, May 29, 2011)http://www.ft.com /intl /cms/ s/4/ 0d3badc0-8867-11e0-a1c3))14400feabdc.0html #axzz1p-UBZHCiN).

٥٦- (الصين تغيّر في إستراتيجيات روسيا وأمريكا - ٢٠١٣/ ٠٣/ ١٩ القبس)

٥٧ - (من التعددية القطبية إلى نظرية تعددية الأطراف -Wang Li Yong- المركز العربي للمعلومات - ٢١/ ٤/ ٢٠٠٣).

٥٨- موقع إذاعة الصين الدولية على الرابط التالي: http://ar.chinabroadcast.cn

٥٩- جريدة البيان الإماراتية، عدد ٢٤ آب ٢٠٠١.

٦٠- موقع وزارة الخارجية الصينية على الرابط التالي:

http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjdt/2649/t15771.htm.

٦١- وكالة أنباء نوفوستي الروسية، ٥/ ١/ ٢٠٠٦.

٦٢- بشير عبدالفتاح - الأبعاد الإستراتيجية للمناورات الروسية - الصينية - ١/ ١٠/ ٢٠٠٥ - مجلة السياسة الدولية الأهرام.

٦٣- علي حسين باكير/ باحث في العلاقات الدولية - خلفية العلاقات الصينية-الروسية - مجلة الدفاع الوطني العدد ٨٤ - موقع الجيش اللبناني.

٦٤- بشير عبدالفتاح - الأبعاد الإستراتيجية للمناورات الروسية - الصينية - ١/ ١٠/ ٢٠٠٥ - مجلة السياسة الدولية الأهرام.

٦٥- نفس المصدر السابق١.

٦٦- علي حسين باكير/ باحث في العلاقات الدولية - خلفية العلاقات الصينية-الروسية - مجلة الدفاع الوطني العدد ٨٤ - ١/ ٤/ ٢٠٠٦- موقع الجيش اللبناني.

٦٧- نفس المصدر السابق١.

٦٨- المصدر (شينخوا) ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٩.

٦٩- ((حرب الغاز : الصراع على سورية والشرق الأوسط - بقلم: د.عماد فوزي شعيبي ٢٦/ ٧/ ٢٠١٢)).

٧٠- انتظار رشيد زوير:العلاقات الصينية الهندية بعد عام ١٩٩١ وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،٢٠٠٧ ص٧١.

٧١- . محمد فايز فرحان،الإطار السياسي لتجربة التنمية والإصلاح في الهند، مجلة السياسة الدولية ،العدد١٣٦ .

٧٢- شاشي ثارور ،الهند الجديدة وأوروبا القديمة،صحيفة الراية الإلكترونية، ١٦/ ١١/ ٢٠١١،الموقع الإلكتروني:

http://www.raya.com/home/print/.

٧٣- http://www.geocities.com/indigate نقلا من جريدة القبس الكويتية يوم الثلاثاء، ٩/ ٥/ ٢٠٠٦.

٧٤- عبد الرحمن عبد العال في مقال له في جريدة الجزيرة.

٧٥- نفس المصدر السابق١ .

٧٦- أحمد السيد تركي – روسيا تؤسس لمنظومة أمنية مع الصين والهند – نشر في السودان الإسلامي – ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٧.

٧٧- انتظار رشيد زوير، مصدر سبق ذكره،ص٥٢،٥١.

٧٨- روسيا اليوم – العلاقات الروسية الهندية ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٩

http://arabic.rt.com/info/23087.

٧٩- ليونيد ألكسندروفتش جامعة سيبيريا – الهند تفضل السلاح الروسي على هدايا واشنطن – جريدة البيان الإماراتية – ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٨

٨٠- أحمد إبراهيم محمود، الهند القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية،مجلة السياسة الدولية، العدد،١٤٦ أكتوبر ٢٠٠١،ص٥٨.

٨١- عبد العزيز مهدي الراوي، العلاقات الصينية - الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، مجلة السياسية الدولية،العدد٣٩٠، كانون الثاني ٢٠٠٧، ص١٥٠.

٨٢- عبد الله صالح.مستقبل العلاقات الهندية الصينية، صحيفة العصر إخبارية، العدد٦٧١٩، تاريخ ٦/ ٦/ ٢٠٠٥.

٨٣- علي نور الدين إسماعيل.التنافس الناشيء بين الهند والصين.نوايا طيبة أم مخطط عدواني، المجلة الاقتصادية،العدد ٥٣٣٥ تاريخ ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٨ .

٨٤- نفس المصدر السابق ١.

٨٥- د.عبد العزيز مهدي الراوي. العلاقات الصينية-الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤.

٨٦- ابتسام محمد العامري، سياسة الصين الإقليمية وانعكاساتها على البحر الصيني الجنوبي، مركز الدراسات الإستراتيجية، (بغداد-٢٠٠٥)، ص١٧.

٨٧- نزار إسماعيل الحيالي. سياسة الأمن وتوازن القوى في جنوب آسيا، سلسلة دراسات دولية، العدد(٥)، (٢٠٠٥)، ص١٩.

٨٨- توازن القوى في جنوب آسيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي،٢٠٠١). ص١١١.

٨٩- شيرين حامد فهمي، العلاقات الصينية الهندية.. تطبيع أم تصادم؟!، ترجمة عن المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية انظر يوم ١٥/ ١١/ ٢٠١٢.

٩٠- وليد سليم عبد الحي المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي من ١٩٧٣ إلى ٢٠١٠، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،(أبو ظبي،٢٠٠٠)، ص١٧٢.

٩١- توازن القوى في جنوب آسيا،مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

٩٢- إبراهيم بابللي، التفجيرات النووية، دار ناشري للنشر الالكتروني، (لبنان٢٠٠٦)، ص١١.

٩٣- .د.كاظم هيلان محسن، كشمير دراسة في التاريخ السياسي للصراع الهندي-الباكستاني ١٩٤٧-١٩٤٩، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، (بغداد-٢٠١٢)، ص٥٩.

٩٤- (محمد أحمد الروسان منظمة شنجهاي الإقليمية – رد إستراتيجي وقائي ٢٦/١١/٢٠١١).

٩٥- (كاظم الموسوي منظمة شنجهاي للتعاون .. مواقف وسياسات ١٣/٦/ ٢٠١٢).

٩٦- (ليونيد ألكسندروفتش منظمة شنجهاي للتعاون.. تحالف عملاق في آسيا - جريدة البيان الإماراتية : ١٩/٦/ ٢٠١٠).

٩٧- (د. كاظم الموسوي منظمة شنجهاي للتعاون .. مواقف وسياسات ١٣/٦/ ٢٠١٢)

٩٨- (منظمة شنجهاي للتعاون ورياح التغيير في آسيا المركزية ١٨/ ١١/ ٢٠٠٥ محمد البخاري).

٩٩- نفس المصدر السابق١.

100 - George Freedman, Stratfor Global Intelligence, Russia's Expanding Influence, March 9, 2010.

١٠١- (جورج فريدمان - ستراتفور - إستراتيجية روسيا - Russia's Strategy STRATFOR).

١٠٢- ((عن الموقع الإلكتروني سويسي أنغو عن أحداث جورجيا في ١٤ أغسطس ٢٠٠٨ وأبعادها - ٢٤/ ٢/ ٢٠١٣)).

103 -(George Freedman, Stratfor Global Intelligence, Russia's Expanding Influence, March 9, 2010).

١٠٤- (محمد بن سعيد الفطيسي، نظرة على العقيدة العسكرية الروسية (٢٠١١ – ٢٠١٥)، جريدة السبيل الأردنية، ١٤ يناير ٢٠١٠)).

١٠٥- (نورهان الشيخ، روسيا وأزمة أوسيتيا الجنوبية...توازن جديد للقوى الدولية، ص ص:٢٠٦-٢٠٧)).

١٠٦- (العلاقات الروسية الأمريكية بعد حرب القوقاز - فارس فائق ظاهر).

١٠٧ - ((دولة أوروبا المقسمة - ٧/ ٥/ ٢٠١١ محمد سليمان الزواوي)).

١٠٨ - ((أحمد عَلُّو - السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية - مجلة الجيش - العدد ٢٦٣ | أيار ٢٠٠٧)).

١٠٩ - Marcel de Haas العملاق الذي أفاق في آسيا الوسطى.

http://www.project-syndicate.org/commentary/central-asia-s-waking-giant/arabic#06kL7qjp8OrSmsft.99.

١١٠ - (غازبروم الروسية تحقق «اختراقا» في المنطقة بتوقيع اتفاق للغاز مع إسرائيل : أندريا كالا ١٦ مارس ٢٠١٣ العدد ١٢٥٢٧ الشرق الأوسط).

١١١ - (عصام حداد - القديم والجديد في العلاقات الألمانية ـ الروسية وتداعياته في منطقتنا - المستقبل - الجمعة ٢٩ حزيران ٢٠١٢ - العدد ٤٣٨٤ - صفحة ١٩).

١١٢ - (أحمد دياب - البريكس تكتل القوى الصاعدة - ملف الأهرام الإستراتيجي - ١/ ٥/ ٢٠١١).

١١٣ - نفس المصدر السابق١ .

١١٤ - (مسعود ضاهر - البريكس وعولمة أكثر إنسانية - البيان الإماراتية - ٣ أبريل ٢٠١٣).

١١٥ - (أحمد علو عميد متقاعد - هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟ - مجلة الجيش - العدد ٣٣٣ مارس ٢٠١٣).

١١٦ - (مسعود ضاهر - البريكس وعولمة أكثر إنسانية - البيان الإماراتية - ٣ أبريل ٢٠١٣).

١١٧ - (أحمد علو عميد متقاعد - هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟ - مجلة الجيش - العدد ٣٣٣ مارس ٢٠١٣).

١١٨ - (أحمد دياب - البريكس تكتل القوى الصاعدة - ملف الأهرام الإستراتيجي - ١/ ٥/ ٢٠١١).

١١٩ - نفس المصدر السابق١ .

١٢٠- (أحمد علو عميد متقاعد - هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟ - مجلة الجيش - العدد ٣٣٣ مارس ٢٠١٣).

١٢١- (موقع روسيا اليوم ١٧/ ١٠/ ٢٠١٢).

١٢٢- (نضير عبود - روسيا تسقط "القطب الواحد" ونحو التعدّدية اتجهت - الحدث نيوز ٢٣/ ٦/ ٢٠١٢).

١٢٣- (محمد السعيد إدريس ٢٦ ديسمبر ٢٠١٢ روسيا والصين وآفاق الصراع مع الولايات المتحدة http://www.arabrenewal.info/ موقع التجديد العربي).

١٢٤- (كريستوفر لين أستاذ ورئيس معهد روبرت غيتس للأمن القومي في ولاية تكساس أستاذ محاضر في جامعة جورج بوش الأب. مشروع كتابه الحالي، الذي نشرته جامعة ييل ما بعد السقوط: السياسة الدولية، إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى، ونهاية الحلم الأمريكي - ترجمة: عبد الرحمن عبد الوهاب ٢٨/ ٥/ ٢٠١٢).

١٢٥- (وكالة أخبار الشرق الجديد ٢٧/ ١/ ٢٠١٣. مقال بعنوان الحرب القادمة - برميل بارود يهدد المحيط الهادي .د. مايكل كلير).

١٢٦- (ريتشارد هاس - مجلة السياسة الخارجية

ass: foreign affairs- may/June 2008).

١٢٧- (علي بشار أغوان - مستقبل الهيكلية الدولية - ١٩/ ٨/ ٢٠١١

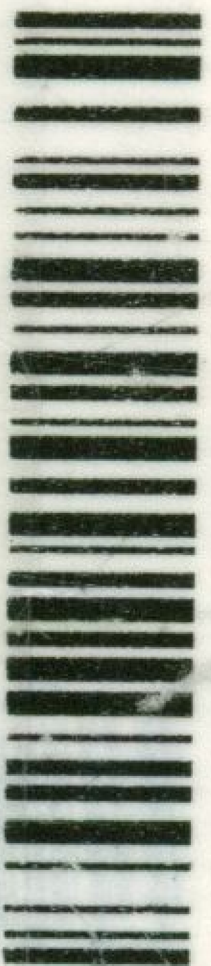
shiri.net/articles/politics-and-events/4931-2011-08-19-05-31.html)).

تم بحمد الله وعونه

رقم الإيداع	٢٠١٣/١٦٥٥٨
I.S.B.N الترقيم الدولي	978-977-10-2909-0

هذا الكتاب

ينتظر العالم ولادة حالة جديدة لتوزيع مركز النفوذ و القوى الدولية خصوصا بعد التحولات والاشتباك في الشرق الأوسط مما يستتبع رسم خارطة جيوسياسية جديدة و انتقال ساحات الصراع و التشابك الدولي بين الأقطاب الدولية الصاعدة و سقوط القطبية الأحادية التي كانت تهيمن في فترة التسعينيات حتى٢٠٠١م مما أدى لنشوء تكتلات وتحالفات دولية يتمركز بها أطراف الصراع لقيادة عملية حماية مصالحهم ضمن منظمات جديدة تقوم على أفكار تختلف عن حقبة القرن العشرين التي كانت تقوم على الإيديولوجيات وسباق التسلح أما التحالفات الجديدة تقوم على الاقتصاد والسيطرة على مصادر الطاقة وطرق إمدادها وتوسيع مناطق النفوذ لدول صعدت على الساحة الدولية و انكفاء كتل و قوى دولية وفقدان قدرتها على السيطرة لساحاتها الخلفية . وكل هذا يستتبع إلقاء الضوء على القوى العظمى الصاعدة ومشروعها الأورآسيوي و تمددها عالميا و اقتصادياً و جيوسياسياً و عسكرياً و بالمقابل الانكفاء الأمريكي على الساحة الدولية و دخول أمريكا بالعصر الباسيفكي و انفصال المشروع الأمريكي عن المشروع الأوروبي، و سنرى أيضاً المنظمات الدولية التي ستقود مصير البشرية في العصر القادم وتأثيرها على العلاقات الدولية والتي تنضوي تحتها تكتلات و أحلاف إقليمية ودولية .





I.S.B.N. 978-977-10-2909-6
تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بالكويت والجزائر
دار الكتاب الحديث